الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليم العالـي والبحـث العلمـي
جامعة 8 ماي 1945 قالمـــة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية
القسم: العلوم السياسية
مخبر التوطين: مخبر الدراسات القانونية البيئية

أطروحـة
لنيل شهـادة الدكتـوراه في الطور الثالث

الميـدان: الحقوق والعلوم السياسية الشعبـة: علوم سياسية

الاختصاص: سياسة دولية

من إعـداد: دقيش شريفة

بعنـوان

الدبلوماسية الدينية وبناء النفوذ الإقليمي التوظيفات المتنافسة في إفريقيا

تاريخ: 16 نوفمبر2025 لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
إسماعيل بوقنور	أستاذ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
سليم حميداني	أستاذ	جامعة 8 ماي1945 قالمة	مشرفا
سليم قسوم	أستاذ محاضر	جامعة 8ماي 1945 قالمة	ممتحنا
يوسف زدام	أستاذ	جامعة الحاج لخضر باتنة 1	ممتحنا
صليحة محمدي	أستاذ	جامعة الحاج لخضر باتنة 1	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

الدبلوماسية الدينية وبناء النفوذ الإقليمي التوظيفات المتنافسة في إفريقيا

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الصَّالِحِين﴾

[النمل: 15].

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة الدبلوماسية الدينية وبناء النفوذ الإقليمي، التوظيفات المتنافسة في إفريقا، ودور الدينالمتزايد في عالم العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وتبلوره في توجه جديد عرفبالدبلوماسية الدينية أو الروحية، والذي أعاد المقدس الديني إلى دواليب العلاقات الدولية؛ مركزة على توظيفات الدبلوماسية الدينية إفريقياً والتي كانت عبر تاريخها محطّ أطماع وأنظار القوى العظمى وحتى تلك الأقليمية الناشئة؛ وجعلت من مرجعيتها الدينية والروحية الموجه لهذا التوسع والتمدد.

لقد اتجهت الدول والمنظمات لتوظيف العامل الدينيوالروحي لدعمعلاقاتها وتقويتها باعتمادالموروث الديني؛ لمايحمله من ولاء خالص وامتدادا جغرافي يخول لها الزعامة الإقليمية للمنطقة، وتوسيع النفوذ بتفعيلهاآليات القوة الناعمة البديلة من منظمات ومؤسسات دينية وبرامج تعليمية ونشر للثقافات والترويج لها، بعيدا عن الوسائل الصلبة.

هدفت الدراسة للتعريف الدبلوماسية الدينية كموضوع جديد في العلاقات الدولية كقوة ناعمة لتوجيه السياسة الخارجية، أعادت الاعتبارللعوامل الثقافية والقيمة والدينية لتفسير وتحليل العلاقات الدولية؛ وتبيان دورها في بناء المكانة والنفوذ اللإقليمي لبعض القوى، مؤكدة الأهمية المتزايدة للبعد الديني في علاقات الواقع الراهن.

الكلمات المفتاحية:

الدين، الدبلوماسية، الدبلوماسية الدينية، بناء النفوذ، التوظيفات المتنافسة في إفريقيا،

Abstract

This study examines religious diplomacy and the construction of regional influence, the competing applications of thisapproach in Africa, and the growingrole of religion in international relations after the end of the Cold War. This rolecrystallizedinto a new trend known as religious or spiritual diplomacy, whichreintroducedreligioussanctityinto the machinery of international relations. The study focuses on the applications of religious diplomacy in Africa, a continent that has historically been the object of interest and ambition for bothgreatpowers and emerging regional powers. Thesepowers have usedreligious and spiritual frameworks to guide their expansion and influence.

States and organizations have increasinglyutilizedreligious and spiritual factors to bolstertheirrelationships by leveraging religiousheritage. This heritage, withitsinherentloyalty and geographicalreach, grantsthem regional leadership and expands their influence through alternative soft power mechanismssuch as religiousorganizations and institutions, educational programs, and the dissemination and promotion of their cultures, thusmovingawayfrom hard power tactics.

The study aims to definereligious diplomacy as a new field in international relations, a soft power tool for guidingforeignpolicy. It has restored the importance of cultural, value-based, and religiousfactors in interpreting and analyzing international relations. And to demonstrateitsrole in building the status and regional influence of somepowers, emphasizing the increasing importance of the religious dimension in current reality relations.

Keywords :Religion Diplomacy,Religious Diplomacy, Influence bulding,competing interests in Africa

إهـــــــــداء

بكل حب أهدي هذا العمل

إلى من آمن بي وشجعني، إلى من كنت دكتورته من قبل أن أكون، إلى سندي الراحل الذي لن يكرره الزمن .....والدي العزيز طبت حيا وميتا.

إلى من شجعتني من غير كلام، إلى من كان نجاحنا نجاحها ومبتغاها، ملهمتي**أمي** حفظها الله وأدامها تاجا على الرؤوس.

إلى متحمِّلي ومعيني على نعيم العلم زوجي العزيز الذي كان لي دعما وسندا.

إلى أفراد أسرتي (شقيقيَّ وشقيقاتي وأولادهم)

إلى العين والجفن .... إلى القلب والنبض أولادي الأحباء:

أبوبكر جواد؛ أمنية؛ أيلول؛ يوسف أرسلان

إلى من أحسنوا الظن بي ورأوا فيَ الخير بأعينهم وقلوبهم صديقاتي

شريفة دقيش

شكر وعرفان

بداية أشكر الله تعالى بأن من عليّ ويسرّ لي الطريق من أجل بلوغ مرادي، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان للأستاذ المشرف الدكتور **"سليم حميداني"** على توجيهاته ونصائحه لإتمام هذا العمل، وشكري موصول كذلك للجنة المناقشة كل باسمه ومقامه، كما اشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسيةبولاية قالمة، وأساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة سكيكدة.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: نقاشات ارتباطات الدين والنفوذ والدبلوماسية الدينية

المبحث الأول: الدين وهندسة العلاقات الدولية: المفهوم والمجالات

المطلب الأول: ضبط مفهوم الدين وتتبع امتداده التاريخي

المطلب الثاني: الظاهرة الدينية عبر تاريخ العلاقات الدولية

المطلب الثالث: المسلّمة الدينية في العلاقات الدولية: المقدّس والمرن

المبحث الثاني: الدبلوماسية الدينية وبناء النفوذ بدلالة حضور العنصر الديني

المطلب الأول: الدبلوماسية الدينية: المشترك والمتعارض

المطلب الثالث: بناء النفوذ في العلاقات الدولية

المبحث الثالث: البناء النظري لارتباط الدين بالنفوذ ضمن اعتماد الدبلوماسية الدينية

المطلب الأول: نظرية الدور في بناء النفوذ الإقليمي

المطلب الثاني: المقاربة البنائية

المطلب الثالث: النظرية الذرائعية في تفسير الدبلوماسية الدينية

المطلب الرابع: النظرية الواقعية والدين والسياسة

الفصل الثاني: عناصر البناء في تحقيق النفوذ الإقليمي عبر الدبلوماسية الدينية

المبحث الأول: مكونات الربط والفعالية للدبلوماسية الدينية في تحقيق النفوذ الاقليمي

المطلب الأول: المكون الإدراكي والنمط القراري

المطلب الثاني: المكون المادي والتكنولوجي

المطلب الثالث: مكون التشابك الديمغرافي القيمي والبعد الاستراتيجي

المبحث الثاني: مفردات التحرك ضمن الدبلوماسية الدينية في تحقيق النفوذ الإقليمي

المطلب الأول: الفواعل والأهداف

المطلب الثاني: الأدوات والعمليات

المطلب الثالث: السمة الوطنية "Nation branding " في الربط بين الدبلوماسية الدينية وطموح النفوذ الإقليمي

المبحث الثالث: الدبلوماسية الدينية وتحقيق النفوذ الإقليمي ضمن امتدادات الاستقرار والنزاع الدوليين

المطلب الأول: الدبلوماسية الدينية وتحقيق النفوذ الاقليمي ضمن التفاوض الدولي والمسارات التعاونية

المطلب الثاني: الدبلوماسية الدينية بين البحث عن النفوذ الإقليمي وبناء السلام في مناطق النزاع

المطلب الثالث: الدبلوماسية الدينية وطموح النفوذ الإقليمي في مناطق الفشل الدولاتي

الفصل الثالث: التوظيفات المتنافسة للدبلوماسية الدينية في إفريقيا

المبحث الأول: الجغرافيا الثقافية لإفريقيا وارث التنوع الثقافي والديني.

المطلب الأول: الهوية والتثاقف في السياق الافريقي.

المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية لافريقيا

المطلب الثالث: التنوع والتعدد الديني في إفريقيا

المطلب الرابع: الدبلوماسية الدينية بين التمكين للمسيحية والشتات الافريقي

المبحث الثاني: تطبيقات الدبلوماسية الدينية في افريقيا.

المطلب الأول: إيران والتوسع الشيعي في القارة الإفريقية.

المطلب الثاني: براغماتية الدبلوماسية التركية بالمضمون الديني.

المطلب الثالث: المداهب الإسلامية وتنافسها في الساحة الافريقية.

المطلب الرابع: نشاط الدبلوماسية الإسرائيلية في افريقيا بمضمون ديني.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الدينية كإطار لتفسير التنافس الجزائري- المغربي

المطلب الأول: الدين في المجال المغاربي

المطلب الثاني: الدبلوماسية الدينية الجزائرية

المطلب الثالث: الدبلوماسية الدينية المغربية.

خاتمة

مقدمة:

عرف عالم اليوم تحولا في المفاهيم والقضايا، واهتماما متزايدا بطروحات جديدة لم تكن مطروحة زمن الحرب الباردة واعتبار الدولة الفاعل الوحيد والمركزي في النظام الدولي، وساهمت العولمة في تقارب الشعوب وانصهارها في بوتقة واحدة، ليظهر بذلك عصر جديد نسف ما قبله من مفاهيم ومعايير، تغيرت معه هوية الفاعلين، ارتكزت على مقومات جديدة قوامها الأفكار والقيم والثقافات في عالم العلاقات الدولية والكفيلة بتحقيق مصالحها وتوجهاتها، متّخذة طريقها بعيدا عن الآلية الصلبة، سعيا منها لتنفيذ سياساتها الخارجية والمحدد لسلوكيات الدول تجاه محيطها الخارجي، آخذة أشكال مختلفة سواء نحو الدول أوالوحدات الدولية.

شهد مطلع القرن العشرين عودة الدين إلى الحياة السياسية؛ وبروزه كقوة مؤثرة بعد إغفال دوره في نظريات ومقاربات العلوم الاجتماعية، وتجاهله في تحليلات وتفسيرات حركة المجتمعات وتطورها، وتوافق بأنّ أبعاد الدين درءٌ للتعصب والتفرقة، ومعزّز للرفاه الإنساني؛ وباعتبار العلاقات الدولية المجال الخصب لدراسة علاقات الدولوالمجتمعات وتفاعلاتهما، أُقصيَ الدين منهجياً وتمّ تجاهله نظرياعند منظري وباحثي المداخل النظرية المفسرة للعلاقات الدولية، مركزين على تحليل المصلحة والقوة بعد هيمنة الواقعية كمنظور تحليلي لفهم العلاقات الدولية؛ واعتبار القوة الصلبة والقدرة العسكرية والاقتصادية المقياس الوحيد في مجال العلاقات الدولية، كما أنّ الظروف الدولية السائدة نهاية الحرب العالمية الأولىدعمت هذه التوجهات وحالت دون وجود مقاربات أخرى، وقولبت على أثرها المناهج والمفاهيم وكل ما من شأنه اقصاء الدين والثقافة والقيم والهوية والحضارة، ليضع صلح وستفاليا للعلاقات الدولية القطيعة بين الدين والسياسة، لتكون نهاية ثمانينات القرن الماضي إيذانا لتغيّرات هيكلية عميقة في النظام الدولي، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتشار العولمة، وبروز عوامل جديدة مؤثرة قوامها الدين القيم والهويات والإثنيات والثقافة، وفواعل من جماعات وحركات تستقصي الجذور والمعتقدات، وتجعل الدين أولوية هذه العوامل، وإسهامه في بلورة وتشكيل السياسات الخارجية والسياسات العامة لبعض الدول الكبرى، إضافة لتزايد مشاركة فاعلين من الجماعات والحركات الدينية في صياغة المشهد السياسي الدولي انطلاقا من رؤاها اللاهوتية، وصولاً إلى بروز الدين في الخطاب السياسي لبعض القادة العالميين واجنداتهم الدولية، واحتكار الدوافع الدينية لتفسير الارهاب في شكله المعاصر.

يعد الدين وتوظيفه للتأثير في مختلف الفئات وصناع الرأي من محددات السياسة الخارجية، وإن كان الدين قديما قِدم المجتمعات البشرية، إلاّ أنّ اعتماده حديثا فيما يعرف بالدبلوماسية الدينية ارتبط بتطور الممارسة الدبلوماسية، فهي بذلك ذلك الكم المتراكم من الأفكار والعادات والتقاليد مستوعبة كافة أشكال القيم وأنواع المعارف وأنماط الأفكار والممارسات التي تساعد على إنجاح العمل السياسي كجزء من الدبلوماسية الموازية، كما أنّ الحقائق المتغيرة خلقت مساحة لإعادة النظر في دور الدين في السياسة الخارجية، وشكلت تحولات الممارسة الدبلوماسية قوى عديدة ترتبط بجماعات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية؛ تتشارك بشكل متزايد في عملية صياغة السياسة الخارجية، ومع التطورات المتلاحقة دبلوماسيا، أفرغ العمل الدبلوماسي من صورته الوظيفية التمثيلية الرمزية، وظهرت كيانات ذات توجّهات مختلفة تحمل الطابع الديني وتشغل الحيز الدبلوماسي، وتروج لمصالح دولها ناشرة بصمتها وجاذبيتها.

أضحت الدبلوماسية الدينية ظاهرة سياسية ودينية ذات نفوذ وتأثير خارج حدود جغرافيتها العقائدية والسياسية، ما خولها لأداء أدورا مهمة في حل الأزمات ومعالجتها خصوصا وأنّ الكثير من النزاعات تحمل أوجهاً من الصراع الديني أو الطائفي، ما حمّل الهيئات الدينية مسؤولية كبيرة في التدخل لحل القضايا الراهنة، باستخدام رجال الدين والمؤسسات الدينية انطلاقا من مبادئ الأديان والواقع الإنساني، وكما الدبلوماسيون والمبعوثون تؤدي القنوات غير الرسمية أدورا مهمة دبلوماسيا اعتمادا على رجال الدين وزعماء الطوائفوالقبائل.

اعتمدت الجزائر في علاقاتها الإفريقية نشاطا دبلوماسيا قوامه البعد الديني والروحي، وأعطته حيزا مهما في حسابات السياسة الخارجية لما تحمله من تراث ديني تقليدي يتمثل أساسا في الزوايا والطرق الصوفية الجزائرية وامتداداتها غرب إفريقيا، مشكلا رمزية دينية وتاريخية، وعمقا جوهريا في توجيه سياستها وعلاقاتها الخارجية، والأكيد أنّ مردّ توجه الجزائر إلى البعد الديني واستثمارها فيه، الرغبة في توسيع مصالحها وبناء نفوذ إقليمي، وخلق تحالفات سياسية واقتصادية واستراتيجية، اعتمادا على مرجعيات روحية ودينية مشتركة، ورؤية موحدة لمختلف القضايا الإقليمية ما جعلها على صعيد واحد، عمّقه كثرة الأتباع والمريدين، معتمدةالمرجعية الصوفية المعتدلة وتراث زواياها السنية المنتشرة في ربوعها والتي طالما كانت منهلا لطلاب العلم من دول جنوب الصحراء ومرتعا لهم.

- **موضوع الدراسة:**

يتمحور موضوع الأطروحة حول البحث عن مقاربة للعلاقات الدولية من زاوية حضور العامل الديني، وتبيان تأثير القيم والهويات والعقائد في السياسة الدولية، مع إبراز أهمية العوامل الدينية ودرجة تأثيرها ومدى توظيفها، وحضوره في قضايا السلام أو الحرب أو التعاون، إضافة إلى البحث عن الدبلوماسية الدينية واعتمادها كفاعل محوري في السياسة الخارجية ليس للدول فقط بل لمختلف الفواعل والهيئات الدولية والإقليمية.

- **أهمية الموضوع:**

تأتي أهمية الموضوع من كون موضوع الدبلوماسية الدينية وتوظيفاتها الدولية والإفريقية، موضوع مستجدا في السياسية الدولية، وتعالج الدراسة أبرز المواضيع المهمة والمعاصرة والمرتبط بدراسة عودة الدين إلى العلاقات الدولة وتبيان دور الدبلوماسية الدينية وتوظيفاتها لبناء النفوذ وتوسيعه إقليميا ودوليا، سعيا لاستعادة الأمجاد أو رغبة في تعزيز المكانة.

- تندرج الدراسة ضمن أبحاث المهتمة بدراسة الهويات القيم والثقافة في العلاقات الدولية، خصوصا بعد أن عرف تجاهلا ممنهجا، وكانت لعودة وبروز هذه العوامل كفاعل أساس في السياسات الدولية، عودة الاهتمام به وبتأثيره المتنامي في قضايا السياسة الدولية المعاصرة.

فاعتماد الصوفية سياسيا قد تزايد خصوصا في المجالات العلمية والأكاديمية المغاربية، وازداد توظيفه من طرف النظام السياسي الجزائري لما يحمله من ولاءات شعبية داخليا، وقوة تأثيررجال الدين وشيوخ الصوفية في توجيه الرأي العام خارجيا وحشد الدعم للقضايا السياسية في المنطقة المغاربية والإفريقية، ونظرا لاعتماد المملكة المغربية التوجه نفسه، جاءت المنافسة بينهما في مجال الدبلوماسية الدينية والروحية الذي خلق توترات محتدمة، وساهم في إطالة أمد الاختلاف والخلاف بين الجارتين.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تتراوح أسباب اختيار موضوع الدبلوماسية الدينية وبناء النفوذ الإقليمي: التوظيفات المتنافسة في إفريقيا، بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

- **الأسباب الذاتية:**

من أبرز الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، الميول والرغبة الشخصية في التعمق في دراسة دور الدين وعودته أواخر القرن العشرين إلى دواليب العلاقات الدولية بشكل دبلوماسي؛ ببروز الدبلوماسية الدينية والروحية كمعطى جديد في سياسات الدول واعتمادها لبناء النفود، كما أضفت جدلية العلاقات الجزائرية-المغربية التنافسية في مجال الدبلوماسية الدينية باعتماد الزوايا والطرق الصوفية؛ رغبة في التوغل لمعرفة الدبلوماسية الدينية.

- **الأسباب الموضوعية:**

لا شك أنّ السبب الموضوعي الرئيس في اختيارنا للموضوع حداثته وظرفيته؛ وندرة الدراسات التي تناولت الدبلوماسية الدينية وعلاقتها ببناءالنفوذ وخصوصا في المجال الافريقي، وإن تناولت بعضها

الدبلوماسية الدينية لبعض الدول منفردة والتي استطاعت إبراز تجربتها إفريقيا واستطاعت الترويج لقضاياها الوطنية، وتوظيفها ضمن سياسات الدول تحقيقا لأهداف متعددة، واستعادة المكانة والدور الإقليمي الفاعل والموجه لسياسات المنطقة.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ دراسة الدين وموقعه وعودته الجدية للعلاقات الدولية والجدل الذّي لايزال يطرحه تزاوجهما؛
- ✓ دراسة الدبلوماسية الدينية والروحية ودورها في بناء النفوذ الإقليمي؛
- ✓ دراسة القارة الإفريقية لمجال للتنافس والتوسع الدبلوماسي الديني؛
- ✓ إدراك التحولات والتعقيد الذي طرأ على العلاقات الدولية جراء بروز النزاعات الثقافية؛ وما خلّفه من تشكيك طال قدرة المنظورات التقليدية علـى فهم وتفسير العلاقات الدولية؛
- ✓ إعادة النظر في الوحدة الأساسية للتحليل في النظام الدولي؛ فتراجع دور الدولة جراء العولمة يفضي بضرورة النظر إلى انتشارلاعبين من غير الدول ودراسة أدوارها دوليا، ومن أبرز الفاعلين الجماعات أو الحركات الدينية والمؤسسات الدينية التي نافست دور الدولة القومية في المجال الدولي؛
- ✓ النظر في التنافس الجزائري المغربي في مجال الدبلوماسية الدينية باعتمادهما الطرق الصوفية وقدرات التصالح والتعاون الدبلوماسي الديني بين البلدين؛
- ✓ دراسة الدبلوماسية الدينية وتوظيفها خدمة لمصالح الدول الإقليمية والدولية، وخدمة لقضاياها الجوهرية وتوجيه سياستها الخارجية إفريقيًا، وإبراز محاولة الجزائر استغلال تراثها الصوفي ومحاولة بعثه وإحياءه، باعتماد الطرق الصوفية ذات الحضور الإقليمي، لتغيير سياسات السلطة داخليا، وإعادة التوازنات إقليميا والحد من توسع النزاعات وتطورها؛

- **إشكالية الدراسة:**

رافق عودة الدين للعلاقاتالدوليـة تعقيدات وإشكالات سياسية؛ لغياب اتفاق مشترك حوله كإطارعام يحكـم عمـل العلاقـات، إلاّ أنّ الإقرار بأهمية الدين والقيم في العلاقات الدولية والائتلاف حول جوهره وتوظيفه وطرق التعبير عنه، هدّد دور الدولة القومية بناء على قدرة الجماعـات والحركات الدينية في تجاوز هالة الدولة ودورها ومكانتها في النظـام الدولي، وتعبئـة وتنشـيط الانتماءات الدينية خارج نطاقها في سبيل البحث عن هويه دينية عالمية؛ بفرض الصيغ الدينية على أجندتها.

وانطلاقا من ذلك، جاء مفهوم الدبلوماسية الدّينية كأبرز مسارات الدبلوماسية الموازية والمتعددة المسارات المعتمدة في حل النزاعات خصوصا ذات البعد الديني؛ ودعم التنمية وبناء النفوذ الإقليمي، ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن للدبلوماسية الدينية أن تحقق النفوذ الإقليمي للدولة في ظل وضع تنافسي، على ضوء ما تشهده القارة الافريقية من توظيفات لهذا الخيار؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية نسعى لاختبار الفرضيات التالية:

- ✓ تقدّم الدولة خيار الدبلوماسية الدينية في بناء نفوذها الخارجي بتعويلها على فعالية الجانب الروحي في تجاوز أدوات الإكراه المادي؛
- ✓ تزداد فاعلية الدبلوماسية الدينية في بناء النفوذ الإقليمي، كلما ازدادت قدرات تقوية الارتباط الديني مع الشعوب المستهدفة؛
- ✓ تواكب الدبلوماسية الدينية طموحات توسع المصالح الخارجية للدولة؛

- ✓ ترتبط عودة الدين والحركات والمؤسسات الدينية بالأساس بتراجع دور الدولة القومية كفاعل في العلاقات الدولية واخفاقها فى السيطرةعلى حدودها؛
- ✓ القيم والثقافة والأفكار والدين أكثر قدرة من المصالح المادية على تفسير وفهم العلاقات الدولية بعد مرحلة الحرب الباردة؛
- ✓ العنف ليس مصدره بالضرورة نصوص الدّين وإنما الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛ وتفسيرات الفاعليين الدينيين للنصوص؛

➢ **منهجية الدراسة**

أمام طبيعة الموضوع وتعقيداته تم الاعتماد على توليفة من المناهج والمقتربات المختلفة وقوامها مايلي:

❖ **تقنية من المنهج التاريخي**

على اعتبار أن للعلاقات الدولية جذور وامتدادات، يهتم بدراسة الوقائع والاحداث السياسية وبيان مدى تأثيرها في سياسات الدول وانعكاساتها الراهنة، ويعنى الباحث بتوظيفه لجمع المعلومات واعتمادها لتفسير القضايا الراهنة، واستشراف المستقبلية، وقد تمت الاستعانة بهذه التقنية في تتبع السياقات التاريخية لرؤية الدبلوماسية الدينية والتعرف علىأبرز تطوراتها ومتغيراتها التاريخية، التي تستوجب الرجوع إلى الماضي لمعرفة وإدراك صحيح حول التحول في هذه السياسات الإقليمية والدولية ومحركاته.

❖ **منهج دراسة حالة**

تُستخدم الأساليب النوعية على نطاق واسع في البحث في مجال العلاقات الدولية عموما والاقتصاد السياسي على وجه التحديد، حيث يتيح منهج دراسة الحالة استكشافات متعمقة ومتعددة الأوجه للقضايا المعقدة، وقد تم توظيفه في هذا الموضوع لدراسة الدبلوماسية الدينية ودورها في بناء النفوذ الإقليمي.

❖ **المنهج المقارن:**

الذي اعتمدلتتبع ودراسة التوظيفات المختلفة للدبلوماسية الدينية بالقارة الإفريقية، وتركيز المقارنة في الدراسة على دبلوماسية الجزائر والمغرب في اعتمادها الصوفية وتنافسها باعتماد التيجانية.

➢ **الأدبيات السابقة للدراسة**

من بين الدراسات التي كانت قريبة من موضوع دراستنا نذكر منها:

-كتاب هبة جمال الدين، الدبلوماسية الروحية: مسار جديد ومخاطر كامنة وسياسات بديلة لصانع القرار، والصادر عن المركز العربي للتعليم والتنمية جانفي 2019، تناولت فيه الكاتبة مفهوم الدبلوماسية الدينية والروحية كمفهوم جديد وتوظيفاته المختلفة في مجالي بناء السلام والتنمية؛ خصوصا في مجتمعات النزاع وما بعد بناء السلام والتطرق لأدوارها الخفية التي تعتمدها الدول الكبرى، والدعوات المتكررة لاعتماد الديانات الابراهيمية كمعتقد جديد خصوصا بمنطقة الشرق الأوسط، تسهيلا لإندماج إسرائيل في المنطقة.

-مجموعة من المقالات لـ:Zeev Maoz وErrol A. Henderson، والمعنونة بـ: Scriptures,Shrine,Scapegoats,and World Politics Religious Sources of Conflict and Cooperation in the modern Era

والصادرة من جامعة ميشيغن؛ تناولت موقع الدين سياسيا واجتماعيا وجغرافيا وحضاريا، موضحة دور الدين في الحياة الاجتماعية وكيف يكون معززا للتعاون، ومتى يتم توظيفه كمسبب للنزاع.

-بشير الشريف أحمد مكين بعنوان: **البعد الديني في العلاقات الدولية، دراسة في أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001**، بحث تكميلي مقدم إلى كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية جامعة أم درمان الإسلامية، بجامعة الخرطوم العام 2006، والذي ركّز في دراسته عن

الأسباب الجوهرية لعودة الدين والمقدس إلى الحياة السياسة والعلاقات الدولية بعد التجاهل الذي عرفه منذ اعتماد العلمانية والقومية كأساس لقيام الدول، وسيطرة المدرسة الواقعية على مناهج وتفسيرات العلاقات الدولية.

-عبد الحق دحمان، البعد الديني كأحد مصادر النفوذ الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية، والصادر عن مركز المجدد للبحوث والدراسات بتركيا العام2023، وقد تضمنت دراسة للسياسة الخارجية الجزائرية وتطورها مع تطور أبعادها وآلياتها، فمع تزايد اعتماد القوة الناعمة في السياسية الخارجية، توجهت الجزائر إلى موروثها الروحي الصوفي كآلية لدعم القضايا الوطنية وبناء النفوذ الإقليمي، واستعادة بريق الزوايا والطرق الصوفية كحق جزائري يكسبها الموالين، ويبرز توجهها الوسطي المعتدل.

جاءت دراستنا لموضوع الدبلوماسية الدينية والروحية وتوظيفاتها المتنافسة في إفريقيا كدراسة مختلفة، تناولت العودة الجدية للدين للعلاقات الدولية والتي توجت بنوع جديد من الدبلوماسية الروحية التي أنشأت دبلوماسيين جدد قوامهم توظيف الدين لخدمة مصالح الدول، وبروز الديانات الابراهيمية كداعم للتعاون والتصالح لا للنزاع-حسبهم-، ولا تختلف الدبلوماسية الجزائرية عن نظيراتها في العالم، فأكدت اعتمادها الزوايا والطرق الصوفية وتوظيف مريديها إقليميا لبناء النفوذ الإقليمي.

- **صعوبة الدراسة**

ككل عمل أكاديمي، لا يخل بحثنا من بعض الصعوبات التي واجهتنا في رحلتنا الأكاديمية، خاصة وأنه موضوع جديد ومن الحداثة بما كان؛ إذ يتناول الدبلوماسية الدينة وبناء النفوذ الإقليمي انطلاقا من معطى ديني يكون الموجه لسياسته والمفسر لنتائجه، كما أنّ الحديث حول المجال الإفريقي مؤخرا أضحى المجال الثري للدراسة والبحث، وما يكتنفه من قلة الأدبيات والمواضيع السابقة، وإذا ربطنا ذلك بموضوع الدبلوماسية الدينية وتوظيفاتها المتنافسة في إفريقيا فإنه يكاد يخلو المجال من أي أطروحة سابقة تناولت الموضوع.

- **البناء الهيكلي للدراسة**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى مصداقية الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

بحيث تضمن الفصل الأول مناقشة ارتباطات الدين والنفوذ والدبلوماسية في العلاقات الدولية من خلال فهم الدين وتجلياته وتطوراته، خلال التركيز على البناءات النظرية للدبلوماسية وبناء النفوذ بدلالة الحضور الديني، والانتقال إلى رصد مضامين الدين والتدين من خلال تتبع السياق التاريخي لتطوره، وترابط الدين بالعلاقات الدولية مع التركيز على دراسة الدبلوماسية الدينية وبناء النفوذ الإقليمي بدلالة الحضور الديني، دون أن ننسى البناء النظري للدراسة.

أما الفصل الثاني فتمحور حول عناصر البناء في تحقيق النفوذ الإقليمي عبر الدبلوماسية الدينية من خلال التعريف بالمكون الادراكي والقراري لصانع القرار والنابع من مكونات قوة الدولة وتوظيفاتها من أجل التحرك ضمن الدبلوماسية الدينية تحقيقا للسلام والتعاون وبناء النفوذ الإقليمي، بصرف النظر عن الظروف الداخلية والخارجية للدولة وإقليمها.

وأما الفصل الثالث والأخير فتم عنونته بالتوظيفات المتنافسة للدبلوماسية الدينية في إفريقيا وقد تناولناه بالدراسة للتعرف عن الجغرافية الثقافية المتميزة لإفريقيا وتنوعها اللغوي والعرقي والديني، والذي فعل تطبيقات الدبلوماسية الدينية بأرجائها، وساعدت خصوصيتها على تنافس إقليمي محتدم لاستمالة تبعيتها، لنختتم الدراسة بالتعرف على التنافس الجزائري-المغربي بدلالة الحضور الديني والطرق الصوفية.

الفصل الأول: نقاش ارتباطات الدين والنفوذ والدبلوماسية في العلاقات الدولية

شهد التاريخ الإنساني على امتداد مراحلهيمنةللدين على مجالات الحياة وعلى فكر الإنسان وفهمه وعلاقاته، وباعتباره ظاهرة اجتماعية ملازمة لنشأة وقيام المجتمعات البشرية وأبرز مجالاتها، فقد تعددت مظاهر الدين ومعتقداته وأشكاله وتوظيفاته وتعريفاته، وشكلت علاقة الدينبالسياسة مجالا لطرحإشكالات وجدالات فكرية وثـقافية وفلسفية سببها الاختلافات الإيديولوجية

المبحث الأول: الدين وهندسة العلاقات الدولية: المفهوم والتجليات.

إنّ تتبع التطور التاريخي للدين يظهر حضوره في حياة المجتمعات البشرية على اختلاف اعتقاداتها ورؤاها، فلم يقتصر حضوره على المستوى الديني والاجتماعي، بل تجاوزه إلى مجال العلاقات الدولية، وأثّرت فرقه الدينية والمذهبية على الأحداث الدولية مساهمة في تغيير الاتجاهات الفكرية، ما جعل الدول والإمبراطوريات تؤسس علاقات تعاونية أو صراعية اعتمادا على المحدد الديني.

المطلب الأول: ضبط مفهوم الدين وتتبع امتداده التاريخي:

عرف تعريف الدين العديد من التجاذبات والتنوعات وارتبط بالأساس بوظيفته الاجتماعية وتوظيفاته المختلفة وتباينت تعريفاته المرتبطة بالأديان سواء كانت سماوية أو وضعية

أولا- مفهوم الدين وتجلياته:

لطالما اعتبر الدين كأبرز الفاعلين في التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وساهم في بناء الحضارة الإنسانية، فالدين يفيد العلاقة بين طرفين يعظّم أحدهما الآخر ويخضع له[1]،مكونا من جانب غيبي يؤمن به ونظام أخلاقي تنبثق منه قواعد عملية للسلوك اليومي،ولفهم معنى كلمة دين لابد علينا من تتبع الكلمة لغوياً لتوضيح الإطار العام الذي شكل التعريفات المختلفة للكلمة في الفكر الإنساني.

1-**المعنى اللغوي للدين:**

يرى **ريجيس دوبريه *Régis Debray*** أنّ كلمة دين ذات مدلول متغير حسب الثقافات واللغات[2]،واعتمد في تحديد معناه وتعريفه الصبغة الغربية فأرجعت معظم الدراسات اشتقاق الكلمة إلى مصدرها اللاتينيالتي تعني ربط أو وثق، وذهب **روجيه باستيد *Bastide*** إلى أنها تعني العبادة المصحوبة بالرهبة والخشية والاحترام[3]،وتختلف معانيها من لغة لأخرى فتعني عند الهندوس الطريق وعند الإغريق النوع، وينصرف معناها العبري إلى الحقوق الإلهية، ما يجعل الظاهرة الدينية متعددة المفاهيم يصعب حصرها في قالب واحد دون الإحاطة بكافة الأديان ومعرفة ماهيتها وخصائصا.

أ-معنى الدين في اللغة العربية:

تعد كلمة الدين دخيلة على اللغة العربية ومعاجمها؛ فهي وافدة من لغات أخرى كالعبرية والفارسية والأكادية وإن كانت تتقارب في جوهر المعنى، فتأتي مرة من فعل متعد بنفسه: دان يدينه أي حاسبه وجازاه لتعني الملك والتصرف ومن ذلك قوله تعالى:" **ملك يوم الدين**"[4] أي يوم المحاسبة والجزاء، والديان هو

(1)-أولاد بوجمعة نور الدين ومكحلي محمد، السياسةالدينية: المفهوم والدلالات، **مجلة آفاق فكرية**،المجلد09،العدد03ديسمبر2014. ص ص358- 373.

(2)- بشير الشريف أحمد مكين،**البعد الديني في العلاقات الدولية،دراسة في أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001**،بحث تكميلي مقدم إلى كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية جامعة ام درمان الإسلامية، يونيو 2003،الدبلوم العالي في العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم 2006،ص18

(3)-فضيل حضري، مستويات الدين وأشكال التدين، محاولة تصنيفية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، 2011، ص ص178-190.

(4)-سورة الفاتحة، الآية03.

الحَكم والقاضي التي يختزل الإيمان بذات جديرة بالطاعة والعبادة من خلال نصوص تحدد صفاته وتبين قواعده وطريقة عبادته، ودان له بمعنى أطاعه وخضع له ودان به، فهو بذلك المذهب والطريقة التي يلتزم بها الشخص نظرياً أو عمليا [1]،أما الدِّين فهو العلاقات التي تربط الناس أفرادا وجماعات بقوى أخرى[2]،والحقيقة أنّ الدين هو ترجمة لكلمة **أور** السومرية التي تعني **المدينة** دار القضاء والعدالة[3]، ولا تحيد تعريفات الفكر الإسلامي للدِّين عن دائرة الأديان "السماوية" أو التوحيدية المنبثقة عن الوحي الإلهي [4].

ب-في اللغات الأوروبية:

أخذ الدين عند الأوروبيين القدامىلفظ كريستيا وكريست المشتقة من الكلمة اليونانيّة كريستوس وتعني الشخص الممسوح[5]،وفي اللغة الإنجليزية*Religion* تشتق من الكلمة اللاتينية*religo* دلالة على الإيمان بوجود قوة عليا، واعتبر قاموس أكسفورد الدّين: الارتباط المشترك بين طبيعتين أولهما ربط البشر بالآلهة، والثّاني ربطهم ببعضهم البعض بما تفرضه القوة الإلهية المطاعة من خلال الطقوس والقيم الأخلاقية[6]،كما قد يعني الحالة النفسيّة للمتديّن ويسمى التديّن *religiosité*، أو يختصّبالحقيقة الخارجيّة الكونيّة ما يعرفبالدين أو العقيدة الدينيّة *religieuse doctrine*.

ج- الحضارات الشرقية:

تشير كلمة دين في اللغة الهندية *(Dharma)* دارما إلى الترتيب الخفي أو ما يُدعى (رتا) في الطبيعة والحياة الإنسانية والطريقة الصحيحة للعيش والتواصل ضمن مفهوم ديني وروحاني، عرفت بالديانات الدارمية الناشئة في شبه الجزيرة الهنديّة، وتشمل الهندوسيّة والبوذيّة والسيخيّة [7].

أجمعت المعاني اللغوية للدين على حصره في نطاق الطاعة والخضوع والانقياد وربطه بضرورة وجود قوى عليا مسيطرة لابد من الإيمان بها والاستسلام لقوانينها، وترجمة هذه الطاعة بممارسة الشعائر والطقوس والقيم الأخلاقية؛ إلا أنّ الدين الحديث قد تجاوز هذا المفهوم وتعددت زواياه الفلسفية والاجتماعية واللاهوتيةوحتى السّياسية؛ ومناقشة هذه الطاعة بعد أن كانت من المسلمات، وإعادة النظر في دورالدين وآلياته التي تتعدى الإطار الديني والاجتماعي.

2-المعنى الاصطلاحي للدين:

عرف مصطلح الدينجدلا حول تعريفه بين علماء الاجتماع وباحثي الأديان المقارنة؛ ومردُّ ذلك الافتراض بأن للأديان مستوى معينا من الاتساق والتماثل، فإذا كان التعريف يشمل الإيمان بإله أو كيان فإن أديانا مثل البوذية والهندوسية لن يتم اعتبارها ديناً، كما أنّ تناول التعريفات ذات المسائل الوجودية مرفوض عند علماء الاجتماع المهتمين بتأثير الدين على المجتمع[8]،وقد تعددت تعاريفه بتعدد الأديان والزاوية المنظورمنها لهذا المتغير، ما جعل من الضروري اعتماد مداخل متنوعة للتعامل مع المصطلح.

---

(3)- بشير الشريف أحمد مكين، المرجع السابق، ص18.

(4)-فضيل حضري، المرجع السابق، ص ص178-190.

(3)-خزعل الماجدي، الدين: بحث محكم لقسم للدراسات الدينية،26مارس2018، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،ص7.

(4)-بشير الشريف أحمد مكين، مرجع سابق، ص20.

(5)-خزعل الماجدي، المرجع السابق، ص4

(8)- بشير الشريف احمد مكين، المرجع السابق، ص19.

[1]-خزعل الماجدي، **الدين**: بحث محكم لقسم للدراسات الدينية،26مارس2018، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،ص ص5،6.

[2] -بشير الشريف أحمد مكين، مرجع سابق، ص18.

يعرّف إيمانويل كانط Emmanuel Kantالدين في كتابه الدين في حدود العقل بقوله:"هو الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر إلهية"[1]، و" المعرفة بكل واجباتنا بوصفها أوامر إلهية أي أنّ شيئاً ما هو أمر إلهي من أجل أن أعترف به بوصفه واجبي[2]"،ويعرّفه ماكس ميلر*Max Muller*في كتابه نشأة الدين ونموه:"هو محاولة تصور مالا يمكن تصوره، والتعبير عمّا لا يمكن التعبير عنه والتطلع إلى اللانهائي"[3].

ربط الفكر الإسلامي الدين بالإيمان بذات جديرة بالطاعة والعبادة من خلال نصوص تحدد صفاته وتبين قواعده العملية وطرق اتباعها، ولا تخرج تعريفاته عن دائرة الأديان الصحيحة السماوية أو التوحيدية المنبثقة عن الوحي الإلهي، والتي تتخذ إلها واحداً والمتمثلة في ذات الله[4]،فيما عدا ذلك فهي معتقدات وتقاليد لا ترق أن تُتّبع وتُعبد مقدساتها وآلهتها.

يقول المودودي أنّ الدين هو: "نظام الحياة الكامل والشامل لنواحيها من الاعتقادية والفكرية والخلقية والعلمية، المبني على طاعة إله وعبادته، ماعدا ذلك من النُظم المبنية على طاعة السلطة المفروضة فهو مردود"[5]، أي أنّ الدين هو:" وضع إلهي يرشد إلى الحق في الاعتقادات وإلى الخير في السلوك والمعاملات"[6].

إنّ الدين تسليم واستسلام يؤدي إلى طاعات وواجبات مشكلاً كلاً متكاملا من الحياة ومجالاتها، منظما لعلاقات الفرد والجماعات والمعبود المرتبطة بالقداسة، وفق قوانين ونصوص واجبة الإتباع والتطبيق.

ويربكارل ماركس*Karl Marx* أنّ الدين هو ميتافيزيقا ضخمة تنسجمع التكوين الطبقي بشكل ميثولوجي لتغريب الجوهر الإنساني؛مركزا على **الوظيفية الاجتماعية للدين**، مهملا عناصر التجربة الدينية في ظل ضعف الصلة بين العقيدة والممارسة في المجتمعات المعاصرة، فالدين "حقيقة مشتركة كنظام أو نسق أفكار عن الحقيقة وطريقة اتصال أو تواصل هذه الأفكار"، إذ تم حصر الدين في كونه أداة تسعى لتشكيل نظام اجتماعي على أساس ديني، وربطه أساسا بقوى عليا مقدسة، إضافة لاعتباره تجربة اجتماعية تساهم في تغريب الفرد بتشجيعها للطبقية والإبقاء عليها والدعوة لضرورة القبول والتعايش معها.

لقد تجاوز تعريف الدين إطار الاديان السماوية فكل ما يتخذه الناس ويتعبدون له يصحّ أن يسمى ديناً بغض النظر عن صحته أو بطلانه بناء على الاستدلال العقلي، فالديانات الوثنية التي تتخذ من التماثيل آلهة تمثل رؤى للذات والآخر والكون، وتتسم بالقداسة والتنزيه لمعتنقيها؛ ما يجعل من الهندوسية والطاوية والشنتوية والسيخية أديانا لا تقل قداسة ونزاهة في عرف مؤمنيها عن الإسلام والمسيحية واليهودية[7].

لم يحظ تعريف الدين باتفاق حول ماهيته بين علماء الاجتماع والأديان المقارنة أو في الفكر الديني المسيحي والإسلامي، فركزت معظم مقاربات الدين على المنفعة التي يسعى الدين لتحقيقها، وتلبية حاجات نفسية وعاطفية للإنسان كالطقوس الدينية والشعائر التعبدية، إضافة لمنافعه الفكرية والعرفانية نظير تطلع المتديّن لليقين والمعرفة، وعلى الرغم من أهميته إلا أنّه دوما مرمى للانتقادات، المبني على ميل الدين

---

(3)-محمد عبد الله دراز،الدين بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان، المطبعة العالمية،1952،ص ص26،27.

(4) -أولاد بوجمعة نور الدين ومكحلي محمد،مرجع السابق،ص ص358- 373.

(5)-محمد عبد الله دراز، المرجع السابق،ص ص26،27.

(1) -بشير الشريف أحمد مكين، مرجع سابق، ص 21.

(2)-أولاد بوجمعة نور الدين ومكحلي محمد،المرجع السابق.

(3)-محمد عبد الله دراز، المرجع السابق ص ص26،27

(4)-بشير الشريف أحمد مكين، المرجع السابق، ص20.

لمصلحة الآراء الظرفية؛ بمنحه الفرد نوعاً خاصاً من الولاء الديني الـذّي قد يتناقض مع هويات أخرى يقتضيها وضع جديد يقوم على هوية إثنية أو عرقية أو ثقافية[1].

من خلال التعريفات الموردة آنفا، نتبين أنّ حقيقة الدين لا تنحصر فقط في الاعتقاد بضرورة الخضوع والانقياد، ولا بالاعتماد على الدور المنوط به، ولا في تحديد هوية المعبود وإطار رسالته وفلسفته ولا في كونه وحقيقة وجوده، ما يجعل الإقرار بوجود عوالم موازية تكرس الإلحاد أو اللادينية أو اللاإرادية معتقدات أو ديانات حقيقة واقعة، يكون الدين على إثرها "الموقف العقائدي مـن وجـود أخرى خارجية مؤثرة أو غير مؤثرة"، وفق تصور عالمي ونظام اعتقاد رمزي وإطـار معياري للعدالة وطلب أخلاقي محلي"[2].

تناول الدين أبرز أقدم النقاشات الفلسفية وعرف اهتماما متزايدا، وتباينت الآراء والاقتراحات حول تعريفه وتحديد ماهيته إلا أنّ تعدد مظاهر الدين وأشكاله برّر تعدد تعريفاته وإن اختلفت على الرغم من تصبغه غربيا، لا يمكننا إنكار أهميته وضرورته في حياة المجتمعات باعتباره ملاذا وسكينة لهم، فلطالما كان الدين العون والمواساة والمؤازرة، والدافع للحياة والتطلع والإقبال لما بعد الموت،إضافة لوضع نظام اجتماعي وحياتي للبشر محدد وموجه لميولهم، وعلى الرغم من الاتفاق على أنّه مجموعة المعتقدات والأفكار والرؤى المسلّمة،والكفيلة بتوفير التفسيرات على اختلافها سببية كانت أو عقلية أو ميتافزيقية ماورائية ،ضابطا الإطار العام للإنسانمع القوى العليا ومع غيره، ومع الحياة ومع ما بعدها.

ثانيا: الدين والمفاهيم المقاربة له

يتقاطع مفهوم الدين مع العديد من المفاهيم والمصطلحات التي قد تعبّر عن جانب من جوانب الدين، أو يمكن أن تتضمن جزءا منه في ممارساتها وتوظيفاتها، ومن أبرز هذه المصطلحات:

1-التدين :Religiosity

يعبّر التدين عن التردد على دور العبادة والعضوية في التنظيمات الدينية، أو المشاركة في المجال الديني، ووصف محتوى هذا السلوك وأهميته داخل المجتمع[3]، وتقاس درجة التّدين بالعودة لقوة المعتقدات الدينية وعدد الأشخاص المشاركين في ممارساتها، ومقدار السلطة التي تتمتع بها مؤسساتها[4].

يرى أورد فرنون*Vernon* أنّ التدين "شكل كلي لأنماط سلوكية تشمل الأحاسيس والمواقف والعواطف، وتأتي على هيئة مجموعة تستجيب على أساس أنها كونية بذاتها"، واعتبرروربوغوجيسر *Rohrbauge andJesser* تعريفا للتدين على أنه: "صفة للشخصية تعود إلى توجهات عقلية معرفية عن الحقيقة الواقعة وراء نطاق الخبرة والمعرفة وعلاقة الفرد بهذه الحقيقة والتوجهات، موجهة ضمنا لكي تؤثر على الحياة الدنيوية اليومية للفرد عبر مشاركته في تطبيق الشعائر الدينية"، وللتّدين أنماط أبرزها:

أ-التدين المعرفي والفكري*Cognitive Religiosity* ينحصر في دائرة معرفة الشخص لأحكام الدين ومفاهيمه دون أن تتعدى سواها، وكان سائدا عند فلاسفة اليونان في مناقشاتهم؛

ب-التدين الطقوسي (تدين العادة) Ritual Religiosity تنحصر مظاهره في السلوك المتضمن في العبادات والطقوس الدينية دون مرافقتها بمعرفة كافية بأحكامها ووجود عاطفة دينية ما يجعله عادة اجتماعية، ونقصه يكمن في اعتقاد الناس الراسخ بأن الدين ليس سوى بعض الشعائر الدينية؛

---

[2]-المرجع نفسه، ص22،23.

[3]-رجب عمر العاتي رجب عمر العاتي، البعد الديني في العلاقات الدولية، دراسة حالة السياسة الخارجية لإيران إزاء إسرائيل، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، العدد الرابع،2014، ص ص403-431.

[1] -محمد عبد الفتاح المهدي، **سيكولوجية الدين والتدين**، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2022، الإسكندرية، ص30.

[4]-Karl Thompson,What is Religiosity ?https://revisesociology.com/2018/08/20,Augest20,2018Acces Janiury18,2023

ج-التدين التفاعلي (تدين رد الفعل) ***Reactive Religiosity*** يتحقّق عند الأفراد الذين كانوا بعيدين عن الدين ونتيجة تعرضهم لموقف معين يحدث التغيير الشامل، فيبدأ الفرد في الالتزام بالكثير من مظاهر الدين؛

د-التطرف*Excentrim*: ويعنى المبالغة الشديدة في جانب من جوانب الدين ما يخرج الشخص عن الحدود المعروفة سواء كان فكريا أو وجدانيا، أو تطرف طقوسيا.

ه-التصوف *Sufism*: هو تجربة ذاتية شديدة الخصوصية يحمل خبرة روحية يعيش فيها الشخص معاناة بين عدد من المتناقضات فيخلق من جديد بناء على هذه التجربة الساحرة والغامضة.

و-التدين الأصيل *Genuine*.

يعبّر هذا النمط عن الخبرة الدينية الصحيحة معرفة وعاطفة وسلوكا وإخلاصا، ليكون الدين هو الفكرة المركزية والموجهة لكل نشاطات الشخص ليكون أصيلا يخدم الدين[1].

2-العقيدة والمعتقد :

جاء في لسان العرب لابن منظور أن العقيدة لغة من العقد وهو نقيض الحل، والإعتقاد ما يعتقده المرء من أُمور الدين والسياسة وغيرهما، أمّا اصطلاحا فهي الإيمان وجملة المبادئ التي إذا ما بلغت أغوار النفس أحاطت بكل جوانبها، وكان العقل مؤمنا بالله والقلب خاضعا له، فالمعتقد هو الأمر الراسخ والعهد الذي يصعب تغييره[2]،مشكلا المركز الفكري الذي تصوغه تصورات وأفكار الجماعة الدينيّة، والمصدر المنظّم لمكونات الدين متألّفا من عدد من الأفكار الواضحة والمباشرة التي تعمل على رسم صورة ذهنية لعالم المقدسات، شارحة الرابط بينه وبين عالم الإنسان، حاملا نوعا من التعقيد يرتبط بالأفكار العاطفية في الأديان الأكثر تطورا وشمولا، وكثيرا ما يرتبط المعتقد بالعلم الإلهي أو الثيولوجي[3]،فالعقيدة هي الجانب النظري الذي يتطلب إيمانا لايزاحمه شك ولا تؤثر فيه شبهة، ومن طبيعتها تظافر النصوص الواضحة على تقريرها [4].

3-اللاهوت Theology:

يتكون مصطلح اللاهوت من كلمتين يونانيتين،"ثيوس"(الإله) و"لوغوس"(دراسة)، وتعني "تعليم بخصوص الله" أو دراسة الله، ولقد ارتبط المصطلح في الثقافة اليونانية بالفلاسفة المهتمين بالأمور الإلهية ليتطور بالكنيسة زمن العصور الوسطى ويعرف بكونه دراسة الإله[5]، كما تعني الخطاب أو الكلام لتعني علم الكلام وتختلف عن الدراسات العلمانية التي تنطلق من العقل والخبرة بانطلاقها من الإيمان[6]، ليتوسع بعدها خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر للميلاد ويهتم بدراسة الوحي الإلهي ليصبح حديثا مجالا أكاديميا ودينيا وكنيسيا، يهتم بدراسة موسعة للكتاب المقدس والكنيسة واعتباره "لاهوت عقائدي" أو ما كان يُعرف سابقًا باسم**"الدوغماتية"** [7].

---

[1]- خزعل الماجدي، مرجع سابق، ص ص33-40.

[2]-قحفاح وليد،الحماية الدولية لحرية المعتقد،**مجلة النبراس للدراسات القانونية**،المجلد 03،العدد 02،سبتمبر 2018،ص ص56-66.

[3]-خزعل الماجدي، مرجع سابق، ص11.

[4]-محمد شلتوت، **الإسلام عقيدة وشريعة**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة عشر،2001، ص ص9-11.

[5]- Robert Sean Emslie, What isTheology?, Grand Canyon University، Systematic Theology ,May 29, 2014,p3.

[6]-Domenic Marbaniang, Meaning and Divisions of Theology,Published in REVIVE, May 2012 (MalayalamEdition),Availablefromhttps://www.researchgate.net/publication/330958944_Meaning_and_Divisions_of_Theology, [accessed May 08 2023].

[7] -Robert Sean Emslie, op,cit,p3.

يشير علم اللاهوت إلى العلم الذي يسعى بعقلانية إلى فهم إعلان الذات عن الله في الكتاب المقدس، إلاّ أنّ ثورات عصر التنوير، قوّض العلاقة ووسع الهُوّة بين علم اللاهوت والتخصصات العلمانية[1]،وأضحى اللاهوت علما مستقلا خصوصا بعدحضور الدين المتزايد فيتفاعلات العلاقات الدولية، حيث جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من اللاهوت المسيحي موجها لسياستها الخارجية.

يتفرّع اللاهوت المسيحي من الديانة النصرانية ولا يمكن تخيله بمنأى عن الدين؛ ما يجعله من آلياتها الأساسية سواء في توظيفاته التبشيرية والتعبئة الشعبية أو توجيه السياسة الخارجية، والحديث عن اللاهوت المسيحيلا يعن بالضرورة غيابه في الديانات الأخرى، فقد شهد الإسلام نوعا من اللاهوت عرف بعلم الكلام والذي ظهر في البصرة بالعراق وذلك بعد مرور مئة عام من ظهور الإسلام، وبعد إرهاصات سابقة أبرزها ظهور حركة الخوارج، ليظهر رسميا على يد المعتزلة؛ اعتمد موضوعات العدل والتوحيد وما نتج عنهما من أفكار ونظريات[2].

4-الروحية (الروحانية)Spirituality :

يعتمد لفظ الرّوحية أو الرّوحانية لوصف العلاقات الفردية والشخصية وربطها بالمقدس والديني، ممتدة في جوانب حياة الإنسان ومظاهر الطبيعة التي يتم اختيارها عكس الدين المفروض في كثير من الأحيان، فهي قابعة في أعماق المرء وطريقته في القبول والارتباط بالعالم والأشخاص[3]،والتّي كثيرا ما يتم ربطها بالقلب والشعور تجاه الله، أو بعض القوى العليا معارضة معتقدات ومسلمات التقاليد الدينية القائمة، وتنأى بنفسها عن الحياة الطقوسية لأي مؤسسة، على اعتبار أنّ التفكير والعمل ضمن التقليد (الدين) ينفي الروحانية؛ فالتدين يعني الرضوخ لسلطة الآخر المقيد بالإيمان بعقائد محددة وفقا لقراءة النصوص القديمة المتناقلة، فتُقولَب هذه الأخيرة وفق طقوس معينة،لتصبح ممارسة الدين بوعي أو بغيره لا يتعدى كونه تقليدا وانقيادا[4].

شكّلت محاولات الفصل بين الدين والروحانية معضلات فلسفية رئيسة، باعتبار أنّ الأول مثقل بكل ما هو سلبي، فيما الروحانية تعظيم بكل الإيجاب، هذا المصطلح الذّي تمّ تداوله بعد الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتشار ثورات واسعة النطاق ضد كل أشكال السلطة المنظّمة، فأنشأوا فئة جديدة تحمل الدّين وسماته دون أن تشمل نفس شخصيات السلطة التقليدية[5].

5-الإيمانFaith :

تختلف معاني "الإيمان" من فرد لآخر، ويتراوح في المعنى من الموقف الديني العام إلى القبول الشّخصي لمجموعة معينة من المعتقدات؛ على الرغم من أنّ الإيمان غالبًا ما يُنظر إليه من منظور ديني، وقد يستخدملفظ الدين ليعني الإيمان، ويعتمدلفظ الروحانية للإشارة إلى الدين[6]، والواقع أنّ كلًّا من

---

(1)-Domenic Marbaniang,op,cit.

(3)-علي فالح علي حسن، **علم اللاهوت بين المسيحية والإسلام**، [accessed May 08,2023]متوفر على الموقع:https://www.researchgate.net/publication/332703935_lm_allahwt_byn_almsyhyt_walaslam

(3)-Austin Cline,**What's the Difference Between Religion and Spirituality**?,updated on June25,2019,https://www.learnreligions.com/religion-vs-spirituality-whats-the-difference-

(4)-Amy Hollywood ,Spiritual but not Religious, **The vital interplay between submission and freedom**. Winter/Spring 2010
https://bulletin.hds.harvard.edu/spiritual-but-not-religious /

(5) -Austin Cline,op,cit.

(6)-Leanne Lewis Newman,**F**aith, Spirituality, and Religion: A Model for Understanding the Differences,**THE COLLEGE OF STUDENT AFFAIRS JOURNAL,**SPRING 2004 - VOLUME 23, NUMBER 2 SPECIAL ISSUE ON FAITH, SPIRITUALITY, AND RELIGION ON CAMPUS,pp**102-110.**

الروحانية والدين وظائفتا الإيمان، يتطلبان الإيمان كأساس لهما، فالإيمان هو المبدأ التوجيهي الذي من خلاله يكون الأفراد إما متديّنين أو روحيّين، فيعمل الإيمان كمصدر وهدف لدينهم أو روحانياتهم، ويُنظر إلى الإخلاص للدّين أو تصور النمو في الروحانية على أنه مقياس لتقدير أكبر لفهم إيمان المرء، كما أنّ الدّين والرّوحانية ليسا عنصرين ضروريين لإيمان الشخص[1].، ومع ذلك فهي مؤشرات على عمق إيمانه، فيُنظر إليها على أنّها عناصر متداخلة مع الإيمان وضرورية لنمو الدين وتطوره

المطلب الثاني: الظاهرة الدينية عبر تاريخ العلاقات الدولية

لطالما كانت الأديان مجالا واهتماما لمختلف العلوم الاجتماعية من الفلسفة وعلم النفس والأحياء واللاهوت والعلوم السياسية، وظلّ السعي للبحث في جوهر الأديان واستكشاف القوة المسيّرة لهذا الكون حاضرا في اهتمامات الشعوب وتبريراتها للحقيقة، وادّعى كلُّ معتقد أنّ ديانته السبيل الأمثل لمعرفة حقيقة الكون، وإذا كانت الأديان قد نشأت تاريخياً في سياقات اجتماعية وجغرافيةمعينة، فالتطور الحاصل في عالمنا المعاصر جعل منها عالمية.

أولا- في أديان ومعتقدات العالم:

سنحاول في هذه النقطة سرد مختلف الأديان التي عرفتها المجتمعات البشرية والمتمثلة في الأديان السماوية التوحيدية، والأخرى الروحية الوضعية وفيما يلي إيجاز لها:

أ-الديانات السماوية التوحيدية

1-اليهودية:

تعد اليهودية أقدم الديانات التوحيدية التي تعلن إيمانها بإله واحد اسمه (يهوه)، ترتبط بإبراهيم بن آزر الذي دخل في عهد مع الله وترك موطن آبائه في مدينة (أور) الكلدانية في وادي الرافدين حوالي 1750 ق. م بأمر إلهي، ليُنشأ المؤمنون من نسله أمة في أرض كنعان لتبدأ مسألة أرض الميعاد[2]، ويمثل التوراة كتابها المقدس الذي يحمل عقائد اليهودية وأحكامها والذي شرحه الحاخامات (رجال الدين اليهودي) في التلمود الذي يعبر عن الحوارات الفقهية لعلمائها.

عرفت اليهودية كمصطلح جدلا كبيرا حول ماهيتها فتطلق على النسق الديني للعبرانيين قبل تدوين العهد القديم(التوراة) في بابل 578 ق.م، كما قد تشير الكلمة إلى يهوذا أوبني إسرائيل الذين تفرق شملهم في شكل أقليات في أقطار من العالم، واليهودية معتقد مغلق لا يحق لأي كان أن يعتنقه، إذ أنها مرتبطة بجنس معين هم اليهود ،وقد امتزجت اليهودية بالصهيونية في التصورات العامة، وهي حركة سياسية يهودية علمانية تأسست عام 1896م كأيديولوجيا سياسية لدعم وخدمة اليهود في العالم هادفة لتجميع اليهود في فلسطين وإقامة إسرائيل الكبرى[3]،وينقسم اليهود إلى طوائف هي:

- ✓ **الفريسيّة(المنعزلين):**

وهي طائفة من المُعلمين للشريعة المُحافظين على النواميس الشرعيّة التوراتية والموسوية(بريشى)، واسمهم الحقيقي الأحبار (حباريم - رفاق)، وهم القوّة الدينية الحقيقية التي تدير اليهود روحيّا بعيدا عن السياسة.

- ✓ **الصادوقية:**

(1)-Leanne Lewis Newman **F**aith,op,cit,pp**102-110.**

(2)-الاب صبري المقدسي،**الموجز في المذاهب والأديان: الهندوسية الزرادشتية اليهودية المسيحية الإسلام**، الجزء الأول، (بيروت، مكتبة الأستاذ سركيس اغاجان، 2007)، ص91.

(3)-بشير الشريف أحمد مكين،مرجع سابق،ص26.

ظهرت قبل الهدم الثاني لهيكل سُليمان بقرنيينسنة 70 ق.م، وتكوّنت من عوائل ارستقراطية وكان أعضاؤها إجمالا من الكهنة، وارتبط اسمهم بكلمة صادوق الذي جعله سليمان على رأس كهنة أورشليم.

✓ **الأسينيّة** (أسانوي أو أسايوي):

هي طائفة دينية تجمع النظام الرهباني مع ميول نسكية نشأت حديثا بعد اكتشافات كهوف قمران بمنطقة البحر الميت (أريحا)، تشتقّ حسبهم من اللفظة السريانية: أسيا (طبيب)وتعني الساكتين أو الشفائيين، يُفضلون البتولية والعيش في نظام اشتراكي رهباني دون الاشتراك في الحروب والتجارة.

الغيارى:

هي جماعة سياسية قومية تؤمن بمجيء المسيح المخلص القريب، تعرف بأصوليتها وتعصّبها لليهودية وتوظيف الدين سياسيا، ويؤمن أتباع هذه الجماعة بالثورة التحريرية واستباحة العنف[1].

إضافة لهذه الطوائف توجد باليهودية أربعة مذاهب رئيسة لكل منها نظرتها الخاصة للدين والإيمان وهي:

✓ **لأرثوذكسية**:

نشأ المذهب الارثوذكسي اليهودي سنة 1795 م بناء على القوانين المكتوبة والشفهية للشريعة التوراتية، منقسمة بآرائها وعقائدها إلى العديد من التفسيرات، يوحدّهم إيمانهم المتطرّف والتزامهم بشرائعهم القانونية والأخلاقية وشرائع الأعياد والاحتفالات الدينية، ويُقدرأتباعهم10 %من عدد يهود العالم.

✓ **الحسديم:**

من المذاهب المتشدّدة والمتطرّفة أسّسه **اليايزربن شيم توف*Eliezer Ban al ShemTov*** في بولندا سنة 1760م، يسمى الفرد فيهم بالصديق أو البار، يُغالي أتباع هذه الطائفة في التمسّك بالشريعة التوراتية والتلمودية.

✓ **اليهود المحافظين:**

هم المحافظون على شريعة التوراة التقليدية ونصوصها المقدسة مع الانفتاح على الثّقافات والحضارات الأخرى؛ والتعامل مع الدراسات الحديثة ومقارنتها مع الثقافة اليهودية واحترام الدراسات النقدية العلمية للدين، يدعمون القضايا السياسية الاسرائيلية ودولة اسرائيل باعتبارها -في نظرهم-وطنًا شرعيا لجميع اليهود.

✓ **الحركة الاصلاحية**:

حركة تجديدية مُستنيرة ظهرت في القرن التاسع عشر في ألمانيا، ركّزت على إبراز الجانب الإنساني للديانة اليهودية، واخراج المجتمع اليهودي من عزلته وتناقضاته، بالتخلي عن تشريعات اليهودية وتقاليدهاالموروثة وتقديمها كديانة عصرية، بالتركيز على روحيّة الشريعة التّي يحتاجها المؤمن[2].

ترتبط اليهودية بالمسيحية؛ فالأخيرة تعترف بالتوراة باعتبارها **"العهد القديم"**؛ وأن التطبيق العملي للعهد القديم لا يكون إلا عن طريق العهد الجديد **"الإنجيل"**، ماولّد ما يسمى بالمسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على المؤسسات السياسية وعقيدة أكثر السياسيين المتدينين، وترجمت الصهيونية والمسيحية هذا التلاقي في تيار سياسي داعم لإسرائيل.[3]

2-المسيحية:

تعتبر المسيحية ثاني الديانات التوحيدية وسُميّت (بالمسيحية) نسبة إلى المسيح، الذي ولد بين 1-7قبل الميلاد بمدينة الجليل الفلسطينية، وظهرت كطائفة أو ديانة في القرن الأول ميلادي، وقد تأسست

---

[1]-الاب صبري المقدسي، مرجع سابق، ص ص128،129.

[2]-الأب صبري المقدسي، المرجع السابق، ص ص130-137.

[3]-بشير الشريف احمد مكين، مرجع سابق، ص27.

وانتشرتفي مدينة أنطاكيا التركية سنة49 ميلادي على يد أتباعه وأسباطه، ترى في يسوع المسيحنبيا ومخلّصا[1]،يستقي المسيحيون تعاليمهم من التوراة (العهد القديم) والإنجيل (العهد الجديد) مستعرضة التجسد الإلهي في المسيح والاعتقاد بصلبه فداءللمؤمنين به، ورفع خطيئة العالم وقيامته، لتتحول خلال القرن الرابع الميلادي إلى عقيدة التثليث التي تنص على أن الله هو ثلاث مقدسات "الأب والابن والروح القدس"، وهو المعتقد الذي ما زال موضع خلاف بين الطوائف المسيحية[2].

توجد بالمسيحية مذاهب عدة تتباين عقائدها وتعاليمها وثقافاتها وجغرافيتها، وتعد الموسوعات المسيحية والكاثوليكية ما يقارب33830 جماعة مسيحية منقسمة إلى ثلاثة مذاهب رئيسة: [3]

- ✓ **الكنيسة الكاثوليكية:**

هي أكبر طوائف المسيحية مركزها روما يرأسها **"بابا الفاتيكان"** ويديرها بواسطة "كرادلة" و"مطارنة" وتنقسم بدورها إلى أبرشيات يديرها الكهنة، ويفوق تعداد اتباعها مليار كاثوليكي[4].

- ✓ **الكنيسةالارثوذكسية (المشرقية أو اليونانية)*Orthodoxy* :**

هي ثالث أكبر كنيسة بعد الكاثوليكية والبروتستانتية انتشرت في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وروسيا ودول البلقان وتحتفظ بمركزها الكنسي في القسطنطينيّة، أتباعها يتجاوزون340 مليون،تؤمن بخلود النفس مباشرة بعد انفصالها عن الجسد[5].

- ✓ **الكنائس البروتستانتية:**

تتشكل الكنائس البروتستانتية من الكنائس الإنجيلية واللوثرية والمشيخيّة والمعمدانية والميثودية والجماعات الخمسينيّة والأسقفية الأنجليكانية، باتباع يتراوح عددهم من 600 مليون إلى 800 مليون تابع أو مُعّمد وفيما يلي تفصيل لها:

أ-الكنيسة اللوثرية:

تأسست في القرن السادس عشر على يد الراهب الكاثوليكي الأوغسطيني وأستاذ اللاهوت في جامعة ويتنبرغ في ساكسوني*Saxony*مارتن لوثر*Martin Luther* محاولا إصلاح الكنيسة الكاثوليكية، يتبعها عدد من دول أوروبا الشمالية وتمارس اللوثرية الطقوس الكاثوليكية القديمة بعيدا عن الاعتراف بالسلطة البابوية في الفاتيكان بل بسلطة الكتاب المقدس الإلهية وسلطة المسيح المُطلقة.

ب-الأسقفية الأنجليكانية *Anglicans*:

يرجع تاريخها إلى القرن السادس عشر للميلاد، بعد انشقاق المذهب البروتستانتي عن الكاثوليكية وانتشاره في المستعمرات الإنجليزية، وظهرت هذه الأسقفية مشكلة مجلسًا أعلى تحت إدارة كرسي كانتربري، عدد تابعيها80 مليون، وتؤدي دورا سياسيا بارزا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج-الكنيسة المعمدانية:

تأسست بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل القسيّس البروتستانتيروجر وليامز *Roger Williams*سنة 1600م بعد هجرته للولايات المتحدة الأمريكية لنشر أفكاره الدينية، فأسّس أول كنيسة (ناراغانسيت) بمساعدة القبائل الهندية، تعتمد القيّم الديمقراطية في ممارسة أعمالها الإدارية وتؤمن بالحرية الفردية والانتخابية في اختيار القس والمبشرين والإداريين الكنسيّين[6].

---

[1]-الأب صبري المقدسي، مرجع سابق، ص145.

[4]-بشير شريف أحمد مكين،مرجع سابق،ص27.

[3]-الأب صبري المقدسي،مرجع سابق،ص209.

[6]-بشير شريف أحمد مكين،مرجع سابق،ص 28.

[1]-الأب صبري المقدسي،مرجع سابق،ص ص253،254.

[6]-الأب صبري المقدسي،المرجع السابق،ص ص255 -257.

د-شهود يهوه*Jehovah's Witnesses*:

أنشأها مجموعة من الشباب المسيحي المُتدّين في مدينة بيتسبرغبولاية بنسلفانياالأمريكيةسنة 1872 م مثل تشارلز تازي روسيل***Charles Taze Russell***وجوزف فرنكلين روثرفورد ***Joseph Franklin Rutherford***، أعضاء الجمعية العالمية لطلاب الكتاب المقدس سابقا.

ه-الكنيسة الميثودية (النظامية):

نشأت في ايرلندا وانتقلت لأمريكا مع مؤسسيها الأوائل جان وتشارلس ويسلي ***John and Charles Wesley***منذ 1771م، ونشرت مذهبها أثناء الثورة الشعبية ضد الاستعمار الإنجليزي، لكنّها انقسمت بسبب مشكلة العبيد سنة 1845م، لتتحد بعدها تحت اسم الكنيسة الميثودية البروتستانتية سنة 1939م [1].

و-الكنيسة الشرقية:

تأسست الكنيسة المشرقية بعد وصول المسيحية للدولة الفارسية بدايات القرن الأول للميلاد، لها أبرشيات في كل من العراق ولبنان وسوريا وإيران وأميركا وأوروبا واستراليا وروسياوالهند.

ز-الكنيسة السبتية (الأدفنتستية) *Adventists*:

هي جماعة مسيحية بروتستنتية أسّسها القسيس المعمداني وليم ميللر***William Miller***، تؤمن بمجيء المسيح الثاني،وتسعىلتكون على استعداد دائم لاستقباله، لها جذور في اليهودية والتقاليد النبوية الأواخرية المسيحية، تؤمن بفصل الدين عن الدولة والديمقراطية والحرية، من دون التدخل في السياسات العالمية والمحلية.

ح-كنيسة البنتيكوستية(جماعة الروح القدس-الخمسينيّة):*Pentecostalism*

أنشأها عام1867م جماعة من البروتستانت الباحثين عن القداسة الحقيقية وممارسة الإيمان المسيحي الحقيقي، سُميّت في بداية نشوئها بالحركة المقدسة***Holinessmovement***.

ط-كنيسة المينونية*Mennonites*:

أسسها القس الهولندي مينوسيمونز***MennoSimonze***في القرن السادس عشر، وقررت جماعته الهجرة الجماعية الى أمريكا وإلى روسيا القيصرية نهاية القرن الثامن عشر بعد الاضطهادات الدينية، وهي من الكنائس المتشدّدة والمحافظة على التقاليد الدينية القديمة[2].

ي- كنيسة الآمش*Amish*:

أسسها جاكوب أمان ***Jacob Amman***في أوروبا بعد انفصاله عن جماعة المينونية نهاية القرن السابع عشر، وهاجر للولايات المتحدة الأمريكية واستقروا في بنسلفانيا ونيويورك في تجمّعات منفصلة، يلتزمون بالتقاليد الصارمة للكتاب المقدس ويؤمنون بسلطانه المطلق.

ك-المورمونية:كنيسة يسوع المسيح للقديسين الأواخريين:

أسسهاجوزف سميث***Joseph Smith***بنيويورك،بعد ترجمته كتاب مورمن***Mormon***الذّي اكتشفه في قبر أحد الأنبياء يحصي الأسباط الاسرائيلية المهاجرة إلى أمريكا، يقبل المورمونيّون الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد إضافة الى كتابهم المزعوم،ويؤمنون أن نبيّهم جوزيف سميث استلمه من الملاك الذي أوحى له بزيارة المسيح للأسباط الإسرائيلية في الأراضي الأمريكية [3].

ل-الكنيسة العلمولوجيا (الساينتولوجيا):

---

[1]-المرجع نفسه، ص ص259-262.

[2]-نفس المرجع، ص ص262-266.

[3]-الأب صبري المقدسي، مرجع سابق، ص ص210-238

هي حركة دينية علمية تؤمن بدور الروح أو طاقة الحياة في الكون المادي؛أسسها ران هيوبرد ***Ron Hubbard***العام1954، تُتّهم بكونها هرطقة تغسل أدمغة تابعيها، وتمارس عليهم نظاما قاسيّا للسيطرة عليهم وضد من يُخالف فلسفتها وممارساتها العملية، كما وتعامل الذين يتركونها على أنهم منشقين ويجب محاربتهم[1]، يعتمد نظامها علم النفس وتدّعي السيطرة على الجسد وأمراضه من خلال العقل والعقل الباطن، إلا أن البعض يعتبرها ديانة إلحادية إذ لا يُذكر اسم الله في كتابات مؤسسيها واحتفالاتها الروحية والدينية.

3-الإسلام:

يعدالإسلام ثاني أكبر الديانات السماوية بعد المسيحية، يؤمن بإله واحد هو الله الخالد الذّي لا شريك له وأن محمد صلى الله عليه وسلم هو آخر الأنبياء معترفا بكل ما جاءت به الأديان التوحيدية قبل تحريفها، وهو (التسليم الكامل لله) والانقياد والخضوع له، يعيشمن المسلمين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي دول جنوب الصحراء الإفريقية، كما ينتشرون في أوروبا والأمريكيتين، ويتوزع الباقي شرق آسيا،وينقسم المسلمون إلى طائفتين كبيرتين هما الطائفة السنية والطائفة الشيعية.

1-السنّة:

تعد السنة أكبر الجماعات الإسلامية المعبّرة عن سُنة النبي صلى الله عليه وسلم؛ وتتجاوز نسبتهم 85-90 % من مجموع المسلمين (تقديرات الموسوعة البريطانية)، ويعترف السُنة بالخلفاء الرّاشدين الأربعة الأوائل:

- ✓ أبو بكر الصديق (632- 634م)؛
- ✓ وعمر بن الخطاب (634- 644م)؛
- ✓ عثمان بن عفان (644- 656م)؛
- ✓ علي بن أبي طالب (656 -661م)؛

كما وهناك أربعة مدارس تشريعية للسنة في العالم الاسلامي وهي

- ✓ الحنفية (أسّسها أبو حنيفة النعمان)؛
- ✓ المالكية (أسّسها مالك ابن أنس)؛
- ✓ الشافعية (أسّسها محمد ابن ادريسالشافعي)؛
- ✓ الحنبلية (أسّسها أحمد بن حنبل)؛

جمع الصحابة القرآن سنة 650 م، واهتموا بالحديث الشريف وهو شرح وتفصيل لما لم يأت تفصيله في الكتاب، والذي جمعه العلماء المسلمون الأوائل الموثوق بهم مثل البخاري ومسلم، ويتجدّد الفقه الاسلامي بسبب التغييرات والتطوّرات المدنية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة[2].

2-الشيعة:

يختلف المؤرخون في تحديد نشوء المذهب الشيعي في الاسلام، فيدّعي البعض أن نشأته كانت مع نشوء الإسلام؛ مدّعين أن **علي بن ابي طالب** استلم الإمامة من الرسول نفسه ولهذا يجب أن تبقى الإمامة في أهل بيته، ويُرجعها مؤرخين آخرون ليوم كربلاء ومقتل الإمام الحُسين بن علي والانشقاق بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان، وما نتج عنه من فتنة وقتال بين الإمام علي بن أبي طالب و معاوية بن أبي سفيان، واستفحل الأمر بعد ذلك بتنصيب الإمام علي بن أبي طالب خليفة للمسلمين،الأمر الذي لم يُرضِ بني أمية فكانت الحرب التّي انتهت بانتصار بني أمية،وتفرعت عن الشيعة فرقأبرزها:

أ-الشيعة الإمامية الاثني عشرية (الجعفرية) :

---

[1]-المرجع نفسه، ص ص245-292.

(2)-الأب صبري المقدسي، مرجع سابق، ص ص335-338.

تنسب إلى الإمام جعفر بن محمد الصادق سادس أئمة الشيعة،يرون في الإسلام اثنا عشر إماما معصوما بداية من الإمام علي بن أبي طالب وصولا للإمام محمد بن الحسن العسكري (المهدي المنتظر) والذّي حسبهم مازال حيّا وأهم مرجعياتهمعلي السيستاني ومحمد حسين فضل الله وعلي الخامنئي[1].

ب-الاسماعيلية:

يبلغ عمر التشييع الإسماعيلي حوالي 1400عام وهو أكبر مذهب شيعي أوسع انتشارا من الزيدية والإثني عشرية، وله أتباع نشطون في 25دولة، يؤمنون بأن النبي محمد نصّب عليا إمام أول، وأن من مسؤولية كل إمام لاحق اختيار من يخلفه، ويكون البديل دائما من سلالة التبي صلى الله عليه وسلم[2]،وتعدّدت الأقوال في اسمها وأصلها ومنشئها، فمنهم من يعتبرها مذهب إلحادي في الباطن وصوفي روحاني في الظاهر،وآخرون يرونها فرقة خارجة عن الإسلام ودعوة لتأسيس دين جديد يجمع كل الأديان، ولادعائها بأن لكل ظاهر باطنولكل تنزيل تأويل، سميت **بالباطنية**ويُعتقد أن لقبها ينسب إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، بيد أن بعض المؤرخين يظنون أن مؤسسها هو أبو الخطاب الأسدي الذي كان يُلقب بأبي إسماعيل[3]

ج-العلوية:

يطلق عليها اسم **النُصيّرية** نسبة إلى أبي شعيب محمد ابن نُصير البصري النميري، وينسب اسم العلويّة للإمام علي ابن أبي طالب وتتلخص عقائدها في أن الإمام الثاني عشر (محمد المهدي) موجود ومُغيب عن أبصار البشر لحكمة إلهية، وسيظهر آخر الزمان مجددا شريعة الله ،ينتشرون في سوريا وتركيا (شرق الأناضول) وألبانيا وبعض المناطق الإيرانية مؤسسين دولة استمرت من 1920 حتى1936 عرفت بدولة العلويّين وشكلوا بعد ذلك أحزاب سياسية وطنية ذات نفوذ سياسي في سوريا والعراق تولىالحكم سنة 1971 بمسمى حزب **البعث العربي الاشتراكي** [4].

د-الزيدية:

تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، تؤمن بأن الإمامة تجوز في أهل البيت جميعهم وتختلف في تفسير موضوع الإمامة وتنتشر في اليمن وغرب المملكة العربية السعودية ويعلو فيها شأن العقل في التفسير والتأويل وفهم العقائد الدينية،وتنقسم الزيدية الى: **الجارودية والصالحية والقاسمية والهادوية والصباحية والنعيمية واليعقوبية**، وهي أقدم وأصغر الطوائف الشيعية، نشأت في القرن الثامن الميلادي، و يعتقد أن الإمام زيد بن علي هو الامام الخامس الذي قاد الشيعة هو من سلالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم[5].

ه-الدرزية:

تسمى أيضا الحاكمية والموحدين وهي من الفرق الباطنية بسبب سريّة عقائدها، تؤمن بتناسخ الأرواح كنوع من المكافأة والقصاص متأثرة بالفلسفات الشرقية الهندوسية واليونانية، أنشأها بعد موت الخليفة الإمام العزيز بالله الفاطمي سنة 996محمزة بن علي بن محمد الزوزني الذي ولد في خراسان بإيران سنة 985م، سعت لخلق نوع من التوحيد بين السُنة والشيعة وجميع الأديان التوحيدية، يتركزون في جنوب جبل لبنان

(1)-الأب صبري المقدسي، مرجع سابق، ص ص339-340.
(2)-الشيعة، المذاهب والمعتقدات-الإسلام الشيعي، من الموقع:http://www.study.com

(3)- الأب صبري المقدسي، مرجع سابق، ص ص339-340.
(1) -الأب صبري المقدسي، مرجع سابق، ص ص340-348.
(5)-الشيعة، المذاهب والمعتقدات، مرجع سابق.

وجنوب غربي سورية وفي قرى جبل الكرمل في فلسطين، يعتبرون أنفسهم مسلمين سياسيّادون إيمانبالأركـان الإسلامية الخمسة ولا بالقرآن الكريم،وهي اليوم ديانة مستقلة يُمـارس أتباعها ديانتهم بحريّة، تؤمن بالله الواحد وبالأنبياء وبكتابهم المقدس(**الحكمة الشريفة**) الحاملللرسائل بهاء الدين أبو الحسن علـي بـن أحمـد السموقي (الضيف) تؤدي دورا سياسيا مهمّا في لبنان وكونت ميليشيات قويّـة بقيادة **آل جنبلاط**[1].يختلف الاسماعليون عن الزيدية والاثني عشرية في اعتقادهم بأن الإمام السابع هو إسماعيل، وينتشرون بشكل رئيسي في الهند وسوريا وأجزاء من إيران وباكستان[2].

ب-الديانات الوضعية(الروحية):

تعد هذه الديانات فلسفات وجودية بعيدة عن الوحي الإلهي ومن أبرز هذه الديانات:

1-الهندوسية:

تعد الهندوسية من أقدم الديانات الشرقية وتعرف أيضا بـ**البراهمية**، يؤمن اتباعها بملايين الآلهة مع تشكيلة واسعة مـن المعتقدات الأساسية، ورغم تعددها يبقى "**براهما**"الإله الأعظم والذي يتجلى بحسب الفيزا في ثلاثة وجوه "**برهمن**" اللاشخصـي و"**برهاتهـا**" الذات العليا و"**بهجفاك** "مع قدرات ثلاث روحية ومادية وإحيائية، فالحياة بالنسبة للهندوس رحلة بحث عن الذات الروحية لعزلها عن المادة توقًا إلى الخـلاص وإنقاذ الروح[3]، وقد أُختلف حول نشأتها إلاّ أن التقديرات الزمنية تشير إلى وجودها كديانة منذ 2000-3000 ق.م، أي إلى عهد الديانة الطوطمية* ليس لها مؤسس أو نبيّ حقيقي ولا يوجد بها لاهوت مُحدّد ونظام أخلاقـي ومركزية سلطوية لرجال الدين، وتتألف من آلاف المجموعات الدينيـة التي تبلورت منذ ما قبل التاريخ المدوّن فـي الهند والمناطق الآسيوية.

تقوم الهندوسية على معتقدات وعادات وسلوكات ملِزمة لأتباعها كطريق روحي يهدف إلى اكتشاف الذّات من خـلال التأمّـل والتجرّد الذاتي والسيطرة علـى الجـسد ورغباتـه، فغايةُ كل هندوسي الاتحاد بالله (براهما) والذي لن يحصل وفقا لمعتقداتهم إلا إذا تخلصت النفس من شرورها ونزعاتها وشـهواتها [4].

يتجاوز عدد أتباع الهندوسية المليار شخص منتشرينبالهند وبـنغلادش وباكستان وسيريلانكا وأندونيسيا وسنغافورا والمملكـة المتحـدة والولايات المتحدة الامريكية وكندا، وهي بذلك الديانة العالمية الثالثة من حيث العدد بعد المسيحية والإسلام[5].

2- البوذية:

وهي ديانة لا تعتقد في وجود إله ما جعلها توصف بأنها آراء فلسفية، فمؤسسها **بوذا** لم يتناول مسألة الألوهية، ما ساعد على انتشارها لعدم تعارضها مع آلهة الهنود، وهي في الأصل حركة رهبانية نشأت داخل التقاليد البراهمانية القرن الخامس قبل الميلاد على يـد الفيلسوف "**بوذا**"؛ الذي قام بإنكار المبادئ الأساسية في الفلسفة الهندوسية ورفض وصاية السلطة الكهنوتية لطبقة البراهما، موثرًا اتباع نهج أخلاقي تقشفي فلسفي يغلب عليها طابع الحكمة ليقوم اتباعه بعد وفاته بتأليـهه [6].

---

(1)-الأب صبري المقدسي، مرجع سابق، ص ص350-356.

(2)-الشيعة، المذاهب والمعتقدات-الإسلام الشيعي، مرجع سابق.

(3)-بشير شريف أحمد مكين، ص 29.

*الطوطمية هي نظام من المعتقدات والممارسات تقوم على علاقة روحية بين مجموعة من البشر (قبيلة أو عشيرة) ، وشيء طبيعي يعرف بالطوطم، والذي يمكن أن يكون حيوانا أو نباتا أو ظاهرة طبيعية، مع الاعتقاد بوجود ارتباط روحي ومعنوي بها، تمنحه صفات خارقة.

(4)-الأب صبري المقدسي، مرجع سابق، ص19

(5)-الأب صبري المقدسي،مرجع سابق،ص 29.

(6)-بشير شريف أحمد مكين،مرجع سابق،ص ص29،30.

3-**الزرادشتية**:

هي ديانة فارسية آرية قديمة تنسبإلى **سبيتاما زرادشت**، وهو شخصيّة دينية وإصلاحية وأخلاقية ولد بين الفترة الزمنية من 1000 ق.م و650ق.م، ترى أنه يوجد إله واحد مطلق يخلق إلهين، يختار أحدهما الخير والنور واسمه **أهورامزدا** ويختار الثاني الشرّ والظلام واسمه **أهريمان**، ولهذا تسمى **بالوحدانية الثنوية** التي تعارض مفهوم التعددية، تدعو للتسامح والرحمة وتشجع على العلم واستعمال العقل والمنطق والقناعة، والتفكير بالحياة ومصيرالإنسان والموت والجنة والنار، وتعترف الحكومة الإيرانية بديانتهم رسميّا ولهم عضو في البرلمان الإيراني [1].

4-الكونفوشسية:

هي مذهب فلسفي سياسي وأخلاقي أكثر منها ديانة تنبع من تعاليم وحكم الفيلسوف الصيني **كونفوشيوس** الذي ظهر في القرن السادس قبل الميلاد، داعياً إلى إحياء التقاليد والعادات الدينية التي ورثها الصينيون عن أجدادهم، مضافا إليها آراؤه الأخلاقية وتعاليمه حول إدارة الحكم والعلاقات الاجتماعية، ومع ذلك لم يرتق كونفشيوسإلى مرتبة التأليه واعتبر حكيمايدعو إلى الأخلاقالكونفوشسية **"الرن"**، **الفضيلة السامية** وتعني الإخلاص تجاه الذات و الآخرين والإيثار والدعوة لتأسيس حكومة **"أبوية"** تحظى بالاحترامو الطاعة، شريطة أن يبلغ الحاكم قمة الكمال الأخلاقي ليكون مثالاً يحتذي به.

5-السيخية:

يرى المؤرخون أن السيخية كديانة تقليدية هي مزاوجة بين الإسلام والهندوسية، نشأت في الهند على يد **"ناناك"** أو**"غورو"** أي المعلم رافعا شعار "لا هندوس ولا مسلمون"، وأعلن نفسه إماما قائدالأتباع هذه العقيدة لصهر الديانات والقضاء على الخلافات الطائفية، يدورمعتقدها الأساسيحول اتحاد الله مع الإله **"فشن"** الهندوسي الذي يدعو لوحدة الآلهة،ولا تؤلِّه السيخية أحداً من البشر بل تسعى للاتحاد مع الإله عبر المسلك السيخي الداعي للالتزام بالقواعد الأساسية والمساواة بين الأعراق.

6-الشنتوية:

يصعب وصفها بالديانة لكونها لا تعرف مؤسس ولا معتقد، بل هي مجموعة من العادات والتقاليد والممارسات اليابانية، نشأت وتطورت عدة فرق وطوائف تدّعي كلها الانتماء إلى عقيدة **الشنتو** دون أن تنجح في فرض نظرياتها وادعاءاتها، ويشتق اللفظ من اللغة الصينية التي تعني" **طريق الإلهات**" الذّي ظهر في مدوّنات اليابان العام 720 قبل الميلاد، وتعتمده أسرة أوركا الحاكمة لتمييز العادات والطقوس التي عرفتها اليابان قبل دخول البوذية، لكنها ظلّت مرتبطة بالعادات والتقاليد اليابانية[2].

ج-مفهوم الديانات الابراهيمية الجديدة:

شكّلت فكرة السياقات الدينية والاستخدامات السياسية للدين عودة للعلاقات الدينية، بما يتناسب ومستجدّات العصر الحديث وتحدّياته، فظهرت فكرة توحيد الديانات الإبراهيمية تحت مسميات عدة كالأخوة الدينية أوالإنسانية أو السلام العالمي، التي روّجت لفكرة التكامل والاندماج حضاريا ودينيا ودعم السياقات الوظيفيّة المروجة للاستخدام السياسي لفكرة الأديان الإبراهيمية خدمة لغرض وهدف معين[3]،فالديانات التوحيدية ترتبط بأصولها ومعتقداتها وكتبها السماوية المقدسة ومؤسّساتها، عاكسة العلاقات بين

---

[1]-الاب صبري المقدسي،مرجع سابق،ص ص55-57.

[2]-بشيرالشريف مكين، مرجع سابق،ص ص30-32.

[3]-عبد الحق دحمان، الديانة الإبراهيمية: الأهداف والأدوات والآثار، مقالات رأي، الوحدة السياسية، **مركز المجد للبحوث والدراسات**،نشر يوم: 2022/08/15،على الموقع:https://almojaded.com/2022/08/15/11451،تم تصفحه يوم:2024/01/12.

المجموعات الدينية صراعية أو تعاونية، وتعود جميعها إلى **النبيإبراهيم** (أبرام) جد الشعوب السامية (حسب أصل لغاتهم) ومنهم العبرانيون والحبشيون والعرب، وجاء من نسل النبي إبراهيم كبار أنبياء المذهب التوحيدي، وأضحت الأرض التي استقر فيها إبراهيم ونسله أرضا مقدسة تشمل اليوم أجزاء من فلسطين والأردن والمملكة العربية السعودية واليمن، وأجزاء من مصر والعراق وسوريا، ومع مرور الوقت أصبحت هذه الأراضي مكانا للرّحلات الرّوحية والتوسّعات ومسرحًا لصراع اختلاف المعتقدات حول الأرض والتراث المشترك، والمطالبات بالحق في المنطقة ومواردها[1]،ومع بداية خمسينات القرن تبنت الكنائس البروتستانتية ومفكرين كاثوليك ومستشرقين تحت طائلة الانفتاح على مقولة الإيمان المشترك، دعوات للحوار مع المسلمين تحمل في طياتها دوافع سياسية، وانعقدت منتديات الحوار الأولى في لبنان وباكستان طارحة جدالات سياسية وقومية بغطاء ديني كقضية فلسطين ومسائل تصفية الاستعمار، وطرح فكرة المشترك في الإيمان بالإله الواحد في الأديان الثلاث،والدّعوة إلى السلام والعدالة؛ ممهدة عودة الأطروحة الإبراهيمية،حتى أنّ مجمع الفاتيكان الثاني 1965/1962 اعترف بالمشترك الإبراهيمي واتجهت المؤسسة الكنسية الكاثوليكية والمؤسسات البروتستانتيّة للتحاور بالتعاون مع الدول الإسلامية ومؤسساتها الدينية، لأجل دفع فكرة الإبراهيمية ونشرها بين شعوب المنطقة وتضمينها الأوساط التربوية والعلمية[2].

اعتمدت الديانات الإبراهيمية القادة الدينيين وسياسيللأديان السماوية الثلاث، موظفة التراث الديني تحقيقاً لسلام ديني عالمي قائم على الضمير الجماعي العالمي، وإن كان هناك من يعتبر المصطلح يصف التراث اليهودي والمسيحي لارتباطه بالحرب العالمية الثانية والهولوكوست والصراع العربي الإسرائيلي الذّي حرّك الوازع الديني لقادة العالم والمتدينين لنشر السلام بين الأديان الثلاث، بناءً على رمزية النبي إبراهيم كمصدر رئيسي للتقارب الديني ودعوة للسلام والتفاهم بين المسلمين والمسيحيين والقيم التأسيسية للعقيدتين، عبر إيجاد أرضية مشتركة بين الأديان الثلاثة [3] ،) وجمعها تحتدينواحدتحقيقاللسعادةوالسلاموالأمنالعالميين،ونبذكلنقاطالخلافوالاختلافبينها، وأنّمستقبلالعالمقائم علىالسلامالعالميالذيلايمكناستتبابه فيظلالخلافاتالدينيةوالعقائدية، ومع تزايد الحروبوالصراعاتالتاريخيةوالحضارية، أصبح الدينالمدخلالجديدلحلالنّزاعاتالدولية،وطرحبديلعننظريةصداماالحضاراتلصامويلهنتنغتونونظريةنهايةالتاري خلفوكوياما، وظهرتمفاهيمتوحيدالدياناتالإبراهيمية التيتصبفيصميمالمفاهيمالجديدةفيالعلاقاتالدولية[4].

إن الترويج للأفكار المشتركة بين الأديان ودمج رجال الدّين في السياسة، وجعلهم طرفا في حل النّزاع الديني ونقلها للخريطة السياسية؛ والحديث عن إعطاء الحق للشعوب الأصليّة غير المحدّدة وتركها للاتفاق بين رجال الدين والسياسة، يفتح الباب أمام المفاوض الإسرائيلي لطرح **مملكة داوود** ككيان سياسي وأحقية اليهودي بفلسطين باعتبارها أول الأديان السماوية، واقترانها بالسياسة تمهيداً لمخطط **الابراهيمية** التي تعطي الحق لأصحابه الأوائل، وبعد انتخاب دونالد ترامب والممثل لتيار المحافظين الجدد المؤيد للمسيحية الصهيونية العام 2017، تغيرت المناهج بجعل القدس مدينة مقدسة لكل الديانات الإبراهيمية،

---

[1]-Susan Douglass, Historical Background: the Abrahamic Faith, **https://www.islamicspain.tv/wp/content/uploads/sites/271/2019/07/8_Historical_Background_The_Abrahamic_Faiths.pdf**

[2]-عبد الحق دحمان، مرجع سابق.

[3]-هبة جمال الدين، الدبلوماسية الروحية: مسار جديد ومخاطر كامنة وسياسات بديلة لصانع القرار،**المركز العربي للتعليم والتنمية**،المجلد 26عدد116،يناير 2019،ص ص43،44.

[4]-عبد الحق دحمان، مرجع سابق.

وخلق جيل جديد مؤمن بهذه الفكرة[1]، وجاءالإعلان فيأكتوبر 2020 ، عنالدبلوماسيةالدينية إيذانا بتطبيعالعلاقاتمعإسرائيل؛ عبرماعُرف بالاتفاقالتاريخيبينالإماراتالعربيةالمتحدةوالبحرينوإسرائيل،حول**"اتفاقابراهام"**،الراميإلىمعالجةدينّيةلصراع الشرقالأوسط، وتكريسالاستخداماالسياسيللمواضيعالدينية تحقيقاللأهدافوالمصالح،عبر الأطروحاتالدينية وترسيخ قيم الإبراهيمية وإيصالها للأجيال المستقبلة كدين جديد في المناهج التربوية، بداية بتدريساليهوديةوالمسيحيةكمقرراتدراسيةإجبارية،وحذف بعض الآياتالقرآنيةوالأحاديثالنبويةالتيتعلنصراحةخطراليهودوالنصارىعلىالإسلام تحت طائلة المساعياالسياسية والقوةالناعمةلبسطالهيمنةوالنفوذعلىماتبقىمنمنطقةالشرقالأوسطوشمالإفريقياتدعيماً لسياساتالتطبيع، وإن كانتالاستراتيجيةقديمةتاريخيا، إلاّ أنّها تُطرح بأساليبجديدةلمااللدّينمنتأثيرفيحياةشعوبالمنطقة[2].

تحمل فكرة الإبراهيمية أهداف معلنة وأخرى خفيّة وراء كل ما يتم طرحه من أفكار ومبادئ تمهيداً لوضع خطط واستراتيجيات، مناسبة للتعامل العقلاني مع الأفكار والطروحات الدخيلة على الدول والمجتمعات، فتسعى للتأثير **على البُنى الهوياتية والدينية** بفرضها منطق الإبراهيمية وتصوراتها الدّينية ودحض البنى الاجتماعية والهوياتية الدّينية القائمة وتهديدها، إضافة إلى تنشيط **فكرة السياحة الدينية المشتركة** في المناطق التي تضم مقدسات دينية وتعاني من مشاكل اقتصادية،والاستثمار في الصراعات الدينية القائمة على الأرض بين أنصار الدين الواحد كالصراع السني-الشيعي، والترويج لغياب التسامح بين أتباع الدين الواحد الذي يجعل أتباعه يبتعدون عنه ويُقبلون على المشترك الإبراهيمي، من خلال إشراك شخصيات دينية وسياسّية من الأديان السماوية الثلاث بتفعيل الدبلوماسية الدينية والروحية، وتفعيل نقاشات المسار الثاني لحل النزاعات والخلافات خصوصا ذات البعد الديني،والسعي لضم الديانات الوضعية من السيخية والبوذية وغيرهما من المعتقدات الدينية الأخرى ،فإسرائيل توقن أنّ قوتها لا يمكن أن تظل مقترنة بامتلاكها للسلاح النووي فقط، وتؤمن بأن نجاحها في **تحقيق التطبيع والتوافق السياسي في المنطقة** لا يعتمد على ذكائها بقدر ما يعتمد على جهل الطرف الآخر وعمالته، ولا يمكن النظر إلى الديانات الإبراهيمية بعيدا عن جذورها وخلفياتها الدينية، التي تكشف بوضوح مدى التوظيف السياسي للأبعاد الدينية والتاريخية والحضارية، الأمر الذي قد يسهل تمرير الأجندات السياسية تحت غطاء ديني[3].

تعتبر صفقة القرنجزءً مما يجرى تنفيذه على الأرض والتي تسعى لتغيير النسق العقائدي والثقافي والديني لمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية عموما وصولًا إلى كيان الولايات المتحدة الإبراهيمية التي تمتد من المحيط إلى الخليج، ويمر مشروع الولايات المتحدة الإبراهيمية حتما بتصفية القضية الفلسطينية دون أي حلول عادلة، واعتماد الغطاء الإبراهيمي المرجعية النموذجية لأي حل مستقبلي لمختلف القضايا العالقة في المنطقة؛ عبر ربط فكرة الإبراهيمية بأهداف التنمية المستدامة ومكافحة الفقر العالمي عبر الحوار الخدمي بين أتباع الأديان السّماوية الثلاثة، وبرعاية أممية لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة تحت شعار السلام العالمي ومبادئ الإنسانية.

ثانيا- تطور الظاهرة الدينية عبر التاريخ

عرف التّاريخ الإنساني وجودا متزايدا للدين في العلاقات الدولية وارتبط بتطور التاريخ الإنساني، فتعددت مظاهره واستخداماته وفيما يلي إيجاز لأبرز محطاته ومراحله:

أ-الدين في بداية التاريخ الإنساني:

---

[1]-هبة جمال الدين،مرجع سابق، ص ص46,45.

[2]-عبد الحق دحمان،مرجع سابق.

[3]-هبة جمال الدين، مرجع سابق، ص ص48-50.

عرف الدين في هذه المرحلة ارتباطه بالقوى الغيبية مفسرا لعلاقة الإنسان بذاته وبالآخر وبالكون، ومسيطرا على العلاقات الاجتماعية؛ عرفبالدين الأسطوري.

1-الحضارة اليونانية القديمة:

تعددت الآلهة بالحضارة اليونانية القديمة (750- 146 قبل الميلاد)،فعرفت ما يقارب اثني عشر إلها مثل: زيوس، بوسيدون، آريس، واعتبارها قوى طبيعية تحمي اليونان، وغاب عنها الدين الموحد فعرفت كل مدينة ديانة وطقوس ومراسم خاصة[1]،وهذا ما ينم على أهمية الدّين في هذا المجتمع وإيمان شعوبه وقدسيته في حياتهم اليومية وحضوره الدائم في كل مناحي الحياة ومظاهرها الاجتماعية، فتشبعت الحياة اليونانية بجو روحي أرجع كل مجالاتها لقوى غيبية،وأضحت المسير لليونان القديمة.

تكوّن الدين في اليونان من مجموعة عقائد وتقاليد تنعكس في احتفالاتها الدينية المتعددة تكريماً للآلهة وتعظيما لها وفق تعاليم معينة لا يعرفها أو يطلع عليها إلا أفرادها؛ وارتبطت ديانتهم أساسا بحياة الإنسان وتشبهها به في هيئتها وحياتها؛ ما جعل اليوناني متصالحا مع فكرة الدين والآلهة بعيدا عن الخوف والرهبة وله كامل الحرية في اختيار آلهته،إلا أن تعدد الآلهة ساهم في تفرقة اليونانيين منشأ نزعة انفصالية سياسيًا وقبليًا تغذي الشرك وتجعل التوحيد مستحيلاً،وفي عصر دولة المدينة تطور الدين ولم تعد فكرة الآلهة بمفهومها المتداول مستساغة؛ما خلق اتجاهات فلسفية لتفسير الظواهر المختلفة بعيداً عن الدين مع فلاسفته، حجّمت تأثير الدّين في تحليل الظواهر بعد تعرضه لحملات السفسطائيين المغرضة والتقليل من قدسيته، والانتقال من الاعتماد على الأساطير إلى الاعتماد على العقل والتفريق بين المعرفة والإيمان[2]، مشكّلة أولى المحاولات البشرية لتقليص دور الدين طاغية على ما كان متداولا في تفسير الظواهر بعيدا عن الدين.

2-عصر الإمبراطوريات:

شهد العالم نشوء مجموعة من الإمبراطوريات التي كان فيها للدّين كلمته ودوره، سواء نشأتها وحركتها وعلاقتها بغيرها من المجتمعات، أبرزها الإمبراطورية البيزنطية والرومانية والفارسية والإسلامية وكان تأثير الدين في حركتها وانتشارها بارزا.

أ-الإمبراطوريات الأوروبية:

تعد من أعظم حضارات أوروبا بعد الحضارة الإغريقية، ويرجع تاريخها إلى تعيين يوليوس قيصر إمبراطوراً لروما سنة 44 قبل الميلاد، عرفت ازدهارا في عصر السّلام الروماني الذّي استمرت منذ العام27 قبل الميلاد حتى180م؛ ضامّة بين حدودها مراكز الحضارات القديمة،وبعد الفراغ الروحيازدهرت بها الحياة الدّينية معتنقة المسيحية ديناً، وباعتباره دين سماويلم يوجّه لطائفة أو طبقة دون سواها، إلاّ أنّ التعارض ما لبث أن ظهر بين تعاليم الكنيسة وعقائدها ونُظم الدولة؛ بعد ظهور فكرة منظمة دينية أو كنيسة منفصلة عن الدولة بعد تحكّم الدولة بالوظائفالأساسية،لكن رفض المسيحيين الاعتراف بأية عقيدة أخرى وتمرّدهم على الخدمة في الجيش الروماني، قلب الموازين ليتم اضطهادهم بدعوى وحدة الإمبراطورية لا الدين، وأضحى اعتناق المسيحية جرماً في حق الدولة، إلا أنه وبحلول القرن الثالث ازداد عدد أتباعها وتُوجت باعتلاء قسطنطين العرش واصداره مرسوم ميلان الشهير سنة 313م معترفا بحقوق المسيحيين داخل الإمبراطورية، وتصبح أواخر القرن الرابع الميلادي الدين الرسمي للإمبراطورية[3].

---

[1]-صدفة محمد محمود، **التطور التاريخي لوجود الدين في العلاقات الدولية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،مايو2010- ص ص3،4

[2]- المرجع نفسه، ص ص4-9.

[3]-صدفة محمد محمود،المرجع السابق،ص ص11-14.

فوّض الإمبراطور قسطنطين الأساقفة للحكم في المسائل الدنيوية، كما وأعفى الكنائس من الضرائب ومن المثول أمام المحاكم العلمانية ووهبها أجزاء من أملاك الإمبراطورية، والسماح لها بقبول الهبات لتجمع بذلك بين الثروة وقوة الإيمان، إلا أن الخلاف المذهبي حول تفسير طبيعة المسيح خلق مذهبين:

- **الأثناسيوسي**الذي يرى في المسيح طبيعة إلهية تساوى الأب في الجوهر والأزلية.

-**الأريوسي** الذي يعتبره مخلوق من بشر أقل من الأب في الجوهر، هذا الخلاف جعل العالم الروماني المسيحي ينقسم مؤديا إلى انفصال الكنيسة الكاثوليكية عنالأرثوذكسية، فساد المذهب الأثناسيوسي في الغرب اللاتيني، وانتشر في الشرق الهيلينى المذهب الأريوسي، ما جعل قسطنطين يدعوا لعقد مجمع ديني في نيقية سنة 325م لحسم الخلاف(أول مجمع مسكوني عالمي في تاريخ الكنيسة)، توج على إثره قسطنطين إمبراطور وبابا بيزنطي واعتبار المسيحية الدين الرسمي للإمبراطورية،لتظهر بذلك الدولة البيزنطية التي شيدت مدينة **القسطنطينية** عاصمة لها بدل روما،واضطلع الأباطرة بأمور الكنيسة وازداد تدخلهم في شؤون الكنسية وسياساتها، وأضحى تدخل الإمبراطور نوعاً من القيصرية البابوية، أمّا في الغرب ومع ضعف الإمبراطورية، سيطرت الكنيسة وازداد تدخل رجالاتها في شؤون السلطة الزمنية وتحملهم لعبء التنظيم الإداري في أقاليمها، ونهوضهم بمهام التنظيم الكنسي، ليتم تكليف أسقف روما والذي تحول من كرسي إلى بابوية ذات سيادة عليا على الكنيسة في مختلف بلدان العالم الغربي[1].

ب-مرحلة العصور الوسطى:

تعتبر العصور الوسطى من أحلك الحقب الزمنية في أوروبا؛ فارتبطت كل نشاطاتها بالكنيسة وحصر التعليم بها وبما يعزّز توجهاتها، وتركّز حول الأديرة وملحقات الكاتدرائيات محتكرة المعرفة فسعت بكل جبروتها لوقف انتشار المعرفة، ما جعلها تعاني من الجمودوالانغلاق،فتراجعت القوانين المدنية الوضعية لصالح المبادئ الكنسية وانتشرت الكتب الدينية وكل معترض للدّين يعد مارقا، وأصبح الدين من أدوات توطيد الحكم واستمراره،فنشأت دولة دينية تحكم بنظرية الحق أوالتفويض الإلهي كنوع من الحكم منذ القرن السابع عرف بحق الملوك المقدس،ولم يسمح لأحد بمناقشة مسائل الدين المسيحي وحق رجاله المقدس، ما ساعد على ترسيخ المؤسسات الكنسية وتقوية نفوذها وتوسيع علاقاتها مع القوى المهيمنة.[2]

ج-الصراعات الدينية:

شهد القرن السادس عشر العديد من الثورات على الكنيسة كمحاولة للتمرد على الكنيسة الرومانية الكاثوليكية،بعد فقدان الثقة في قادتها وسعي الملوك لاسترداد سلطتهم المدنية، وتزايدت الصراعات الداخلية وتنافس الكرادلة حول منصب البابوية وتدخل الأباطرة في تعيين بعض الباباوات؛ أبرزها حركة الإصلاح الديني اللوثري،وكان لظهورحركة النهضة في الغرب القرن الرابع عشر للميلاد ودعوتها للاهتمام بالحضارات القديمة ودراسة آدابها وتاريخها وفلسفتها، انفصال عن الكنيسة الكاثوليكية وقيام الكنائس البروتستانتية في أقاليم أوروبا الشمالية، هذا الانقسام الذي جرّ إلى سلسلة من الحروب الدينية القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد، والتي كانت انعكاسا للتغيير الدينيوالتنافس بين الطّوائف المسيحية الذّي استمر إلى ما يربوا عن131 عاما (1517- 1648م)[3].

د-ظهور الإسلام:

أثّر ظهور الإسلام بالجزيرة العربية على أوروبا بعد ترويج المؤرخين البيزنطيين ورجال الدين لفكرة سلبية عنه، وبعد الانهزام أمام الفتوحات الإسلامية في الشام ومصر وشمال إفريقيا وصولا للأندلس

---

[1]-المرجع نفسه، ص ص15-18.

[2]-صدفة محمد محمود،المرجع السابق، ص ص20،21.

[3]-نفس المرجع، ص ص22-24.

وفتحه عام711م؛ تزايد الشّرخ بين أوروبا المسيحية والإسلام، وتنامى العداء لهذا الأخير متجسّدا في الحروب الصليبية التي دعا إليها البابا **أوربان الثاني** في مجمع كليرمونت بفرنسا1095م،وأوقدتها كتابات الحجاج المسيحيين ورجال الكنيسة الذين زاروا المناطق الصليبية، وازدادت شراسة ضد الإسلام بعد المد الإسلامي العثماني ما بين القرنين14-16م، ووصولهم لتخوم أوروبا والسيطرة عليها وفتح القسطنطينية العام 1453م بقيادة محمد الفاتح.

ه-الحروب الصليبية:

جاءت الحروب الصليبية بعدما استعادت البابوية قوّتها بعد موت هنري الرابع، فسعت لتأسيس حكومة في الشرق تجمع السلطتين الزمنية والدّينية، ورأت في السيطرة على الأرض المقدسة دعما لنفوذها، فأعلنها البابا **أربانوس** الثاني (1099-1077م) حرباً مقدّسة، وبعد استغاثة الدولة البيزنطية بأوروبا ضد السلاجقة المسلمين قامت الحملات الصليبية بتقوية الدولة البيزنطية بداية؛ لكن أطماعها امتدت نحوها، واتخذت تطبيق "إرادة الرب "عن طريق الحج إلى الأرض المقدسة للتكفير عن الخطايا شعارا لها، وبالاعتماد السياسي للدين؛ عاشت أوروبا تخلف سياسي وانحرافاللدين عن جوهره و أهدافه الحقيقية، وتحوله لأداة لتحقيق أهداف سياسية من قبل المؤسسة الدينية والأباطرة[1]،كما أنّ الخلافات المذهبية أجّجت الحروب الدّينية، واعتمد الدين كغطاء لتحقيق أهداف سياسية خارجية عرفت بالحملات الصليبية، فوقع الدّين رهينة ممارسيه الذّين حرفوا الدّين عن مساره الصحيح، ليبقى حبيس المصالح السياسية للأباطرة وأطماع نفود للكنيسة، وأثبت الجمع بين السطلتين الدينية والسياسية في أوروبا فشله وتداخلت صلاحياته، فتم تغييبه كعقيدة يجب اتباعها،واقتصرت ممارساته على التقليد الذّي فرضته الكنيسة.

3-عصر النهضة:

شهد عصر النهضة فصل الدين عن المجال العام وعن نطاق السياسة بعد الثورة الفرنسية عام1789م، لتصبح مرجعية كيانات السياسة الأوروبية الحديثة المنهج التجريبي الرافض للنظرة الدينية وتفسيرات رجال الكنيسة، ورفض الاعتراف بالدين كأحد مقومات الجماعة السّياسية، واعتبار الدولة القومية الحديثة نموذجا لها،ويعد صلح وستفاليا أول اتفاق دبلوماسي، يقر مبدأ سيادة الدول مقابل تراجع البابوية كقوّة سياسية وتجريدها من حق التدخل في شؤون الكيانات السياسية، ونقل ممتلكات الكنيسة إلى سلطة الدولة المدنية، وإقامة العلاقات بين أتباع الطوائف المسيحية الثلاث، بناء على التّسامح الديني واحترام رأي القوى في اختيار الدين الذي تتّبعه[2].

أصبح الفكر السياسي قائم على الأخلاق السياسية بديلا عن تلك الدينية، وعلى الفصل بين القيم السياسية ونظيرتها الدينية والأخلاقية، ومبدأ القومية السياسية بما يحمله من معاني الحياد تجاه العقائد واستقلال المجتمع الديني عن نظيره المدني، ما عجّل بظهور ما عرف بالدولة العلمانية، بدعوة **جان بودان *Jean Bodin*** بداية القرن السادس عشر1530-1696م واعتماد النظام الملكي المقيد بقوانين الطبيعة، واعتبر توماس هوبز***Thomas Hobbes***1588-1679م أنّ طاعة القوانين الطبيعية هي العبادة الأعظم،ورأى نيكولاي مكيافيللي *Niccolo Machiavelli* (1469-1527م)، أنّ غرض السياسة هو الحفاظ على القوة السياسية للدولة وتطويرها.

لقد تزايد الميل في الغرب بنهاية العصور الوسطى إلى ضرورة فصل الدين عن الحياة والدولة، وأنّالإيمان إذا ما كان تعبّدياً فردياً فلا مانع من ممارسته، كما لا مانع من الإلحاد،وأصبح نقد المسيحية مألوفاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر،وبحلول أواخر القرن السابع عشر اعتنقبعض المفكرين المذهب

[1]- صدفة محمد محمود،المرجع السابق، ص ص 25-27.

[2]-المرجع نفسه، ص ص 27-28.

الربوبي*Deism*والذي ينطلق من إيمان بوجود إلـه دون الأخذ بما تقوله الأديان بل إلى العقل واستدلالاته،وأدرك علماء ذلك العصر أنّ المنهج الذي يطبقه العلماء الطبيعيون يمكـن تطبيقـه على العلوم الإنسانية، واجتاحت الثورة الصناعية أوروبا تلتها الحركات الاستعمارية التي ساهمت في اختلاط الأوربيين بغير المسيحيين في أفريقيا وآسيا، ودرسوا تاريخ إيران والشرق الأقصى المعروف بدياناتـه المتعـددة والحضـارة المصرية القديمة ومقارنة ما وصلوا إليه من علم بما جاء بالتوراة [1].

شهدت هذه المرحلة تراجع للدين في الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية وانحلال روابط الإيمان والقدسية بالكنيسة وطقوسها وانحصار للحق الإلهي واللاهوتي؛ وأضحى القانون الوضعي والتفكير العلمي والتجريبي مبدأ العلاقات الإنسانية والاجتماعية ورفض كل ما يخرج عن نطاقه وتفسيراته، وشهد بروز مفكرين دحضوا ما ألّفته شعوبهم من عقائد وفلسفات لا تخرج عن نطاق الكنيسة ورجالاتها وأهواءهم، ليصبح العقل سيدها وأساس كل تفسيراتها.

4-الدين في القرن العشرين:

عرف القرنان التاسع عشر والعشرين بروز العديد من المؤسسات الدوليةالتي نادت بتجاهل الدّين ودوره في العلاقات الدولية، واستبداله بالقانون الوضعي؛فوضعت الأمم المتحدة في مواثيقها جملة مبادئ قانونية بعيدا عن الدين، وعملت على تحقيق التعاون الدولي وتعزيز احترام حقوق الإنسان بعيدا عن التمييز بسبب الجنس أو اللغة أوالدّين، وأنّ الموافقة على مبادئه القانونية الدولية يعد إقرارا بفصل الدين عن العلاقات الدولية، وتأكّد تراجع دور الدّين مع اعتراف أنواع عديدة من الفلسفات بالفكر الإلحادي مثل الوجودية والنزعة الإنسانية العلمانية، والعدمية والوضعية والحركة النسوية والحركة العلمية العامة والعقلانية [2].

عرف البعد الّديني تراجعا واضحا في العلاقات الدولية، واعتمد الفصل التام بين الدين والسياسة والذي كان انعكاسا لصلح وستفاليا وحلول الدولة القومية مكان السلطة الدّينية، وساهمت مؤسسات القرن العشرين الدولية على تنوعها في دعم هذا التوجه، إضافة لدعم مفكرين غربيين لهذا المبدأ والإشادة به مكرسة ذلك في مواثيق المؤسسات الدولية، ليصبح مبدأ الحرية الدينية والمعتقد أساس علاقات الدول والوحدات، حتى وإن أعلنت نفسها دولا إلحادية،إلا أن هذا التجاهل ما لبث أن اضمحل وأثبت الدين عودته ووجوده في عالم العلاقات الدولية وكانت نهاية الحرب الباردة إيذانا بذلك بعد سلسلة من الأحداث الدولية التي كان الدين ضالعا في حيثياتها وتطوراتها، وأثبت الدين ثقله في معادلة العلاقات الدولية.

ثالثا- أنماط الدين:

عكفت المجتمعات منذ نشأتها على اتباع الدين وممارسته واختلفت في اتباعه، ما ساعد على ظهورأنواع عدة من التدين، فظهر الدين الرسمي المفروض والواجب اتباعه والمنبثق من النصوص، وآخر شعبي نابع من الممارسة.

1-الدين الرسمي:

وهو الذي يتبناه ويدافع عنه الفقهاء والعلماء والمثقفون، عبر الولاء أو المصالح المتبادلة، مادّية كانت أو معنوية، وقد يظهر من خلال المعارضة الصريحة عبر إصدار فتاوى دينية ودنيوية لإعادة ترتيب أولويات السلطة السياسية والدينية، ومثلت مسألة الخلافة وإمارة المؤمنين أبرز أشكال التديّن والتعاطي مع الدين واعتبارها مسألة إرثية، [3] ويُقصد بالدّين الرسمي جملة المعتقدات والممارسات الدِّينية كما تُحدّدها

---

[1]-صدفة محمد محمود،المرجع السابق، ص ص29-33.

[2]-المرجع نفسه،ص ص34،35.

[3])عبدالرزاق السعيدي،المؤسسات الدينية السياسية ودورها في التحولات الراهنة، مقاربة سوسيو تاريخية، من الموقع:https://afkaar.center/2018/12/12/،نشر يوم 12ديسمبر2018، وتم الاطلاع عليه:20مارس2023.

النصوص والمؤسّسات الدينية التاريخية وعلماء الدِّين القائمين عليها؛ ويمثل الأزهر الشَّريف لدى السُّنة والنجف الأشرف لدى للشيعة أهمها،أما عند المسيحيين فنجد الكنائس والبطريركيات المختلفة، ويعد الفاتيكان مركزها الرئيس الذي لا يجوز الانشقاق عنه موثِّقة علاقتهم بالسلطة السياسية [1].

2-الدين الشعبي:

يعرف كذلكبالدّين الفولكلوري والمقترن بالخرافة؛والمعرض للنّقد بعد فشلها في تقدير العلاقات الجدلية بين الدينالرسمي وغير الرسمي، وذلك بسبب ميلها بدافع النوستالجيا إلى إضفاء الطابع الرومانسي عليه وتجاهل الطبيعة الديناميكية للدين وقدرته على التكيف مع أوضاع المجتمعات الحديثة، لكن بالرغم من ذلك، فإن المناهج التي قدمتها هذه المقاربات قد تم تبنّيها من قبل الدراسات الراهنة للدين المعاش والممارس [2].

يقصد بالدين الشَعبي المعتقدات الدينية التي تمارس باستقلال نسبي عن المؤسسة الدينية الرسمية، ويتخذ من المزارات وأضرحة الأولياء والقديسين الصالحين مرتعا له؛ كالتصوف الذّي يعد مظهرا من مظاهر التديُن الشعبي[3]، وهو أكثر تسامحاً وقبولاً للآخر في مواجهة التدين المتشدد،إلاّ أنه مائع المضامين وممارساته التوفيقية وليدة عملية الدمج بين الدين والتّراكم التاريخي للعادات والأعراف الاجتماعية، المحددة لطبيعة الإنسان والآخر والصورة الكلية للعالم من الآداب العامة والتعاملات اليومية، المتعينة في معيارية العيب والأصول، حتى انصهرت في إطار الدين الرسمي المعتنق على أساس القواسم المشتركة[4].

إنّ مفهوم التدين الشعبي ينطوي على تناقضات داخلية سهلتعملية تقويضه، فكونه موروثشفهيالا يمتلك نصًّا ثابتاً أو مدوّناً جعله عرضة لأن يكون ساحة نزاع وتراشق إيديولوجي،كما أن ّدراسة الدين المتضمن في الدراسات الأكاديمية يسلط الاهتمام على الدين النخبوي، فهي منحازة إلى المكتوب على حساب الشفهي وإلى الاعتقاد على حساب الممارسة[5].

المطلب الثالث: المسلّمة الدينية في العلاقات الدولية: المقدّس والمرن

لطالما كانت السياسة من أبرز مجالات التداخلبين نطاقات متعددة، تختلف من حيث تأثيراتها وقوتها وأهميتها، والحقول أو المجالات التي تغطيها، فقبل أن يعرف المجال السياسي تدخلا للدين في توجهاته؛ شهد وجود علاقة وثيقة بين الدين والمجتمعات البشرية على اختلافها عرقيا وطائفيا وروحيا، وكان وليد هذه العلاقة العديد من التداخلات بين الدين كمتغير أساس والبيئة التي نشأ فيها أو تلك التي استطاع أن يطالها، وأضحت الهويات الحضارية القائمة على البعد الديني موجهاً ومحلّلا للحياة السياسية،ورغم ارتباط الدين منذ نشأته بالعنف والتحريض على الثورة والانشقاق، إلا أنّه قد يؤذي دورا مهما في التعاون.

أولا-الدين بين التعاون والعنف والنزاع

التعاون الدولي هو سلوك منسق بين الدول أو فيما بينها وفق طريقة تتفق وتوقعاتالأطراف، عبر اتفاقات رسمية تنص على السلوك المتوقع -بشكل صريح أو ضمني – سواء كانت مادية أو عاطفية أوروحية أو نفسية، وتعتبر دراسة الدين والتعاون الدولي موضوعًا جديدًا نسبيًا عكس تلك العديدة حول دور الدين في

---

[1]-محمد حلمي عبد الوهاب، الأبعاد الخمسة للتَّدين...الدِّين من منظور سوسيولوجي، من الموقع:https://islamonline.net،تمالاطلاع عليه يوم:30 مارس2023.

[2]- ليندا وودهد، خمسة مفاهيم للدين، ترجمة طارق عثمان، مركز نهوض للدراسات والنشر،2019،ص27.

[3]-محمد حلمي عبد الوهاب،مرجع سابق.

[4]-التدين الشعبي بين الأصولية والخرافة، تم نشره يوم: 30ماي2019على الموقع: https:www.trtarabi.com/opinion/،تم الاطلاع عليه يوم:20مارس2023.

[5]-ليندا وودهد، مرجع سابق،ص27

النزاعات الدولية، قد يؤدي الدين دورًا مهمًا في تعزيز بعض أشكال التعاون دون غيرها؛فطبيعة التفاعلات الدولية تشير إلى أنّ الدول تتعاون عند تعاظم نتائج التعاون ومكاسبه ورغبة في تجنب التوترات، فتندمج بهياكل أمنية مشتركة لردع الأعداء والحصول على دعم حلفائها،آملة في أنّ القدرة الإضافية التي ينطوي عليها التحالف ستكون رادعة، كما أن المصالح المشتركة عنصر مهم في الانجذاب؛ والعامل المحدد للجاذبية النظم السياسية المتشابهة كالديمقراطية والتوافق النابع من الهوية المتقاربة،كما أنّ الخوف كثيرا ما يكون دافعا للتعاون و مُنطَلقه الثقة، فالقدرة على الوثوق بشريك وبسمعتهتسرع التعاون[1].

هذه العوامل من جاذبية وثقة يحددها الدّين ويكون **بمثابة دليل معياري للسلوك** إذ يحتوي على مجموعة من القيم التي تغطي مجموعة واسعة من التفاعلات الشخصية، ويزيد التعاون عند تقاسم نفس القيم وعند الاختلاف حول تفسير الاتفاقيات تعمل المؤسّسات الدّينية التي تحظى بتقديرالمتنازعين كمحكمين، فالتشابه الديني يولد الشفقة الجاذبة، التّيتتجاوز الثقة التي تغرسها القيم المعيارية المشتركة التي تعد أمرًا حاسمًا في مجالات التعاون المكلف كالأمن الدولي[2].

ساهمت الأديان في خلق الحضارات والثقافات العالمية، وأثّرت على علاقات الشعوب كمسبب للعديد من الصّراعات والنّزاعات العنيفة، واصطبغت دينيا نشأةًوانتشارًا وشرعيةً، وشهدت العلاقات الدولية الجانب العنيف والمتطرف من الأديان داخل الدول وبينها، حيث كان السبب في نشوء صدامات مذهبية استنادً لسعي كل جماعة لفرض أحقّيتها، بالتفّرد والريادة وتفوقها دون غيرها بامتلاك الحقيقة، ما جعل اعتبارالمقدس الديني مصدر العنف الأساسي والمروج له، وأصبحت الأديان لا تقر العنف فحسب بل تدعو له كحق طبيعي للحفاظ على جوهر الدين، فتقديس العنف والحرب موجود بشكل متأصّل في كل ديانة[3]، ما كرّس استخدامه وقت النزاع لتعبئة الأعضاء للمشاركة في الصراع السياسي؛ فعندما يكون الدين مهيمنا تتجه النخب السياسية إلى تشكيل تحالفات مع النخب الدينية، لتنظيم الدين وتقييد المنافسة الدّينية والتمييز ضد الأقليات وعكس الاستقرار السياسي[4].

تستغل المجتمعات غير المتجانسة الدّين بتركيزه في يد الشّخصيات القيادية للتحريض على العداء، كما أن الدول التي تشترك في صداقة دينية مع دولة أخرى، يتذرع قادتها بالدين باعتباره سببًا رئيسيًا للنزاع، وفي حال احتمال غياب المساعدة الخارجية وتوازن القوى بين المجموعات المتنافسة في المجتمع، تحاول التقليل من دوره حتى لا تزيد من استقطاب الصراع، وتؤدي التغييرات في أهداف النخب وتصورهم **للأمن الوظيفي** أو العلاقة الدينية بين النخب والجماهير، إلى تغيير الاستخدام الفعال للدين داخل المجتمع أو بين الدول،ويساعد التشابه الديني للمجتمعات على خلق اتجاهات جذب طبيعية بين الدول فتميل مجتمعات التعاون الأمني والمجتمعات المؤسسية إلى أن تكون متماسكة دينياً[5].

---

[1]-Zeev Maos and Errol A,Henderson,Scriptures,Shrine,Scapegoats,and World Politics Religious Sources of Conflict and Cooperation in the modern Era,University of Michigan press, https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.9-,pp226

[2]-Zeev Maos and Errol A,Henderson,pp240- 246.

[3]- بشير الشريف مكين، المرجع السابق، ص ص80،79.

[4]-Zeev Maos and Errol A,Henderson,Scriptures,Shrine,Scapegoats,and World Politics Religious Sources of Conflict and Cooperation in the modern Era,University of Michigan press, http://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.6,p79.

[5]-Zeev Maos and Errol A, Henderson,Scriptures,Shrine,Scapegoats,and World Politics Religious Sources of Conflict and Cooperation in the modern Era,University of Michigan press, https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.9-,p252

إنّ ميل الدولة إلى القتال يعتمد على درجة تشابه الدولةالمحورية دينيًا أو اختلافها مع أعدائها الفعليين أو المحتملين، وموقفها تجاه الدول في بيئتها يعتمد على مقارنة مثل هذه الهويات؛فيُنظر للدولة المحاطة بجيران مختلفين دينياً على أنها معادية، في حين أن الدولة المحاطة بأعداء متشابهين دينياً من المستبعد أن تنسب إليهم نوايا عدائية ويتم تحديد احتمال الصراع من خلال الهوية الدينية للمجتمعات ودرجة الفصل بين الدين والسياسة[1]؛فكلما كان المجتمع متجانسًا كلما زاد تشابك مؤسساته الدينية والسياسية وزاد مستوى انخراطه الطائفي، وكلما كانت الدولة المحورية أكثر تشابهًا مع أعضاء مجموعتها المرجعية الاستراتيجية انخفض مستوى مشاركتها في التعارض، وتُعتمد عوامل الهوية لتحفيز علاقاتها الخارجية،حيث يكون قادتها الدينيون منسجمون مع القادة السياسيين عندما يتعلق الأمر بتحديد المصالح الوطنية وتوسيع النفوذ، واتخاذ قرار بشأن الشروط التي تبرراستخدام القوة[2]،كما أنّ تحفيز التعاون داخل دولة متجانسة دينياً تعاني من عدم الاستقرار السياسي أو الاضطرابات الاجتماعية من خلال التذرع بالقيم الدّينية أمر صعب، فلو كانت التعبئة من أجل التعاون عبر الدّين فعالة لما ظهر عدم الاستقرار في المقام الأول، كما أنّ استخدام الدين في مجتمع ديني متنوع تؤذي لامحالة إلى تعميق الاختلافات والتوترات بين الفئات الاجتماعية في البيئات الدولية[3].

أثبت العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وجود علاقات تعاونية مبنية على أساس ديني، فسعت الدول المتشابهة دينيا إلى توسيع نطاقات تحالفاتها، فظهرت العديد من المنظمات التي قوامها ديني كمنظمة الصليب الاحمر ومنظمة التعاون الإسلامي؛ وحاولت الدول والمنظمات درء العنف عن الأديان وربطها ببناء السلام وخلق علاقات تعاونية،والعودة إلى المؤسسات الدينية على تنوعها، وربطها بالمؤسسات السياسية، فرسالة الأديان التسامح والأخوة الإنسانية،وحدد الإسلام الحالات التي يجيز فيها العنف، ونادت المسيحية بنبذ العنف والوعظ بالخلاص والسلام، كما حرمت اليهودية في توراتها القتل، ولم تحد الأديان الوضعية عن ذلك فالبوذية والكونفوشيوسية والهندوسية تدعو للسلام وتسعى له.

ثانيا-موقع الدين وتأثيراته في العلاقات الدولية.

تتشكل الهوية الدينية بناء على الانتماء إلى معتقد ديني،سواء كان طائفة دينية أو فرقة أومذهب، ويكون عنصر الديّن المكون الأساس في بناءها وتكوينها،وتُضفي النصوص الدينية قداسة ورمزية وتمييزا لهذه الهوية؛ والتي لا تتأتّى إلا بحضور الولاء والانتماء المتوّج بالعبادة،وتتكون الهويّة الدّينية من الممارسات التعبدية والطقسية التي يؤمن بها الأفراد، وإن كانت مقومات الهوية الأخرى كالعرق والجنس واللغة والثقافة مهمة وحاسمة في تشكيل الانتماء الهوياتي، إلاّ أن تأثيرات وأبعاد الهوية الدينية أعمق وأوثق في العلاقات بين الشعوب والأمم، لأهميته وتأصّله في الطبيعة الإنسانية[4].

1-الموقع السياسي والاجتماعي للدين:

أثارت العلاقة بين الدين والسياسة الجدل الواسع نظير كونهما متباعدان، فالدين شيء خاص روحي ومطلق يلخّص علاقة الفرد بربه؛ بينما تعتبر السياسة ممارسة مادية ونسبية ومتغيرة، ومدار الخلاف الدائم قائم حول تسييس الدين أو تديين السياسة، باعتبار أن توظيف الدين في السياسة سيخلق لا محالة اختلافات

---

(1)-Zeev Maoz and Errol A. Henderson, Scriptures,Shrine,Scapegoats,and World Politics Religious Sources of Conflict and Cooperation in the modern Era,University of Michigan press, https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.8-,p158

(2)-ibid,p156.

(3)-Zeev Maos and Errol A, Henderson, Scriptures, Shrine,Scapegoats,and World Politics Religious Sources of Conflict and Cooperation in the modern Era,University of Michigan press, http://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.6, ,p80.

(4)-سعدية بن دنيا، الهوية الدينية وسؤال الاختلاف، **مجلة الانسان والمجال**، مجلد04، عدد07، جوان2018، ص ص81-102.

سياسية، واحتكامها إلى الدين يقود إلى الاختلاف فالتعارض وصولاً إلى التشرذم الطائفي، الذي هو أساس الحروب،كما أنّ التخوف من إضفاء الصبغة الدّينية على الممارسات السياسية يضر بالدّين والسياسة معاً لما يولده منألوان سياسية وتأويلات دينية تضربالواقع لجهة، ما وتخدم مصالح أخرى، غير أنّ هناك من يرفض مبدأ إبعاد الدين عن السياسة، فالإسلام يؤكد على ضرورة وجود الدين في السياسة لوضع إطار قيمي وأخلاقي لها، وشهد الغرب صراعاً عنيفا بين الدين (السلطة الروحية) والسياسة (السلطة الزمنية)، واستمات الفلاسفة والعلماء لدحض سلطة المؤسسات الدينية وتفسيراتها للكون وظواهره، والحد من هيمنة رجال الدّين المطلقة على الحياة العامة ليتقرر الفصل بين الدين والسياسة[1]؛ فارتباطهما يقوم على المفاهيم المشتركة للدين كعلامة هوية وكأداة سياسية هدفها الرئيس البقاء، وبناءً عليه فهم يشاركون باستمرار في تحديد كيفية بناء السلطة أو الحفاظ عليها، فهي تجمع بين السمات الهيكلية للمجتمعات باعتبارها حقيقة أساسية، مع التفضيلات والاستراتيجيات السياسية للقادة والمتنافسينعلى السلطة، والتركيزعلى البنية المؤسساتية للدول، وعلاقة المؤسّسات السياسية بالدينية ما يحوّل مركز الاهتمام إلى طريقة القادة السياسيين في استخدام الأفكار والقيم والمؤسسات والمبادئ الدينية.

فالقادة السياسيون تكوّنوا بمجتمعات ذات خصائص اجتماعية ودينية وعرقية وإثنية ولغوية راسخة، يمكن لبعضهم تغيير بعض الجوانب كالتخفيف من الحواجز القانونية والمؤسّسية، المعرقلة للاندماج بين المجموعات الاجتماعية أو الدينية، وينخرط معظم الفاعلين السياسيين والقادة الدّينيين أو الروحيين ضمن النظام السياسي للمشاركة في التغيير السياسي والتي تحدّدها البنية الاجتماعية ودرجة تجانسها الديني وخصائصها، كالطبقات الاقتصادية والانقسامات العرقية أوالأيديولوجية بين الأفراد والجماعات، وهيكل العلاقات المؤسّسية والقانونية.

يصطدم القادة السياسيون الموظِّفون للرموز والقيم الدينية **بالبنية الاجتماعية** والعلاقة بين **المؤسسات السياسية وتلك الدينية**، فاعتماد الدين كاستراتيجية تعبئة في المجتمعات المتنوعة دينيا أكثر صعوبة منه في تلك المتجانسة دينيًا، كما أنّه من الخطورة استخدام الدين كاستراتيجية تعبئة عند تشابه شرائح المجتمع دينيًا مع الأعداء الفعليين أو المحتملين، كما أنّ النخب السياسية لا تستخدم الأفكار الدينية لتبرير الاتفاقيات التجارية أو سياسات التجارة العامة[2].

2-الموقع الحضاري والتاريخي للدين:

ساهم انهيار الإتحاد السوفيتي في تغيير مفهوم الصراع بتخطيه الدول القومية، فبرزت صراعات إثنية وطائفية ودينية، عاكسةً دلالة رمزية الدين الذّي أصبح موجها للعلاقات الدولية،ومحوّلاً الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب إلى صراع ديني، بتوغل الأخير في تفاعلات السياسة العالمية منذ أواخر القرن العشرين، وارتباط تحليل البعد الديني بدراسة وتحليل القيم في العلاقات الدولية[3]،فانهيار النظام الثنائي القطب برّزالانقسامات بين الحضارات، فظهرت عوامل حضارية مكان القضايا الوطنية أو

---

[1]- بشير معين الشريف، مرجع سابق، ص ص23-24.

[2]-Zeev Maos and Errol A,Henderson,Scriptures,Shrine,Scapegoats,and World Politics Religious Sources of Conflict and Cooperation in the modern Era,University of Michigan press, https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.6,,pp98,101.

[3]-محمد عز الدين مصطفى حمدان، دور الدين في العلاقات الدولية "المنظور الحضاري نموذجا"، **المركز الديمقراطي العربي**، 14 مارس2016، تم الاطلاع عليه يوم :22سبتمبر2022، منالموقع: http://democraticac.de/

الإقليمية أو الاقتصادية، باعتبارهاالسمة المميزة لنزاعات ما بعد الحرب الباردة، واعتبار العوامل الدينية كمحددات محتملة وواضحة للصراع الدولي في التحليلات التجريبية[1].

وسّع المنظور الحضاري الرؤية في الأبعاد السياسية والاقتصادية، وشمولها بينالتاريخ والراهن والمستقبل وتعددت مستوياته، لتجمع بين الوحي والعقل، القيمة والواقع والثابت والمتغير، وارتبط بالعلاقات والصراعات الدولية،فحسب صموئيل هانتنغتون*Samuel Huntington* أدّى التنامي الواقعي للوعي بالهويات الحضارية لدى الشعوب والنخب السياسية، واستحالة تشكيل التحالفات على أسس أيديولوجية، إلى لجوء الحكومات والجماعات بشكل متزايد لتعبئة التأييد عبر خطاب يقوم على المشترك الدّيني والهوية الحضارية،ومع تزايد الاهتمام بها سياسيا كان لابد من تبني منظور في التحليل يستوعب تلك المتغيرات[2].

ويتقوّى الاعتقاد تدريجيا بأنّ "الصراعات المستقبلية سوف تشعلها عوامل ثقافية، **فالثقافة قوة مفرقة مجمعة**، فالشعوب التي تفصلها الايديولوجيا تجمعها الثقافة، والعلاقات الاجتماعية والعادات تختلف من حضارة لأخرى، وإعادة إحياء الدين في معظم أنحاء العالم تقوّي تلك الفروق الثقافية، فعالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم مكون من سبع حضارات تُشكل فيه العوامل الثقافية المشتركة والاختلافات والمصالح والخصومات تقاربات الدول، والصراعات ستكون بين جماعات ودول من حضارات مختلفة، مع اختلاف في تطورها السياسي والاقتصادي كما قضاياها الرئيسية، ما يُرجح انتقال القوة من الغرب إلى حضارات غير غربية وتحول السياسة من متعددة إلى كونية ومتعددة الحضارات [3].

يدافع هانتنغتون عن الحضارة بعناصرها الموضوعية كاللغة والتاريخ والدين والعادات، فهي "**أعلى تجمع ثقافي للناس وأوسع مستوى من الهوية الثقافية**"، مؤكدا أن الحضارة "**هي ثقافة مكتوبة على نطاق واسع**"، قد "**تضم عددًا كبيرًا من الناس كالحضارة الصينية أو عددًا أصغر مثل منطقة البحر الكاريبي**"، وخاصيتها المركزية دينها، وبما أنّ الدين المشترك هو المؤشر الأكثر أهمية للحضارة يؤكد هانتنغتون أن الصدامات بين الحضارات عادة ما تكون صراعات بين شعوب من ديانات مختلفة، ومن المرجح أن يتم استبدال صراعات القرون الماضية بالصراعات بين الحضارات الحديثة المختلفة" [4].

مع انهيار الاتحاد السوفياتي لم تعد الفروق المميّزة بين الشعوب ايديولوجية أو سياسية أو اقتصادية وإنما فروق ثقافية، تنبع من الدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والمؤسسات الاجتماعية، التي قد تتطابق مع جماعات ثقافية (قبائل جماعات إثنية، مجتمعات دينية) أو مع حضارات أكبر؛ كما يستخدم الناس السياسة لتحديد هوياتهم إلى جانب دفع مصالحهم وتنميتها، ويرى هنري كيسنجر*Henry Kissinger*أنّ نظام القرن الواحد والعشرينالعالمي سيضم على الأقل سبع قوى رئيسية وهي: الولايات المتحدة الامريكية،أوروبا،الصين،اليابان،روسيا والهند، تنتمي لخمس حضارات متباينة؛ إضافة لوجود دول إسلامية مهمة بمواقعها الاستراتيجية وعدد سكانها ومواردها الطاقوية المؤثرة، لتصبح السياسة المحلية هي السياسة العرقية والسياسة الكونية هي سياسة الحضارات، ومحل المنافسة بين القوى يحل محل صراع

---

[1]-Zeev Maoz and Errol A. Henderson ,Scriptures, Shrines, Scapegoats, and World Politics , Religious Sources of Conflict and Cooperation in the Modern,Published by: University of Michigan Press Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.6, , pp,154,155

[2]- محمد عز الدين مصطفى حمدان، مرجع سابق.

[3]- صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات:إعادة صنع النظم العالمي، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية،1999، ص ص 48،49.

[4] -Zeev Maoz and Errol A. Henderson ,op,cit ,pp,90.91.

الحضارات، وستكون الصراعات بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة تحمل إمكانية اندفاع دول تلك الحضارات وتصعيدها[1].

أبرز الدين عبر التاريخ سمات الحضارات مثل الحضارة الاسلامية أو الحضارة المسيحية أو الحضارة الكونفشيوسية، وينسب لها باعتباره أكثر البنى أو النظم الثقافية تماسكاً واتساقاً وتأثيرا في بناء جزء من التاريخ والذاكرة الجماعية لهذه الحضارة، فتنظر الحضارة الغربية إلى الدين ووظيفته السياسية والاجتماعية كمنظومة قيم تؤثر بشكل كبير في ثقافة مجتمع، مشكلة رؤية مشتركة تسد الفراغ المترتب عن ضعف الدولة القومية كمصدر للهوية، وتعطي الرؤية العربية الإسلامية دوراً أعمق وأكثر خطورة للدين، في بناء حضارتها باعتباره مصدرا لبناء جانب مهم من المفاهيم الأساسية في التحليل، وخصوصيته التي ميزت الحضارة الإسلامية، على اعتبار أنّ الدين يمثل مصدرلجانب مهم من الثقافة الشعبية والتراث الفكري والعلمي[2].

يتميز تصنيف هانتنغتون للحضارات بالخصوصية، فهو مزيج من السمات الدينية والعرقية والإثنية والجغرافية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات، والأهم أنه يتردد فيما يتعلق بدورالدين في الدفاع عن الحضارة، ويركز في معظم الأحيان عليها كمحدد رئيسي، كما يقوم تصنيف الحضارات على أساس الدين في بعض الحالات وعلى عوامل عرقية وجغرافية في حالات أخرى[3].

وعلى الرغم من بقاء الدول القومية اللاعب الأبرز في الشؤون الدولية إلا أن مصالحها وصراعاتها وارتباطاتها تتشكل بدرجة متزايدة بعوامل ثقافية وحضارية، وأصبحت صراعات الدول والجماعات التي تنتمي لحضارات مختلفة هي المهددة لاستقرار الدول، فالنموذج الذي يقوم على الحضارة يقدم لنا خريطة مبسطة دون اخلال بالتركيز على أهم المتغيرات، لتكون الصراعات العرقية والطائفية والدينية بين جماعات من حضارات مختلفة هي المحرك لنزاعات العصر الحديث [4].

إنّ ضعف أركان الدولة كرّس الفوضى وعجل بانهيار السلطة الحكومية، وتفكك دولٍ واتساع نطاق الصراعات القبلية والعرقية والدينية وانتشار الأسلحة النووية، وأضحت مشاكل العالم تُتناول بناء على وجود مجموعة من الحضارات المتصادمة، والتنبؤ بأن صراعات المستقبل ستكون بين كتلتين: الغرب الحضارة السائدة والآخرين[5]، وكرست موازين قوى بعد الحرب الباردة بروز مجتمعات غير غربية وكيانات سياسية جديدة في الشرق، تسعى لإحياء الحضارات القديمة مجددا بعدما كانت العلاقات الدولية لقرون مضت قائمة بين دول أوروبا، وتحول المشاكل من بين دول الحضارة الواحدة إلى ما بين الحضارات.

3-جغرافية الأديان في الممارسة السياسية:

لقد كان العنصر الديني باعثا أساسيا في الممارسة الجغرافية وأهدافها، ومحورا للرحلات الجغرافية التي كانت وثيقة الصلة بالكنيسة وسياستها التبشيرية، فتفاعُل الإنسان مع الجغرافيا وعواملها الطبيعية ولّدجغرافيا الأديان التي اهتمت ببحث العلاقة بينهما، ومدى تأثير الرؤى الدينية في أعمال الجغرافيين.

---

(1)- صامويل هنتنغتون، مرجع سابق،ص ص39-46.

(2)-محمد عز الدين مصطفى حمدان،مرجع سابق.

(3)-Zeev Maoz and Errol A. Henderson ,Scriptures, Shrines, Scapegoats, and World Politics , Religious Sources of Conflict and Cooperation in the ModernEra,
University of Michigan Press, https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.6, pp90-92,

(4)- صامويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص ص58-61.

(5)-المرجع، نفسه، ص ص58-65.

ذهبت الأكاديمية **ليلي كونغ** *Lily Kong* في مقالة علمية إلى أنّ الأفكار الدينية للإغريق انعكست في النماذج الكوزمولوجية والرسومات البيانية وخرائط العالم، وأكد الجغرافي **انكسيماندر** *Anaximander* أنّ رسم الخرائط تجلّي للمبادئ الدينية للجغرافي، وما لبث حتى انتقلت هذه الفكرة الدينية من الحيز الديني إلى الحيز الجغرافي بفحص المناطق التي تشكلت بفعل المؤثرات الدينية وبحث العلاقة بين الأديان والسكان فيما يسمى بتأثير الدين في طبيعة الأرض وشكلها [1].

إنّ صعوبة الاتفاق على تعريف بسيط للدين يصعّب وضع حدود حول تأثيره "وأصبحت العديد من الأديان الرئيسية في العالم مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمجموعات عرقية معينة وثقافات وأنظمة سياسية يصعبتخيّل واحدة دون الأخرى فمن الصعب تخيل تايلاند بدون بوذية أو الهند بدون هندوسية، وأصبحت المسيحية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنمط حياة الثقافة الغربية، فالدين في جوهره متجذر بعمق في مجتمعات حدودها قابلة للاختراق وتأثيراته منتشرة "، فالدين يترك بصمته على المناظر الطبيعية من خلال الثقافة وأسلوب الحياة وتهيمن الهياكل الدينية كأماكن العبادة والمواقع المقدسة والتقاليد الدينية عليها[2]،والدراسة الجغرافية للدين لا تعني دراسته لاهوتيا، بل دراسة العناصر الدينية ذات الدلالات الجغرافية، ووصف وتحليل للظاهرة الدينية من خلال مصطلحات علم الجغرافيا بمعني تفسير الظاهرة الدينية والعناصر المشكلة لها من خلال أدوات ومناهج علم الجغرافيا.

تهتم **الجغرافيا الدينية** *Religious Geography* بوظيفة الدين في تشكيل مفاهيم الأديان ومكان الإنسانية متضمنة وظيفة المبادئ الدينية والكونيات في فهم العالم وفهم الرؤية الدينية والمعلومات الجغرافية في سياقها الديني،أما **جغرافية الأديان** *Geography Of Religious* فهي مجال بحثي أكاديمي يهتم بتأثير الأديان وتفاعلها في الثقافة والمجتمع بحيث تعتبر الأديان منظومات إنسانية تسعى لكشف العلاقة بين الأديان والإنسان والأرض والمجال الجغرافي[3]،واعتمدت محاولات أواخر القرن التاسع عشر وأوائلالقرن العشرين لشرح الظواهر الجغرافية المحيرة اعتمادًا على الحتمية البيئية؛ مؤسسة طريقة للتفسيرعلى افتراض أنّ الأنشطة التبشيرية يتحكم فيها أو تحديدها بواسطة البيئة أو ما يعرف ب"**الحتمية البيئية**"[4].

علقت ليلي كونغ *Lily Kong* عالمة الجغرافيا البشرية أنّ "الاهتمامات بربط الجغرافيا وعلم الكونيات في ذهن الشخص المتدين تكمن في قلب الجغرافيا المبكرة التي تضمّنت الأفكار الدينية واضحة، فأخذ جغرافيّو اليونان القديمة في الحسبان الترتيب المكاني الناتج عن المبادئ الكونية،وسافر جغرافيو المسلمون الأوائل على نطاق واسع واصفين العالم المعروف من منظور إسلامي صريح، وكانت المدارس الرهبانية السلتية في أيرلندا بين القرنين السادس والحادي عشر مقرًا رئيسيًا للتعلم "[5].

تكشف دراسة مانفريد باتنر *Manfred Buttner* لعام 1979م لتطور الجغرافيا في ألمانيا أثناء الإصلاح وبعده، أنّ العديد من كتب الجغرافيا كانت من تأليف علماء اللاهوت، موضحة اهتمام الجغرافيين أساسا بوصف انتشار المسيحية في جميع أنحاء العالم ليظهر ما يعرف بالجغرافيا الكنسية.

تثار العديد من الأسئلة المثيرة للاهتمام حول كيفية تطور الدين وانتشاره وتأثيره على حياة الناس متجذرة في العوامل الجغرافية ولا تتأتى دراستها إلا من منظور جغرافي، واقتصرت معظم الدراسات

---

[1]-بن باليط عيسى، جغرافيا الأديان بين إشكالية المصطلح والمقاربات المنهجية، **مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية**، المجلد 15،العدد1(السداسي الأول 2023)، ص ص543-572.

[2]-Chris Park, Religion and geography, Chapter 17 in Hinnells, J. (ed) Routledge Companion to the Study of Religion. London ,Lancaster University,London,2004,pp1,2.

[3]-بن باليط عيسى، مرجع سابق، ص ص543-572.

[4]- Chris Park, op.cit, p8.

[5]-ibid,p 8.

الجغرافية للدين في وصف الأنماط المكانية وتوزيع الدين والتعامل معه على مستويات مختلفة من العالمية إلى المحلية، وطرح أسئلة حول أي الأديان هي الأقوى في أماكن مختلفة، ولماذا قد تكون كذلك؟ كيف تنتشر الجماعات الدينية والديانات الجديدة عبر الفضاء؟وكيف تتغير عبر الزمن؟ ما يقودنا للتساؤل حول الأماكن المقدسة وتأثيراتها وقداستها في أماكن معينة [1].

لقد سلط الجغرافيون على دور الدين أذهان معتنقيه وتصوراتهم عن الله والعالم والطبيعة وسعيهم الدائب لاستكشاف دور الدين في بناء هذا الكون والتفنن في التعبير عنه وسبر أغواره في الطبيعة، ويختلف التوزيع الجغرافي بين الديانات العالمية والعرقية، حيث تهدف الديانات الثلاث العالمية على تشجيع المؤمنين على مشاركة معتقداتهم وينخرط كل دين عالمي في أنشطة تبشيرية لزيادة عدد أعضاءه ،وكان للمسيحية نمط شبه عالمي في بداية الألفية الثالثة والإسلام هو المسيطر في معظم أنحاء إفريقيا وآسيا، وبالرغم من تجاوز البوذية الحدود الثقافية والسياسية لا يزال تركيزها في جنوب وشرق آسيا، وغالبًا ما تقتصر الأديان العرقية على دول معينة فالهندوسية قوية بشكل خاص في الهند والكونفوشيوسية والطاوية محصورة إلى حد كبير في الصين، والشنتوية تتركز في اليابان،وتهيمن المسيحية على أوروبا وأوقيانوسيا والأميركيتين لدرجة أنه يمكن تصنيفهم على أنهم مسيحيون لجميع المقاصد والأغراض، من ناحية أخرى لا يهيمن دين واحد على إفريقيا فيتنازع المسيحية والإسلام الهيمنة ،وتقدم آسيا توصيفًا دينيًا مختلفًا جذريًا فهي تعددية للغاية فتشمل الهندوسية والإسلام والبوذية والمسيحية.

تثير فسيفساء أديان العالم أسئلة مثيرة للاهتمام حول كيفية ظهور هذا النمط والعوامل التي أثرت فيه من الواضح أن بعض مكونات التوزيع مستوطنة إلى حد كبير، تعكس المكونات الأخرى الثبات الديني في المناطق التي ظهرت فيها هذه الأديان لأول مرة أو بالقرب منها، فالهندوسية سيطرت على الهند منذ ولادتها وتحتفظ البوذية بموطئ قدم لها في الهند، كما أن الأديان الرئيسية تنتشر بمناطق الأصلية[2].

نشأت اليهودية والمسيحية في فلسطين وبدأ الإسلام في غرب شبه الجزيرة العربية لتنتشر بعدها الديانتان التوحيديتان المسيحية والإسلام على نطاق واسع في العالم القديم، واكتسبت المسيحية معقلًا خاصًا في أوروبا، وانتشر الإسلام عبر شمال وشرق إفريقيا وكذلك شرقًا إلى وسط وجنوب آسيا، ويصف الجغرافيون المنطقتين اللتين نشأت فيهما الديانات الرئيسية على أنهما **"مواقد دينية"** تشتركان بشكل وثيق مع المواقع الأساسية للحضارات القديمة الكبرى في بلاد ما بين النهرين ونهر النيل ووديان السند، ما يجعل التطور الثقافي للدين احتمالًا مميزًا؛ فديناميكية الأديان وسعيها المتأصل نحو التوسع والانتشار والبحث عن معتنقين جدد، جعلها تسعى بجهد وحماس نحو العمل التبشيري والبحث عن تفسير للأنماط الدينية المعاصرة، مستغلة أبرز نقاط قوة الأديان العالمية وهي البقاء والنمو والاستمرارية وقدرتها على التكيف مع الثقافات المحلية بما يناسب الظروف الجديدة التي يواجهها، بشكل أفضل حيث ينتشرعبر الفضاء ويبقى على قيد الحياة عبر الزمن[3].

لقد كرّست الجغرافيا توزيعا عالميا للدين، فلا يمكننا تخيل الهند بدون هندوسية ولا جزيرة العرب بلا إسلام ولا أوروبا بدون مسيحية، وأضحت أماكن لتطورها وانتشارها على الرغم من توسع بعض الديانات في غير مناطق انتشارها الأولى، إلا أن الدين الرئيسي يبقى مهيمنا.

ثالثا-دور الدين في العلاقات الدولية:

لطالما كانت المعتقدات والاعتبارات الدينية وراء أعمق الأحداث والتحولات السياسية العالمية الكبرى، كالفتح الإسلامي والحروب الصليبية وحروب القرون الوسطى، ولم يفلح إبعاد الدين عن السياسة

(1)-ibid, p3.
(2)-ibid, pp2-10.
(3)-Chris Park, op.cit, pp11-29

،من تسلل بعض الدوافع الدينية إلى أهم قضايا العلاقات الدولية ،فأدوار الدين وتوظيفاته في العلاقات الدولية مهمة وحيوية في العملية السياسية حيث يوظف في التعبئة السياسية، وكمصدر من مصادر الشرعية السياسية عند اعتماده من طرف صناع السياسات الخارجية كغطاء أخلاقي لتبرير سياساتهم، واعتباره المحرك الأساس للحروب والصراعات الدولية، كالصراع العربي-الإسرائيلي؛ إضافة لاعتماده في تبرير الخطاب السياسي وأداة محدِثة للتغييرات السياسية الكبرى، ومحققة للتوازن السياسي بين الجماعات المختلفة، وكإطار أيديولوجي وباعث للحيوية السياسية و الاجتماعية للشعوب، في إطار مناهضة التحلل والتفكك والفساد والانهيار، إضافة لكونه حائط صد لمواجهة نفاذ القوى الخارجية، ونتاجا للتحولات الدولية خلال القرن العشرين، ظهرت مجتمعات جديدة تمحورت أساسا حول هويات دينية ومذهبية وقومية ولغوية وعرقية، دعمت دور الدين في العلاقات الدولية باعتباره من مكونات السياسة الخارجية لبعض الدول، وتزايدت توظيفاته ورموزه وتفسيراته وتأويلاته في العلاقات الدولية، خصوصا نزاعات الهوية والحدود وبناء التحالفات الدولية[1].

ارتبط الدين بالدول الحديثة لمالها من دور في السياسة الدينية من خلال إرشاد الجماعات الفكرية الوطنية، فهو يوفر آلية للحصول على التأييد الشعبي لقدرته على توفير مثل هذا الإطار الفكري ومنح الشرعية للسلطة السياسية، ومن جهة أخرى فإن الصلة بين الدين والهوية تعمل على تسهيل التضامن الاجتماعي[2].

إن دور الدين في المعترك السياسي تجاوز أساسه الديني المتمثل في النص الديني، وأنشأت الدول منظمات وهيئات دينية مؤثرة في الحياة السياسية، ما جعل الفرق الدينية والمذهبية مؤثرة في دواليب الأحداث العالمية الكبرى، وفي تغيير الاتجاهات الفكرية والأيديولوجية والرؤى الفلسفية، إضافة إلى قدرتها على بناء علاقات دولية يكتنفها التعاون أو الصراع والنزاع أو بناء السلام.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الدينية وبناء النفوذ بدلالة حضور العنصر الديني

عرفت الدبلوماسية اختلافا في مفاهيمها ومقارباتها، واتفق على كونها النشاط الخارجي الذي تمارسه الدولة بتعيينها لفاعلين سياسيين رسميين، إلا أن التطور الحاصل في السياسة الدولية غيّر من وظيفتها الأساسية ومن فاعليها وطرائق ممارستها، مولدا أنواعاً جديدة من الدبلوماسية مطورة أساليبها وآلياتها ومهندسيها، وللوصول لمفهوم الدبلوماسية الدينية لابد من التأصيل لمفهوم الدبلوماسية وجذورها التاريخية وعرض تطوراتها، وصولا إلى الأشكال الحديثة من الدبلوماسية.

المطلب الأول- الدبلوماسية وتطوراتها: من الدبلوماسية العامة إلى الدبلوماسية المتعددة المسارات

نشأت الدبلوماسية كضرورة اجتماعية تلجأ لها الجماعات الإنسانية لتسيير حياتها وأمورها، وتطورت مع تطور المجتمعات وظهور الحضارات، متكيفة مع الأساليب المعتمدة والوظائف التي تصبو إليها.

أولا: تاريخ وتطور الدبلوماسية:

ظهرت الدبلوماسية استجابة لضرورة تنظيم العلاقات بين القبائل والشعوب،منذ كانتمجرد اتصالات بين القبائل والجماعات البشرية الأولى، بواسطة الرسل أو عبر إيفاد رؤساء القبائل لمرسلين [3]،لتجنب الصراع والتعايش في جو من السلام وتبادل المصالح، و تسهيل التبادل التجاري وحل المشاكل بطرق

---

[1]- بشير الشريف مرجع سابق، صص24،25.

[2]- أولاد بوجمعة نور الدين ومكحلي محمد، مرجع سابق، ص ص358-373.

[3]-محمدالحريري، الدبلوماسية في العلاقات الدولية: نشأة الدبلوماسية وتطورها، نشر على الموقع:https://baraa7.com/ يوم:13-11-2022،تم الاضطلاع عليه يوم:20مارس2023

ودية[1]،فقد كانت حاضرةً عند المصريين والبابليين والآشوريين وأدّت عبر مبعوثيها دوراً سياسياً، هدفه التفاهم حول قضايا ومسائل محل خلاف كتقسيم المياه أو تحديد مناطق الصيد، كما لإقامة التحالفات أو لإعلان الحرب أو عقد الصلح، وقد حاول اليونان والرومان تنظيم هذه المهام وضبطها بواسطة مبعوثين يسمون ***EGATIS***، واعتمدت الكنيسة المسيحية مبعوثين مقيمين [2]،وإن كان هذا هو المتعارف حول نشوئها،فهناك اختلاف حول ظهورها فهناك من يربط ظهورها **بقيام بعثات دبلوماسية دائمة**،ومع أول تبادل قام به **الكرسي البابوي**في القرن الثالث عشر مثل **كورنيليوس بلاغا***Cornelius Blaga*وموات *Mawat*الذي ربطها بنهاية حروب المئة عام، ويعتبرها هيل*HILL* مرتبطة بظهور الدبلوماسية العلنية في القرن العشرين،إن اعتماد العلاقات الإنسانية بين مختلف المجتمعات ساهم في توسيع العلاقات السلمية التعاونية وتطويرها، حُددت بقواعد وقوانين وأسس شكلت ملامح الدبلوماسية الحديثة.

لم تقتصر ممارسة الدبلوماسية على مجتمع دون آخر، واعتمدت وقت السلم والحرب عبر صيغ التحالف والتفاوض والتحكيم وتبادل وثائق الاتفاقات، كما شهد التاريخ العربي ممارسة للدبلوماسية قبل مجيء الإسلام عبر إنشاء روابط مع الأمم المجاورة، مثل حضارات حِمير وسبأ وبلاد فارس باعتماد الرسل للتفاوض، ليأتي الإسلام وتتطور معه الممارسة الدبلوماسية في نظمها ووسائلها، فوظفها النّبي محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين واستمرت عصر الدولة الأموية، وصولا للدبلوماسية الدائمة عصر النهضة نظرا لتزايد الهجرات والعلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية [3]،وتعرف دواما واستقرار وأضحت مهنة ذات قواعد.

أ-الدبلوماسية المعاصرة منذ الحرب العالمية الأولى إلى يومنا هذا:

أثّر عصر النهضة على تطور الأوضاع وتأصيل العمل الدبلوماسي والتمثيل الدائم، واتضحت معالمه مع صلح وستفاليا 1648م،مكرّسة مبدأ توازن القوى، ومع صعود البرجوازيات أصبح التبادل الدبلوماسي من الحقوق المقررة لكل دولة سيادية، واتفق على تقنين مبادئه المقررة للحقوق والواجبات انطلاقا من مؤتمر فيينا واكس لاشابيل، وشهدت مرحلتين أساسيتين:

- ✓ **مرحلة إعداد مهنة العمل الدبلوماسي والتأسيس له**:

حيث كان التمثيل الدبلوماسي مرتبطا بشخص الحاكم أكثر من ارتباطه بسيادة الدولة، واقتصرت وظائفهاعلى المراقبة والملاحظة دعمالمبدأ توازن القوى.

- ✓ **مرحلة إرسائها كمهنة منذ معاهدة فيينا1815م**:

وتحديد بعض قواعد العمل الدبلوماسي الملزمة للدول،بناء على العرف المحدِّد لمصادر القانون الدبلوماسي، لتصبح بذلك مهنة احترافية عُرفت بالسرية جرّاء التنافس الاستعماري وتوسيع النفوذ الدولي، لتتطوّر مع ثورة وسائل الاتصال والمواصلات، وبعدما كانت مرتبطة بالدول القومية، انتقلت إلى المنظمات الدولية والإقليمية، إيذانا بظهور الدبلوماسية المعاصرة انطلاقا من الدعوة التي طرحتها حكومتا روسيا الاشتراكية والولايات المتحدة الامريكيةبضرورة اعتماد أُسس وقواعد جديدة للتعامل الدبلوماسي الدولي، بناء على مبادئ وثيقة مرسوم السلام ومبادئ ولسونالأربعة عشر، آخذة منحى أخر نظير حركات التحرر وثوراتها وتنوع الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتزايد المنظمات الدولية والإقليمية فأصبحت دبلوماسية

---

[1]-على حسين الشامي، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة،الإصدار الأول،عمان،2007،ص ص57.56.

[2]-محمد الحريري، مرجع سابق.

[3]- محمد الحريري، مرجع سابق.

علنية سمحت بتأثير الرأي العام في السياسة الدولية، وتعدّى المجال السياسي البروتوكولي إلى مجالات أوسع [1].

إنّ تطور الحياة السياسية والعلاقات الدولية ساهم في تعدد أطرافها وفواعلها، فلم تعد الدولة الممارس الأوحد للدبلوماسية؛ فاضطلعت المنظمات الدولية بالتمثيل الدولي، واستطاعتالإقليمية منها على اختلاف توجهاتها من آداء أدوار في تمثيل دولها أو الدفاع عن اتجاهاتها ومصالحها على اختلافها، حتى أصبحت أبرز الممثلين والساعين إلى الترويج وبناء النفود لدولها وتطوير وظائفها وأهدافها ومصالحها وفواعلها.

ب-مفهوم الدبلوماسية وتطورها:

قبل سرد مختلف التعريفات لابدّ من التفريق بين تعريف كلمة الدبلوماسية ومفهوم الدبلوماسية، فتستخدم كلمة الدبلوماسية كمرادف للمفاوضة والسياسة الخارجية كما قد تعني مهنة رجل السياسة، إضافةلدلالتها على معاني الطبع والموهبة والحذاقة في تسيير المفاوضات والمحادثات الدولية، كما قد ترتبط بالسلبية أحيانا وتعني الدهاء والمكر والخداع [2]

1-تعريف الدبلوماسية:

يعود اشتقاق كلمة دبلوماسية من اللغة اليونانية **دبلوما*diploma***الذي تشتق منه كلمة دبلوم ***diplome*** أي طبق أو طُوى لتعني الوثيقة الرسمية الصادرة عن أصحاب السلطة، وكانت تختم جوازات السفر وقوائم المسافرين على صفائح معدنية مطبقة، ليتّسع معناها شاملا الوثائق الرسمية والاتفاقات، ويعتبرها غاردن تعني***duplicata*** أي نسخة عن الوثيقة الصادرة عن الأمير، لتنتقل بعدها من اليونانية إلى اللاتينية فاللغات الأوروبية واللغة العربية[3]، وبقي تطورها مرتبطا بتطور الممارسة الدبلوماسية وصولا لاعتمادها بالمعنى المتعارف عليه في أوروبا منذ القرن18م، وأرجعها ساتو إلى عام 1645م أيام الحرب الأهلية في بريطانيا وحرب الثلاثينعام (1618-1648م) التي انتهت بمعاهدة وستفاليا، بعد أن كان الإسبان أول من استخدم كلمة سفير وسفارة ، بعد نقلها من التعبير الكنسي*Ambactus*(الخادم)و*Ambassy*(السفارة)، واستخدمت كلمة مفاوض، أمّا على صعيد اللغة العربية فلا توجد لها ترجمة،واستخدمت كلمة **كتاب** للتعبير عن الوثيقة المتبادلة بين أصحاب السلطة، وكلمة **سفارة** بمعنى الرّسالة أي التوجه والانطلاق بغية التفاوض[4]،كما قد تعني **المفاوضات** التي تُدار بين ممثلي دولتين من أجل حل الخلافات أو التمهيد إلى اتفاق دولي بينهما، ويمكن أن ترادف السياسة الخارجية أو تُعتمد للتعبيرعن جهاز الشؤون الخارجية للدول أو مهنة رجل السياسة، كما قد تدل على الطبع والموهبة واللباقة والكياسة في تسيير المفاوضات والمحادثات الدولية.

للدبلوماسية تعاريفعدة يصعب حصرها وصياغتها في تعريف جامع؛ والمُشترك بينها يتمحور حول كونِها علم وفن فهي علم يقوم على معرفة العلاقات القانونية والسياسية للدول ومصالحها، وفن يضطّلع على إدارة الشؤون الدولية بقيادة وتنسيق ومتابعة أسباب المفاوضات السياسية، وسنورد فيما يلي أبرزها:

يعرفها **ارنست ساتو*satow***:"الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة"، ويرى شارل كالفو***Charles Calvo***أنّها:" علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول تنشأ عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقيات ومعرفة القواعد والتقاليد وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات"[5].

---

[1]-علي حسين الشامي،مرجع سابق، ص ص107-127.

[2]-على حسين الشامي، مرجع سابق، ص27.

[3]-علي حسين أمير، مرجع سابق، ص ص27-29.

[4]-على حسين أمير، مرجع سابق، ص ص30-34.

[5]-محمد الحريري، مرجع سابق.

يعرّف الدكتور **سموحي فوق العادة**الدبلوماسية على أنها:**"مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشّكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي؛ أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وشروط ممارستهم لمهامهم الرسمية، والأصول التي يترتب على اتباعها تطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وهي فن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقات والمعاهدات"**[1].

الدبلوماسية هي عملية سياسية ترتبط مباشرة بإدارة وتوجيه علاقاتالدّول الخارجية للدول والشعوب بما يخدم مصالحها، وهي تجلٍّ للعلاقات الدولية في مستواها السياسي القائم على مجموعة القواعد والأعراف الدولية الهادفة لتنظيم التعامل بين أشخاص القانون الدولي، موضّحة الحقوق والواجبات والامتيازات مع تبيان شروط عملهم ووظائفهم الهادفة للتوفيق بين المصالح المتعددة[2].

في جانب آخر فإنّ الدبلوماسية وسيلة سياسية وظيفتها إدارة العلاقات الخارجية بين الدول وتسييرها تحقيقا لمصالحها وأهدافها متبعة مبادئ القانون الدولي والنصوص المنشئة للمعاهدات التي كانت عبارة عن عرف وتقاليد؛ بعد أن ارتبط تطورها بتاريخ البشر تطورت لتصبح حاجة ضرورية لتسيير الشؤون الخارجية ومتابعة المفاوضات وإبراز الحقوق والواجبات والامتيازات زمني السلم والحرب، واعتمادها الممثل الشرعي للسلطة في تحقيق مصالح بلدانها في البلدان الأجنبية، والوسيلة المثلى لرعاية حقوق وطنه ومصالحه وكرامته،فهي علم وفن ومهنة ومنهج وفراسة وميدان واسع من المعرفة والممارسة تطورت منشئة قواعد وقوانين ومناهج، اعتمدتها المجتمعات لإدارة وتوجيه وتسيير علاقاتها خدمة لمصالحها وأهدافها وتوسيعا لنفوذها.

ثانيا- من الدبلوماسية العامة إلى الدبلوماسية المتعددة المسارات:

أثّرت التطورات الدولية والتغيرات الهيكلية المرافقة للعولمة تحولاً في فواعل العلاقات الدولية الأساسية؛ فتراجعت الفواعل التقليدية لفواعل جديدة تنافسها في السيادة وممارسة مهامها، وإعادة هيكلة العلاقات الدولية، وقد شملت هذه التغيرات مجال الدبلوماسية التقليدية، الأمر الذي مهّد الطريق أمام ظهور آليات بعيدا عن الممارسات الحكومية والدولية،أظهرت أشكال متنوعة من الدبلوماسية أبرزها **الدبلوماسية المتعددة المسارات** التي حاولت التأثير على القرارات السياسية، والضغط على الحكومات وخلق مصالح متوازنة مع المصالح السياسية الحكومية.

تعتمد دبلوماسية المسارالأول المشاورات الدولية عبرتفعيل المساعي الحميدة، وتنشيط الحياة الدبلوماسية وارسال بعثات تقصي الحقائق، وعلى الرغم من تنوع وظائفها يبقى تركيزها منصب علىحل النزاعات وإدارة الصراع وصولا لإنهاء العنف القائم وإبرام اتفاقيات، لتجنب التطرف والعنف الديني وضمان الحريات، وصولا لبناء علاقة بين الأطراف المتصارعة وإعادة الثقة ومنع المزيد من النزاعات وتحقيق التغيير المستدام، وذلكبناء السلام السياسي الاقتصادي والمؤسّسي الذي ينطوي على إعادة بناء

[1]-صخري محمد، **ماهية الدبلوماسية: مفهومها، المفاهيم المرتبطة بها، تطورها التاريخي ووظائفها**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم نشره يوم:10-06-2019، على الموقع:https://www.politics-dz.com

[2]-على حسين الشامي، مرجع سابق، ص 36.

البنية التحتية والمؤسسات الدولية، إضافة إلى السلام الاجتماعي عبر دعم قادة المجتمع لمنع العنف والتصعيد[1].

تعد دبلوماسية المسار الأول من أبرز أنواع الدبلوماسية حيث تتفاعل الدول على المستوى الرسمي لتعزيز التعاون وبناء السلام بتفاعل الحكومة بشكل مباشر مع صانعي القرارفي دولة أخرى، وفي حالة عجز السلطات على المستوى الرسمي عن حل الخلافات بين الدول، تتجه إلى اعتماد مسار دبلوماسي متعدد المساراتوبناء علاقات تعاونية[2]،إضافة إلى الدّول فإن الفواعل المعترف بهم في المسار الأول هي الفاتيكان وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية والتجمعات السياسية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي[3].

أ- تعريف الدبلوماسية المتعددة المسارات:

هي استراتيجية عامة تهدف لتحقيق أهداف دبلوماسية معينة من خلال استخدام مجموعة متنوعة من القنوات والمسارات؛ تتميز بالمرونة في إدارة التفاعلات العالمية باعتبارها الجهود غير الرسمية التي تعنى بها الفواعل غير الرسمية من منظمات غير حكومية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجماعات الضغط، سعياً لتحقيق إسهام دبلوماسي لبلدانها بالتعاون مع جهات حكومية غيرمختصة بإدارة الشؤون الخارجية[4].

استخدم جوزيف مونتفيل مصطلح "المسار الثاني" أول مرة عام 1981 تعبيرا عن تقديم الجهود غير الرسمية المساعدة على إحلال السلام بين الأطراف المتنازعة؛ بعد أن أدرك أهمية الجهود غير الرسمية، واعتبره اتصال غير رسمي بين أعضاء المجموعات أو البلدان المتنافسة المؤثرة على الرأي العام، لإعادة ترتيب الموارد البشرية والمادية بشكل منهجي لتسوية النزاعات، لتوسّع إلى خمس مسارات عام 1989 لتشمل المسارات الجديدة الحكومة والمتخصصين في حل النزاعات، والأعمال التجارية والمواطنين العاديين ووسائل الإعلام،وعمل لويز دايموند ***Louis Damand*** وجون ماكدونالد ***John McDonald***مؤسّسا معهد الدبلوماسية متعددة على توسيع المسارات الخمسة إلى تسعة العام 1991، وصاغا مصطلح الدبلوماسية متعددة المسارات، والتي أسفرت عن تأسيس معهد الدبلوماسية متعددة المسارات عام 1992 لعرض إجراءات صنع السلام الدولي بإشراك جميع الأطراف سواء كانوا أفرادًا أومؤسسات أو مجتمعات رسمية وغير رسمية[5].

تشير شيريل براون*Sherrill Brown*إلى أن "التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يترافق مع انتشارالدبلوماسية بين غير الدول"، معتمدة القيم المشتركة عبر شبكات الحوار متعددة المستويات

---

(1)- Nahed Abu Hammad, The role of multi-track diplomacy in conflict : solution and peacebuilding A study of actors and applications , DIRASAT WAABHATH ,Review THE ARABIC JOURNAL OF HUMAN AND SOCIAL SCIENCES, Special Issue, Vol.13 N°3July 2021/ DhulHijjah 1442,pp177-192 .

(2)-Areeja Syed and Asfandiyar Khan,Need of multi-track diplomacy in International Relations, February 8, 2020,https://moderndiplomacy.eu/2020/02/08/need-of-multi-track-diplomacy-in-international-relations-/

(3)-Nahed Abu Hammad, op,cit.

(4)- مروة على حسين ومنار عز الدين محمود، **آليات الدبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات وبناء السلام**،مجلة اتجاهات سياسية، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، المجلد السابع،العدد الخامس والعشرون، ديسمبر2023، ص ص273-294

(5)-Areeja Syed and AsfandiyarKhan,op,cit.

تناقش قضايا السلام والعدالة والبيئة والتنمية بمشاركة الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والعالمية[1]،تدعيما واستكمالا لمحادثات المسار الأول الرسمية[2].

ب- مسارات الدبلوماسية المتعددة المسارات

تشمل الدبلوماسية المتعددة المسارات الأنشطة غير الحكومية بين الجهات الفاعلة غير الحكومية، لتغيير المفاهيم بين أطراف النزاع، وتحفيز التحول من القوة الحاكمة في إدارة الصراع إلى البحث عن طرق للتعاون والتوفيق بين المصالح، وتحوي تسع مسارات في نظام المسارات المتعددة وهي:

1-المسار الأول59للدبلوماسية:

هو نظام دائم من التواصل الرسمي بين الدول عبر تبادل السفراء، وإنشاء السفارات في العواصم الأجنبية وإيفاد المبعوثين للمشاركة في المؤتمرات والمفاوضات، يمارسها رؤساء دول وحكومات ووزراء وملوك[3]،فهي تنحصرفي أنشطة الحكومة وصنع السلام من خلال الدبلوماسية الرسمية[4].

- ✓ **المسار الثاني للدبلوماسية:**

يعرفها جون مونتفيل بأنها: "تفاعلات غير رسمية بين أعضاء الجماعات،بوضع استراتيجيات مؤثرة على الرأي العام وتنظيم الجماعات والموارد خدمة لحل النزاع، ويرى جون ماكدونالد أنها تهدف "إلى الحد من الصراعات بين الجماعات والأمم من خلال تحسين التواصل والتفاهم والتخفيف من حدة الغضب والتوتر وسوء الادراك وأنسنة وجه العدو"، ترمي إلى الانفتاح على وسائل الحل خارج الإطار الرسمي وتنويع المسائل التي تدخل في اختصاصها والأعضاء المطلعون بمسائلها[5]؛ومن أعضائها: المنظمات غير الحكوميةالمهنية الساعية لصنع السلام وحل النزاعات[6]،الذين يتمتعون بدرجة معينة من التخصص في أنشطة محددة عبر خلق قنوات اتصال مع مصالح مشابهة في دول أخرى، للوصول إلى تطوير التفاهم المتبادل مع مجموعات مصلحية، سعياً لفهم الدولة وسياساتها ومصالحها لدى المجموعات المصلحية في الدول الأخرى،خالقة جو من حرية التفاعل بإشراكها أفراد من الجماعات المتصارعة بتجاوزها الإطار الرسمي.

3-المسار الثالث للدبلوماسية:

يركز على التجارة والأعمال وتأثيراتهما الفعلية والمحتملة على بناء السلام، من خلال توفيرهاالفرص الاقتصادية والصداقة الدولية والتفاهم عبر قنوات الاتصال غير الرسمية ودعم أنشطة بناء السلام، فغاية الأعمال التجارية هي حل النزاعات بإقامة علاقات تجارية وابتداع طرق التواصل والعمل المشترك بعيدا عن موازين المصلحة، بتفعيل الاعتماد المتبادل للتخفيف من الضغوطات الاقتصادية والقضاء على الفقر المؤذّي للنزاع[7].

4-المسار الرابع للدبلوماسية:

وتشمل الخواص العاملين على صنع السلام من خلال مشاركتهم الشخصية، بتمكين المواطنين والأفراد من المشاركة في أنشطة السلام والتنمية؛واعتماد برامج التبادل والمنظمات التطوعية الخاصة وتلك

---

(1)-Nahed Abu Hammad, op.cit.

(2)-Areeja Syed and AsfandiyarKhan,op.cit.

(3)- مروة على حسين ومنار عز الدين،المرجع السابق.

(4)-Nahed Abu Hammad, op.cit.

(5)-مروة علي حسين ومنار عز الدين،المرجع السابق.

(6)-Nahed Abu Hammad, op.cit.

(7)-مروة على حسين ومنار عز الدين،المرجع السابق.

غير الحكومية ومجموعات المصالح الخاصة[1]،فهي ترى أنّ كل مواطن رسول يحمل رسالة إيجابية ويدفع تصوراً سلبياً عن دولته بما يسهل على صناع القرار إيجاد أسس للعلاقات الإيجابيّة ودرء التصورات السلبية، وتؤدّي وسائل الاتصال الحديثة والوعي المشترك وأنواع نظم التعبير أدوارمهمة في الفهم المشترك بين الشعوب، معتمدة آليات التعاون في المجالات العلمية والثقافية والأكاديمية والفنية والرياضية[2].

5-المسار الخامس للدبلوماسية:

يتضمن هذا المسار ثلاثة عناصر أساسية وهي: البحث المرتبط ببرامج الجامعة ومراكز الفكر والبحوث ذات الاهتمامات الخاصة، وبرامج التدريب على مهارات الممارسين مثل التفاوض والوساطة وحل النزاعات، إضافة إلى التعليم الذي يشمل العلوم الإنسانية من خلال الدكتوراه أو عبر الدراسات الثقافية ودراسات السلام والنظام العالمي وتحليل الصراعات وإدارتها وحلها [3].

تعتبر دبلوماسية المسار الخامس أن المهمة الأولية للعنصر التعليمي هي الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا السلام والنزاع وصنع السلام وحل الصراع، واقتراح سياسة أو مضامين عمل انطلاقا من تلك المعلومات.

6-المسار السادس للدبلوماسية:

يغطي هذا المسار مجال السّلام والنشاط البيئي وقضايا نزع السلاح وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية بالتركيز، على تغيير المؤسسات والمواقف والسياسات القائمة عبر العمل السياسي على افتراض أن "السلام ليس ممكنا دون عدالة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية ودون تكامل"[4].

7-المسار السابع للدبلوماسية:

يقوم هذا المسار على اعتماد الدين وصنع السلام من خلال الإيمان، والتركيز على المعتقدات والأعمال الموجهة نحو السلام للوحدات المجتمعية الرّوحية والدينية والحركات القائمة علىالأخلاق كالدعوة للسلام ونبذ العنف[5]، والذي يتأتّى عبر تفعيل الدبلوماسية الدينية وتسليط الضوء على دور الجماعات الدينية في إدخال القوانين الأخلاقية والحقائق الروحية، فإيمان الجماعات الدّينية على اختلاف معتقداتها تتمحور حول مفاهيم السلام والعدل والتفاهم والمصالحة، والحفاظ على المنطلقات الأساسية التي تشكل أساس هذا العمل.

8-المسار الثامن للدبلوماسية:

تعد المهّمة الأساسية لجماعة التمويل هي توفير الدعم المالي لأنشطة ومؤسسات منظومة الدبلوماسية المتعددة المسارات، باختيار ووضع خطوط إرشاد للأنشطة؛ تقوم بالتمويل وتحدد قضاياه الحاسمة وتثبت أولوياته، والمنطق الذي يقوم عليه بالأساس عمل هذه الجماعة هو أنّ على أصحاب الثروات المسؤولية وفرصة للقيام بإسهام إيجابي يقدمونه للعالم من خلال الاستخدام المشروع لذلك المال في رعاية مشاريع جديرة بالاهتمام،من أجل القضاء على الفقر ودعم التنمية المحلية والعالمية وتمويل مختلف المشاريع الداعمة لذلك خصوصا في الدول المتطورة [6].

9-المسار التاسع للدبلوماسية:

---

[1]-Nahed Abu Hammad, op.cit.

[2]-مروة على حسين ومنار عز الدين،المرجع السابق.

[3]- Nahed Abu Hammad, op.cit.

[4]-مروة على حسين ومنار عز الدين،المرجع السابق.

[5]-Nahed Abu Hammad, op.cit.

[6]- مروة على حسين ومنار عز الدين،المرجع السابق

يعتمد الاتصالات والإعلام لصنع السلام من خلال المعلومات والرأي العام، ويعبر عنه من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والأفلام والفيديو والراديو والأنظمة الإلكترونية والمسرح، يضطلع الإعلام والاتصالات باستخدام الوسائل المرئية والالكترونية، لإعلام الجمهور واشغاله بقضايا السلام وحل النزاع والعلاقات الدولية؛ ومنطلقاتها الأساسية هو أن الناس الحاصلين على المعلومات يقومون بخيارات جيدة، وأن وسائل الإعلام تقدم منبرا مناسبا وضروريا للحوار بين الناس والانشغال بقضايا أساسية ذات أهمية عالمية[1].

إنّ الدبلوماسية المتعددة المساراتدبلوماسية غير رسميةتكفلالعمل المتبادل بين أعضاء الجماعات أو الدول الهادفة لتطوير الاستراتيجيات المؤثّرة على الرأي العام وتنظيم الموارد البشرية والمادية، وأكد مونتفيل أن دبلوماسية المسار الثاني ليست بديلا عن دبلوماسية المسار الأول، لكنها قد تساعد على حل بعض القضايا التي تعجز الدبلوماسية العامة عن حلها نظير القيود المفروضة على القادة بسبب توقعات شعوبهم، ومن الأمثلة على منظمات المسار الثاني: شبكة غرب أفريقيا من أجل السلام (*WANEP*)، والمركز الأوروبي لمنع نشوب النزاعات(*ECCP*) [2]،ونجاحها مرتبط بجودة علاقات الافراد والجماعات والمؤسسات وأطراف الصراع التي يجب أن تلتزم مشاريع حل النزاع بما تتطلبه عمليات بناء السلام من التزام يكفل التنمية المستدامة واستتباب السلام[3].

وبالحديث عن الدبلوماسية المتعددة المسارات لابد من التنويه بدبلوماسية المسار الثاني؛ وبالتحديد المسار السابع الذي يعتمد الدين والدبلوماسية الروحية لحل القضايا التي تعجز عنها الدبلوماسية العامة، يتركيزها على تمرير الأفكار بصورة غير رسمية، وإرساء الإنسانية المشتركة لبناء العلاقات وتسهيل البحث عن المصالح المشتركة، ما يخلق أفكارا ومبادرات تتوافر للمفاوضين الرسميين بالتعاون مع رجال الدين والهيئات الدينية وتعمل على:

-تشجيع الديانات الابراهيمية لدعم مفاوضات السلام الجديدة؛

-إنشاء مجموعة من علماء الأديان الثلاث والعمل معا ودراسة التقاليد المقدسة لهذه الديانات وتوليد نماذج للدراسة التعاونية بين ممارسي الديانات الابراهيمية الثلاث؛

- خلق بيئة رأي عام مؤيدة لهذا الطرح تساعد القيادة السياسية لخوض الحديث عن السلام وتبنيه؛

لقد طورت الدبلوماسية الروحية آلية المسار الثاني بدمج الإطار غير الرسمي المتمثل في رجال الدين والقادة الروحيين،أو المراكز الدبلوماسية الروحية مع الساسة والدبلوماسيين،واستطاع المسار الثاني ترميم العلاقات الدولية التي عجزت الدبلوماسية الرسمية عن رأب صدعه[4].

تعد الدبلوماسية المتعددة المسارات ثورة في مجال الدبلوماسية الحديثة ونقلة نوعية في التمثيل الخارجي والسياسة الخارجية، وأداة رائدة لبناء السلام ومنع الصراع وتصعيده حيث اعتمدت مداخل بعيدة عن المجال الرسمي، باعتماد قنوات ومسارات تتنوع بين التجارة تمويل الأنشطة السلامية والقضايا البيئية والإعلام والتعليم والبحث العلمي والدين والمعتقدات الروحية؛ بتفعيل دور فواعل هذه المجالات بالأشتراك مع فواعل الدبلوماسية العامة، وأسفر الاعتماد على الدين والمعتقدات والقيم الرّوحية إنشاء نوع جديد من الدبلوماسية عرف بالدبلوماسية الدينية والروحية، الذّي استطاع حل العديد من النزاع الدولية وخصوصا تلك ذات المنشأ الديني، وبلغ فيه رجال الدين والمؤسسات الدينية بتنوع مشاربها مراتب الدبلوماسيين الذّين يعتدّ بهم في حل الازمات الدولية.

---

[1]-نفس المرجع.

[2]- Nahed Abu Hammad, op.cit.

[3]-مروة على حسين ومنار عز الدين محمود، المرجع السابق.

[4]- Nahed Abu Hammad, op.cit.

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية الدينية والروحية

يعد مفهوم الدبلوماسية الدّينية أبرز مفاهيم الدبلوماسية الموازية والمتعدّدة المسارات، إلا أن ممارستها قديمة قدم الدين، وارتبطت بتطور مسارات الدبلوماسية وتنوع آلياتها وتشعّب العلاقات الدولية.

أولا- مفهوم الدبلوماسية الدينية

عرفالدين أو الروحانية أو الإيمان تجاهلا في النظريات والقرارات السياسية والممارسات في ميدان التنمية؛ ولعلّأبرز ما غيّر الذهنيات تأثير تبِعات الحرب الباردة، والتطورات المتلاحقة:كالعولمة و هجومات 11 سبتمبر 2001،مافعّل من دور المنظّمات الدينية بعد تصاعد التّطرف الدين والمذهبي، مشكلّة منعطفات مفصلية أجبرت السياسيين و أصحاب القرار والممارسين والجامعيين، على التساؤل حول معنى التجدد الديني بالنسبة لسياسات وممارسات التنمية،فالدّين لم يكن يوما بعيدا عن السياسة والدبلوماسية ما يجعل الحديث عن دبلوماسية دينيّة مثيراً للتّساؤل حول الجديد الذي يحمله الطرح[1]،فدور الدين في السياسة الخارجية أمر لم تستحدثه **"دبلوماسية الروح"**، والمستجَدُّ هو طريقة توظيفه؛ فالمدرسة الواقعية رغم تجاهلها لدورهالسياسي،أصبحت تراه المتغيّر الأساس تابعاًكان أو مستقلا في السياسة الخارجية، بتأثيره في اتجاهات وسلوك معتنقيه لتبني مواقف بعينها، وظهر محللون وساسة ترى الدّين المحرك الرئيس للعلاقات الدّولية ومفسرا للسياسة الخارجيةمثل **أندرو روثر***Andrew J Ritter*عضو مجتمع المؤرخين للسياسة الخارجية الامريكية[2]،وكمتغير تابع وقت اعتماده لتبرير السلوك السياسي ما يتفق مع المفهوم الرّوسي للدبلوماسية الدينية بتوظيفه كقوة ناعمة لتحقيق المصلحة الوطنية البراغماتية، بإشراك الكنيسة في سياسات الدولة وتوظيفها خدمة لأهدافها العليا.

إن انتشار مفهوم حوار الأديان بعد الحرب الباردة وتبنّيه من قبل الأمم المتحدة، سلّط الضوء على التفاعل والتفاهم بين الأديان والمعتقدات على الرغم من اختلاف التقاليد والمعتقدات الروحية،وتوصّلت عبر تقريرها عام 2011 **"تجاوز الانقسام وحوار الحضارات"**، إلى أنّ حوار الأديان قد ساهم في ترسيخ التعاون الإقليمي، انطلاقا من أنّ حوار الأديان يسهم في خفض تكلفة إدارة الصراعات وينمّي جوانبها الإيجابية الكامنة في البنى التحتية للمجتمعات والتأثير على الرأي العام العالمي[3]،ماساهم في تطوير مصطلح الدبلوماسية الروحية الهادفة لإرساء جسورٍ رابطة بين الشعوب قوامها الدّين والمعتقد لإدارة النزاعات وبناء السلام وحل الصراعات التي تعجز عنها الدبلوماسية العامة.

1- تعريف الدبلوماسية الدينية:

تعرف الدبلوماسية الدّينية على أنّها**:** "مجموع القواعد والإجراءات والوسائل التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي، فضلا عن ذلك هي فن وعلم تنظيم وإدارة الجانب الدّيني والروحي في العلاقات الدولية، وتمثيل الحكومات والدول والشعوب وحماية مصالح الدولة الوطنية وتعزيز نفوذها دوليا؛ والتي يمارسها المفوضون بشكل رسمي أو غير رسمي من أجل إنجاز الأهداف المحددة، فهي نشاط الفاعل الرّوحي والدّيني الدبلوماسي -المستقل عن الدولة-في تحقيق أهدافه" .

برز مصطلح الدبلوماسية الدينية كأبرز مسارات الدبلوماسية الموازية الرّامية لإيجاد حل للنزاعات ذات البعد الديني عبر نشاطات للدولة، باعتمادها العامل الديني في سياستها الخارجية، وتعاونها الكامل مع

---

(1)-برا سنان،**مدخل إلى الدبلوماسية الدينية: دورالدين في تثبيت النفوذ الإيراني وصنع السياسة الخارجية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا: برلين، الطبعة الأولى2022، ص ص32،33.

(2)- برا سنان،المرجع السابق، ص ص32،33.

(3)-هبة جمال الدين، مرجع سابق،ص ص18-20.

الجمعيّات والمؤسّسات الدينية سعيا لتحقيق المصلحة الوطنية المحددة عمليا، واستخدام النشاط الدولي للمؤسسات الدينية والأفكار الدينية ومختلف رموزها بما تتوافق مع سياسة الدولة، وبما يخدممصالحها بصرف النظر عن قناعات ومعتقدات صاحب القرار السياسي،وإذا كان الدين يلعب دورا محوريا في تأزيم أو تسوية النزاعات فهذا يعني بداهة أنّ الدبلوماسية الدينية يمكن اعتمادها لتسوية النزاعات وخلق السلام ونشره على المستويين الدولي والإقليمي[1].

تعرف الدكتورة **هبة جمال الدين** الدبلوماسية الدينية بأنها:

"مسار من مسارات التفاوض التي تستهدفحل النزاع أو منع حدوثه من أجل بناء سلام ديني عالمي عبر الجمع بين القادة الرّوحيين والساسة داخل آلية المسار الثاني للمفاوضات؛ للتباحث حول القضايا الحسّاسة محل النزاع بهدفالتوصل إلى فهم مشترك عبر تقارب الأديان السماوية الثلاثة للقضاء على الاختلافات والوصول إلى متفق يقبله المجتمع؛ وترجمته لخدمات ملموسة يتم نقله إلى الخريطة السياسية، لأن هذا المسار سيكون مركز صنع القرار السياسي في العالم بهدف خلق السلام الديني العالمي" [2].

تعمل الدبلوماسية الدينية على إقحام الدّين في ممارسة السياسة الدولية وجعله جزءً من الحل في بعض الصراعات المستعصية القائمة على الهوية،المتجاوزة قبضة الدبلوماسية التقليدية لِما تحمله صراعات اليوم من بعد ديني كالصراع في العراق بين مختلف الطوائف،كما أنّ الدين في القضية الفلسطينية-الإسرائيلية السبب الجذري للصراع والذي غذّته المطالب الدينيّة المتنافسة لنفس القطعة من الأرض واستغلاله كوسيلة تعبئة للمشاعرالقومية أوالعرقية؛ ما يجعلها الأداة الأساسية في رحى الصراع الدائر، كما أنّ الاحتدام بين الإسلام والمسيحية لايزال مستمرا بالرغم من اشتراك الديانتين العالميتين في الكثير من النواحي اللاهوتية؛ وتلجآن بدل التّفاهم إلى الصراع لتسوية خلافاتهما [3].

تشير **الدبلوماسية القائمة على العقيدة** أو **الدبلوماسية القائمة على الإيمان** إلى دمج الشؤون المتعلقة بالدين في ممارسة العلاقات الدولية والسياسية، وجعل الإيمان جزءً من الحل في بعض الصراعات المعقدة القائمة على الهوية، وساهم اعتماد الفاعلين بشكل مثمر في تحويل الصراع وبناء السلام وطنيا ودوليا ،هؤلاء الفاعلين الدينيين وفقًا للمؤرخ ***أبليبي Apelipy***هم: **"الأشخاص الذين شكّلهم مجتمع ديني والذين يتصرفون بقصد دعم قيمها ومبادئها أو توسيعها أو الدفاع عنها"**،فيرى أنّ جميع التقاليد الدينية تدعو لبناء السلام والتعايش السلمي ورعاية الفاعلين الدينيين لحالات الوساطة والمصالحة وبناء السلام[4].

تعرف الدبلوماسية الدينية أشكالًا متعددة من المشاركة الدينية يكفله إجماع متنامٍ وموحد بأنّ القضايا الدينية والفاعلين في حقله عوامل رئيسية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، ما ساعد على تنوّع المقاربات الدبلوماسية تجاه الأديان العالمية والمشاركة الدينية سياسيا؛ فـ**"المشاركة الدينية"** أو **"الدبلوماسية الدينية"** تعبير عن اضطلاع الدبلوماسيين بعملهم بناءً على بعض المعتقدات الدّينية الشخصية

---

(1)- برا سنان، مرجع سابق، ص ص34،35.

(2)-عبد العزيز الزريبة، **الدبلوماسية الدينية كآلية لحل الصراعات السياسية بين الدول والجماعات**، مجلةاتجاهات سياسية، العدد 16، سبتمبر2021،ص ص154..165.

(3)-Dr. Douglas M. Johnston,Faith-Based Diplomacy: Bridging the Religious Divide, Remarks to the Secretary's Open Forum Washington, DC, December 8, 2006,accssessed :**https://2001-2009.state.gov/s/p/of/proc/79221.htm**

(4)-Hossam Ed-DeenAttef Muhammad Allam,Faith-Based Diplomacy and Peacebuilding: An Islamic Jurisprudential Perspective in Light of the Methodology of Ahl as-Sunnah wa al-Jama'ah ,Al-Azhar Global Centre for Observing and Online Fatwa ,Mashyakhet Al-Azhar, The Arab Republic of Egypt,p1067

أو الإيمانية، وإن لم تكن الدافع الرئيسي للدبلوماسيين، بل يتعدّاه في الواقع إلى إشراك الأديان وإجراء محادثة مع الجهات والفاعلين الدينيّين واعتبار معتقداتها ذات صلة بالسياستين الداخلية والخارجية،وضرورة إثراء وتوسيع وتحويل الفئات الدبلوماسية الدّينية كفواعل أساسية في الحياة السياسية [1].

يمكن وصف الدبلوماسية الدينية بأنها نشاط الدولة الذّي تستخدم فيه العامل الديني في السياسة الخارجية أي: **المجموعة الكاملة من آليات تعاون الدولة مع الجمعيات الدينية، سعيا منها لتحقيق مصلحة وطنية محددة براغماتية، واستخدام النشاط الدولي للمؤسسات الدينية والأفكار والرموز الدينية وتفسيرها بشكل مناسب يتوافق مع الأهداف السياسية الحالية،** ومن المهم جدا التأكيد على براغماتية مهندسي الدبلوماسية الدينية لأنها لا تعتمد فقط على التدين- المعلن -للنخب السياسية، بل يتم التعامل مع المؤسسات والأفكار والرموز الدينية كأصول يمكن استخدامها لتحقيق أهداف سياسية، وإن كان من الصعب رسم خط واضح بين المعتقدات الشخصية للفرد وقراراته السياسية، ومن المستحيل عمليًا تحديد ما إذا كان فعل معيّن ناتج عن حساب سياسي محض أو نابع-جزئيًا على الأقل -من دوافع دينية[2].

أصبحت الدبلوماســـية الدينية أبرز الآليات الدولية التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة وحل النزاعات وتحقيق السلام الديني العالمي، وأصبح يُنظر إلى الدّين كمصـــدر للحل وليس فقط كمســـبب للنزاع، ففي الوقت الذي يُنادى فيه بإبعاد الدين والقيم المعيارية عن عالم السياسة وتقديم المصالح، ظهرت مواقف توفيقية تقر بإمكانية التعاون الديني-السياسي، إدراكاً لدور الدين في تعزيز السلام وتسوية النزاعات[3]،وإن كان هدفها الظاهرتعزيز الأمن والسلم الدوليين قد تكون سلبية-واقعيا- كأن يكون الدين أحد وسائل تمرير مصالحها السياسية، وأداة لتقوية النزاعات والمشاكل داخل الدولالأعداء وغير الحليفة، باعتماد التمويلات التي توقد الصراع الديني أو تدعم الطائفية والمعتقدات التي تغذي النزعات الدينية التي يكون هدفها تمزيق الدول وتخريبها تحقيقا لأهداف سياسية كتقسيم الدول إلى أقاليم متصارعة [4].

تسهم قدرة المرجعيّات الدينية على أداء أدوار دبلوماسيّة في حل الأزمات وإدارتها لما يحمله الدّين من تأثيرعلى الشعوب والمجتمعات، بصرف النظر عن طبيعة تلك المجتمعات ودور الدين فيها سياسيا، بل أنّ الدين أحد مستلزمات ممارسة العمل السياسي إذا ما اعتبرنا أن السياسة عمل أخلاقي يهدف إلى تحقيق الخير العام، متفقا مع مضامين الدين وأدوار رجاله ومؤسساته[5]،على الرغم من أن صانعي القرار عادة ما يكون لديهم علاقة عاطفية على الأقل بالمعتقد المعطى، إلاّ أنه لا يجب أن يكون هذا هو الحال بالضرورة، إذ يمكن استخدام العامل الديني في السياسة الخارجية بغض النظر عن موقف صانع القرار من الإيمان [6].

عرفت السياسة الخارجية خلال العقدين الماضيين وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، تطورا في آليات دبلوماسية المسار الثاني وتزايد الاعتماد على البعد الديني، فقد أدرك الدبلوماسيون والقادة الروحيون ورجال الدين أهمّية الدين في حل النزاعات الدينية، فقد يتعثّر الديبلوماسي الرسمي في حلها؛فاعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية نهج الدبلوماسية الدينية كقوة ناعمة لحل بعض القضايا المستعصية مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني معتبرة أن جزءا كبيرا منه مرتبط بالجانب الديني،ولا

---

[1]-Pasquale Ferrara,"Diploreligio". Diplomats, Religions, and Interreligious Dialogue,Conference: European Academy of Religion, Bologna 2018 ,August 2019 ,p p1,2.

[2]-AlicjaCuranović,The Religious Diplomacy of the Russian Federation,June 2012,ifri Russia/NIS Center,p7

[3]- عبد العزيزالزريبة، المرجع السابق،ص ص154- 165.

[4]-برا سنان، مرجع سابق،ص ص35،36.

[5]-احمد عدنان الميالي، **دور الدبلوماسية الدينية في حل الأزمات**، مركز المستقبل من الموقع:

https://mail.annabaa.org/arabic/referencesherazi/

[6]-AlicjaCuranović,op,cit,p7

يقتصر الأمر على انخراط الساسة ورجال الدولة،فهناك فواعل أخرى مثل المنظمات الدولية ورجال الدين وقادة الجماعات الدينية واعتبارهم بناة اجتماعيين مساهمين في بناء مجتمع أفضل، كما أنّ المنظمات الدولية تحاول تأسيس مشاريع على أرض الواقع متجاوزة التأثير في الدبلوماسية إلى المشاركة في التطور المجتمعي [1].

2-مرتكزات الدبلوماسية الدينية:

تقوم الدبلوماسية الدّينية على دعاماتٍ أساسية تميزها وهي:

أ-الوصول للسلام الديني العالمي: بوضع بيئة كونيّة داعمة للتنمية الاقتصادية عبر التقارب بين الأديان وربط المصالحة الدّينية بالدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية، أي خلق انسجام لحفظ السلام وتحقيق السّلام الديني العالمي.

ب-إعادة المصالح لما أسموه **بالشعوب الأصلية**المتّفق عليها في جلسات حوار حول المشترك الرّوحي باعتبارها عناصر أساسية لمفاوضات السلام،فينظر لاستغلال إمكانيات الأديان في نزاع في الشرق الأوسط مصدرا للحلوالتفاهم المشترك على خلاف السائد عند مفكّري الغرب وساستها، واعتماد الدّين كنقطة خلافية في مفاوضات السلام من شأنه تعقيد الصراع، والأولى تحييده وتمكين عناصر أقل تديّناً لحله كالمشروعات التنموية،إلاّ أنّ التوجه الجديد للقوى الغربية صاحبة الطرح بتوظيف الدين كحامل لأسباب النزاع ومصدرا للحل في الوقت ذاته والذي يمكن ترجمته سياسيا عبر تقديم نصرة أصحاب الحق الأصلي من منطلق ديني.

ج-تركزعلى الصراعات الطائفية*Communal Conflict*متجاوزا حدود الدبلوماسية الرسمية تتلاقى فيها:

-المصالح الاستراتيجية للسياسة الخارجية للدولة التي ترعى الفكرة أو المنظمة الروحية؛

-مناطق الصّراعات التي لم تحلها الدبلوماسية أو لم تشترك في حلها الدبلوماسية الروحية؛

-عدم قدرة الدبلوماسيين الرسميين الوصول للفاعلين الرئيسيين للصراع؛

-الفاعلون الدينيون المشتركون في الصراع أو أولئك الذين لا يشتركون في عمليات السلام [2]؛

د- استخدام مفاهيم الإيمان المشتركة كوسيلة لبناء حس إنساني مشترك عبر مبادرات الأديان الابراهيمية التي جعلت الدين عامل مصالحة أكثر من كونه عامل انقسام، وتوصّل**جوناثان فوكس***Jonathan Fox* إلى أنّ الدين لا يسبب الصراعات الدينية، مبيّناً أنّ الخلافات داخل الحضارات التي يهيمن عليها دين إبراهيمي واحد أو غيره أكبر من الخلافات فيما بينها،ليظهر مصطلح" الدين العام" باعتباره الامتداد الواسع لدور الله في الخلق بجمع القادة الروحيين لتأكيد القيم المشتركة لتحقيق المصالحة والاستقرار السياسي.

ه- تركّز الدبلوماسية الروحية على **الديانات الابراهيمية** التّي ترى في تكامل الأديان جزءا من الحل عبر:

-تجسير الصلة بين الأطر السياسية والدينية في دعم صنع السلام؛

-نشر الفرق الدينية المشتركة في الأماكن المهددة باندلاع الصراعات؛

-تدريب رجال الدين والمؤمنين على مهارات صنع السلام؛

-دعم ترجمة التعليم الديني الذي سيقلل سوء الفهم والصراعات [3]؛

سعت الدبلوماسية الدينية لتنظيم الجانب الرّوحي والديني في السياسة الخارجية والمشاركة في عمل الفواعل الدولية وإنشاء منظمات وهيئات دينية تدعم الجانب الديني كآلية لبناء السلام ودعم التنمية، إضافة لحماية مصالح الدولة الوطنية وتعزيز نفوذها دوليا؛ بالاعتماد على رجال دين برتبة سفراء ومفوضين وحصرها بنشاط الفاعل الروحي للوصول إلى السلام الديني العالمي المنشود، والتنمية الاقتصادية الشاملة

---

[1]-برا سنان،المرجع السابق، ص ص36-38.

[2]-هبة جمال الدين، مرجع سابق،ص ص32-37.

[3]- هبة جمال الدين، مرجع سابق،ص ص38-43.

وتشجيع الحوار الروحي، ومفاهيم الإيمان المشترك للوصول للتفاهم بتكامل الأطر السياسية والدينية وتدريب وإنشاء رجال الدين والقادة المؤثرين.

ثانيا-بين الدبلوماسية الدينية والدبلوماسية الروحية:

كثيراً ما يصادفنا قول بعضهم نحن روحانيون لكننا لسنا متدينين مؤكدين أنّ للدين علاقة بالمعتقدات والممارسات الطقوسية،أماّ الرّوحانية فترتبط بالقلب والشعورإذ يعيش الشخص تجربة فورية وعفوية مع الإله أو بعض القوى العليا[1]،هذا المصطلح المعتمد منذ ستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انتشار ثورات واسعة النطاق ضد أشكال السلطة المنظمة بما في ذلك الدين ومؤسساته المختلفة-دون التّخلي عن الدين تمامًا-، فأنشأوا فئة جديدة تحمل سمات التّدين أطلق عليها اسم **روحانية**[2]،هذه الفئة المعارضة لمعتقدات ومسلمات التقاليد الدينية نأَت بنفسها عن الحياة الطُقوسية لأي مؤسّسة على اعتبار أنّ التفكير والعمل ضمن التقليد وممارسة الدين ينفي الروحانية، وأنْ تكون متديناً لابدّ أن تُسلّم بالرّضوخ لسلطة الآخر، فهي حسبهم تقيّدهم بالإيمان وبعقائد مرتبطة بقراءة النصوص القديمة المتناقلة وتُقولبُهم وفق طقوس رسمية؛فالدّين بالنسبة للروحي خامل وميت، وممارسته بوعي أو بغيره لا يتعدى كونه تقليد وانقياد[3]،أمّا الإيمان فيعني شيئًا مختلفًا لكل فرد باعتباره أمر شخصي وغالبًا ما يُنظر إليه على أنه تجربة خاصة، تتراوح في المعنى بين الموقف الدّيني العام من ناحية، إلى القبول الشخصي لمجموعة معينة من المعتقدات من ناحية أخرى وإن كان غالبًا ما يُنظر إليه من منظور ديني [4].

لكي يكون المرء روحانيًا أو يتمتّع بالروحانية عليه أن يعيش حياة يُوجّهُها ويقودها روح إيمانه، الذّي يمكنهم من التأمّل أوالصلاة أو اتخاذ قرارات واعية بشأن أفعالهم بناءً على شعورهم بالروح التي تقُودهم[5]، أي أنَّها وليدة في الإنسان وتتطور فيه وإن كان بدايتها ديناً، بينما يُفرض الدّين في كثير من الأحيان والذّي يمكن أن يكون أي شيء يرغب فيه الشخص الذي يمارسه، أمّا الروحانيات يحددها الله بما أن الدين هو تعريف الإنسان فإنّه مظهر من مظاهر الجسد لكن الروحانية من مظاهر طبيعة الله[6].

على الرغم من الاختلاف بين الدين والروحانية، إلاّ أنّ التمييز بينهما بشكل كامل غير صحيح، فالرّوحانية هي شكل من أشكال الدين الخاص والشخصي،وبالتالي فالتمييز الصحيح لابد أن يتم بين الرّوحانية والدين المنظم، فالدّين روحاني والرّوحانية دينية، يميل أحدهما ليكون أكثر شخصية وخصوصية ويميل الآخر لدمج الطقوس العامة والمذاهب المنظمة، وجميعها نقاط على طيف من النظم العقائدية المعروفة باسم الدين[7].

تجدر الإشارة الى أنّ المقصود بالدبلوماسية الدينية يأخذ في التداول المقصود بالدبلوماسية الرّوحية، وإن كانت الدبلوماسية الروحية أشمل، ذلك لأنّ الأولى تقتصر على الدين بينما الدبلوماسية الرّوحية قد تشمل

---

(1)-Amy Hollywood,Spiritual but not Religious : The vital interplay between submission and freedom ,Winter/Spring 2010,https://bulletin.hds.harvard.edu/spiritual-but-not-religious/

(2)-Austin Cline, What's the Difference Between Religion and Spirituality?,updated on June25,2019,onhttps://www.learnreligions.com/religion-vs-spirituality-whats-the-difference

(3)- Amy Hollywood,op,cit.

(4)- Leanne Lewis Newman, Faith, Spirituality, and Religion: A Model for Understanding the Differences ,THE COLLEGE OF STUDENT AFFAIRS JOURNAL,SPRING 2004 - VOLUME 23, NUMBER 2 SPECIAL ISSUE ON FAITH, SPIRITUALITY, AND RELIGION ON CAMPUS,pp105-108.

(5)- Leanne Lewis Newman ,op,cit,pp105-108.

(6)-Austin Cline, What's the Difference Between Religion and Spirituality?,updated on June25,2019,https://www.learnreligions.com/religion-vs-spirituality-whats-the-difference- -

(7)-Austin Cline,op,cit.

الدين وغيره من المعتقدات الروحية[1]،ولقد سعت الدول لاعتماد الدبلوماسية الروحية كمدخل من مداخل حل النزاع وتحويله، خصوصا تلك ذات الصبغة الدينية الهوياتية لما تحمله العوامل الدينية والروحية من محددات تدعم التغيير الاجتماعي الإيجابي وتقبل الآخر هوية ودينا ومعتقدا، بعيدا عن التعصب وتفتحا على تكامل الأديان وتعاونها وتحويل الاعتبارات الدينية من محرك للصراع إلى آلية لبناء السلام.

المطلب الثالث:بناء النفوذ في العلاقات الدولية

يتميز نمط العلاقات الإنسانية بالاستمرارية متضمنا علاقات تحكّم أو نفوذ أو سلطة، هذه المصطلحات التي لطالما أُعتمد أحدها مكان الآخر عند السياسيين والتّي ترتّب حسب روبرت دال علىحسب درجة قوتها وتأثيرها، حيث يرى أنّ النفوذ هو"علاقة بين فاعلين حيث تؤثّر احتياجات ورغبات وتفضيلات أو نوايا فاعل أو أكثر على تصرّفات أونوازع فاعل أخر أو أكثر"[2].

أولا: مفهوم النفوذ في العلاقات الدولية

يعرف حسين عبد الحميد أحمد رشوان النفوذ في كتابه "في القوة والسلطة والنفوذ "بأنه: " قوة غير نظامية تتمثل في القدرة على التأثير في صانعي القرارات السياسية، وتوجيه الرأي العام من أجل تحقيق أهداف الهيمنة وهو يمارس عادة من جانب العناصر القيادية التّي لا تستعمل أي مناصب رسمية في المجتمع"[3].

ما يميز النّفوذ عن غيره من المصطلحات ذات الصلة السّببية لارتباطه بدولة معينة وبمدى معين يتفاوت بِتفاوت القوة التي يمتلكها، وما يحدثه من اختلافات في حجم النفوذ، هذه السّببية تتضمن تساؤلات لابد من التعامل مع فكرتها، فنحن في حاجة إلى إحداث نتائج معينة من خلال جعل أشياء تحدث ومنع أخرى من الحدوث[4]،وتعرف الموسوعة الميسّرة للمصطلحات السياسية النفوذ بأنّه:" القدرة على حمل الاخرين بفعل ما نريد أن يقوموا به[5]،فهدف النفوذ السياسي وغايته تحقيق الهيمنة وممارستها على دولة أخرى قصد تحجيمها دوليا، والسّيطرة الفعلية على شؤونها وقراراتها وأوضاعها دون الحاجة لاحتلالها عسكريا، أما النفوذ الديني فهو الحصول على قاعدة موالية وداعمة لهذه الطائفة أو الملّة، التي قد تكون يوما أداة ضغط على السلطة،واجبارها على اتباع اتجاهات وقرارات لا تتوافق مع سياساتها واستراتيجياتها،ويرتبط **النفوذ الديني** بمدى شيوع فكر ديني ما داخل منطقة معينة ويقترن بديانة، ويعمل على بسط نفوذها وتوسيع رقعتها وزيادة مريديها وتبّاعها، وكثيرا ما يرتبط بالولاء والانتشار عبر الحملات التبشيرية أو الأعمال.

إن صعوبة تعريفات مصطلحات من قبيل النفوذ أو القوة ترتبط بغاياتها والتّي يمكن أن ترتبط وتتوافق مع الرغبات والتفضيلات، أو أنْ تتأسّس فكرة القوة ابتداء على شيء أكثر جوهرية يتجاوز الرغبات، ما يجعل من الطرح القائل بأنّ القوة لابد أن يُنظر إليها بوصفها قدرة على إحراز نتيجة تتضمن تحقيقا للمصالح، هذه الاختلافات في حجم النفوذ وتأثيره ترتبط أساسا بعوامل تفسيرية ثلاث هي:

أ-الاختلافات في توزيع الموارد السياسية: يعتبر المورد السياسي أداة يستطيع الشخص استخدامها للتأثير على سلوك الأشخاص، وتشمل الموارد السياسية والأموال والمعلومات والتهديد والمستوى الاجتماعي.

---

(1)-برا سنان،مرجع سابق،ص34.

(4) -روبرت. أ، دال، التحليل السياسي الحديث، (تر: علاء بوزيد، علاء الدين هلال) القاهرة: مركز الاهرام للنشر، الطبعة الخامسة،1993،ص49

(1) - حسين عبد الحميد احمد رشوان، في القوة، السلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الاسكندرية:مركز الاسكندرية للكتاب،ص201

(2)- روبرت. دال، مرجع سابق، ص 60.

(3) -عبد الكافي اسماعيل عبدالفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحاتالسياسية. (د.-.ف)،(د.د.ن)،(د.س.ن)،ص464

ب_ التباين في المهارات والكفاءات: التي يستخدمها الأفراد، والاختلافات في المهارات السياسية تنبع من التباين في المواهب والفرص والحوافز والتعلّم وممارسة المهارات السياسية المتغّير حسب القيادات السياسية.

ج-التباين في مدى استخدام الأفراد للأغراض السياسية: فمن بين فردين متساويين في الثروة قد نجد أحدهما يستخدم ثروته ليحصل على النفوذ، ويستخدمها الآخر لتحقيق النجاح في العمل.[1]

يقصد بالنّفوذ السياسي "تأثير الدولة في النسق الدولي وقدرتها ورغبتها على تغيير سلوك الدول الأخرى باستخدام عناصر القوة[2]،هذه الأخيرة التي تتنوع بين المادية والمعنوية وصولا لهدف، وغاية الدور الذي تلعبه الدولة والمرتبط بهذا النّفوذ في منطقة ما، والّذي يترجم توفّر قدرة الدولة على استخدام القوّة لإحداث تغيرات في سلوكيات الدول الأخرى، والسعي لبسط الهيمنة والسيطرة الفعلية على الدول الأخرى.

1- أشكال النفوذ

أن كلمات النفوذ القوة السلطة التحكم والسيطرة تعني أشياء مختلفة وإنْ كانت تعني إحداها الأخرى، وبما أننا نتناول النّفوذ وما يتضمنه الاستخدام الشائع، فلا بدّ منَ التأكيد على أهم الاختلافات في شكل النفوذ:

- ✓ **التحكم:** وهو ما يعرف بالنفوذ الإيجابي؛
- ✓ **الإقناع:** وهو شكل من أشكال النفوذ ويشمل نوعين:

-الإقناع العقلاني أو الظاهري: يتم بواسطة الاتصال العقلاني وممارسة النّفوذ بشكل مجهود ناجح، تقوم به قوة أو دولة ما ليمكن أخرى من الوصول إلى فهم الموقف من خلال توفير المعلومات الصحيحة، ويتفق الاقناع عن طريق الاتصال العقلاني مع المبدأ الأخلاقي لكانط ومفاده أن المرء لابد أن يتعامل مع أقرانه من البشر بوصفهم غايات في دواتهم وليس كوسائل في سبيل الوصول إلى غاية.

الإقناع الخداعي: وهو نوع التوائي وغير بريء يمثّل صورة غير أمنة للاتصال، لا تتضمن نقل المعلومات بأمانة حيث يتقصد ويسعى الطرف "أ" إقناع الطرف "ب" ليقوم بتصرف، عن طريق تشويه فهمه البدائل المبنية على المعلومات الصحيحة،ويوثر عن طريق الاتصال الذي يزيّف أو يسقط عن عمد بعض جوانب الحقيقة التي يعرفها الطرف الأول؛ والتي لو عرفها الطرف الثاني فسوف تؤثر جذريا على قراره.[3]

-الحوافز:عندما يرغب طرف ما في التحكم بطرف آخر بخصوص نشاط ما، فإنّه لا يعتبر كافيا أنيقوم تزييف الطرف الأول المعلومات ونقلها إلى الطرف الآخر، وعلى النقيض من الاقناع العقلاني والخداعي نجد أن ممارسة النفوذ عن طريق الاثابة **(الثواب والعقاب)** ليس لها تقييم أخلاقي محدد سواء بالموافقة أو الإدانة وتحليل للموقف ومنظور اجتماعي وسياسي وفلسفةأو أيديولوجية سياسية تمكننا من الوصول إلى الحكم [4].

-القوة:لابد من التمييز بين القدرة على التصرفوبين الممارسة الفعلية للقوة، فقد تمتلك الدولة العديد من عناصر القوة المادية، كالقاعدة الصناعية القوية والعدد الكبير من السكان والمستوى المتطور من التقنية والموارد، والعديد من العناصر غير المادية كالمستوى المرتفع من الروح المعنوية والقيادة القوية والمستويات العالية من التعليم، ورغم ذلك لا تكون قادرة أو راغبة في ترجمة هذه العناصر إلى نفوذ فعلي،

---

(1)-روبرت.أ. دال، مرجع سابق،صص43-55

(2) - لويد جونسن،**تفسير السياسة الخارجية**،(تر:محمد بن أحمد المفتي،محمد السيد سليم)،الرياض:عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود،ص238.

(3)-روبرت.أ. دال، مرجع سابق، ص ص58-59.

(1)- المرجع نفسه، ص60.

فالمقدرات لا تعني النفوذ بدون استغلالها وتوظيفها في التأثيرعلى النسق الدولي[1]،وكثيرا ما تعتمد الحوافز بعيدا عن الاعتبارات الأخلاقية واحتمال إيقاع العقوبات الصارمة في حالة عدم الإذعان عادة ما تسمى قوة.

-القسر: هو شكل من أشكال القوة وإن كانت لا تتضمن دائما جانب القسر، فإذا اقترنت الحوافز الإيجابية بالعقوبات الصارمة لإحداث التصرف المرغوب فيه، فإنّ العلاقة هنا ستكون علاقة قوة لكنها لن تكون علاقة قسر بالمعنى الحرفي.

-الإجبار المادي: إن القوة والقسرلا يتطلبان بالضرورة استخدام الإجبار المّادي أو التهديد به، ولكن بالرغم من أن الإجبار المادي هو شكل أدنى من أشكال ممارسة النفوذ، ألاّ أنّهيعتمد لتحقيق الأهداف،فالطغاة قد يحكمون الناس بالخوف لكنهم لا يمكن أن يحكموهم بالإجبار فقط ،والّذي يجعل القسر مؤثرا ليس الاستخدام الفعلي للإجبار المادي ولكنه التهديد بإنزال الأذى عن طريق استخدام الإجبار المادي في حالة عدم الإذعان، وعادة ما ينجح التهديد باستخدام الإجبار في أن يجعل من القسر إما حافزا أو رادعا للتصرف،أما استخدامه الفعلي فهو يفيد من حين لآخر لإضفاء مصداقية على التهديد.

-السيطرة: يسود العالم السّياسي علاقات من السيطرة والاخضاع والتي يقصد بهما أن كل علاقات القوة هي علاقات قسرية، وأنّ فواعلها يمارسون القوة فعليا أو أنّهم مجردون منها تماما، وأعضاؤها إما أفراد في الطبقة المسيطرة أو الطبقة الخاضعة.

-النفوذ الظاهر والنفوذ الضمني: إنّ القادة وصناع القرار يتحكمون في استخدام النفوذ سواء بطريقة صريحة واضحة ظاهرة لا لبس فيها تستعمل بشكل ضمني الذّي يفهم من خلال الإيحاءات.[2]

2- وسائل النفوذ

يعتمد النفود على آليات متعددة تختلف باختلاف الاستراتيجيات والأهداف المرجو تحقيقها وهي:

أ-جماعات الضغط والمصالح: هي جماعات منظمة أو شبه منظمة رسمية أو حكومية، تختص بالدّفاع عن مطالب معينة وتحقيق مصالح أعضائها بالضغط والتأثير على السلطة وسياساتها،دون السّعي للوصول للسلطة، تختلف طبيعتهاباعتبارها تجمّعات تشمل المجالات الإنسانية على اختلافها اقتصادية واجتماعية وثقافيةومهنية ومذهبية، إضافة لاشتمالها جميعها على الصبغة السّياسية، وارتباط أهدافها بتكويناتها الاجتماعية، وسعيها لرعاية المصالح التي تمثّلها وحمايتها وتعزيزها، والحصول على تعهّدات من شأنها خدمة هذه المصالح وتطويريها، وتتنوع جماعات الضغط إلى تنظيمات متعدّدة ترتبط بطبيعتها أبرزها:

- ✓ جماعات المصالح السّياسية البحثة كاللوبي الصهيوني الأمريكي؛
- ✓ جماعات المصالح شبه السّياسية التي تتنوع أهدافها بين السياسي والاقتصادي كنقابات العمال.
- ✓ جماعات المصالح الإنسانية أوالخيرية المتعلّقة نشاطاتها بحقوق الانسان ورعاية الطفولة كالهيئات البيئية؛
- ✓ جمعيات المصالح المهنية الّتي تهتم بتحقيق أهداف أصحابها كاتحاد المحامين[3]؛

تعمل جماعات المصالح على تحقيق أهدافها، وتكرس نفوذها بالتأثيرعلى الهيئات الرسمية سواء في الدولة الأم أو الدول التي ترتبط بها مصالحها، سواء من خلال إنشاء مشاريع إنمائية بهذه المناطق أو عبر تمويل مؤسساتها خصوصا في الدول النامية، وتجعلها الدول كآليات رئيسة في توسيع نفوذها، إضافة لبروز هيئات دوليّة ضاغطة تعتمد البعد الديني لتحقيق أهدافها وتوسيع مصالحها بالاعتماد على رجال الدين والمرجعية الدينية ومؤسّساتها.

---

(2)-لويد جونسون،مرجع سابق،ص237

(1)- روبرت.أ. دال، مرجع سابق،ص ص60- 66.

(2)- قحطان أحمد الحمداني،المدخل إلى العلوم السياسية،عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2012، ص ص296-298

ب-**الشركات متعددة الجنسيات**:هي شركات اقتصادية وطنية رأسمالية ذات طابع ربحي، تتعدّد جنسياتها ونشاطاتها العالمية،ومع ذلك فهي لا تتمتّع بشخصية قانونية دولية على الرغم من ضخامة حجمها وامتدادها الجغرافي وتنوّع مجالاتها وقدرتها على خلق واحتكار التكنولوجيا المتقدمة، تدير مجموعة من المؤسسات الإنتاجية في بلدان عبر نشاطاتإنتاجية وخدمية،ومن أبرزها جنرال موتورز، كوكاكولا،فيليبس، تويوتا وغيرها[1]،هذه الشركات التي تعد أهم وسائل نفوذ الدّول الصناعية المتقدمة لبسط وتوسيع نفوذها، حيث تستخدمها كأداة في صراعها التنافسي مع الدول كالدعم المعنوي والغطاء الدبلوماسي خارج حدودها الوطنية.

ج-**المساعدات الإنسانية والقروض المالية** : من أهم وسائل النفوذ السياسي في العصر الحديث المساعدات الإنسانية والقروض المالية، حيث عمدت الدول الكبرى إلى تقديم مساعدات للدول الفقيرة ذات الأهمية الاستراتيجية،خاصة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الساحل الإفريقي،واستخدمت المساعدات الإنسانية والعسكرية لتكريس النفوذ بشكل جلي خلال الحرب الباردة حيث كانت المنافسة ايديولوجية بين قطبي العالم آنذاك، واستمر اعتمادها إلى يومنا هذا من أجل البحث عن مواطن نفوذ في المناطق الاستراتيجية،وأبرز الدول التي تعتمدها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا وبعض الدول الصاعدة كالصين وتركيا وإيران[2]، وأضحت المساعدات الإنسانية أبرز وسائل بناء النفوذ،واتجهت لاعتمادها بعض القوى الإقليمية على غرار تركيا وإيران والسعودية لتحقيق المزيد من النفوذ الإقليمي.

3- مناطق ومجالات النفوذ:Sphere of Influence

عرف العالم زمن الحرب الباردة إنشاء مناطق نفوذ، وإضفاء الشرعية عليها لمتابعة النظام والحفاظ عليه في السياسة العالمية؛ وتجنب المواجهة المباشرة بين قوى عظمى كانت فيما مضى ولا تزال مجالاتُ النفوذ تشكل جزءًا من مفرداتها السياسية، وعلى الرغم من أنّ السّياسيين لا يُقرّون بفكرة مجالات النفوذ ذاتها باعتبار أنّ العودة إلى بعض أفكار القرن التاسع عشر لا معنى لها في القرن الحادي والعشرين، ولم يعد من الممكن تقسيم العالم إلى كتل أو مناطق نفوذ[3]،فماهي مناطق النفوذ؟ هل هي مساحات جغرافية أو مجرد ترتيبات إقليمية أم إسقاطات للتأثير والسيطرة؟ أم هي أدوات وسياسات في النظام الدولي؟

ظهرت مجالات النفوذ بعد ظهور نظام الدول، واصفة العلاقات بين الدول ومتقاطعا مع النظام السّيادي من خلال المنظور التاريخي، الذي يساعد في تحديد موقع مجال النفوذ في إطار النظام الدولي، فوضّح وايت ***Wigh*** أنّ نظام الدول هو مطالبة الدول بالاستقلال والاعتراف بصلاحية المطالبة به وفق مبدأ المساواة القانونية بين الّدول،والاعتراف بالسيادة التي يفرضها صاحب السّيادة "باعتباره المصدر الوحيد للسّلطة الشرعية في النظام الدولي، واعتبار الحفاظ على توازن القوى مبدأها السّياسي الأساسي[4].

ارتبطت **مجالات النفوذ بأوروبا الشرقية**، ووفق الموسوعة البريطانية فإنّمجال النفوذ هو "مصطلح دبلوماسي، يدل على مطالبة الدولة بالسيطرة الحصرية داخل إقليم أجنبي"، هذه السيطرة قد تكون في الأمور الاقتصادية أو العسكرية أو السياسيةأو قد تتعلق بالحكومة الشاملة للإقليم، وارتبط تاريخياً بصعود الإمبريالية في القرن التاسع عشر، ففي العام 1494 م قامت إسبانيا والبرتغال بتقسيم الأراضي المكتشفة بالقارة

---

(1)- المرجع السابق،ص ص371،372

(2)-أحمد فتحي، تنامي أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية الجيوبوليتيكية، متحصل عليه من الموقع:
http://neworientnews.com/newsMain.php،تم الاطلاع عليه يوم :14-04-2023

(3)-Buranelli, Spheres of Influence as Negotiated Hegemony – The Case of Central Asia, Geopolitics, AAM.pdf; jsessionid=B49D5894299C4F9FBB2EFE6080A17305-, p1.

(4)-Susanna Hast, Beyond the Pejorative Sphere of Influence in International Theory, University of Lapland, Faculty of Social Sciences Lapland University Press ,p61.

الأمريكية[1]، وربطه فريدريك. ل. شومان*FrederickLSchuman* بالإمبريالية الأفريقية، وامتد التعبير ليشمل العلاقة الوثيقة بين الدول الأوروبية والقوى العظمى التّي لا تخضع للحماية،ووضع قواعد دبلوماسية تسهل إنشاء مستعمرات، ويعتقد أن مصطلح "منطقة النفوذ"ظهر في مؤتمر برلين(1884-1885) المعروف باسم مؤتمر الكونغو وإن لم يعلن عنه صراحة، الّذي نظّم الاستعمار والتجارة في أفريقيا تحت واجهة إنسانية، لكن الاتفاقية البريطانية الألمانية عام 1885 استخدمت المصطلح إشارة إلى" فصل وتحديد مناطق نفوذ كل منهما في أراضي خليج غينيا"، واتفقت القوتين على التنازل عن جميع المحميات التي أنشأتها خارج هذه القيود للطرف الآخر[2]، ومع تطور العلاقات الدولية ومصطلحاتها؛ بدأوكأنّ المفهوم قد اندثربعد الحرب الباردة وأصبحت آليات السلطة أكثر تعقيدا، لكنّ نشاط روسيا الأخير في جورجيا وأوكرانيأأحياااعتماد المصطلح وإن كان موجوداً ولكن لا يمكن الاعتراف به علناً، وحتى لو كان وجوده المحتمل مؤثرا على السلوك فإن قبوله العلني سيقيّدالحيز السياسي للمناورة[3].

أ- تعريف مجال النفوذ:

يُطلق مصطلح مناطق النفوذ أو مجالات النفوذ على تلك المناطق التي تخضع لحكم وسيطرة جهة ما، وخضوع الأراضي التابعة لدول لسيطرة دولة أخرى بفرض القوة العسكرية عليها، فتصبح من مناطق نفوذها، ويعتبر مطلع القرن العشرين تأريخاًلولادة المصطلح بالتزامن مع اندلاع الحربين العالميتين، تلتهما عديد الحروب الدولية المتلاحقة، ليرتبط المصطلح ارتباطاً وثيقاً بالعوامل السياسية المحيطة بدول العالم.

يعرف **بول كيل*Paul Keal*** مناطق النفوذبقوله: **"منطقة محددة تمارس فيها قوة خارجية واحدة تأثيرًا مهيمنًا، ممّا يحد من استقلال أو حرية عمل الكيانات السياسية داخلها"**، أي أنها لا تتعدى كونها مسرحا جغرافيا تسيطر عليه قوة عظمى.

يصف **جيفري روبرتس*GeoffreyRoberts*** مجال النفوذ بأنه: **"منطقة هيمنة استراتيجية وسياسية لا تتحداها أي قوة عظمى أخرى"**، فهو يركز بذلك على العلاقات الجغرافية والتسلسل الهرمي لهيمنة القوى.

ويتحدث **جان نيجمان*Jan Nijman*** عن "الحتمية الجغرافية" عند تحليل تنافس القوى العظمى في الثلاثين عامًا التي تلت الحرب الباردة مشيرا إلى **مجالات النفوذ باعتبارها علاقات قوة غير متكافئة مدمجة في مساحات جغرافية محددة**، ويراها أميتاي إيتزيوني ***AmitaiEtzioni*** بأنها: **" التشكيلات الدولية التي تحتوي على أمة واحدة (المؤثر) تتمتع بسلطة أعلى من الآخرين"**[4]

أجمعت تعاريف مناطق النفوذ على أنّها مناطق جغرافية تفرض القوى العظمى سيطرتها عليها وتمارس صلاحياتها ونفوذها، فارضة منطق التنافس مع مثيلاتها من القوى، ومترجمة هذا التنافس على الاستحواذ على مساحات أكثر، فمناطق النفوذ (*SOI*) هي" التشكيلات الدولية التي تحتوي على دولة واحدة (مؤثرة) تتمتع بقوة متفوقة على الآخرين، تؤهلالتشكيل ليكون كياناً تابعاً للوحدة، شرط أن يكون مستوى المسيطر المؤثر على الدول الخاضعة لنفوذه، أقل من مستوى سيطرة دولة محتلة أو مستعمرة ولكن أعلى من مستوى زعيم التحالف، مع تنّوع وسائل سيطرتها بين السّياسية والإيديولوجية والفكرية والاقتصادية دون أن تكون قسرية وتوسعت لتشمل الثقافية والدينية.

---

[1]-HeinoNyyssönen, Spheres of influence: A few reflections on the concept, H. NYYSSÖNEN COJOURN 1:3 (2016), pp11,12.

[2]- ibid, p5.

[3]- ibid, pp11,12.

[4]- Buranelli, op.cit, p1-3.

ترى سوزان هاست أنّ المفهوم"**يتميز بالصراع بين عدم الاهتمام النظري في العلاقات الدولية وكثرة استخدامه في الخطاب السياسي، فهو مفهوم متنازع عليه ومشكلته غياب نقاشات حول معناه فهيببساطة تكمن في غموضها وألفتها في وقت واحد"**[1].

تساهم مجالات التأثير في أمن القوة المؤثرة، من خلال إبقاء القوى الكبرى الأخرى على مسافة ما خارج مجال ونطاق نفوذها، وإن كان ظهور الصواريخ بعيدة المدى وأقمار المراقبة الصناعية والمركبات الجوية بدون طيار والاتصالات السيبرانية للتجسس، قد حجّمت من المسافات الإقليمية وأهميتها، وانصبّ الاهتمام على ما يعرف ب "ساحة المعركة البعيدة"، إضافة إلى أنّ مناطق النفوذ لا تشمل بالضرورة منطقة متاخمة للقوة المؤثرة، فالاتحاد السوفييتي اعتبر كوبا ضمن مجال نفوذه، ومعظم المناطق التي تعتبر جزءاً من مناطق النفوذ تشترك في الميزات مع ما يسميه الروس "الخارج القريب" [2].

على الرغم من أن مجال النفوذ يتم تعريفه في أغلب الأحيان على أنه منطقة، إلاّ أنّه لا يكون دائما محدودا إقليميا، ففي زمن الحرب الباردة لم تلتزم مجالات النفوذ باستعارة "خريطة الفقاعة"، لأن النفوذ كان منتشراً في جميع أنحاء العالم وارتبط بالاستعمار [3] ، وتتساءل**ستيفانيأورتمان *StephanieOrtmann*** إذا كان ممكنا اعتبار مناطق النفوذ مفهوما مفيدا لفهم الجغرافيا السياسية لمنطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي، أولا بد من استبداله أوعلى الأقل تعزيزه بأدوات أكثر ملاءمة لتحليل امكانيات سياسية متعددة ومتنوعة[4]، وبالنسبة لـ **ليندلي***Lindley*فإنّ لمجال النفوذ أربع استخدامات:

- ينطوي على وعد بالامتناع عن اكتساب الحقوق السيادية داخل المجال المخصص للآخر؛
- الاعتراف بالمصالح الخاصة داخل إقليم ما، وهو ما يعرف بمجال الاهتمام، وهو اتفاق بين القوى الاستعمارية المتعلقة بأراضي دولة ثالثة؛
-قد يكون اتفاقًا يتعلق بإقليم دولة ثالثة تم إبرامه بالاتفاق مع تلك الدولة،مثلا يمكن لدولة ما أن تتعهد بعدم التصرف في جزء من أراضيها لأي جهة أخرى غير الدولة المعنية؛
- يمكن أن تكون "مناطق غير متاخمة أو ذات أهمية اقتصادية أو سياسية أو استراتيجية لأراضٍ مملوكة بالفعل لدولة ما"، وفي هذه الحالة لا يوجد اتفاق دولي[5].

عرفت مناطق النفوذ تحولا في أساسياتها باعتمادها فكرة **القوة الناعمة** لتوسيع مجالها بدل الإكراه بتصدير مُثلها العليا بدل القوة الصلبة، والتّمييز بينهما يكون تمييزًا بين التأثيرالمقبول بدرجة أكبر أو أقل[6]، واتّجهت روسيا مؤخرًا في الاستثمار في وسائل قوتها الناعمة من أجل تبرير وإضفاء الشرعية على نفوذها مثيراً التساؤل حول ما إذا كانت القوة الصارمة هي التي تشكل سياسة مجال النفوذ، وإذا كان الأمر كذلك ماذا نسمي مجال روسيا عند خروجها من سياسة مجال النفوذ؟

ثانيا: أصول وتاريخ مجالات النفوذ

على الرغم من أن مجالات النفوذ قد ارتبطت بالاتحاد السوفييتي، إلاّ أن ممارستها قديمة وارتبطت بالسياسات الاستعمارية والإمبريالية وكامتيازات للقوى العظمى، ومبدأ مونرو الذي نصّ على مبادئ السيادة

---

[1]-AmitaiEtzioni, Spheres of Influence: A Reconceptualization, the fletcher forum of world affairs, vol.39:2 summer 2015, pp117-132

[2]- ibid, pp117-132.

[3]- Susanna Hast, Beyond the Pejorative Sphere of Influence in International Theory, op.cit, pp23,24.

[4]- Iain Ferguson & Susanna Hast, Introduction: The Return of Spheres of Influence (2018) Geopolitics, 23:2, pp277-284, DOI: 10.1080/14650045.2018.1461335

To Link to This article: https://doi.org/10.1080/14650045.2018.1461335, , pp282,283.

[5]-Susanna Hast, Beyond the Pejorative Sphere of Influence in International Theory,op,cit,p75.

[6]-Ibid,p28.

والتدخل ومنع الدول الأوروبية من التدخل في القارة الأمريكية، كما اعتبرت مجالات النفوذ جزء من النظام الدولي الذي يجعل مجالات النفوذ جزءً من النظرية الدولية، ويصور علاقات القوة العالمية على أنها متعددة الأقطاب وثنائية وأحادية مبينا نوع الهيمنة داخل النظام الدولي.

1-المدرسة الإنجليزية

تعالج المدرسة الإنجليزية إشكالية المعنى التّحقيري للمفهوم معتبرة التفسيرات الواقعية للفوضى ونظام الدول كمصدر لتاريخ مجال النفوذ؛ مستبعدة فكرة مجال النفوذ بدون مجتمع دولي دافع، لأنّالمفهوم يقع نظريًا داخل المؤسّسات الدولية ويتطلب التّفاهم والاتفاق بين الدول، ما يجعلها تناقش النظام والعدالة، وقد انبثقت المدرسة الإنجليزية عن اللجنة البريطانية،لنظرية السياسة الدولية بعد اجتماعها الرسمي الأول يناير1959م،وتمت كتابة تقارير وتحليلات عن المدرسة بواسطة تيمدون(*Tim Dunne*) برونيلوفيجيزي(*BrunelloVigezzi*)وهيديميسوغانامي(*HidemiSuganami*)وباريبوزان.

تمت مناقشة دور مؤسّسات المجتمع الدولي خالقة تصورا لنظام إقليمي بين نظام الدول والمجتمع العالمي، وأدخل وايت وواتسون نظام الهيمنة باعتباره الاتجاه المركزي للمجتمع الدولي، دون أن تكون جزءًا من المجتمع الدولي، فهو ليس من مؤسسات المجتمع الدولي بالنسبة لبول، ولا حتى مؤسسة مشتقة بالنسبة لبوزان، بل هوفكرة تفسّرالنظام الدولي انطلاقا من المجتمع الدولي، لمناقشة الجوانب المعيارية لتحديد مجالات النفوذ، فنظرية المجتمع الدولي جدّدت فكرة مجال النفوذ ومنحتها بعدًا خارج الاستخدامات التحقيرية للمصطلح وربطته بالسياسة الخارجية، والنقاش التّعددي التضامني جعله جزءًا من نظرية النظام الدّولي ليتحول مجال النفوذ من أداة للسياسة الخارجية إلى فكرة عن طبيعة وشكل النظام الدولي[1].

2- مؤتمر فيينا والوفاق الأوروبي :

يُنظر إلى مجالات النفوذ على أنّها امتيازات للقوى العظمى وامتداد للتّسلسل الهرمي وعدم المساواة في النظام الدولي؛ بناء على المبرّرات المحتملة لإدارة القوى العظمى والقبول بعدم المساواة كطبيعة للنظام الدولي، وإذا كان ظهور نظام الدول هو بداية النظام الدولي الحالي فإن ظهور **نظام القوى العظمى** هو بداية مناطق النفوذ.

كرّس مؤتمر فيينا (1815) النّظام الدولي بعد الصراع ضد هيمنة الكنيسةوتبلورت فكرة تساوي الدول في الحقوق منتصف القرن الثامن عشر، لتنتكس بداية القرن التاسع عشر بعد تشكيل القوى العظمى الوفاق الأوروبي بعد حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية؛مطالبة بمسؤوليّات وحقوق خاصة للحفاظ على النظام، وفي إطار تطوّر المجتمع الأوروبي اعتبرت جميع الدول الأعضاء متساوية من الناحية القانونية وأنّ سيادتها مطلقة، إلا أن توازن القوى قد عرف تحولّاً آخر بعد اتفاق دوله على ضرورة الحفاظ على النظام عبرهيمنة القوى الخمس، وانحصرت سيادة الدول الأخرى في الناحية القانونية؛ وفرضت بريطانيا وروسيا وفرنسا حكوماتها على آسيا وإفريقيا، ليعُهد بإدارة المجتمع الدولي جزئياً إلى الولايات المتحدة ونقلها خارج أوروبا نهاية القرن التاسع عشر، والواقع أنّ الوفاق الأوروبي كان أكثر من مجرد ممارسة تطورت لمؤسسة؛ فهي الفكرة التي ربطت أوروبا، والأداة الّتي حافظت على تقاليدها وتوازن القوى ونواة المنظّمة الدّولية، وتكريسا لمجالات النفوذ وإدارة القوة العظمى،حفاظا على الوضع القائم ومنع الآخرين من اكتساب القوة[2].

---

[1]-Susanna Hast, Beyond the Pejorative Sphere of Influence in International Theory, Social Sciences Lapland, op.cit, pp59,60.

[2]-ibid, pp68-70.

يعد العصر الحديث لمناطق النفوذ بعد مؤتمر برلين (1885-1884م) حيث تم الاعتراف رسميًا بأن منطقة ما قد تكون تحت تأثير قوة بعيدًا عن الحماية أو السيادة، وكان مصطلح "منطقة النفوذ" قد استخدم قبل عشر سنوات في المفاوضات الأنجلو-روسية بشأن آسيا الوسطى.

3- النفوذ الاستعماري:

كان النّفوذ الاستعماري هو الشكل السائد للنفوذ الدوليولميحمل أي معانٍأخرى، وكانت العلاقة اتفاقًا بين القوى الاستعمارية ومستعمراتها[1]، فالفكرة التاريخية الأولى بعد نظام السيادة هي الإمبراطورية أو الإمبريالية، إلا أنّ مجال النفوذ أكثر رسمية وأقل شمولا، فإذا تطرقنا للمفهوم أثناء الحرب الباردة نلحظ فقدان كامل للسيادة أو انتهاك لها أواحتفاظها بجزء منها على الأقل حتى في ظل الهيمنة؛ ونادرا ما يشيرإلى الاستيعاب أو الاحتواء أو الغزو، بل أنّ الارتباطات الإمبريالية للمفهوم تعزز دلالاته الازدرائية وتجرده من قدرته على الدفاع إن لم يكن عن سيادة الدولة القومية[2].

سعى **كوفمان *Kaufman*** إلى فصل مجالات النفوذ عن الاستعمار باستعماله مصطلح مجال النفوذ المباشر، على الرغم من ارتباط المصطلح بالفترة الاستعمارية التي تشمل أنواع الهيمنة الأكثر رسمية في المستعمرات والمحميّات والذّي كان بمثابة سيطرة قانونية على الأراضي الأجنبية، أماّ مجالات النفوذ فتكون أقل خضوعًا للقوة المسيطرة، وانتهى اللبس عند توزيع معظم المناطق الجغرافية بعد الحركات التحررية وانتشار مذهب الدولة القومية وتقرير المصير، والاتفاق على اعتبارها تفاهمات واتفاقيات ضمنية بدلاً من الاتفاقيات الرسمية،ويشكّك بول في وجود هذه الاتفاقيات الضمنية حول المفهوم مشدّدا على ضرورة الفصل بين حقيقة مجال النفوذ و الحق في مجال النفوذ، وعلى الرغم من اعتراف قوة عظمى بمجال نفوذ أخرى فهذا لا يجعلها مشروعة بالضرورة[3].

4-عقيدة أو مبدأ مونرو:

تعود أصول عقيدة مونرو إلى الخطاب السنوي الذي ألقاه الرئيس جيمس مونرو***JamesMorneau*** أمام كونغرس الولايات المتحدة في 2 ديسمبر1823، والذي يعتبر تجسيد لمبدأ مجال النفوذ وبداية تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، بل وحتى نظام دولي جديد ومفسر لتقلبات السياسة الخارجية الأمريكية التي تلتزم بالمبدأ أحيانا، وتتنصل منه أحيانا أخرى.

ينص مبدأ مونرو على بقاء الدول الأوروبية خارج نصف الكرةالأرضية الغربي ويمنعها من التدخل في القارة الأمريكية باعتبار الوصي الوحيد على أمنها، واعتبار الوثيقة عقيدة شارحة لحق التدخل ومبدأ عدم التدخل، وتزامنا مع نهاية القرن تغيرت سياستها وتفسيراتالمبدأ مع نمو القوة الأمريكية، لتتحول إلى سياسة تدخل، بعد تجاهل ثيودور روزفلت ***Theodore Roosevelt***مبدأ عدم التدخل،واعتبارالولايات المتحدة التدخل في شؤون نصف الكرة الأرضية حقاً مشروعاً نظيرالعجز الذي يؤدي إلى التفكك العام لروابط المجتمع المتحضر، الذي يتطلب لامحالة تدخل دولة متحضّرة، ما يجبر الولايات المتحدة-ولو على مضض-*HoweverReluctantly*على ممارسة سلطة الشرطة الدولية، وبرّرت استخدامها المتزايد للقوة العسكرية لاستعادة الاستقرار الداخلي لدول المنطقة، وتحوّل مبدأ مونرو عن معناه الأصلي لتصبح المنطقة مجال نفوذ أمريكية وتوسيع نطاقه والتصدي لنفوذ الدول الأخرى، ولم يقتصرعلى نصف الكرة الأرضية فقط بل تم الاعتراف به من قبل ميثاق عصبة الأمم في المادة 54 باعتباره "تفاهمًا" إقليميًا *Regional Understanding*فينظرية النظام الدولي والسيادة وإيذانا لبروز مجالات النفوذ في التنظير الدولي[4].

---

[1]-Ibid, p75.

[2]-Ibid, p72.

[3]- Ibid, pp76.77.

[4]- Susanna Hast, Beyond the Pejorative Sphere of Influence in International Theory,op.cit, pp79-81.

5- النظام الدولي ومجالات التأثير

لا نستطيع أن نفهم مجالات النفوذ من دون فهم النظام الدولي، لأنه ما يجعل مجالات النفوذ جزءً من النظرية الدولية، فالنظام الدولي هو تصوير علاقات القوة العالمية على أنها متعددة الأقطاب، وفي قلب العلاقات الدولية يوجد مفهوم "النظام الدولي الفوضوي"*Anarchical International Order*"، ويستخدم النظام الدولي للإشارة إلى فترة تاريخية مثل فترة الوفاق الأوروبي أو الحرب الباردة، وبالنسبة لمناطق النفوذ ونظرية المدرسة الإنجليزية فإن النظام يدلّ على التنظيم السياسي للعالم كنظام أو مجتمع الدول.

يوضح بول بأنّ النظام هو أكثر من مجرد سلوك منتظم وأن سلوك الدول في الحرب والأزمات على الرغم من أنه يبدو منظمًا ومرتباً إلا أنه ليس تعبيرًا عن النظام في الحياة الاجتماعية، فله أهداف وقيم معينة يجب تعزيزها، ويضيف بأن النظام الدولي هو **"نمط أو أسلوب النشاط الذي يدعم الأهداف الأولية أو الأساسية أو العالمية لمجتمع الدول أو المجتمع الدولي"**، وهذا أمر مهم بالنسبة لفكرة مجال النفوذ: فالنظام الدولي يدعم أهداف مجتمع الدول مما يعني أنّ مكونات هذا النظام هي الدول وهدفه الحفاظ على نظام ومجتمع الدول باعتباره الشكل السائد للتنظيم السياسي العالمي وحمايتها من دولة مهيمنة تحاول تشكيل إمبراطورية عالمية: مثل توسعات نابليون والرايخ الثالث وأمريكا ما بعد عام 1945، كما اعتبرأنّ التهديدات قد تكون أيضًا من **"دول فوقية"** مثل البابوية وحتى الأمم المتحدة التي تشجع ممارسات الاتفاقيات التي تحدد مناطق النفوذ.

يرى شميت أن مناطق النفوذ أو مساحات كبيرة *Großräume*تمثّل نظاماً دولياً جديداً وبديلاً للدولة، مبيّنا أنّ الحفاظ على النظام الدولي يكون عبر توازن القوى، ووظيفته الرّئيسية هي الحفاظ على النظام القائم ضدّ الغزو والاندماج في إمبراطورية عالمية، بدعم القوى العظمى على حساب القوى الصغيرة، وهو ضروري للحفاظ على النظام الذي ينتهك حقوق الأفراد الأعضاء في مجتمع الدول، تماما كما تفعل مناطق النفوذ، وبالنسبة لكيل فإنّ"مجالات النّفوذ تساهم في النظام بين القوى المؤثرة وبالتالي النظام بشكل عام، من خلال الفهم الضمني الذي يخدم أهداف التعايش الاجتماعي، ومن خلال المساهمة فيما تعتبره القوى المؤثرة ضروريًا لتحقيق التوازن والسلطة"، كما أنّ الدّفاع عن مناطق النفوذ بشكل عام كان من خلال تقليل احتمالية نشوب صراعات؛باعتبار العلاقات الهرمية تحافظ على النظام ويزيل المنطقة من التحديات الخارجية، ولا يقارن كيل بين السيادة ومناطق النفوذ، إذ يرى أنّ كليهما يساهم في تحقيق نفس الهدف المتمثّل في النظام الدّولي، ببقاء مجالات النفوذ ضمن حدود نظام الدول، والحفاظ على النظام الذي كانت السيادة تابعة له.

إن النظام الدولي وثيق الصلة بمناطق النفوذ لأنه يوضح كيف تتناسب مجالات النفوذ داخل المجتمع الدولي، وما إذا كان نظام الدول قادراً على استيعاب انتهاكات السيادة، فالنظام الدولي لا يتكون بالضرورة من دول ولكنه كمفهوم وُلِد مجال التأثير تحديدًا من نظام الدولة؛ وإدارة القوة العظمىومناطق النفوذ يستحقان النظر إليهما من المنظور المعياري، والتّساؤل عمّا إذا كان الحفاظ على النظام الدولي مبررًا لسياسة مجال النفوذ التي تنتهك السيادة، عبر مساهمة القوى العظمى في النظام الدولي المستمد من عدم المساواة في القوة داخل نظام الدول، ولو تساوت القوى لكان من الصعب تسوية الصراعات الدولية.

يبسط عدم المساواة بين الدول نمط العلاقات الدولية، فتساهم القوى العظمى في النظام الدولي بإدارتها للعلاقات من خلال الحفاظ على توازن القوى، وإضفاء اتجاه مركزي على شؤون المجتمع الدولي، وعلى الرغم من أنّ القوى العظمى في بعض الأحيان تتعمد تصنيع الأزمات إلا أنّ التدابير اللازمة لتجنّب الأزمات والسيطرة عليها تعد جزءًا أساسيًا من **"إدارة علاقات القوى العظمى"**، كما يشير بول إلى أن

مناطق النفوذ (الخاصة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) تمنع الصراعات وتُبقيها ضمن الحدود وتساعد على حلّها واحتوائها،باعتراف كلٍّ منهما- ولوضمينا- بقاعدة تحظر التأثير المباشر على مناطق نفوذ كل منهما وهذه الأدوار هي التي تُفعّل وتعزّز النظام الدولي.[1]

ثالثا-عـــــــــــــــــودة مجالات النفـــــــــــــــــــــوذ

دشّنت روسيا عودة مجالات النفوذ بعد ضمّها لشبه جزيرة القرم في مارس 2014، وتصدّرت الأزمة الأوكرانية المشهد السياسي كأبرزتحدي أمني، وأُعتبرت نقطة أساسية لفهم سبب كون **مناطق النفوذ** موضوع الخطاب السياسي الحالي، بعد اتهامات روسيا بمحاولة إحياء مناطق النفوذبداية بأزمة جورجيا عام 2008 ثم أوكرانيا،لتصبح دراسة هذه العودة ضرورية بعد اعتماد العديد من استعارات ورموز الحرب الباردة التي اعتبرها الغرب تهديدًا روسياً، شكّلته في الماضي و تريد استعادته وعلى نطاق أوسع، ولعل الشّكوك الغربية هنالك ما يغديها، فمناطق النفوذ هي نتاج الرغبة هيمنة قوة كبرى (روسيا) والسيطرة على النظام الدولي، كما أنّ السّعي إلى تحقيق هذه الهيمنة يتأتّى على حساب الاستقلال السّيادي والسلامة الإقليمية لما أشار إليه أوباما بـ"الدولة العميلة"[2]، ونظير ذلك فقد أصبحت الدراسات المناطقية ومجالات النفوذ مهيمنة على المجال الجيوسياسي الغربي.

وحسب **إيّان فيرجسون *Iain Ferguson***، لايتعلق الأمر بـعودة اتجاه سابق بل بتطور حديث ناجم عن محاولة الهروب من الجغرافيا السياسية، في منطقة تقع بين الاتحاد الأوروبي وروسيا،وشكّل عدم الاستقرار في أوكرانيا انفصالاً ًحاداً ًعن الشكل الدولاتي لمناطق النفوذ السائد في القرن التاسع عشر،ويشرح هذا بالإشارة إلى النظرية السياسية للعصور الوسطى الجديدة؛ التي تحاول خلق نظام أمني غير قابل للقسمة بين الاتحاد الأوروبي والحدود الدولية لروسيا في شكل جديد من مناطق النفوذ، وركّز السرد السائد حول مناطق النفوذعلى دور الدول الأقوى، والنّظر إلى الأصغر منها على أنها مجرد بيادق في الألعاب الجيواستراتيجية التّي تمارسها القوى العظمى، وكل لاعب سياسي مشارك في مشروع مناطق النفوذ لديه وكالة خاصة به.

أما فيليبو كوستا بورانيليو فيركز على آسيا الوسطى، و**العودة المحتملة لمناطق النفوذ** إلى المنطقة التّي كانت جزءامن الإمبراطوريتين القيصرية والسوفييتية، مجادلا بأنّ مجالات النفوذ يمكن فهمها على أنّها هياكل اجتماعية تتغير باستمرار بفرض الهيمنة المتفاوَض عليها، ويحلّل نفوذ روسيا المعاصر في آسيا الوسطى باعتبارهاالضامن الأمني في المنطقة، لما تحمله من قوة تأثيرية على المعايير الإقليمية وقواعد السلوك،إضافة إلى التقارب الثقافي بين روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة.[3]

وصفتوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس*Condoleezza Rice*أنّ عالماً ًجديداً ًيتشّكل تتغيّر معه أساسيات الجغرافيا السّياسية حيث لا تُعرّف القوى العظمى من خلال مناطق نفوذها، وأعلنت هيلاري كلينتون*Hillary Clinton*أن "الولايات المتحدة لا تعترف بمناطق النفوذ"، ليس لأن المفهوم أصبح بالياً بل لكون العالم أصبح كله مجالا أميركياً ًبحكم الأمر الواقع، فمجالات النفوذ لم تنته بل انصهرت في كيان واحد بفعل الهيمنة الأمريكية، لتظهر **حقبة جديدة من المنافسة بين القوى العظمى**، حيث تستخدم الصين

(1)-Susanna Hast, Beyond the Pejorative Sphere of Influence in International Theory,op.cit,pp82-86.
(2)- ibid, p86.
(3)-Iain Ferguson & Susanna Hast, Introduction : The Return of Spheres of Influence (2018) Geopolitics, 23:2, pp277-284, DOI: 10.1080/14650045.2018.1461335
To Link to This article: https://doi.org/10.1080/14650045.2018.1461335,pp283-285.

وروسيا قوّتهما على نحو متزايد تأكيداً على مصالح وقيم تتعارض غالبا مع مصالح وقيم الولايات المتحدة، وعلى الرغم من السيطرة الأمريكية لابد من القبول والإقرار بحقيقة مجالات النّفوذ في عالم اليوم [1].

أولا--المفاهيم ذات الصلة بمناطق النفوذ:

هناك العديد من المفاهيم التي تتقاطع مع مناطق ومجالات النفوذ ومن أبرز هذه المفاهيم نذكر:

1-المجمع الأمني الإقليمي:

من المفاهيم المعاصرة ذات الصلة بمناطق للنفوذ نظرية مجمع الأمن الإقليمي (*RSCT*) لباري بوزان(*Barry Buzan*)وأولي ويفر(*OleWaever*)المفسرة لنظام ما بعد الحرب الباردة، وهي نظرية للعلاقات الأمنية وتأثيرها خارج الحدود، تدّعي أنّ الترابط الأمني أصبح إقليميًا بشكل متزايد منذ نهاية القطبية الثنائية، وإن كان لا يحل محلّ فكرة مجال النفوذ، فالأخيرة تعتبر مسألة العدالة أو تبرير النفوذ مسألة أساسية بالتركيز على العلاقة بين الدولة المؤثّرة والمتأثّرة، بينما المجمع الأمني الإقليمي يهتم أكثر بالتبعيّات الأمنية،محدّدا أشكالًا مختلفة من المجمعات الأمنية بالنّظر إلى مركز النفوذ [2].

2- الإمبراطورية الخفيفة*Empire lite*:

هو مفهوم معاصر يتناول التأثير خارج الحدود،يربطه ريتشارد إجناتيف *Richard Ignatief*بالإمبراطورية الأمريكية الجديدة، والتّي على الرغم من غياب مستعمرات أمريكية إلاّ أنّ شركاتها لا تحتاج إلى حكومتها للاستيلاء على الأراضي والاستحواذ على الأسواق؛ إذ أصبحت تُهيمن دون مستعمرات منشئة مجال نفوذ عالمي دون عبء الإدارة المباشرة ودون استعمار في شكل وصاية إمبريالية لفرض الهيمنة العالمية وضمان الاستقرار لها ولحلفائها [3].

3-الإقليمية ومناطق النفوذ :

تحيل تعريفات مجالات النفوذ إلى مفهوم الإقليمية في الوضع الدولي المعاصر، ويكمن الفرق في الدلالة لمجال النفوذ،حيث تناولت مناقشة أندروهوريل *Andrew Hurrell*حول أنظمة الدول الإقليمية أوالمجتمعات الدولية الإقليمية، تقسيمًا للمناطق التضامنية القائمة على الهوية واعتبارها كأقطاب،وتلك المتمركزة حول الدول القوية قوة مهيمنة تستطيع فرض إرادتها، أو تنحى لخلق هيمنة توافقية داخل المنطقة من خلال توفير فوائد اقتصادية، أو من خلال تعزيز الأمن الإقليمي أو حتى الادّعاء بتجسيد رؤية معيّنة للعالم،ما يجعله يقر بإقليمية تقودها دولة قوية يمكن أن تتخذ أشكالًا مختلفة أبرزها مجال النفوذ.

تعدّ النزعة الإقليمية أبرز المظاهر المحتملة لمجال النّفوذ، وإن كان مجال النفوذ لا يقتصر دائمًا على الحدود الإقليمية ولا يعبر عن شكل معين من التنظيم السياسي، يرى فيليكس **سيوتا*Felix Ciută*** أنّ الجدل حول الهيمنة الأمريكية يدورحول أفكار" الدولة الجيدة" أو"الهيمنة المسؤولة" قائلا:"مهما كان تعريف **الدولة المسؤولة** مخفيًا فإنه يتخلّل جميع المناقشات حول الأحادية القطبية أو الهيمنة أو الإمبريالية، سواء كانت مع أو ضد سياسات محددة"، ويتم مناقشة الهيمنة الروسية في هذا الإطار بالاقتران مع فكرة **"القوى غير المسؤولة"**، باعتبار روسيا قوّة مجال نفوذ التي تعتبر نقيض "القوة المسؤولة"[4].

يحتاج تقييم مجال التأثير إلى مفاهيم أخرى لربط المفهوم بالنظرية الدولية بعيدا عن وجهة النظر التاريخية، فمصطلحات ما بعد الحرب الباردة لم تعد مناسبة لشرح النفوذ الدولي والإقليمي لأنه أقدم بكثير

---

(1)-Graham Allison, The New Spheres of Influence Sharing the Globe With Other Great Powers Foreign Affairs, Harvzerdkennedyschool, March/April 2020,pp2-4.

(2)- Susanna hust,op.cit, p23.

(3)- Susanna hust, op.cit, pp23-25.

(4) -Susanna hust, op.cit, pp26,27.

من الإقليمية والتكامل والإمبراطورية ، ويركزللساسة المعاصرين على مناطق النفوذ نظير طبيعتها الخاصة النّابعة من أسئلتها المعيارية، فضلاً عن تاريخه ومركزيته في اللغة السياسية، كما أن الهيمنة أو الإمبريالية أو التدخل أو تصدير الديمقراطية **عبارات تحقيرية** في لهجتها، تقترب من مجالات النفوذ في مفهومها، لكن قوة الأخيرة امتداد مركز قوتها وراء حدودها، خوّل لها البقاء وضمنالاستمرارية.[1]

لابدّ من التنويه إلى وجود مفاهيم أخرى تقترب من مجالات النفوذ وظيفتها في النظام الدّولي،فيقر كيل*Keal*أنّ علاقة التبّعية مرادف لمجال النفوذ "من خلال المساعدات والتجارة والاستثمار، وانسجام المصالح بين النخب في الدول المتأثرة والقوة المؤثرة،وتمّ تحقيق سيطرة راسخة يمكن الحفاظ عليها"، و يرى أن مجال النفوذ كشكل من أشكال التبعية يمكن أن يؤدي إلى الفوضى من خلال التوزيع غير العادل للثروة المؤدي للثّورة[2]،مجادلا بضرورة فصل مجال النفوذ عن "مجال الاهتمام" و"مناطق العمل" المستخدمة للتعبير عن التّدافع نحو افريقيا، ومجالات الغلبة الدّالة على التفّوق و القوة المعبّرة كلّها على مجال النفوذ.

كما أنّ الدولة العازلة وهي"قوة ضعيفة بين دولتين قويتين أو أكثر يتم الحفاظ عليها أو حتى إنشاؤها بغرض الحد من الصراع بينهما"، حيث تسعى القوى إلى إبقاء المنطقة العازلة محايدة ومستقلة، أو تحاول السيطرة عليها بعد التنازل عن سيادتها فتصبح محمية محقّقة مصلحة حيوية[3].

ثانيا:مستويات مجالات النفوذ

كان العالم يتكون من عدة أنظمة دولية إقليمية ذات قواعد ومؤسسات تعتمد الثقافة الإقليمية المهيمنة أبرزها: النظام العربي الإسلامي وشبه القارة الهندية والنظام الصيني والتي كانت عبارة عن أنظمة مهيمنة أو إمبراطوريات أنشأت علاقات متبادلة محدودة، واعتبر وايت أنّ نظام دول مجتمعات العصور الوسطى هو نظام **سيادة،** وذكر مايكل هورتون ***Michael Horton***عن معاهدات السيادة التي أبرمتها الإمبراطورية، ونصت على أنّه من حقها ضم الأراضي بموجب الميثاق، وفرض الضرائب والامتناع عن التحالفات مع الملوك الآخرين في مقابل تعهد السلطان بحراسة تابعه[4].

ما يميّز معاهدات السيادة أفكار الحماية والقبولوالخضوع، والشرعية الغائبة عن الفهم الحالي لمناطق النفوذ، إذ أن الفكرة الحاليةلا تعترف بشرعية النفوذ ولا بحسن نيّة القوة المؤثرة؛ فالسّيادة ورؤية السلطة الإمبراطورية تعززان **التفسير الازدرائي لمناطق النفوذ،** فيمكن للسيادة أن تعمل كنموذج لمجال النفوذ ولكن يمكن اعتماد مفاهيم أكثر ملاءمة لوضع مجالات النّفوذ في إطار الهيمنة والتسلسل الهرمي.

لاحظ واتسون ووايت أنّ النظام الأوروبي كان عبارة عن سلسلة من الهيمنة وليس نظام وستفاليا خالصًا، ما جعلهيقترحنطاقًا يتراوح بين الاستقلال المطلق والإمبراطورية المطلقة، وبينهما تكمن الهيمنة والسيطرة، وتشكل الدول المستقلة في النظام كيانات سياسية تحتفظ بالقدرة النهائية على اتخاذ القرارات الخارجية والمحلية،بعيدا عن الفصل الصارم بين أنظمة الدول المستقلة والأنظمة المهيمنة[5]، وتتدعّم ادعاءات صاحب السّيادة بحقاتخاذ قرارات قواعد ومؤسّسات المجتمع الدولي بالشرعية واعتراف الآخرين بالحاجة إلى السيادة، هذه الشرعية التي تفتقر إليها الهيمنة، والسيادة التّي تعني السلطة الإمبراطورية المحددة لحكم المجتمعات مع الاحتفاظ بهويتها وبعض السيطرة على شؤونها، إذا كانت الهيمنة والسيطرة هي المكان الذي يميل النظام الدولي إلى الانجذاب إليه، فهذا هو الفضاء المنطقي **لمناطق النفوذ،** التي تقع في مكان

---

(1)-Susanna hust, op.cit, pp27-30.

(2)-ibid, p84.

(3)-ibid, p73.

(4)-Susanna Hast, Beyond the Pejorative Sphere of Influence in International Theory, op.cit, pp62.

(5)-Ibid,pp63,64.

بينهما وتدعمه القوى العظمى وتمنحه حقتحديد القضايا المؤثّرة على سلام وأمن النظام الدولي،ويحدد بول ثلاثة أشكال من النفوذ هي: الغلبة: ***dominance*** (**السيطرة-السيادة**)***hegemony*** (**الهيمنة**)***primacy*** (**الأولوية،الأسبقية أو الصدارة**)وفيما يلي إيجاز لها:

1-السيطرةDominance:

هي استخدامدولة عظمى القوة المعتادة ضد دول أقل أهمية وتجاهلها المعايير العالمية مثل السيادة والمساواة والاستقلال؛ واعتبارهم أعضاء من الدرجة الثانية في المجتمع الدولي،فالولايات المتحدة انتهجت سياسة التدخلات العسكرية في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي منذ أواخر القرن التاسع عشر،وبالنسبة لبول فإن ما يقع على النقيض من **السيطرة** هو **الأولوية** وتتحقق دون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والاستخفاف بالسيادة والاستقلال، وتتجلّى الأسبقية بين الدول التي تظهر شعوبها مجتمعاً سياسياً موحدا كالكومنولث البريطاني الذي تأسس دون إكراه أو تجاهل منهجي للسيادة.

2-الهيمنة hegemony(بين السيطرة والأولوية تكمن الهيمنة):

تتضمن الهيمنة اللجوء العرضي والمتردد إلى القوة والتهديد باستخدامها،دون تجاهل مبادئ السيادة والمساواة والاستقلال، لكنها مستعدة لانتهاكها إن لزم الأمر، وحسب بول فإنّ الهيمنة السوفييتية أو الأمريكية هي نفسها ما نسميه مجال النفوذ، فقد اعترف الاتحاد السوفييتي بالسيادة والمساواة والاستقلال لدول أوروبا الشرقية، لكنه قيّد حقوقها من خلال مبدأ بريجنيف***Brezhnev Doctrine***عام 1968م، واعتبار أي تهديد لدولة اشتراكية تهديدًا للدولة المركز[1].

إن هذه التقسيمات تبين الفرق بين أشكال التأثير الأكثر أو الأقل قوة وقبولا، دون الحسم في شكل مجال النفوذ وتساعد على تصوّر مجالات النفوذ بأشكالها وتأثيراتها المتعددة على السيادة، فمجال التأثير المجسّد للأولوية هو أكثر قبولًا من ذلك الذي يتضمن التأثير الأقرب للسيطرة، وهو أقرب إلى الهيمنة لأنّ حقوق المتأثرين تنتهك داخل الهيمنة أكثر من الأولوية،فتصّور مستويات التأثير المختلفة على أنّ لها آثارا مختلفة على السيادة والاستقلال والمساواة، يترك مجالًا للتكهن إذا ما كان مجال النفوذ يأخذ شكلا واحدا من الثلاثة بعيدا عمّا إذاكان النفوذ جيدا أو سيئ، ما يعني فصل المفهوم عن أي دولة معينة وعن بعض ممارسات السياسة الخارجية كالتدخل في الانتخابات أو رفع أسعار الطاقة، وتحديد النفوذ وتقييمه على أساس آثاره على السيادة والاستقلال واستخدام القّوة وغيرها من المؤشرات المعيارية ذات الصلة [2].

ساهمت مجالات النفوذ في الحفاظ على النظام الدولي السائد بالإبقاء على سيطرة القوى المؤثرة على الهياكل الدولية، وتقاسم مناطق للنفود لتكون بمثابة مناطق عازلة، تساعد على استقرار علاقات القوى العظمى وتحد من العنف والنزاعات وحفظ النظام بينها، عبر اتفاقيات ضمنية يقرّ فيها كل طرف للآخر بسيطرته على المنطقة ودولها، ويخوله التصرف والامتلاك، لتبقى مناطق النفوذ جزء من إدارة القوى العظمى الذي يعد أمر ضروري لتسوية الصراعات بين الدول.

المبحث الثالث: البناء النظري لارتباط الدين بالنفوذ ضمن اعتماد الدبلوماسية الدينية

إن تفسير النفوذ في عالم العلاقات الدولية، وربطه بالمتغير القيمي والديني، يتطلب مجموعة من المداخل التي لايستوي التحليل بدون الإلمام بحيثياتها، وهي كالتالي:

المطلب الأول: نظرية الدور في بناء النفوذ الإقليمي

تعد نظرية الدور أبرز النظريات الاجتماعية المعتمدة سياسيا لتجاوزها المجال الاجتماعي، لتفسير سلوكيات الدول في نطاق السياسة الخارجية بعد الثورة السلوكية خمسينيات القرن العشرين، مترجمةمكانة

[1]- Susanna Hast, Beyond the Pejorative Sphere of Influence in International Theory,op,cit, p65.
[2]-ibid, pp62-66

الدول في النظام الدولي باعتبارهم أعضاء في المجموعة الدّولية، ساعية لتحديد مكانتها ووظيفتها وتخصّصها وسلوكيات فاعليها.

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي، انطلاقا من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطويرالنسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بُنْية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة خصوصاً مع إسهامات بروس بيدل *Bruce Biddle*وكال هولستي*Holsti*Kal[1]، بعد اعتماده في علم النفس وتوسّع لتحليل سلوك القادة السّياسيين من خلال التعامل معهم كحالات مرضية تحتاج إلى علاج نفسي، فحاول مورينو*Mourinho*وساربين*Sarben*مع بداية الثلاثينيات توظيفه كمدخل للتحليل النّفسي لدراسة السلوك الدولي، مؤكّدين أهمية الشخصية وتأثيرها في النظام الدوليخصوصا مع بروز شخصيات مؤثّرة مثل هتلر وموسوليني وأيزنهاور، وضرورة توظيف آليات المعالجة النفسية الإكلينيكية القائمة على تفاعلات الدور في الدراسات السياسية[2].

أولا-تعريف الدور:

عرف روبرت كيوهان الدوربأنه:"مجموعة قواعد السلوك المعبّرة عن السياسة الخارجية المتوقعة" [3]، ويربستيفن والكر*Steven Walker*أنّه:" تصوّرات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي"[4]؛أي أنّه يعنى دراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى ودراسة سلوكها بوصفها أدواراً سياسية في الساحة الدولية، كما يمكن اعتباره "خارطة طريق "يعتمدها صانعو السياسة الخارجية لتبسيط وتسهيل فهم واقع سياسي معقد، وربط مفهوم الدور بأدوار وتطلّعات الدول لتحقيق أهدافها الخارجية،هذه الخارطة التي تتضمن استراتيجيات وغايات صنعتها ظروف مستمدة من الثقافة والتاريخ والقوانين والمؤسسات المحلية والوطنية والقيم والشخصيات واحتياجات صانعي القرار، إضافة إلى موارد البيئتين الداخلية والدولية كالاتفاقيات وهيكل النظام الدولي، وحتى التوقعات والتوجسات تشكّل كلّها كلاً متكاملا من تصور صانع السياسات وتوجه قراراته ومهامه ودوره[5].

يميّز مفهوم الدور السياسي بين الدور الوطني والدور الخارجي والدولي، فالدور الوطني يشمل أنماط السلوكات ومجموعة المواقف المتوقعة من أفراد هيكل صنع القرار، واصفاً أنواع الأعمال الّتي تؤدّى ضمن كل موقف ارتباطًا بالسلوك السياسي الخارجي لها، وينصرف إلى الوظائف الرّئيسية للدولة خارجيا، وأي خطأ نضير قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب يُحدث فجوة وعدم اتزان بين القوة والدور مشكلا تهديدا للنظام الدولي[6]، فالدور يتلخص اجتماعيا في تلك السلوكيات المتوقعة بوظيفة ما، سواء كان السلوك ناتج عن فرد أو منظّمة أو هيئة، محددا وظيفتها بالمجتمع سواء كان الأخير محليا أو دوليا؛ دون أنْ يقتصرعلى الدولة وسياساتها، بل يتعدّاه إلى جماعات

---

[1]- مريم مخلوف،نظرية الدور في العلاقات الدولية،الموسوعة السياسية،نشر يوم:03-06-2022،تم التصفح يوم:14-05-2023،من الموقع:https://political-encyclopedia.org

[2]-حبيبة زلاقي، **نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي**، مجلة العلوم القانونية و السياسية، عدد 17جانفي2018,جامعة باتنة 2،ص ص770-787.

[3]-SofianeSekhri;"The role approach as a theoretical framework for theanalysis of foreign policy in third world countrie".African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3 (10), October, 2009, pp. 423-432

[4]- مريم مخلوف، المرجع السابق.

[5]-SofianeSekhri, op.cit.

[4] - مريم مخلوف، مرجع سابق.

ومنظمات مختلفةالانتماءات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية، كما قد يرتبط بأفراد ينعكس دورهم على دولهم.

يعرف هولستي الدور القومي بأنه: **"تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤدّيها على أساس مستمر، سواء في النظام الدولي أو في نظام إقليمي فرعي. وبالتالي فهو صورة لتوجهات ووظائف دولهم ضمن أو اتجاه البيئة الخارجية"**[1].

ركّزت تعريفات الدّور على وظيفته كاستراتيجية صناع القرار ورؤية واضعي السياسة الخارجية و اسم الدولة الرسمي، وكلّ ما يضيف لهيبة الدولة إقليميا ودوليا ولمكانتها العالمية، مبرزا دورها وقدرتها خاصة السياسية، فالدّور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف بل هو مجموعة وظائف محورية للدولة لتحديد مركزها في العلاقات الدولية، ورسم مجال حركتها بناءعلى دورها كقوة عظمى أو إقليمية، وانطلاقا من دورها تتحدد دوافع سياستها الخارجية،[2] فالدور السياسي للدولة هو نموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول، يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه وامكانياته وتبعاً للظروف المحيطة والمؤثرة، ومع التّطور الحاصل في العلاقات الدولية تجاوز الدور احتكار الدولة،و طغت أدوار مختلف الفواعل في النظام الدولي كالأحزاب وجماعات الضغط والمنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الدينية.

ثانيا-الدور الإقليمي:

يقصد بالدّور بالإقليمي "تصور صانع القرار في الوحدة الدولية للمجالات التي تتمتع فيها دولته بالنفوذ، وللوظيفة الّتي يمكن أن تؤديها دولته، وتوقّعاته لحجم التغير المتوقع في النظام الدولي أو الإقليمي؛ إذ لا بد من التّمييز بين تصور الدور كمفهوم وبين ممارسته الفعلية وبين القدرة على ممارسته، إضافة إلى الاقتناع بقدرات الدولة وتمكّنها من الممارسة الفعلية ومواجهة الضغوط المتوقعة في النظام الدولي .

-مكونات وعناصر الدور الإقليمي: يمكننا توضيح العناصر المحورية لمقترب الدور الإقليمي والمتمثلة في:

أ_ تصوّرات الدور: وهي تصورات قيادات الدولة حول الالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لخصوصيات الدولة ووظائفها في أطر جغرافية موضوعية معينة؛ ويندرج ضمن تصورات الدور عناصر مكملة كمكانة الدولةفي مجالها الإقليمي والدوافع المحركة والموجهة للدور، إضافة لمجالات الدوروأدواته السياسية والاقتصادية والأمنية والقيمية المعنوية،ويمكن حصر تصورات الدور الخارجي في ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

1-تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النّسق الدولي: تمثل المجالات الرئيسية ذات النفوذ.

2-تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية: وتتراوح بين دوافع تعاونية تجعلها تعتمد دور الوساطة الدولية، وأخرى صراعية تنحى بها لتبني علاقات عدوانية أو الاتجاه المعادي للاستعمار.

3-تصورات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفة ما، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، وأخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن.

ب_ سلوك الدور (الدور الفعلي): يقصد به الجانب المتعلق بالسلوكيات والتصرفات التي تعكس الجانب الفكري واقعيا وتحويل التصور من الفكرة إلى الممارسة، وترجمة الدور في السلوك الخارجي للدولة عاكسا مكانتها بين الدول مميزا إياها كدول كبرى أو إقليمية أو صغرى.

---

[1]- حبيبة زلاقي،مرجع سابق

[1]-حبيبة زلاقي،مرجع سابق.

ج_ ضغوط الدور: وهي صعوبات أداء الدور وكل العقبات التي تمنع تحقيق الأهداف المبرمجة والمرجوة ووفقا للتصورات التي على أساسها بُنيت إدراكات القادة، إضافة لضغوطات التغذية الاسترجاعية وجميع الأفعال والانعكاسات الناتجة عن البيئة العملية لصنع القرار في السياسية الخارجية[1].

د- أنماط وتوجهات الدور الإقليمي: تتنوع الأدوار الإقليمية تبعا لوزن الدولة ومكانتها الدولية منها:

-**الموازن الإقليمي:** هو قيام الدولة بمسؤولية حفظ التوازن القائم بين مجموعة من الدول في إقليم معين.

-**الوسيط الإقليمي :**تحمل الدولة لمسؤولية التوفيق والوساطة في الصراعات الإقليمية بين الدول في إقليم معين،والنابع من تصورها القائم على قدرتها على تنفيذ مهام محددة للتوفيق بين الدول وقت الصراعات[2].

-**المدافع الإقليمي :** وهي الدولة ذاتالمسؤولية المحدّدة في حماية مجموعة من الدول في إقليم معين في مواجهةالعدوان الخارجي؛إذ تشعر الدولة أنّه من واجبها حماية ساحتها الإقليمية ومكانتها الإقليمية وقدراتها المميزة، ونجد أن تركيا انتهجت هذا النوع من الأدوار.

-**قائد التكامل الإقليمي:** يعتقد صانع السياسة الخارجية أنّ لدولته مسؤولية خاصة في توحيد مجموعة من الدول فيإقليم معين، أو تحقيق قدر ملائم من التعاون والتنسيق فيما بينها وتتولى الزعامة لما تكتسبهمن موارد وقدرات تمكنها من السيطرة على مجالها الإقليمي.

-**المعرقل أو المعيق الإقليمي:** حين تتّجه الدولة إلى عرقلة أي تفاعلات إقليمية ترى أنّ من شأنهاالمساس بمصالحها أو بدورهافي هذا الإقليم كما في الأقاليم المجاورة.

-**المسهل أو الميسر الإقليمي:**

حين تتبنّى الدولة خيار تسهيل التفاعلات الإقليمية في إقليم معيّن شريطة أن لا يؤثر ذلك علىمصالحها ودورها، فتسعى لضبط التفاعلات الإقليمية كي لا تخرج الأمورعن سيطرتها محاولة تطوير ساحتها الإقليمية باعتبار أن واجبها تقديم المساعدة لتطوير الإقليم.

-**الدور النشيط أو الفعّال:**

وهو ما يمثله الدور الأمريكي لفترة ما بعد الحرب الباردة التي تدخّلت في العديد من القضايا الدولية حيث شنت حربا على العراق،وسعت لمعالجة أزمة الملف النووي الإيراني دون حساباتالخسارة أو الربح،وكأنها مجازفات دولية باعتبارها قوة عظمى[3]وظيفتها انتهاج سياسة خارجية مستقلة ونشطة تحقيقا لمصالحها بغض النظر عن الضغوط الخارجية، كما تهدف إلى زيادة وتنويع التفاعل مع الوحدات الدولية المختلفة[4].

-**الدور النزاعي أو الدور السلمي:**

يمكن ربطه بمثال إيران، حيث إنّ إيران إذا كان رئيسها محسوبا على التيار الإصلاحي المعتدل فإن مخرجات سياستها الخارجية تكونسلمية وتعاونية إقليميا ودوليا، وإذا كان الرئيس محسوبا على التيار المحافظ (التيار المتشدد في إيران) تكون مخرجاتها نزاعية [5].

-**الوكيل المضادة للإمبريالية**:

---

[1]-علي جلال معوض،" الدور التركي في الشرق الأوسط"،ورقة بحثية،القاهرة: مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات. 2011، ص5.

[2]-SofianeSekhri, op.cit.

[1] -حبيبة زلاقي، مرجع سابق.

[4]-SofianeSekhri, op.cit.

[3]-حبيبة زلاقي،مرجع سابق.

وهي الدولة التي تتبنّى الموقف باعتبارها مناهضة للإمبريالية نتيجة لخلفيتها التّاريخية كونها كانت ضحية للاستعمار، أو دعما لبعض الأيديولوجيات مثل الشيوعية، أو انطلاقا من فكر يرفض التوسع الإمبريالي المتنامي بعد الحرب الباردة والذي تعتمده روسيا وإيران وكوريا الشمالية.

-المدافع عن الإيمان:

وهي الدولة التي تشعر أنه من الواجب عليها حماية وتعزيز مبادئ ومعتقدات معينة، يمكن أن تكون هذه المعتقدات سياسية مثل حماية والترويج للديمقراطية، أو دينية كحماية وتعزيز المسيحية واليهودية والإسلام[1].

إن الدّور ومسؤولياته تفرض على الدّولة اتجاهات يجب اتباعها وتأديتها، كما أنّ طبيعة الدولة ومكانتها الدولية وما تتربع عليه من قوة ومقومات ومحددات اقتصادية واجتماعية ودينية تجعلها تتبع نمطا معينا من الأدوار؛ ناهيك عن تاريخها المعزز للدور المتبع، فإذا كانت دولة مستقلّة عن قوة مضطهدة ينحصر دورها فيالدفاع عن المستعمرين وحريتهم، وإذا كانت قوة إقليمية أو دولية فإنها ترنو دائما للاستحواذ على الدور وتوسيعه والمحافظة عليه، وحديثاً تنوّعت الأدوار الإقليمية وتعددت أنماطها، وظهر الدور الإقليمي الديني القائم على توظيف التراث الديني وما يحملهمن مقومات دينية تنمّيه الزوايا والمساجد والكنائس،وتنشطه الهيئات الدولية دعما لقضايا وطنية ودولية بحشد الولاء ودعم التابعين والمريدين في المناطق التي تعتمد نفس المرجعية الدينية، وتلك التي تعاني من تخبّطات انتمائية هوياتية.

المطلب الثاني: المقاربة البنائية

حاولت النظرية البنائية الإلمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية، بغية تقديم منظور متكامل يؤسّس لبناء نظرية عامة للعلاقات الدولية، حتى وصفت بالجسر الرابط بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية التكوينية، وترجع أصولها التاريخية للقرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي **جيامباسيتا فيكو***Giambattista Vico* الذي اعتبر العالم الطبيعي من خلق الله والتاريخي من صنع الانسان، إلاّأنّ بروزها كنظرية للعلاقات الدولية كان مع نهاية الحرب الباردة بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب سلميا، ومن أبرز دعاتهافريديريك كراوتوشويل*FredrickKartochwil*، ونيكولاسأوناف*Nicholas Onuf*[2]، مركزة على الطريقة التي تعمل بها السياسة اقترانا بالهوية والأفكار،و واضعة افتراضات أساسية للنموذج البنائي بناء على تصورات ذاتية للواقع، مبنيّة اجتماعيا وعلى أساسها يتم تحديد من تكون وكيف ترتبط ببيئتها؛ على اعتبار أنّللدول هويّات مؤسّسية تمتد للفئات الاجتماعية للدولة؛ ويتم تحديد الهوية الوطنية من خلال عواملها الثقافية: كالتركيب اللغوي والديني والعرقي؛ ودفاع الدّول عن هويّتها يشكّل جوانب مهمة للهوية المتصوّرَة من خلال تفاعلها مع بيئتها الدّولية وإدراكها لخصائصها، ما يجعل الدول تغيّر وتعيد تعريف تصوّرها للبيئة وتحديد من تعتبرهم أصدقاء أو أعداء[3].

تتميز البنائية عن الواقعية في تحديدها للواقع بناء على الأفكار والعلاقات الاجتماعية؛فالبنائيون ينظرون للواقع نظرة تذاتانية لأنّه نتاج الاتصال الاجتماعي الذي يكفل له تقاسم بعض المعتقدات والقيم[4]،هذا

---

[1]- SofianeSekhri, op.cit.

[1]-عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر،2007، ص322.

[3]-Zeev Maoz and Errol A. Henderson, Religion and World Politics: An Integrated Theoretical Perspective, Published by: University of Michigan press, pp83,84.

[3] -عبد الناصر جندلي،مرجع سابق،ص323.

البناء الاجتماعي للأفكار(أو الهويات) يتفق على تعيين معنى مشترك لمفهوم معين ويخدمه، ليكون أساسا للتواصل والعمل داخل تلك المجموعة، فالسلطة السياسية لن يكون له معنى ما لم يكن للأشخاص الذين يمتلكون السلطة قوة تخول لهم السيادة،وإقناع الشعوب بضرورة الخضوع وطاعة أوامرها، والتسليم المطلق لتسييرها أحوال الرعية [1].

على خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية، تركّز البنائية على عنصر الهوية *Identity*باعتباره مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة؛مع بروز قضايا الأقليات وتحوّل الصراع من صراع بين الدول إلى صراع داخلها، وظهور قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية،لينتقل الصّراعمن أيديولوجي إلى حضاري، تغذّيه مختلف المتغيرات الذاتية والانتماءات العرقية والثّقافية والدّينية للأفرادوصناع القرار[2]،واعتبار العوامل الملموسة المشكّلة للسلوك في النماذج "المادية" للسياسة العالمية(الواقعية والليبرالية)المصالح أو القّوة أو الفوضى،عوامل ليست خارجية بل هذه مفاهيم مبنيّة اجتماعيا (الأفكار)، يقبلها الناس أو المنظمات أو الدّول على أنها "مُعطاة أو مُهداة "، تحدد أهدافهم وتساعد في التّنبؤ بتصرفاتهم في ظروف معيّنة طالما ظلت متشبثة بهذه الأفكار، فما نعتبره عوامل موضوعيّة أو مركزية هي نتاج لمجموعة من المعتقدات والأفكار المشتركة والّتي بتغيرها يتغير العالم[3]،فانتهاج منظور اجتماعي بعيدعن المفاهيم المادية والحتمية للاتجاهات النظرية التقليدية يطرح وجود علاقة جدلية ترابطية بين بُنى النظام الدّولي والممارسات والوقائع الاجتماعية اعتمادا على تأثير الأفكار؛ فالواقع الاجتماعي-حسبهم -ليس وِحدة مادية أو طبيعية بل هو من صنع الانسان ونتاج فكره.

تقرّالبنائية بعض افتراضات الواقعية، كمسألة فوضوية النظام الدولي والإمكانيات والقدرات الاستراتيجية والعسكرية للدول، إضافة لانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الأخرى وعقلانية الفاعلين،[4]كما أنّ الاعتراف بقدرة الدول على اكتساب هوية مؤسسية تعني ضمنيًا أنّها جزء من كيان جماعي؛ وأنّ المسؤولياتالناجمة عن هذا الارتباط، لها تفسير هادف في السياسة الدولية، والدّين أبرزها وأهم علامات هذه المجموعة أو الهوية الوطنية [5].

يُنظر إلى الدين على أنّه جانب من جوانب الثقافة ويُنظَر إلى تأثيره الدّولي في سياق الثقافة، وقد جادل البنائيّون بأهميته كمتغير في العلاقات الدولية مؤكّدين على أن جوهر الدولة هو هويتها المستمدة من ثقافتها وبالتالي من دينها المتجذر في الهوية الوطنية والمشكّل لمؤسّساتها والمحدّد لمصالح سياستها الخارجية، فتصرّفات الدول مشتقة من تلك الهوية التي تتضمن تفضيلاتها وأفعالها وتفاعلاتها[6]،وإنْ كانت لا تعطي دورًا واضحًا للدين في السياسة العالمية، إلاّ أنّ سنايدر يقرّ بوجود إشارة ضمنية إلى الدين كعامل فكري أساسي في النموذج البنائي،ويتمحور دوره حول الصراع والتعاون في السياسة العالمية وتأثير الهوية على السلوك في العلاقة بين الديّن والسلوك؛ ما يعني أن الأشخاص والجماعات والدول يتصرفون ويتفاعلون ليس بناء على عوامل أو محفزات "موضوعية"، بل يتفاعلون مع الطّريقة الّتي يفهمون بها هذه العوامل أو المحفزات [7].

---

(1)-Zeev Maoz and Errol A. Henderson, op.cit, p85.

(2) -عبد الناصر جندلي،مرجع سابق،ص324

(3)-Zeev Maoz and Errol A. Henderson, op.cit,pp 84,85.

(4)-عبد الناصرجندلي،مرجع سابق،ص325.

(5)-Zeev Maoz and Errol A. Henderson, op.cit, p 84

(6)-Carolyne M Warner and Stephen G Walker, Thethenking about the role of religion in foreingpolicy: AFramework for Analysis, Arizina State University, p118.

(7) -Zeev Maoz and Errol A. Henderson, op.cit,p84.

إنّ الأعراف الدينية واسعة وغامضة للغاية لتأخذ في الاعتبار خصوصيات السياسة؛فالثقافات أو الحضارات القائمة على نفس الدين العالمي لديها مجموعة مماثلة من المعايير،وبناء على النّهج البنائي فإنّ الثقافة يمكن أن توفر"المنطق الّذي من خلاله يتم ترشيد الاهتمامات وتحديد أولوياتها"، إذ تتميز بنظام من المعتقدات والأعراف والممارسات الّتي توفر دليلًا للحياة الصحيحة، عبر أنظمة السلطة الأخلاقية ترشد مصالح معينة وتعطيها الأولوية، بينما تدحض وترفض أخرى لإضافةالمزيد من الخصوصية، وإذا تمّ اعتبار الدين جزءًا لا يتجزأ من هوية الدولة، فمن المرجّح أن تأخذ الحكومات الدين في الاعتبار عند صياغة سياستها الخارجية[1].

تتشكّل الهوية الدينية والهويّات القائمة على التفاعل، والمؤثرة بدورهافي التّفاعلات الأولية بين الدول مؤسِّسة نمطًا لتصورات لاحقة للهوية، بحيث يكون للدين تأثير غير مباشرعلى الصراع والتعاون بين الدول، وتنظر البنائية إلى الدين باعتباره علامة هوية فارقة، فالدول المتجانسة دينياً والمفتقرةللفصل الواضح بين الدين والسياسة (جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية)، تحدّد غالبا مواقفها تجاه الدول الأخرى من حيث التشابه أو الاختلاف الديني،أمّا تلك المتنوعة دينياً دون فصل واضح بين المجالات السياسية والدينية فهي عرضة لأنّ تكون غير مستقرة سياسياً ومليئة بالتّناقضات الدينية، وعلاقاتها مبنية على التشابه أو الاختلاف الديني، وتنحصر قضاياها الصّراعية الداخلية بين الجماعات الدينية المضطّهَدة وتلك المهيمنة، وتخلق العلاقات بين الدّول المشتركة مجموعتها الدينية المهيمنةمع أخرى مضطهدة خطر التّدخل الخارجي في النزاعات المحلية والدعم الخارجي للجماعات المتمردة[2]،ما يجعل من البنائية آلية سببية تربط الدين بالتعاون بالنظر إلى تركيزه على الهوية والتقارب الفكري؛ مؤكّدة أنّ مصالح الدول هي وظيفة لهويتها المشتقة من ثقافتها، وحجّتها في الدور البسيط للدين في نظرية العلاقات الدولية هو أنّ السياسة الخارجية دأبت في الاعتماد على نظام دولي قائم على العلمانية الوستفالية، ما جعل أجندة البحث الوضعي التقليدي ترى حتمية التأثير الضئيل للدين أو محدوديته في السياسة الخارجية.

ومع ذلك يجادل دانييل فيلبوت *Daniel Philpot*بأن الإصلاح البروتستانتي أدّى إلى ظهور نظام الدولة السيادية القائم على علمانية زائفة حسب ادعاء إليزابيث شكمان هيرد *Elizabeth Shakman Hurd* مشتقّة من الدين، وبعد فصل السلطة الدينية عن سلطة الدولة حدّدت الأخيرة ككيان منفصل عن اللاهوت وعن السلطة والمؤسسات الدينية واعتبار الأمور الدينية شؤونداخلية[3].

يعود السبب الرئيس لغياب الدين في السياسة الخارجية لتعريفه خارج النظام كقوة شرعية وذات سيادة، وتورد هيرد مثالا قويّا عن الولايات المتحدة، حيث أنّ "السلطة العلمانية جزء مؤثر من السياق الاجتماعي والثقافي الّذي تُصاغ فيه السياسة الخارجية، فعلمانيتها مستندة إلى تواريخ وفهم معينين للدين تندرج تحت أشكال مختلفة متأصّلة في النظام الدولي، وفي الهويات الوطنية التي تخنق بيروقراطية السياسة الخارجية والجيش وقرارات صانعي السياسة الخارجية، كما يؤكد والتر راسل ميد أنّ التراث الديني المسيحي مهم في الولايات المتحدة وقد أورث عدة فروع سياسية مهمة من المسيحية البروتستانتية (الأصولية، الإنجيلية،المحافظون الجدد) وفي الثقافة الأمريكية[4]، وللبحث في دور الدين في السياسة الخارجية للولايات المتحدة لابدّ من أن يبدأ الباحث بالتمييز بين هذه الخيوط وفهم تداعياتها المختلفة على مواقفهاالسياسية.

---

(1)- Carolyne M Warner and Stephen G Walker, op.cit, p120.

(2)- Zeev Maoz and Errol A. Henderson, op. cit, pp,87.88.

(3)-Carolyne M Warner and Stephen G Walker,Thethenking about the role of religion in foreingpolicy: AFramework for Analysis, Arizina State University, p118-121

(4)-ibid.

إنّ الدين هو الأرضية المشتركة بين البشر على اختلافهم؛ ما يجعلهم يشتركون في مجموعةالمعتقدات التي تشمل مفاهيم الصواب والخطأ والالتزامات المشتركة بالقيم الجماعية، كما أنّ القادة السياسيين الذين يرغبون في ترسيخ شعور الولاء لمفهوم الدولة الجديد، غالبا ما يتلاعبون بالدين كرمز موحد داخل الدول وخارجها، أو بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى في بيئتها الخارجية كالتحالفات والمنظمات الحكومية الدّولية، فالّدين لا يساعد في تشكيل الصور الذاتية للدولة فحسب بل يساعدفي تشكيل تصورها لبيئتها الخارجيةأيضا.

إنّ حديثنا وتركيزنا على الدين لا ينفي وجود محددات أخرى للهوية الوطنية مؤثرة على تصورات الدول، فقد يكون التراث المشترك للسيطرة الاستعمارية أحد أبرز هذه العوامل، كما أنّ الصلات الدينية بما تشمله من معتقدات مشتركة ومعايير ومؤسسات ومبادئ سلوكية على المستوى الفردي تحدد ماهية الدولة وسياستها الخارجية، ومع نضوج الدولة وتفاعلاتها الخارجية تزداد أهمية التفاعل في تحديد الصورة الذاتية للدولة وموقفها تجاه الدول الأخرى[1]،وباختصار فإنّ أفكار النموذج البنائي تدعم أهمّية المحدد الديني في توجيه الساسة الخارجية و إنْ ترنّح هذا الدور بين السيطرة والأفول، إلاّ أنّ أهمية الدين لم تتأثر بمرور الوقت بل تفاعلت مع تطورات الساحة الدولية ما أعاد رسم وهيكلة تصورات الدول التي وجدت في المرجعية الدينية أساسا لتوجهاتها الإقليمية والدولية ومبررا لسياساتها الخارجية.

المطلب الثالث: النظرية الذرائعية

تركّز الذرائعية كنظرية على استخدامات الرموز أو الأفكار أو الهويات والحوافز كأدوات للتعبئة السياسية خدمة للنخب السياسية ومصالحها، سواء كانت تناسب المصالح العامة أو تعارضها؛ مؤكدة على أن النخب السياسية هي المحرك الرئيسي للعمليات السياسية والاجتماعية، والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا وكيف ومتى تستخدم النخب السياسية الأفكار والرموز والمؤسسات الدينية؟ وما نوع المصالح التي من المفترض أن تخدمها هذه الاستخدامات؟

تفترض الذرائعية بطبيعتها العقلانية أنّللقادة والسياسيينأهداف محددة واستراتيجيات مثلى لتحقيقها، خاصة المعتمدة على الرموز والأفكار والمؤسسات الدينية، ومن روادها بوينو دي ميسكيتا وسميث وسيفرسون وموروBueno de Mesquita, Smith, Siverson, and Morro، واصفين نظرية البقاء السياسي بالاعتماد على افتراضين أساسيين هما:

-سعي النخب السياسية إلى السلطة وبمجرد وصولها تسعى للاحتفاظ بمناصبها؛

-لتحقّق السلطة أهدافها عليها الاجماع والحفاظ على"الائتلاف الفائز" والقادر على هزيمة أية معارضة؛ وكسب طيف واسع من القضايا الموضوعية وتوسيع النفوذ، وكذا في إدارة الصراع الدولي والتجارة،فالفكرة الأساسية للمنظور الذّرائعي للدّين هي تحديد شروط استخدام القادة السياسيين للدين كأداة للاحتفاظ بالسلطة السياسية أو اكتسابها، وهذا ما ينطبق على نسختي الذرائعية[2]:

-الجماعية: التي لا تميز بين القادة والأتباع وتعتبر الدين خيرًا جماعيًا، فيعملون من أجل بقاء الخير والحفاظ عليه وتوسيعه؛ معتبرة غير المؤمنين فئة هدّامة لافتقارهم إلى دين محدد، مانحة المجتمع تماسكا دينياً يعطيه مزايا تطوّرية عكس المجتمعات التّيلا تحظى بالتماسك الروحي.

-والذرائعية النخبوية:التّيتُفصل فيها النخب السياسية عن باقي المؤمنين وتعتبر الدين أداة سياسية يمكن استخدامها لتحقيق أهدافها، وتبني مذهبها على التلاعبات السياسية النخبويةكنظرية البقاء السياسي.

أ-الذرائعية الجماعية:

---

[1]- Zeev Maoz and Errol A. Henderson, op. cit, pp,86 ,88.

[2]- Zeev Maoz and Errol A. Henderson, Religion and World Politics: An Integrated Theoretical Perspective, Published by: University of Michigan press, https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.6,pp72,73.

تُبنى الذرائعية الجماعية على مفهوم نفعي للدين كصالح جماعيقادر على خلق كيان جماعي، يمنح أفراده مزايا كالدفاع المشترك وقوانين النظام الاجتماعي، بوضعها مجموعة من المؤسسات الّتي تشّرعها المعتقدات الدينية لفرض القوانين المنظمةللسلوك داخل المجتمع، وإن لم يكن الدين الفلسفة الوحيدة لتشكيل المجتمع وتنظيمه، إلاّ أنّه بالنسبة لبعض الثقافات المنطق الشامل والوحيد الذي يوجه بقاء المجتمع واستمرارهلتجذرهفي المبادئ الدينية التّي تحدد التعامل مع المجتمعات الأخرى، اعتمادا على ما إذا كانتمتشابهة أو مختلفة دينياً.

إنّ الإيمان بالفضيلة الجماعية أوالتهديد بالعقاب الجماعيالإلهي يصوّغ التماسك المجتمعي، وتساعد معتقدات الأديان في توحيد الناس عبر مشاعرهم المشتركة، بالصّلاح أو الخوف المشترك من العقاب الجماعي؛ خالقة لمجتمعاتها ميزة تنافسيةتساعد في تفسير ظهورما يسمى الديانات الإبراهيمية وقدرتها على التحول إلى قوى إمبريالية إمّا محليًا (اليهودية والإسرائيليين في العصور القديمة)، أو عالميا (المسيحية بعد مجلس نيقية، والإسلام مع بدايتهوأيام الخلفاء الراشدين)[1].

جسّدت بدايات تاريخ اليهودية والإسلام أفكار المفاهيم الأداتية الجماعية للدين في نواحٍ، إذ تتشابهان في تاريخ ظهورهما الذي كان في المجتمعات القبلية الوثنية، فاليهودية كما جاء في العهد القديم ظهرت بقبيلة انتقلت من الصحراء العراقية إلى فلسطين و لم يصبح دينًا جماعيًا حتى عرف توسعا في مصر وانتقل إلى فلسطين، وتضمنت عملية إعادة التوطين احتلالا تاريخيا لأجزاء من فلسطين، رافقها إنشاء مؤسسات دينية وسياسية تعايشت منذ آلاف السنين، كما أن النسخة القومية الحديثة لدولة إسرائيل اليهودية ترى في الدين أداة قوية لبناء الأمة والتعبئة الاجتماعية، ولا يختلف الإسلام عن سابقه فقد ظهر بمجتمعات وثنية بشبه الجزيرة العربية وعُرفت مكة المكرمة كمكان لتجمع الجماعات الوثنية لعبادة الآلهة المختلفة، واعتمد الخطاب الدّيني لتوحيد العديد من القبائل ودرء هجمات الوثنيين لتوسيع حكم الدولة الإسلامية، فكان للدين الجديد دور فعّال في تشكيل هيكل جديد من المؤسّسات العسكرية والاقتصادية المركزية، ووسّعت الإمبراطورية الإسلامية حُكمها ليشمل الشرق الأوسط بأكمله وشمال إفريقيا وأجزاء من إسبانيا[2].

تفشل الذرائعية الجماعية في تفسير سبب تشبث المجتمعات بمعتقداتها الدينية، حتى عندما يكون ذلك مكلفًا بل وخطيرًا، فاليهود التزموا بدينهم وحافظوا على مجتمعاتهم لما يقرب من ألفي عام، ورفضوا اعتناق الإسلام خلال فترة التّوسع الإسلامي، وقاوموا التحول إلى المسيحية خلال العصور الوسطى رغم اضطهادهم ومحاربتهم،وإذا كانت الذرائعية الجماعية فاعلة لكان مصير الديانة اليهودية نفس مصير الديانات الوثنية، كما أنّ بقاء المجتمعات الإسلامية الكبيرة في فلسطين خلال الحروب الصليبية يثبت ميل المجتمعات إلى التشبّث بمعتقداتها الدينية، وعلى الرغم من هذا الوصف فإنّ الذرائعية الجماعية ترى أنّ المنفعة الرئيسية للمعتقدات الدينية والأخلاقية المشتركة، هي بناء المجتمع والحفاظ عليه في ظل التهديدات الخارجية، فعند التعرّض للاضطهاد الدّيني أو للتمييز تساعد المعتقدات والممارسات الدينية في التغلب على هذه المصاعب بالاعتماد على الدين كآلية شاملة، تصوغ التماسك المجتمعي وتخلق الالتزام والولاء[3].

إنّ مفهوم الدّين كقوة سياسية لا يحاول تفسير الأديان بل يحاول حساب الأشكال الأكثر تنظيماً ومؤسّساتية للمنظمات والمجتمعات الدينية؛ فالمنظورلا يقدم تفسيرًا واضحًا لسبب وجود بعض الأديان الوثنية والديانات الآسيوية غير التوحيدية (البوذية والجاينية)، إلاّ أنّه يقدم تفسيرًا مقنعًا نسبيًا لظهور الديانات التوحيدية خاصة تلك التّي لديها بنية مؤسسية راسخة ونظام عقائدي، فمثلا ظهور البروتستانتية وحركة الإصلاح لا يُمثل تمّردًا روحيًا ضد تفسيرات الكنيسة الكاثوليكية والبابوية فحسب، بل يمثل طريقة تمرّد

(1)-ibid, pp74,75.
(2)-ibid,pp76,77.
(3)-ibid, pp78.

نظامية ضد إمبراطورية سياسية واقتصادية قمعت أوروبا خلال القرون الوسطى، فكانت هناك حاجة لتشكيل ثقافة جماعية من شأنها تعبئة الأرستقراطيين الإقطاعيين حول مجموعة من الأفكار، التي يمكن أن تحارب الأرثوذكسية الكاثوليكية وأنصارها السياسيين والاقتصاديين، دون أن تدّعي أنّ الدين يمكن أن يعمل دائمًا كقوة تعبئة ودعم اجتماعي وأداة لتوسيع النفوذ؛ بل يشير إلى قدرته على الظهور كحركة شعبية أو كأداة تقودها النخبة، فأصل العديد من الأديان أن تعكس عملية شعبية لم تتبنّاها النخب السياسية إلاّ لاحقًا، هذا التبّني هو ما أعطى دفعة كبيرة لهذه الديانات والذّي كان نتاج اقتناع القادة السياسيين بالسلطة والشرعية السياسية المحتملة التي سيسمح بها هذا التحول[1].

ب -**الذرائعية النخبوية**

توظف الذرائعية النخبوية النخب السياسية القيم والرموز الدينية والمؤسسات الدينية، لتعزيز أهدافها وطموحاتها السياسية الشّخصية، والتي قد لا ترتبط بالقيم الدينية يل توظف حصرا لتحفيز الناس على اتخاذ إجراءات مكلفة وخطيرة بشكل فردي لتحقيق أهدافهم، سواء كانت مالية كدفع الضرائب أو المخاطرة بحياتهم، ما يجعل النخب السياسية والاجتماعية تستعين بآليات قسرية للحث على الامتثال، وعند فشلها تلجأ إلى الرموز الدينية والقيم الأخلاقية كأدوات فعالة للتعبئة الجماهيرية في قضايا بعينها.

إنّالفرق الجوهري بين الذرائعية النخبوية والجماعية هو اختلاف أهداف النخب السياسية عن أهداف الجماهير، ما يزيد من امكانية الاحتكاك بين ما تريده النخب وما ترغبه الجماهير، فاستراتيجية التعبئة الجماهيرية مطلوبة عندما تتباعد أهداف النخب والجماهير، ويصبح الّدين جسرا بين أهداف النخب واستعداد الجماهير لدفع تكلفة تحقيقها، كما يفسّر استخدامه من منظور ماركس كـ"أفيون الشعوب" واعتمادهلتحويل الانتباه عن فشل النّخب السياسية في توفير السلع الجماعية، وتعبئة قيم جمهورها بالتلاعب بالأفكار الدينية،فالكنيسة الكاثوليكية وظّفت الحروب الصليبية لزيادة قوّتها وسيطرتها عبر التّذرع بفكرة السيطرة المسيحية على الأماكن المقدسة في فلسطين؛ وسعت المؤسسات الدينية إلى تعزيز الولاء للكنيسة وتثبيط معارضة الاستغلال الاقتصادي للكنيسة للمجتمعات الفقيرة، كما أنّ الدعوة الحديثة للجهاد من قبل الجماعات الإسلامية السياسية هي حالة من حالات التعبئة الفعالة للقيام بأعمال متطرفة،اعتماداً على الفتاوى الدينية المكرّسةلأعمال العنف حتى ضد المدنيين، كما أنّ نطاق هجمات 11 سبتمبر 2001 لم تؤثّر على المجتمعات الإسلامية فحسب،بل طالت المجتمعات المؤيّدَةأو المشجِّعَة سلطاتها الدينية الأعمال الهجومية، فالمنفعة التي تجنيها النخب من استخدام القيم الدينية لتعبئة الجماهير غالبًا ما تكون مختلفة عن تلك الخاصة بالجماهير.

المنظور الذرائعي نظرية ديناميكية للدين والسياسة، فعلامات الهوية ثابتة وإنْ تغيّرت، وعلى النقيض من ذلك فإنّ الظروف التي تسمح للنّخب السياسية أو تجبرها على التلاعب بالرموز الدينية تتغيروهي-حسبهم- في مستوى الأمن الوظيفي المتصور لدى القادة السياسيين،تؤثّر على الميل إلى استخدام الدين كأداة للتعبئة والدعم للسياسيين، كما أنّ تذرع القادة السياسيين المعرّضون لخطر فقدان وظائفهم بالدين كأداة للتعبئة السياسية أكثر من أولئك الذين يشعرون بالأمان في مناصبهم، فيتذرعون برموز أو قضايا دينية لصرف الانتباه عن مشاكلهم ويضحى التذرع بالرموز الدينية استراتيجية قوية سياسياً[2].

يتم التذّرع بالدين أيضا لتوحيد المنشقين ضد التهديدات الخارجية أو الداخلية؛ على أن تصوغ مثل هذه التهديدات على أنّها دول أو مجموعات أو سياسات، تعرض القيم الدينية للخطر كالأماكن المقدسة والطقوس الدينية، ومع ذلك فإن القضايا المطروحة قد يكون لها علاقة ضئيلة بالدين؛ إلاّ أنّ الحاجة إلى تعبئة الموارد البشرية والمادية لمواجهة هذه التحديات قد تتطلب التذرع بالعوامل الدينية لضمان الموافقة،

(1)-ibid, pp79,80.
(2)-ibid,pp80,81.

فالصّراع العربي الإسرائيلي أو الفلسطيني الإسرائيلي ترجمدينيا، إذ يحوي جوانب دينية كالسيطرة على الأماكن المقدسة لليهودية والإسلام بين مجموعتين دينيتين مختلفتين،إضافة لكونه تضاربًا بين الحركات الوطنية المتنافسة حول الأرض والاستقلال والهيبة.

قدّم فوكس وساندلر*Fox and Sandler*مراجعة موجزة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني توصلا فيه بأن الدين لعب دورًا مهمًا ولكنه ليس مهيمنًا في تطور الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مشيرا- ضمنيًّا- إلى أنّ حله قد يعتمد على تقليل التأطير الديني (والعرقي) للقضية، ورفع العوامل العقلانية والعلمانية التي تجعل القضايا على المحك قابلة للتجزئة وبالتالي عرضة للتسوية وهذا ما ينطبق على القضية الهندية الباكستانية أو اليونانية التركية أو حتى القضايا المحلية منها[1].

على الرغم من تعدّد المداخل النظرية لتحليل التوظيف الديني في السياسة الخارجية وخصوصا في قضايا الصراع والتوسع وبناء النفوذ، تبقى النظرية الذرائعية بشقيها من أكثر المداخل المعتمدة في التحليل والمفسرة لتوجهات الدول وصناع القرار التي تعتمد رداء الدين تعبئةً وتبريرا وقت الأزمات واعتماده سلاحا سياسيا لتوجيه الرأي العام في قضايا معينة، وإنْ لم يكن الدين هو المدخل الوحيد للتفسير العلاقات الدولية.

المطلب الرابع: النظرية الواقعية

تؤسس النظرية الواقعية فرضياتها على الحقيقة الموضوعية التي يقبلها العقل، ممثلة الاتجاه الليبرالي العلماني في تفكيره والمادي في ممارسته، مشيرة سياسيا إلى تلك العلاقات المؤسَّسة على القوة والمصالح المادية بين الفاعلين[2].

ترى النظرية الواقعية أنّه وبسبب الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية وغياب سلطة سيادية؛ فإنّ كل دولة تفعل ما يجب عليها للبقاء على قيد الحياة معبرة عن موقف جيوسياسي في حماية أراضيها وممارسة سيادتها، فهي مهتمة بشكل أساسي بالمتغيرات الرئيسية من القوة(العسكرية والاقتصادية)، فإقامة العلاقات وفق منطقهم مبنية على حساب واضح للقوة والبقاء، بغض النظرعن الثقافة أو التراث الديني للدولة، وحسب **ستيفن كراسنر*Stephen Krasner*** فـ "أن سلوك الدول الفردية بغض النظر عن خصائصها السياسية المحلية، مقيد بقدراتها الخاصة وتوزيع السلطة في النظام ككل" [3]،هذا السعي إلى السيطرة على الآخرين لاكتساب النفوذ، أدّى إلى تحويل إرادة الحياة بطريق آلية إلى إرادة القوة، وإلى صراع بين الأمم والدول عاكسا صورة العداء المتأصل في الأفراد، ما يجعل من السياسات الدولية صراعا من أجل القوة.

ترى الواقعية أنّ فكرة الفوضى الدولية وغياب مؤسسة أو فاعل قادرعلى فرض النظام، وضمان الامتثال التعاقدي من قبل الدول سمة للعلاقات الدولية الأساسية، فيفترض الواقعيون الدفاعيون أنّ الجهات الفاعلة تحركها الرغبة في ضمان أمنها وتحقيق مكاسب مطلقة، عبر تعظيم مصالحها بغض النظر عن مكاسب الدول الأخرى،وعلى النقيض من ذلك يفترض الواقعيون الهجوميون أنّ الدول تسعى إلى السلطة كالقوة نسبية، فهي مدفوعة بالرغبة في تعظيم قوتها مقارنة بالآخرين وعلى حسابهم، وإذا كانت الدول هي المعزز المطلق للمكاسب، فإن التفاعلات الدولية هي ألعاب ذات دوافع مختلطة تتنافس فيها الدول وتعظم مكاسبها التي على أساسها تلجأ إلى التعاون، كما أن نتائج الخسائر المتبادلة مثل الحرب النووية تدفعهم إلى تنسيق السلوك لتقليل احتمالية وقوع كارثة جماعية[4].

ـالنظرية الواقعية والدين:

---

[1]-ibid ,pp81,83.

[2] -عبد الناصر جندلي،مرجع سابق،ص ص178،179.

[3] -Zeev Maos and Errol A,Henderson, https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.9,op,cit,p233.

[4]-Zeev Maos and Errol A, Henderson, https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.9 ,Op, cit, p233.

ارتبطت الواقعية بالدين في العصور الوسطى وساندت الكنيسة دون معارضتها، فتبنتها الكنيسة وجعلتها أداتها لفهم العقائد المسيحية، لتكون عونًا للدين والمبدأ الموحد لقوى الأفراد بعيدا عن الميتافيزيقيا وإن كانت لا تعارضها، ونظرت إلى الدين بصورة مادية فاعتبرته من دعامات المجتمع الأساسية، ومن العوامل المهمة في تطوّر البشرية مع رفضها أن يكون هذا الدين خارج إطار المجتمع، حيث أن العقل الوضعي لا يتصور وجود إله غير الإله الذي يظهر في صورة الإنسانية،وأقرّت الواقعية بأهمية ذلك الدين الوضعي الذي اعتبره صنيعة إنسانية أملتها الظروف والأحوال ،فالألوهية وما يتصل بها من الوحي والرسالة في مقدمة ما يُنكر وجوده،فكونها "مذهب وجودي يرى الوجود الحقيقي في الفرد ثم في جماعتهالبشرية العامة،ولا يقوّم إلا الفرد في صفته المادية والجماعة الإنسانية في وجودها المادي، وما عدا ذلك مما يعرف بالله والقيم المجردة العليا عديمة القيمة في رأى هذا المذهب الواقعي".[1]

تجاوز تفكير الواقعية إنكار الدين بل زعمت بتطور الفكر الإنساني عبر التاريخ، فأوجست كونت ينظر إلى الإنسان من زاوية ذكائه الإنساني على أنّه متطور فكريًا عبر التاريخ، فيقول **روجيه باستيد:** "لقد ادعى كونت أنّ الدين قد تطو عبر التاريخ كما هو الشأن بالنسبة لتطور الذكاء الإنساني، وهو وليد الحاجة العملية للإنسان"[2].

سعت الواقعية إلى إيجاد ديانة بديلة عن الدين الإلهي أسمتها "ديانة الإنسانية"، التي أصبحت حديثا الديانة الابراهيمية التي يتخلّى فيها الإنسان على معتقداته وقناعاته، والولوج إلى بوتقة دين جديد تتلاشى فيه الحدود بين الأديان السماوية والوضعية، هذه الديانة التي تعبر على اتحاد الأفراد والاقبال عليها بالتقديس والعبادة لتحل فكرة "الإنسانية" محل فكرة الله في الأديان السماوية، ولعل الهدف من التسمية هو إيجاد وحدة جامعة بين الناس جميعًا على اختلاف ديانتهم وتوجهاتهم الفكرية والعملية والمعتقدية، هذه الوحدة إنّما تتحقق بالتخلي عن الديانات التقليدية في عصرالعلم الذي حرر-حسبهم-الأذهان من الأوهام اللاهوتية وجعلها تشعر بحاجةٍ إلى بديل عنها وضرورة اعتناقها.

لقد اعتبر أوجست كونت" أن دعوته لديانة الإنسانية يُبرّرها القدرة على تحقيق الوحدة الإنسانية التي دمرتها الحروب، حتى تتلاشى الفردية ويحل مبدأ عِش للغير محل الأنانية والذاتية الشخصية، لتصل الإنسانية إلى وحدتها وكمالها وسموها[3]،فالدين حسبهم سلسلة من التطورات المتلاحقة التابعة لتطور الإنسان وتفكيره الذي هداه إلى عبادة الأشياء ابتداءً ثم التوحد مع الظواهر الكونية، وصولا إلى التأكد بوجود قوى عليا وربطها بالآلهة حتى ظهور الديانات التوحيدية،ونظير تزايد الحروب والصراعات والتي كان معظمها ديني المنشأ، ظهرت الدعوة إلى توحيد الأديان حتّى تضمحل الفروقات بين الأفراد وتختفي الحساسيات التي أجّجت الحروب لعقود من الزمن.

إنّ الواقعية السياسية في العصر الحديث ترفض الربط بين التطلعات الأخلاقية وبين القوانين التي تسود الكون، فمثلما تميز بين الحقيقة والرأي، وبين الأخلاق والسياسة، فإنها تميز بين الحقيقة والعبادة، ولطالما تعامل المنظرون مع الدين كعامل مستقل ومهم في تنفيذ السياسات الخارجية لوجود علاقة بين الدين والسياسة خصوصا تأثيراته على النزاعات المحلية والدولية والتعاون الدولي وبناء الحضارة.

يعطي المنظور الذرائعي قدرًاكبيرًا من الأهمية للعلاقة بين المؤسسات الدينية والسياسية، والتفاعل بين التّنوع الديني وعلاقة الدولة والدين هو الذي ينتج التأثير الأكثر وضوحًا على العمليات السياسية، بخلقه

---

[1]-إسماعيل عبد العليم علي، **الواقعية وموقفها من الدين**، كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة، قسم الأديان والمذاهب جامعة الأزهر الشريف،ص ص108،106.

[2]- إسماعيل عبد العليم علي،المرجع السابق،ص ص110-120

[3]-المرجع نفسه،ص ص120-126.

تفاعل في السّياق الذي يجعل فيه الدين عاملاً مهمًا في سياسات الدولة، على النقيض من ذلك، لا يولي النهج البنائي أهمية كبيرة للتفاعل بين المؤسسات السياسية والدينية، بتركيزه على البنية الدينية للمجتمعات والخلفية الدينية للقادة وصناع القرار وقدرتهم على التوظيف الديني لقضاياهم، ويتعامل المنظور الذرائعي مع الدين باعتباره دليل السلوك الفردي والجماعي المحدد لبنية المجتمعات، على الرغم من أن التفاعل بين التماسك الديني وعلاقات الدولة توفر السياق الذي يُمكن للقادة من خلاله التلاعب بالمشاعر الدينية لتحقيق أهداف وطنية أو دولية، إذ يمكن للنخب السياسية التلاعب بالروابط الدينية داخل الدولة لتعزيزأهدافهاتمامًا كما يمكنها التذرع بالقيم الدينية الخادمة لبقائها السياسي.

على الرغم من أنّ النظرية الواقعية قد حيّنت الملف الديني وتجاهلت دور الدين في تحليلاتها، إلا أن الواقع المعاش أثبت عكس ذلك، فنجد العديد من منظري الواقعية وروادها تعود إلى التفسيرات الدينية للعديد من القضايا الدينية التي تجاوزت مبادئ الواقعية من قوة ومصالح وسيادة، وأصبح المتغير الرئيسي في السياسة الخارجية والظاهر في اتجاهات وسلوك معتنقيه من قادة وصناع قرار التي تدفعه لتبني مواقف معينة، وصولا لبروز محللين، ترى الدين المفسر للعلاقات الدولية ومفسرا للسياسة الخارجية، إضافة إلى اعتماده لتبرير السلوك السياسي وتوظيفه كقوة ناعمة في العلاقات الدولية.

للعوامل الدينية أهمية كمحدد ودافع سياسي عند البنائية والذرائعية،ولابد من العودة إليها مع تغيرات النظام الدولي والنخب وصناع القرار وأولوياتهم واهتماماتهم، ونضوج الهويات وتطورها عبر التجارب الطاحنة،كما أن تراجع مكانة الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، فسح المجال واسعا أمام المنظمات والهيئات الدينية الفاعلة التي دفعت بالقضية الدينية، إلى السطح واستطاعت أن تهيئ لها أرضية خصبة ساعدتها على أداء أدوار رائدة محليا وإقليميا وعالميا، ليتم تبنيها والاعتماد عليها في توجيه السياسات الخارجية.

الفصلالثاني:
عناصر البناءفيتحقيقالنفوذالإقليميعبر الد بلوماسيةالدينية

الفصل الثاني: عناصر البناء في تحقيق النفوذ الإقليمي عبر الدبلوماسية الدينية

المبحث الأول: مكونات الربط والفعالية للدبلوماسية الدينية في تحقيق النفوذ الإقليمي.

تعمل معتقدات الزعماء السياسيين كموجه للسلوك السياسي ومؤثرا في صنع السياسات أوقات السلم والأزمات، ومرونة هذه المعتقدات تؤثر على احتمالية توصل الزعماء إلى قرارات جماعية باعتبارهم مترجميها عند مواجهة أوضاع خاصة تجعلهم يلجؤون إلى معتقداتهم الشخصية لجعل التهديد "أكثر قابلية للتفسير والإدارة والتنفيذ[1].

المطلب الأول-النسق العقيدي ودوره في السياسة الخارجية:

يؤكد "روبرت جرفيس*Jervis Robert*"أنه: " **قد يكون من المستحيل تفسير قرارات وسياسات أساسية بدون الرجوع إلى عقائد صانعي القرارات عن العالم وتصوراتهم للأخرين**"، ويضيف كل من "بونهام و "شابيرو*bonham and shapiro* "أنه: " **في عملية صنع القرار تشكل العقائد أدوات لنقل المعلومات للربط بين البدائل المتاحة وبين إدراك صانعي القرار لنوايا وسلوك الأمم الاخرى وبين أهداف صانعي القرار ذاته**"[2].

فالمعتقد السياسية هو ما يعتبر الفرد فلسفة سياسية تجعله يتبع منهجا معينا؛ ليشكل مجموع كلّ أبعاد المعتقد نظاما عقائديا يساعد الفرد على فهم كيفية عمل العامل وكيفية تحقيق غايات بعينها[3]، فإذا كانت البيئة العلمية شديدة الاتساع والتنوع تدفع صانع القرار إلى أن يطور بنفسه عددا من العقائد المختلفة التي تمّكنه من التعامل مع هذه البيئة، والتّي تشكّل في تناسقها وتداخلها وترابطها ما يسمى بالنسق العقيدي *Blief System* والذي يساعد على الاتساق المعرفي لديه، ويرى فيتسنغر*Vitsinger*أنّه في حالة الاتساق المعرفي لدى الفرد فإنّ هذا يؤدي به إلى تقليص عدم الاتساق الذي قد يحدث في معلوماته الخاصة[4]، ويمكن القول أن النسق العقائدي يعمل على تيسير عملية استيعاب المعلومات الواردة من المحيط الخارجيومحاولةجعلها أكثراتساقا وترابطا، إضافة إلى تحديد الكم المعلوماتي الذي يمكن قبوله واستيعابه من البيئةالخارجية، وقبول المعلومات التي توافق نسقه العقيدي ورفض الأخرى أو تجاهلها، وتصبح المفاضلة بين الخيارات والبدائل المطروحة أسهل بالاتساق مع نسقه العقيدي[5].

يعمد القائد السياسي إلى إحداث اتّساق معرفي بين نسقه العقيدي وبين ما يرد إليه من معلومات جديدة، إذا كانت الاخيرة تناقض نسقه العقيدي فإن ذلك يخلق ما يعرف بالاختلال المعرفي6،أما الأثر المباشر للنسق العقيدي فيكمن في وضع إطارعام لمجموعة البدائل التي يمكن للقائد السياسي أن يفاضل بينها، وبالتالي فإنه من المفترض أن كل ما يخالف نسقه العقيدي فهو خارج الإطار العام للبدائل[7].

---

[1]-MarijSwinkels, Beliefs of politicalleaders: conditions for change in the Eurozonecrisis ,Pages 1163-1186 | Published online: 26 Jul 2019, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01402382.2019.1635802

[2]- عدلية محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999-2004(شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005،ص27.

[3]- MarijSwinkels, Beliefs of politicalleaders: conditions for change in the Eurozonecrisis,op,cit.

[4]-جيمس دورتي وروبرت بلتسغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ت.وليد عبد الحي،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،الطبعة الأولى1995،ص

[5]- عبد الرحمن يوسف بن حارب،السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،1999،ص39.

[6]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص

[7]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق،ص25.

تتميز العقائد بارتباطها؛ فالقائد السياسي لا ينشأ مجموعة عشوائية من العقائدلكنه يطور كلاً متكاملا ووجود عقائد معينة يتطلب بالضرورة وجود عقائد أخرى، كما أن تغيّر بعض العقائد يؤدّي إلى تغيّرغيرها من العقائد، مشكلا نسقاً عقيديا System *Belief*، هذا الأخير يتطور عبر عملية تراكمية تشمل التنشئة الاجتماعية والسياسية للقائد السياسي، والمؤثرات الدينية، والخبرات الشخصية والمستوى التعليمي والثقافي، ما يخلق كلاّ متكاملا من العقائد السياسية الموجهة لاختيار خيار واعتماده.

تؤثر معتقدات الزّعماء السّياسيين على عملية صنع السّياسات وتشكيلها، فعندما يواجه القادة السّياسيون تغيّرات في سياقاتهم السّياسية والاقتصادية يعيدون تقييم أهمية ومعنى معتقداتهم الأساسية ،لكن هذه الظروف لا تفسر إلّا جزئيا سبب تغيّر المعتقدات الأساسية أثناء الأزمة الاقتصادية، فقد تؤذي الظروف المؤسّسية والسياقية والفردية للزعماء على التغيرات النسقية كما أنّ تغيّرات الزعماء السياسيين وأنساقهم العقيدية تنتج عواقب سياسية قد تؤدّي إلى تغيير الأجندات السياسية للزعماء وفي عمليات صنع القرار السياسي، ويعني التغيير في حجم أحد أبعاد المعتقدات أنَّ بعدا معيّنا في نظام المعتقدات قد تعزّز أوضعف مقارنة بأبعاد أخرى ،وتصبح المعتقدات الدينية لدي الزعيم أو صانع القرار أكثر أهمية من معتقداته السياسية أو الاقتصادية ،وهذا التغيير الجوهري في المعتقدات سيغير لا محالة المعتقدات القائمة وتأثيراتها على سياقات القادة السّياسيين واستجاباتهم تجاه الاحداث الدولية[1].

أولا-الشخصية وتأثيرها على السياسة الخارجية:

أدت تحولات الحرب الباردة ونزاعاتها إلى ارتباط الدراسات السياسية بالقضايا النفسية وأدوار صناع القرارات و دراسات النزاعات الدولية وتسويتها ،ما جعل تخصيص(خصخصة) الشخصيات العالمية البارزة بتحليلات بسيكولوجية ضرورة لفهم وتحليل سلوكياتهم الدولية، وتظهرالشخصية وتأثيراتها أثناء المواقف الغامضة والأزمات، حيث تكون مستويات المعلومات منخفضة لا تسمح باتخاذ قرارات عقلانية ،ما يجعل القرارات تستند إلى تصورات شخصية للعالم وليس إلى حسابات عقلانية للموقف[2] ،و يجعلالشخصيةوخصائصها ونظام معتقداتها الموجه للسياسة الخارجيةعلى اعتبار أن عملية اتخاذ القرار هي نتيجة "للوكالة البشرية الفردية"؛وكيفية تعاملهم مع القيود النظام الدولي والهياكل السياسية المحلية ونماذج صنع السياسة الخارجية التي تقلل من أهمية دور الأفراد في عملية صنع القرار.

يرى فيبر أن هناك بواعث سيكولوجية تؤثر على السلوك السياسي للأفراد والجماعات وتتمثل أساسا في الخوف من السلطة أو من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والأمل في تغيير الوضع ببدائلسياسية مع توفير الأداة التي يمكن بواسطتها تمتين السيطرة السياسية التي تكمن في الإدارة وموارد مادية تتحكم في توزيعها ؛فالسيطرة لها دلالة قوية وتعني القيادة الدكتاتورية العاكسة لحالة التلاقي بين السيطرة السياسية وأفراد يبدون ويتبنون طواعية المبادئ والأهداف المعلنة من السلطة، وإن كانت دوافع الطاعة تتراوح بين الخوف والمصلحة الشخصية **والايمان بقيم معينة**، فالسلطة لا تكتفي بهده العلاقة ولكنها بحاجة إلى الاعتراف بها كسلطة شرعية[3].

فبعد أن شكّل الدين حتى القرنين الأخيرين الشكل السائد للعقيدة في أغلب المجتمعات وقدمت أشكال الفكر العقلاني والعلمي تحدياً متزايداً للدين ،تراجع بحلول القرن الثامن عشر بعد توترات حادة بين المعتقدات الدينية والمذهبية وظهور التوجهات العلمانية و نقده عقلانيا للمعتقدات الدينية وتأثيرها المتصور

---

[1]-MarijSwinkels, Beliefs of politicalleaders: conditions for change in the Eurozonecrisis,op,cit

[2]-Caitlin Smith ,personality in forgien Policy décision making,E-INTERNATIONAL RELATIONS,https://www.e-ir.info/2012/10/16/ personality-in-foreign-policy-decision-making

[3]-إكرام عدنني،سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر، منتدى المعارف،الطبعة الأولى،بيروت،2013، ص162.

على السياسة، واعتقد أنه بمجرد إزالة الدين من الخطاب السياسي يتمكن المجتمع البشري من التطور والازدهار لتتطور "الإيديولوجيات السياسية" التي هيمنت على الحوار السياسي في أوروبا والعالم، وأصبحت بالنسبة للعديد من الناس أنظمة اعتقادية "شبه دينية" تحمل العديد من سمات الالتزام الديني[1].

يرى ماكس فيبر أن العالم فوضوي لا يقيني يزيد من التعارضات والصراعات بين أخلاق ذات أصل ديني وعقلانية جامدة وأداتية أي بين الاخلاق الدينية التي تعارض القوة والدولة كأداة للقوة السياسية والقانونية ،ما يجعل الخطاب الديني المتشكل عبر العقلانية يبدو لاعقلاني لعجزه عن الاستمرار داخل الحياة الاقتصادية التي تطبعها العقلانية الأداتية سواء في مجال الدين الاقتصاد أو السياسة، وأن للشرعية بنماذجهاالثلاث التي كانت وراء بروز سجالات فكرية منذ الخمسينيات ،شكّلت آلية لتمييز أشكال السلطة الشرعية عن غيرها عبر النشاط السياسي داخل أرض محددة مع وجود تطبيق التهديد من أجل فرض احترام السيطرة والأنظمة وأبرز أشكالها الدولة[2].

شكل العصر الصناعي تحولا للاقتصاد والنظم العقائدية ،خصوصا بعد بروز وتطوير ما عرف بـعلم الاجتماع، وزعم ماركس وإنجلز في دراساتهما للمجتمع الصناعي في كتاب " *الأيديولوجية الألمانية* " (1846)،أن هناك صلة وثيقة بين الظروف المادية للمجتمع، والطرق التي يتم بها إنتاج الثروة (البنية التحتية)، والبنية الطبقية الناتجة وأنظمة المعتقدات (البنية الفوقية)،ومعه تغيّر النظام الإيديولوجي الذي يدعمهما يجعل الإيديولوجيات أدوات تستخدمها الجماعات الاجتماعية المهيمنة للحفاظ ولتعزيز موقفها القوي الراسخ في صراع الأفكار،خالقة"أيديولوجيات مقاومة"أو "أيديولوجيات مضادة"، انبثاقا من النضالات الاجتماعية والسياسية ذات المصلحة، أو المطيحة بالبنية الاجتماعية والسياسية القائمة.

هذه الأخيرة التي تتحول من مضادة إلى مهيمنة من خلال النجاح السياسي، كأن تستخدم القومية من قبل الدول المهيمنة باعتبارها "قومية إمبريالية" أو من قبل الدول الخاضعة باعتبارها "قومية مناهضة للاستعمار"، الأولى لدعم قوتها، والثانية لتحدي الوضع الراهن[3].

فالسياسة لا تتعد كونها **مجموع السلوكات والسيرورات والتفاعلات الإنسانية** المعبرة عن سيطرة الانسان على الدولة في إطارها الجغرافي المقترنة بقوة الإكراه والسيطرة المشروعة التي تبيحه عبر عدد من الآليات **واعتقادات تكيف** وأفعال متطابقة تجعل من السلطة شرعية في إطار السياق الذي طرحت فيه، فمسيرو الدولة حسب فيبر "يجمعون الوسائل التي يستطيعون من خلالها إدارة أمور الشعب بشكل جيد ومن أجل ذلك يقومون باحتكار السلطة والإكراه الشرعي البدني، إما للحفاظ على النظام الداخلي وإما بالدفاع عن المجتمع ضد أخطار خارجية وهو ما يجعل من الدولة تجمعا سياسيا للسيطرة،حيث يسطر أشخاص محددون على آخرين عن طريق سلطة الإكراه وبالتالي فالدولة لا يمكن أنْ تقوم إلاّإذا تحققت هذه العلاقة الاجتماعية بين المسيطرين والخاضعين[4].

تعزز الشخصية فهمنا لعملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، شريطة أن تسمح الظروف البيئية والنظامية بميل الفرد إلى الطموح، وقد شهدت العلاقات الدولية أحداثاً محورية "يمكن أن تُعزى جزئياً على الأقل إلى أفكار وأفعال شخصية لزعماء رئيسيين"، وينص جينسن*Jensen* على أنه لكي يكون للشخصية تأثير أمثل

---

[1]-Kevin Harrison and Tony Boyd, The role of ideology in politicsand society ,Understanding politicalideas and moveemaent– 9781526137951,Downloadedfrom manchesterhive.com at 09/13/2024 06:40:35PM ,via Open Access. CC-BY-NC-ND
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/,https://www.manchesterhive.com/display/9781526137951/9781526137951.00011.xml

[2]-إكرام عدنني، مرجع سابق،ص ص140-143.

[3]-Kevin Harrison and Tony Boyd, op,cit.

[4]-إكرام عدنني، مرجع سابق، ص ص144-157

على قرارات السياسة الخارجية،لابد أن يُظهِر الزعيم مستوى عالياً من الاهتمام بالشؤون الخارجية؛ وأن يتمتع بحرية كبيرة في اتخاذ القرار[1]، ومن أجل التوصل إلى أي استنتاج بشأن طبيعة شخصية الفرد تُستخدم عادة مقاييس: كالردود على الأسئلة في المؤتمرات الصحفية والتصريحات والتعليقات بشأن الزعماء الآخرين، والخطب (وإن كان يكتبها آخرون)،ومواقفهم السياسية أو العسكرية السابقة وحتى سجلات الطفولة والشباب.

لقد كان لسياسات بعض الزعماء والقادة وصناع القرار أثر ملحوظ في رسم وتحويل وحتى تغيير مسار أحداث العلاقات الدولية، ما جعل السعي لإيجاد بدائل للنظرية العقلانية في صنع القرار بعيدا عن دواليب السلطة والبيروقراطيات ضرورة لا مناص منها، والنظر إلى سيكولوجية الفرد المؤثرة في السياسةالخارجية، بناء على نظرية التحليل النفسي الفرويدي، الذّي يقرأنّ نشاط الفرد يستند إلى قوة دوافع تحفيزية كامنة في حيز اللاشعور؛والتي تتجاوز صناع القرار إلى الشبكات المؤثرة في القرار والأحزاب الحاكمة وحتى الهيئات الدينية أو اللوبيات وجماعات الضغط والمصالح، إضافة إلى الثقافات الوطنية المشكلة للهوية والموجهة لها لتحليل نفسيات القادة و منظوماتهم العقيدية و السياسية و الثقافة السائدة و تأثيراتها على الخطوات الإجرائية التي يتم من خلالها صناعة القرار[2]،وتعالج أسباب نزاعات العلاقات الدولية بناء على تقديم عدد من المتغيرات أو العوامل النفسية التي تستخدم كأساس أو كمسببات نفسية لحدوث النزاع،فالسلطة المسيطرة تعي جيدا بهذا وتهدف الى التأثير على وعي الناس وعلى ما يؤمنون به، فعلى الفرد أن يكون مستعدا لمواجهة الموت لصالح الجماعة فالمصير السياسي المشترك في الحياة والموت قاد الى تكوين ذاكرة مشتركة لها تأثيرها على **الحس القومي يفوق الانتماء الى جماعة اثنية الى ثقافة مشتركة او لغة مشتركة والقوة السياسية هي التي تقوم بتفعيل الحس القومي والمشاكل القومية**، وهو ما يؤذي الى استقرار الدولة وقدرتها على فرض الامن داخلها أو تجاه خصومها[3].

فدراسة الشخصية يمكن أن تزود المحللين بتفسيرات ثاقبة حول الأسباب التي أدت إلى اتخاذ قرارات معينة، وتسمحبالتنبؤ بنوع قرارات السياسة الخارجية، وخلق صورة واضحة للسلوك الشخصي المحتمل، من خلال الخرائط المعرفية وتحليل العمليات المعرفية والنفسية التي تنطوي عليها عملية اتخاذ القرار.

ثانيا-دور الإدراك وسوء الإدراك على القرار السياسي:

الطريقة التي يدرك بها صانع القرار العالم أو نفسه أو عدوه أمر حيوي لفهم سبب اتخاذ قرارات بعينها وتجاوز أخرى،وأُعتمد **تحليل الإدراك** السياسي للقادة منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين وأدخل مجال السياسة الخارجية بالتركيز على دراسة دوافع سلوكياتهم وقراراتهم،ويطلق لفظ الإدراك في التداول الفقهي على تحصيل ما يمكن تحصيله حتى ولو كان قليلا[4]، ويؤخذ الإدراك في اللغة العربية على معنيين الأول باعتباره مرتبة من مراتب العلم؛ أي وصول مثال المعلوم إلى النفس المدركة، والثاني هو مطلق الإدراك أي كل عمليات وصول العلم ومراتبه[5].

---

[1]- محمد يوسف السويد،" الاتجاهات النفسية في دراسة العلاقات الدولية"، مجلة الدبلوماسي، العدد 12، يسمبر1989، ص ص87-89.

[3]- إكرام عدنني، مرجع سابق،ص ص160-163.

[4]- صالح الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، دار الاعلام الدولي، مصر، القاهرة، ط01 ،1992، ص14

[5]- حسن درويش القويسني، شرح القويسني على متن السلم في المنطق، دار الكتب العلمية،تحقيق محمد العزازي، لبنان،بيروت،2015، ص10.

1-الإدراك*Perception*:

هو عملية ذهنية تشكل أساس المعرفة بالعالم الخارجي، وعند اقترانه بالجانب السياسييكون فحواه إيضاح تأثر الهياكل والبنى القرارية بالجوانب المعرفية والإدراكية لصانع القرار ويشير الإدراك إلى العملية المعرفية الأساسية الخاصة بتنظيم المعلومات التي ترد إلى العقل من البيئة الخارجية في وقت معين فهي عملية منوطة بفهم الآخرين والممارسات المؤدية لتوليد استجابة لمثير معين*Makingsense*[1]،فالعملية الإدراكية هي الرابط أو الحلقة الواصلة بين الحوافز التي تعتبر مجموعة الوقائع التي تحدث في البيئة العملية بغض النظر عن طبيعتها المادية أو المعنوية ،والاستجابة باعتباره سلوك ترد به الدولة على هذه الحوافز واللذان يحملان طابع معنوي وعلى العكس من ذلك تكتسي العوامل الوسيطة (الادراك والتعبير) طبيعة إدراكية[2]،وبذلك فإنه يعبر عن ازدواج العملية النفسية التي يتم بواسطتها الاتصال بين الفرد وعالمه الخارجي، والعقلية التي تمكن من معرفة الأشياء والعلاقات في هذا العالم التابع لاهتمامات الفرد ولقدراته العقلية معبرا عن الوعي بالموضوعات والعلاقات والأحداث عبرالاحساسات ،متضمنا أنشطة كالتعرف والملاحظة والتمييز[3]،ويرى روبرت جيرفيس أن الإدراك هو عملية معقدة تعبر عن المنظومة العقائدية لصانع القرار وتجاربه السابقة، ونظرته لتكرار الأفعال المباشرة ووثيقة الصلة بالقرار في العلاقات الدولية[4]،فصناع القرار يستقبلون مجموعة من المعلومات التي ترتبط بمواقف البيئة العملية، والتي تخلق وعياً ذاتياً بهذه المواقف يتجدد بالتعرض إلى المواقف الجديدة، وبناء عليه يصير الإدراك وظيفة ربط بين بيئة صناع القرار العملية وبيئتهم النفسية[5].

2- الإدراك والمفاهيم المقاربة له:

أضحى إدخال المتغيرات المعرفية ***Variables Cognitive*** بما تحويه من متغيرات ذهنية كالمعتقدات والصور والإدراكات والقيم في دراسة السياسة الخارجية ضرورة ملحة انطلاقا من الرغبة في توسيع شامل لأفاق المعرفة الإنسانية، وعلى هذا الأساس يمكن الإشارة إلى لأهم المفاهيم التي تتقاطع مع الإدراك وهي:

أ-المعرفة*:Knowledge*

والتي تعني التفكير والتعرف ***Cognition*** على السيرورة التي تطلب بها الأنساق الطبيعية أو الاصطناعية، والمتحصل عليها عبر اكتساب المعطيات أو المعلومات حول العالم المشكلة لتمثيلات تتحول إلى معارف، تشير إلى الوظائف الذهنية المعالجة للمعطيات والتي تتمثل أساسا في الإدراك والفكر والتذكر والاستدلال واتخاذ القرار[6].

ب-الإحساس sensation :

الإحساسهو ظاهرة نفسية أولية تحصل في ذات المدرك عند تأثر أعضاء الحس تشمل وجهين أحدهما انفعالي يولد الإحساس،*Affective*والآخر عقلي*Intellectuelle*الذي ينتج الإدراك[7].

ج-التصور*Image*:

---

(1)-أحمد ماهر، السلوك التنظيمي: مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،القاهرة، ط06 ،2000، ص53.

(2)-محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص25.

(3) ـ شاهين رسلان، العمليات المعرفية للعاديين وغير العاديين، المكتبة الأنجلو مصرية، مصر، القاهرة، ط01 ،2010،ص26.

(4)- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الأردن، عمان، ط1 ،2005ص372.

(5)-محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص415،414.

(6)-عمر بن دحمان، المعرفة /الإدراك/: بحث في المصطلح، مجلة الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، العدد14، 2013، ص ص7-26.

(7)- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، لبنان: بيروت، 1982، ص55.

ويقصد بالتصورات "الانطباع الأولي والعام للقائد السياسي عن موضوع معين دون تعمق في تحليل ماهيته[1]؛ فالفرد يرتبط بالبيئة العملية بواسطة العديد من المتغيرات المعرفية من بينها الصور التي تتسم بأنها انطباعات عامة لا تتعمق كثيرا في تفاصيل الظاهرة محل الاهتمام.

يقول كينيث بولدينغ*BouldingKennethe*أنّ من يصنعون القرارات التي تحدد سياسات وسلوكيات الأمم لا يتصرفون بناء على حقائق موضوعية للموقف بصرف النظر عما يعنيه ذلك ولكن بناء على تصوراتهم للموقف[2]، وترتبط استجاباتهم للمواقفبالصور المكونة عن أنفسهم وعن العالم الذي يتعاملون معه، فالصورة هي الإطار النفسي العام لاتخاذ القرارات والبيئة النفسية التي تتم فيها عملية صنع القرار، ومفهوم الصورة الذهنية هو المفهوم المركزي[3]،وإن كان هناك اختلاف عند محاولة تحديدهم أي عناصر التصورات تؤثر على السياسة الخارجية، بين تصورات القائد السياسي للعدو وقوته، أو تصورات القادة للنظام الدولي من حيث هيكله وأنماط التفاعلات الحاصلة فيه[4].

د-القيم *Value*:

القيم عبارة عن تصورات معرفية مرتبطة بثلاثة مستلزمات إنسانية كلية *Exigence Universelles Humaines*،تعبر عن الحاجات العضوية والقواعد الاجتماعية للتفاعل بغرض التنسيق بين الأشخاص، والمطالب الاجتماعية-المؤسساتية لمصلحة وتماسك الجماعة[5]،ويكون ارتباط الادراك بالقيم من خلال ما يسمى بنظام القيم*system Value* والذي يعد العدسة التي تسمح للقيادة السياسية باستقبال المعلومات الجديدة المخالفة لتلك القيم والعكس[6]،وبناء على ذلك فإن صحة وسلامة التصور يتوقفان على صحة المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار وعلى نسبة تحقق هذه المعلومات[7].

ه-الاتجاه*Attitude*:

يعرف الاتجاهبكونه الاستعداد للاستجابة على نحو معين إلى أوضاع أو دوافع متماثلة، يكون الاتجاه عبر التجربة وإزاء موضوع معين على وجه العموم المؤسسة أو القيمة أو الرأي، ويركز على السلوك الذي يعبر عنه بنشاطات سلوكية؛ والطبائع التي تعني اتخاذ موقف إزاء موضوع ما، وعلى هذا الأساس فإن الاتجاه يمثل حالة من التأهب النفسي العصبي، الذي تنتظم من خلاله الخبرة مما يجعل الفرد يتجه حبا أو كرها نحو الموضوع الذي تنتظم من حوله الاتجاهات[8].

و-العقيدة Belief:

---

(1)-محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص415-417.

(2)-محمد الطاهر عديلة،مرجع سابق، ص ص23-24.

(3)-إرادة زيدان الجبوري، مفهوم الصورة الذهنية في العلاقات العامة، الباحث الإعلامي،حزيران - ايلول 2010،ص ص161-175.

(4)-محمد الطاهر عديلة،مرجع سابق، ص24.

(5)- أحمد جابر حسنين علي، الطابور الخامس: أسلوب القيادة الإدارية بالتجسس وأسس القضاء عليه المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر: القاهرة،ط01 ،2013، ص 109.

(6)- شفيق الغبراء، "معوقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية العربية"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد3 - خريف1989،ص ص377-381

(7)-لويد جونسون، مرجع سابق، ص ص38،39.

(8)- صادق الأسود، تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي، مجلة العلوم السياسية، العراق، العدد 37، يناير 2008، ص ص56-80.

العقيدةهي حكم احتمالي ذاتي صريح أو ضمني في شكل تأكيد أو مقولة، يصف أو يقوّم ظاهرة أو أسلوبا للعمل، بحيث يربط بين هذه الظاهرة أو الأسلوب وبين صفة محددة، وهي ذات طابع احتمالي توجه الفرد نحو سلوك معين، وعند ترابطها في ذهن الفرد تشكل نسقا عقيديا[1].

3-سوء الإدراك:

يعرف سوء الإدراك*Misperception*بأنه عجز القائد السياسي عن فهم الحقائق الموضوعية للمواقف، نتيجة تأثير الشاشة المعرفية التي يمثلها نسقه العقيدي[2]، فسوء الإدراك هو الفيصل بين الوسط النفسي-أي العالم كما يدركه صانع القرار-ووسط التعامل-أي العالم كما هو بالفعل، كما ينظر إليه بكونه العملية التي يبتعد فيها صنع القرار عن النموذج العقلاني القياسي لمعالجة المعلومات[3].

إن إدراك صانع القرار للموقف الدولي يتأتى من انتقائية للمعلومات تتوافق وتصورات صانع القرار حول الموضوع، وإهماله لأخرى قد تكون مفيدة ،وهذا ما يعرف بالطرد التلقائي للمعلومات، حيث يكون هذا الطرد للمعلومات غير المرغوب فيها عبر الإعاقة الذاتية للمعلومات، فيتم الرفض الفكري لكل المعلومات التي تتعارض و تصورات صانع القرار، سواء كان هذا الطرد من طرف صانع القرار باستبعاد جزء من المعلومات التي تقدم إليه أو التقليل من أهميتها، أو من محيطه الإداري أو الإعلامي والقراري ،ما يدفعه نحو تكريس الطرد التلقائي للمعلومات عبر إعاقة أي احتمال للاقتناع بالبدائل المرغوبة[4].

وهوما يعرف بمنطق الحالة النفسية *logicPsycho*حين يميل صانع القرار إلى تقبل المعلومات التي تتفق وميوله ويتجاهل ما يتعارض معها،ويتعزز هذا الطرد الآلي للمعلومات من خلال التشبث بقناعة معينة، بالإصرار على صحة الموقف، وإن ظهرت مؤشرات تناقضه يسعى لتأويل مجريات الأحداث لتتطابق مع قناعاته.

4-مفهومالخريطة الإدراكية:

طرحت فكرة الخريطة الإدراكية *(Cognitive map)(mapping)* من طرف روبرت أكسلرود *RobertAxelrod*في كتابه" بنية القرار: خريطة المعتقدات للنخب السياسية:

(The structure of décision :the cognitive maps of politicalelites)

ورأى أن دراسة قرارات الدولة على المستوى الخارجي تعتمد على دراسة خرائط المعتقدات لصناع القرار، فداخل ذهن كل صانع قرار،يوجد رسم أو خريطة تحتوي على مجموعة من المعتقدات التي تتفاعل فيما بينها، هذه المعتقدات هي التي توجه صناع القرار أثناء رسم سياسات الدولة على المستوى الخارجي[5].تتكون الخريطة الإدراكية لدى الأفراد من قناعات ومسلمات، وأفكار سابقة ومعتقدات وأعراف وعادات وتقاليد ونظم مجتمعية، لتشكل إطار مرجعيا لفهم كل ما يدور حول الشخص[6]،والواقع أن الخريطة الإدراكية ترتبط بعقل الإنسان وذاكرته؛ والعقل ليس مجرد عنصر مادي تتراكم عليه المعطيات المادية، وإنما هو عقل له مقدرة توليدية، كما أنّه محصلة الخبرات والمنظومات الأخلاقية والرمزية، والصور المخزنة في

---

(1)-Ole.r.Holsti, Making American Foreign Policy(NewYork:Rutledge Taylor ,and Francis Group,2006) p23.

(2)-محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص420.

(3)– جاك سليفي، علم النفس السياسي والسياسة الخارجية، في دافييد.أ.سيرز وأخرين)تحرير(، المرجع في علم النفس السياسي، ترجمة ربيع وهبة وأخرين،)مصر: القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010 ،ص420.

(4)-Claudia Isabel, Missed angles of conflictprevention: an interview with Johan Galtung, Op.cit.

(5)- Robert Axelrod, Structure of Decision: The Cognitive Maps of Political Elites, (USA: Princeton, Princeton University Press, 1976),p64

(6)-محمد آل سعد، التنميط آفة العقل، صحيفة الشرق، السعودية، بتاريخ 2014/12/03م، العدد 1094، ص4.

الوعي واللاوعي، حيث يأتي السلوك كرد فعل على الواقع كما يدركه الإنسان بكل تركيبته،ومن خلال مجموعة من المنظومات الأخلاقية والرمزية والأيديولوجية التي تشكل جميعها ما يسمى الخريطة الإدراكية[1].

فالخريطة الإدراكية عبارة عن أداة أو وسيلة إيضاحية تعبيرية مرئية تلخّص الأفكار والمهام والمخططات من أجل تصنيفها وتنظيمهاوترتيبهاوصولا لتمثيلها في صور توضيحية، للمساعدة في إيجاد وعرض العلاقات بين المتغيرات والمفاهيم والربط بينها وذلك لتنظيم أو ترتيب المعرفة؛ فهي حصاد حياته وعصارة تجاربه وتفاعلاته مع مجموعة من الفواعل مشكّلة كلاّ مجتمعا من تكوينه بداية من الأسرة النوّاة الأساسية لتكوين الفرد وبعدها المدرسة والمجتمع والإعلام والمحيط الثقافي والبيئة المحيطة به المتمثل في العقل الجمعي، الذي دائما ما يريد الاستحواذعلى العقل الفردي لأنه يخاف من تفلّته وتمرده وعصيانه[2]، إلا أنه وفي ظل التطور الذي يشهده العالم من تطور للمعلوماتية، أصبحت الخريطة الإدراكية للأفراد محورا للتفاعل الثنائي بين القيادة السياسية من جهة، والأداء الإعلامي المتصل بها من جهة ثانية.

ترسخ مفهوم الصورة الذهنية في مجال العلاقات الدولية، واتخذ حسبهربرت كليمان *Kelman Herbert*حدود التصور المنظم للشيء في نظام الفرد الإدراكي[3]،وتعزّزت الدراسات السياسية بعد منتصف القرن العشرين بأعمال تصب في اتجاه التأكيد على البعد الإدراكي عند صناع القرار الذّين لا يستجيبون غالبا للحقائق الموضوعية للمواقف بقدر ما يخضعون لتأثير ما لديهم من صور عن أنفسهم وعن العالم مفسرا العلاقة الوثيقة بين الصورة والقرار، وأوضح كل من هارولد*Harold* ومارغريت سبراوت*M.Sprout*أنّ الفرد يدرك الواقع من خلال مجموعة العقائد والقيم والصور التي كوّنها عبر فترات حياته، والإدراك الناشئ عن هذه العملية المعبّر عنه بالبيئة النفسية*EnvironmentPsychological*أوالسيكولوجية التّي تتحدّد في نطاق الاتّجاهات والتصورات الخاصة بصانع القرار للسياسة الخارجية، الذي يرتبط بنظام المعتقدات الوطنية ***National System Belief***المؤثر في رسم وتحديد معالم هذه البيئة، و البيئة العملية*OperationalEnvironment*الفعلية التي تنفذ فيها القرارات[4]، وتصنع السياسة الخارجية تجاه البيئة السيكولوجية التي يحددها إدراك صانع القرار،وكلّماابتعدت البيئة السيكولوجية عن البيئة العملية تتضاءل حظوظ الوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة.

ثالثا-صنع القرار والهياكل القرارية ودورها في اعتماد خيارات الدبلوماسية الدينية.

تمثل عملية صناعة القرار في الشأن السياسي محور اهتمام واسع من قبل باحثي العلوم السياسية ضمن مسعى مستمر لصياغة القواعد التي تخضع لها هذه العملية، وإرساء إطار للتوقع ومواجهة الأزمات، وتعد دراسة الشخصية من خلال أثرها في هذه العملية أقدم الموضوعات وأكثرها أهمية كون؛ المتغيرات الجذرية التي شهدتها العلاقات الدولية نابعة من قرارات اتخذها عدد من القادة شكلت قراراتهم مرجعية ورابطا وثيقا بينهم وغاياتهم ورؤاهم،فالقرارهو **مسار فعل يختاره المقِرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها لحل المشكلة التي تشغله،** مع إحداثه أثرا، إما بإنشاء مركز قانوني أو تعديله أو إلغائه أو سحبه، مع مراعاة مسألة الشّرعية والمشروعية للقرار المتخذ، وتبعا لذلك فإن الخيار

---

[1]- عزمي بشارة وآخرون، ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، **المركز العربي ألبحاث ودراسة السياسات**، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص:527

[2]- محمد آل سعد، مرجع سابق، ص04

[3]- إرادة زيدان الجبوري، مرجع سابق، ص ص:161-175

[4]-إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، دار السلاسل، الكويت، ط4،ص13

الذي نريده من بين مجموعة بدائل يتم بموجبه اختيار بديل تعبيرا عن موقف لحل مشكلة مطروحة أو إدارة أزمة، أو تسيير عمل معين[1].

و**يقصد** بصنع القرار تلك العملية الديناميكية التي تتألف من مجموعة من العناصر والأبعاد والمراحل، وتتم ضمن إطار مؤثرات وقيود ومحددات متعددة، وتتضمن كل السلوكيات الهادفة والتفاعلات المؤسسية والسلوكية التي تفضي إلى اتحاد القرار الذي يقوم على المفاضلة والموازنة بين عدد من البدائل المتاحة، وفقا لنموذج محدد، معبرا عن علاقات وتوازنات القوى في المجتمع، وتحقيقا للأهداف المبتغاة بأقل قدر ممكن من استخدام الإمكانات المتاحة ماديا وفنيا وبشريا[2].

-كما أنّ عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، تتم داخل وحدة محددة تتكون من مجموعة معينة من الأفراد، ويمكن تصنيف الوحدات القرارية على النحو التالي:

أ-نموذج القائد المسيطر*Center Présidental*:

يعرف هذا النموذج بنموذج القائد النخبة *Staff–Leader*في عملية صنع القرار، يتضمن صانع سياسة مسيطر يتخذ قراراته بمفرده دون الرجوع لمشورة شخصيات أو مؤسسات معينة، باستثناء مجموعة من مستشارين مقربين بعينهم، وهذا ما يخلق نمطا مسيطرا ودبلوماسية شخصية قادرة على الاستجابة الفورية

ب-وحدة القائد المستقل:

تتكون من أعضاء مستقلون عن القائد، نظير انتمائهم إلى مؤسسات ووحدات مستقلة، وكل عضو يدافع عن أرائه ووجهات نظره تجاه الموقف المراد اتخاذه، ليقوم القائد بالمفاضلة بينهم.

ج-وحدة المفوضين:

تقترب هذه الوحدة مع وحدة المستقلين مع تباين لدور الأعضاء الذين ينتمون إلى مؤسسات أخرى، إذ ليس بمقدور القائد تغيير آرائهم دون استشارتهم؛ الأمر الذي يؤدي إلى بطء العملية القرارية بسبب انقسام الوحدة على نفسها، واختلاف مصالح المؤسسات التي ينتمون إليها، والسمة الغالبة على هذه المجموعة هي التأكيد على الوضع الراهن وإقرار السياسات المتبعة للنظام.

إن ما يهم في عملية اتخاذ القرار حسب المداخل التي تركز على شخصية صانع القرار، هو كيف يتصور هذا الأخير البيئة، فالقرار يتأسس على تصور صانع القرار للموقف وتصرفه في جانب يرتبط أثر الشخصية على صانع القرار من خلال ما تخلفه التغذية الإرجاعية على العملية القرارية، من خلال استقبال صانع القرار لردود بيئته بصدد قراراته وسياساته، التي تعلن وتجد طريقها للتنفيذ، وهذا الاستقبال يكون في شكل معلومات راجعة*informations back Feed*، يتم استقبالها وفحصها من أجل أن تدخل من جديد في صناعة القرار[3].

اقترح ماكس فيبر نظرية للسلطة تتضمن ثلاثة أنواعمركزا على إضفاء الشرعية على السلطة باعتبارها نظاماً عقائدياً، وفسّر سبنسر نظرية فيبرعلى أنها **تعتبر أنّ النظام والسلطة الشرعيّين ينبعان من "جوانب**

---

[1]-زيد عبودي، دور القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط01،2010،ص 239.

[2]- أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد21، العددالأول، 2005، ص ص267-312

[3]-سليم حميداني، الادراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية: النزاع اليمني نموذجا(1962-1970)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة1-20116/2015، ص ص111-116.

مختلفة لظاهرة واحدة، الأشكال التي تشكل الأساس لجميع حالات التفاعل الإنساني المنظم". وهناك عنصران أساسيان للنظام، هما القواعد والسلطة؛ موضحا أنّ "السلطة والقواعد تمثلان مبدأين متناقضين للتنظيم الاجتماعي: الأول يعتمدعلى التوجه نحو قاعدة أو مبدأ؛ والأخرى يقوم على الامتثال للأوامر"، ويشير كوسير إلى أن فيبر كتب عن أنواع "نقية" من السلطة، وأنه "كان مدركاً أن الواقع التجريبي سوف يجد مزيجاً من الممارسات التي تضفي الشرعية على السلطة محددا أنواع ثلاثة للسلطة[1]:

-الشرعية الكاريزمية:

استعار فيبر مفهوم الكاريزما من رودولف *سون Rudolf Sohn*، واحتلت هذه الشرعية مكانة مهمة في فكره لاعتباره الكاريزما تبرز السياسة على حقيقتها التامة وفي مطلقها؛ فهي تفيد السيطرة المطلقة على جماعة من الناس ،فالكاريزما هي الصفة المميزة لشخص موهوب وله قدرات وخصائص فوق طبيعية وفوق إنسانية وبالتالي فالخضوع يكون للصفة المقدسة والبطولية أو للقيمة المثالية للشخص الحاكم، تركز السلطة الكاريزمية على إيمان الناس بتمثلات الشرعية و تسعى لدفع الأفراد إلى الإيمان بأحقية الحاكم في الحكم دون وجود إداريين أو موظفين، ولكن فقط تمثلات ومعتقدات خاصة بمُريدين وأتباع وقانونه الوحيد إرادة الشخص الحاكم، وعلى مر التاريخ كانت هناك نماذج كثيرة للشخصيات الكاريزمية كرئيس الجيش-النبي -الديماغوجي....، وهذا لا يعني أنّ السلطة الكاريزمية شكل سيء من أشكال السلطة فإذا ما وجد القائد الذي يتوحّد مع قيم وأهداف ومصالح المجتمع فقد يكون أفضل شكل للسلطة يصاحب التغيرات السريعة من دون تحطيم وحدة المجتمع.

الكاريزما كما يقول فروند:" هي وقف الاستمرارية سواء كانت قانونية أو تقليدية، تهدم المؤسسات وتعيد النظر في النظام القائم والإكراه العادي لكي تدعو إلى منحى جديد في فهم العلاقات بين الناس، إنّها هدم وبناء في آن واحد وفق حدود وضوابط القائد تبعا لمقتضيات ما يعتقد أنها دعوته ..."، فالكاريزما صفة لا يمكن لها أن تتمأسس وهذا ما يجعلها تتأرجح بين القوة الشديدة وبين الضعف الشديد وصولا للأفول[2]، توجد الكاريزما في الزعيم الذي تلهم رسالته ورؤيته الآخرينمستندة إلى السمات غير العادية التي يتسم بها الفرد، ويرى فيبر أن الزعيم الكاريزمي هو رئيس حركة اجتماعية جديدة وزعيم يتمتع بقوى إلهية أو خارقة للطبيعة، معتقدا أن الكاريزما تلعب دوراً قوياً إن لم يكن متكاملاً في أنظمة السلطة التقليدية[3].

- الشرعية التقليدية:

هي الاعتقاد بشرعية التقاليد إذ يرى فيبر أنّ في النفس البشرية جزء من الإيمان جعلها تقبل شرعية نظام معين منذ نشأة الوحدة الأولى167 للدولة وأنّ الأجيال توارثت هذا الاعتقاد حتى يصبح كعرف أو تقليد ودرجة استقرار النظام تتوقف على درجة الشرعية التي يكتسبها العرف أو التقليد، فالأفراد يخضعون للسلطة لأنهم يقدسون التقاليد التي تلزمهم بالطاعة بناء على الوفاء[4]، فشرعيتها مكتسبة من قدسية التقاليد، فالقدرة على الحكم والحق فيه تنتقلان من جيل لآخر، غالباً ما تكون بالوراثة ولا تتغير بمرور الوقت مصعبة التغيير الاجتماعي، تفتقر للاتساق والعقلانية وتدعم الوضع القائم ،يقول أن فيبر: "إن إنشاء قانون جديد يتعارض مع المعايير التقليدية أمر مستحيل من حيث المبدأ" ،وتتجسد السلطة التقليدية عادة في النظام الإقطاعي أو النظام الأبوي[5].

---

[1]- Dana Williams, Max Weber : Traditional, Legal-Rational, and CharismaticAuthority,op,cit.

[2]- إكرام عدنني،مرجع سابق، 165،166.

[3]- Dana Williams, op.cit.

[4]-إكرام عدنني،مرجع سابق،ص167.

[5]- Dana Williams , ,op,cit

إذا كانت السيطرة الكاريزمية يبدأ تأثيرها مع بداية وجودها فالسيطرة التقليدية تجد شرعيتها في عدم معرفة وقت تواجدها ونشوئها بشكل تكون معه التقاليد عبارة عن عدد من الممارسات المتواجدة دائما ،وإذا كانت الشرعية الكاريزمية مؤقتة وتنتهي بالانتهاء المعنوي أو المادي للشخص الكاريزمي، فالتقليدية مستمرة استمرارية التقاليد القديمة فكلما دام النظام كلما كانت له فرصة أكبر لدوامه ولمدة سريانه ،وتكون السلطة من حق رجل مدعو للسلطة بموجب عرف سائد و بصفته الشخصية التي توجب له بالطاعةوتصبح عملا ورعا ،فالمحكومون ليسوا مواطنين بل أندادا في حالة حكم الشيخ ،أو أتباعا وهم لا يخضعون كما يقول فروند لقانون شخصي إنما تقليدا لأوامر مشرعنة نظير امتياز تقليدي[1].

- الشرعية العقلانية:

أو السلطة القانونية العقلانية التّي تستمد قوتها من اعتقاد شكلي في محتوى القانون أو القانون الطبيعي (العقلانية)، ولا تُمنح الطاعة لزعيم ما، سواء كان تقليدياً أو كاريزمياً بل لمجموعة من المبادئ الموحدة. يرى فيبر أنّ أفضل مثال للسلطة القانونية العقلانية هو البيروقراطية (السياسية أو الاقتصادية) الشائع في الدولة الحديثة وحكومات المدن، والشركات الخاصة والعامة، والجمعيات التطوعية المختلفة، والواقع أنّ فيبر صرح بأن "تطور الدولة الحديثة يتطابق بالفعل مع تطور البيروقراطية الحديثة، تماماً كما يتطابق تطور الرأسمالية الحديثة مع البيروقراطية المتزايدة للمشاريع الاقتصادية"[2].

على عكس سابقتها لا تكون الطاعة داخلها للفرد في حد ذاته لكن للمنظومة القانونية حتى على من يتولون ممارستها، والاعتقاد بأن الحكومة قد اكتسب سلطاتها بطريقة مشروعة تجعل من الشعب يتقبل الدستور والتشريعات والاعتقاد بملزوميتها؛ والشرعية العقلانية تتعارض مع السلطة الكاريزمية وعلى عكس التقليدية فما يميز هذه الشرعية هو عقلانية العلاقات الفردية داخل المجتمع ويطبق القانون السّاري على الجميع بما فيهم من يملكون السلطة التي ينتج عنها قوانين حاكمة ومخضعة وقد تتداخل الشرعية العقلانية مع التقليدية عندما يجمع الحاكم بين سلطتين سلطة الحاكم التقليدي وسلطة رئيس الدولة الذي يعتمد على الاستفتاء في إصدار القوانين ويبقى الشكل الأبرز للشرعية العقلانية متجسدا في البيروقراطية التي يخضع فيها الجميع لسيطرة الادارة وقوانينها[3].

إن أنواع السلطة الثلاثة قد تتعزز بصفات تميزها عن أنواع أخرى. فالسلطة التقليدية غير شخصية وغير عقلانية (على النقيض من العقلانية القانونية)؛ والسلطة الكاريزمية ديناميكية وغير عقلانية (على النقيض من التقليدية) ،والسلطة القانونية العقلانية ديناميكية وغير شخصية، وقد تعتمد احتمالية الاحتفاظ بنوع معين من السلطة على قدرة نظام القائم على الاحتفاظ بالسمات التي تجعله فريداً ورفض السمات التي تجعله أكثر ملاءمة لنوع آخر من السلطة،كماقد تفقد السلطة القائمة قوتها لصالح أنواع أخرى من السلطة، لتنتقل لأخرى، كأن يدافع زعيم كاريزمي عن المثل الثورية، أو قد يؤدي السعي العقلاني إلى تحقيق الغايات من خلال مبادئ شكلية مجردة إلى إضعاف السلطة التقليدية. وقد تتبلور الحركات الكاريزمية الثورية في نظام تقليدي أو تتحول إلى منظمة رسمية عقلانية، أو كن تؤدي القوى غير العقلانية التي تتمتع بها التقاليد أو الكاريزما إلى إضعاف السلطة القانونية العقلانية[4].

---

[1]-إكرام عدنني، مرجع سابق،ص168.

[2]- Dana Williams , ,op,cit.

[3]-إكرام عدنني، مرجع سابق،ص169.

[4]-Dana Williams, op.cit.

إن تصنيفات السلطة متعددة تبعا للمعايير المستخدمة فالقانوني يميزها وفقا لنظمها القانونية، والفيلسوف اللاهوتي ولأنه يهتم بتحديد النظام السياسي الأفضل فسوف يستخدم معيارا أخلاقيا أو ديناً، كما العالم الاجتماعي الذي يهتم بتحديد العلاقة بين الثورة من جانب والظروف الاقتصادية من جانب آخرفقد يصنف النظم من خلال استخدام الدخل النسبي والثروات[1].

المطلب الثاني: المكون المادي والتكنولوجي في بناء النفوذ الإقليمي:

عرّفت المقاربات التقليدية في العلاقات الدولية المكانة الدولية كرتبة باعتبارها "تصف الترتيب النسبي بين الدول"؛ مشيرةإلى الموقع الذي تحتله الفواعل ضمن تسلسل هرمي معين استنادا إلى مجموعة من السمات ، كالموارد المادية والقدرات الاقتصادية أو العسكرية أو التكنولوجية، والأسلحة النووية، والقيم الأساسية، مثل النظام السياسي أو الإيديولوجية والثقافة ،أوالحضارة والتفوق الأخلاقي ،ويؤكد روبرت غلبن *Robert gilpin* أنّ المكانة هي سمعة القوة والقوة العسكرية على وجه التحديد، فكلما كانت الدولة أغنى أو أقوىعسكريا كانت مكانتها أعلى متناقضا حسب دوك مارينا *Duque Marina*مع بحوثالمكانة في العلوم الاجتماعية والتي تعتبر المكانة ذات طبيعة اجتماعية، ورغم أنّ النهج التقليدي في العلاقات الدولي ينكر العوامل غير المادية في تعريف المكانة ويختزلها في السمات المادية ما يجعلها تتناسب والقوة[2].

الخصائص القومية هي كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية كوحدة كلية شاملة، تتسم بالاستقرار إضافة إلى مستوى تقدمها التكنولوجي والحضاري وحجم مواردها ومستوى تطورها القومي وتوجهاتها المجتمعية، يقصد بالمقدرات القومية التفاعل الناتج عن حجم الموارد المتاحة مع المستوى التطور التكنولوجي للدولة، وحجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة، وهو ما يعبر عنه في العلاقات الدولية بعناصر قوة الدولة[3].

اعتبر رونشون بأنّ الدول تريد تعزيز مكانتها الدولية تعزيزالسلطتها ونفوذها؛ فـ"تسعى الدول للحصول على المكانة (..)لأنها مورد قيّم لتنسيق توقعات الهيمنة والاذعان في التفاعلات الاستراتيجية، ما يعني أنّ الدول ذات التصنيف الأعلى في تراتبية هرمية معينة ،قادرة على ترجمة قوتها إلى النتائج السياسية التي تريدها بأقل قدر من المقاومة، وهذا ما يقرّهلارسون وشيفتشينكو *Shevchenko Alexei and LarsonWelch Deborah* في كتابهما البحث عن المكانة، واعتبارهماأن مكانة القوة العظمى تحمل معها توقعا ازاء الدول الصغرى بأنّها ستذعن لرغباتها في السياسة الخارجية[4].

تتبع الدول في تحقيق مصلحتها العديد منالمحددات، وتحاول تعويض نقص موارد معينة بمحددات أخرى، والحصول عليه هذا المورد أو سواه، ضمن سلوك سياسي يكون محصلة لنيل ذلك الهدف التي تتطلع إليه الدولة،لذا تقوم العلاقات الدولية المعاصرة علي ركيزتين أساسيتين هما: **القوة والمصلحة الوطنية**، واتساقاً بينهما وبينما يُمثل القوة في إطار المدرسة الواقعية، إلا أنّ هذه القوةلابد لها من غاية تسير نحوها ،تعرف بالمصلحة الوطنية التي تشير في جوهرها إلى مجموع القيم الوطنية النابعة من الدولةوالهدف

---

[1]- إكرام عدنني،ص170.

[2]-رياض بوالزرب،المكانة في السياسة الدولية:بين القدرات المادية والاعتراف الاجتماعي،مجلة أبحاث قانونية،المجلد 06،العدد01،جوان2021،ص ص245-262.

[3]-محمد السيد سليم،تحليل السياسةالخارجية،مكتبة النهضة المصرية،الطبعة الثانية، 1998 القاهرة،ص148

[4]-رياض بوالزرب،مرجع سابق.

الحقيقي الذّي تسعىلتحقيقه، وتتنوع هذه الوسائل بين الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية[1]، حيث تحل مكان الوسائل الصلبة كالقوة العسكرية تعزيزاللأمن القومي للدولة، وتحقيق للرفاه الاقتصاديوالاجتماعي.
تعتبرالموارد الطبيعية والبشرية المتاحة من مصادر الطاقة كالبترول والفحم والغاز والموارد النووية والمعادن الخام كالحديد والموارد الغذائية كالقمح والمواد الزراعية، وتوفر للدولة يوفّر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة ،كما أنّه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح أو انتاج الأسلحة النووية و الدخول في حروب دولية، كما أنّ افتقار بعض الدول لموارد طبيعية كان السبب وراء نشوب العديد من الحروب[2]، فالاعتماد على هذه المقدرات تخلق مجموعة من الأنشطة المؤثرة في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدول ولغيرها من الدول شاملة، إنتـــاج وتوزيع واستهلاك البـــضائع والخدمات، وتبادل الثروة والمعاملات التجارية والتعريفات الجمركية وأدوات الحماية التجـــارية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية وإعطاء أفضليات تجارية، كإعطاء وضع الدولة بالرعاية وأدوات سعر صرف العملة الوطنية[3].

إنّ تزايد الاعتماد على القوة الاقتصادية لبناء القاعدة الصناعية المدنية والعسكرية، وتحديد مكانة الدولية وقدرة تأثيرها في النظام الدولي من جهة، وتزايد الترابط الاقتصادي المعقد بفعل ما قدمه التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالاتوالنقل منتسهيلات كبيرة ،اسهم في تزايد حجم التبادلات التجارية والمالية وتعاظم القدرة الإنتاجية، مبرزا أهمية القوة الاقتصادية ليس للدول بل لمجتمعاتها أيضا، ففي الوقت الذي أصبح يُقال فيه أنّ الحرب قد تضاءلت أهميتها كوسيلة معقولة لضمان أهداف الدول، فإنّالأهداف ذاتها قد تغيرت مع تزايد إدراك الدول ومجتمعاتها بخطورة اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية، فألمانيا الإتحادية قوة اقتصادية قائدة في الإتحادالأوربي، وبالتالي الاقتصاد مقوّم يعتلي المرتبة الأولى ضمن مؤشرات القوة في القرن الحادي والعشرين وحتّم على الدول تفعيل الجانب التقني إلى جانب الاقتصاد الفاعلفي الدبلوماسية، والتي تعد من أهم المحافل الدولية التي تجمع بين أهم المنظمات الدولية ،كمنظمةالصحة العالمية مع تضافر جهودها المالية والتكنولوجية، وكذلك القوى الاقتصادية الكبرى والاستراتيجية لمساعدة العالم على تخطي الأزمات التي تواجهها في المجالات السلميةوالتنمويةوالأمنيةوالبيئية[4].

تعني الموارد البشرية السكان التابعين للدولة وخصائصهم المختلفة من حيث الحجم والتوزيع فتوافر السكان يوفر للدولة أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطا بتوافر الموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية للاستفادة من الحجم السكاني الذّي لابد أن يتوازن والموارد الطبيعية المتاحة، إلاّ أنّه لا يمكن القول بصفة عامة أنّ الحجم الصغير للغاية أو الكبير يعتبر عبئا أكثر منه ميزة للدولة ،فالدول التي لا يتوافر فيها العدد الكافي من السكان قد تصبح عملية النمو بها مستحيلة بدون استيراد العمالة الأجنبية ما يخلق بدوره أعباء على السياسة الخارجية وهذا ما ينطبق أيضا على الانفجار السكاني الذي يشكل عبئا إذ أنّه يعطل مسيرة التنمية ويضطر الدولة إلى الاعتماد على التمويل الخارجي ودخولها في ارتباطات دولية تؤثر على سياستها الخارجية واتباعها سياسة توسعية لمحاولة خلق منافذ إقليمية لهذا التوسع.

---

[1]- يونس طلعت الدباغ،دور الدبلوماسية الفاعلة فى تحقيق المصلحة القومية العليا للدولة دراسة نظرية، **مجلة قه لأى زانست العلمية**، اربيل، كوردستان، العراق المجلد (6) العدد (3) صيف 2021، قسم الدبلوماسية والعالقات الدولية، كلية القانون والعالقات الدولية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، اقليم كوردستان، العراق ص ص663-682

[2]-محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص155.

[3]-محمدسليم محمد، مرجع سابق، ص 93

[4]- يونس طلعت الدباغ،مرجع سابق

كما أنّ قضية توزيع السكان من حيث الأصول العرقية والدينية قد يؤذي إلى وجود أقلّيات عرقية أو دينية قوية مؤثرة على السياسة الخارجية للدولة، فوجود الأكراد في العراق أو الفرنسيين في كندا أو المسلمين في الفلبين يؤثر 156على مصالح وارتباطات الأغلبية ،كما أنّ الأقلّية قد تضغط على الأغلبية لأخذ مصالحها بعين الاعتبار بل أنها قد تدعو قوى خارجية إلى التدخل لحمايتها، كما أنّ الدور الإنتاجي للسكان يختلف باختلاف توزيعهم العمري والانتاجي فقد تصل في بعض الدول المتقدمة الى حوالى 60 بالمئة من السكان ويؤذي ذلك إلى ارتفاع معدلات الإعانة الاقتصادية في المجتمع وما يترتب عنه من ضغوطات على مقدرة الدولة في توجيه الموارد نحو الاستثمار الإنتاجي[1].

يؤذّي مستوى التحديث الذّي يشمل المهارات الفنية والتنظيمية المتعلقة بقدرة المجتمع على تحويل موارده الى أشكال وأنماط جديدة بغض النظر عمّا إذا كانت تمتلك الموارد المساعدة على ذلك، إذ يمكن تعويض النقص عن طريق تطوير المهارات الفنية والتنظيمية للتعامل الرشيد مع الحجم المحدود من الموارد، فامتلاك الدولة للمهارات الفنية والتنظيمية يؤذي إلى إحداث تغير كبير في نظامها الاقتصادي وسياستها الخارجية على غرار ما حدث بالنسبة للدول الأوروبية عصر الثورة الصناعية، كما أنّ النمو الاقتصادي يرتبط عادة بنمو التيار القومي، ومع مرحلة الانطلاق إلى النضج يستمر النمو الاقتصادي وتزداد الموارد بحيث تستطيع الدولة أن تنشأ أنشطة خارجية على نطاق واسع .

يوسع التحديث أفاق وأهداف السياسة الخارجية ،فتظهر قضايا جديدة في مجال السياسة الخارجية لم تكن مطروحة ،مغيرة مضمون السياسة الخارجية من مجرد الاقتصار على الأمن بمفهومه التقليدي لتشمل القضايا اجتماعية واقتصادية وايديولوجية أشمل، فالدولة الحديثة أو تلك الّتي تمر في طور التحديث تستخدم السياسة الخارجية كأداة للتنمية و تتولى قضايا اقتصادية أهم ،ومع ما تحدثه من تغيرات اجتماعية جذرية مؤثرة على عملية صنع السياسة الخارجية التي تزداد تعقيدا، فيزداد تأثير القوى الاجتماعية المختلفة خاصة جماعات المصالح الجديدة والمنظمات الدينية التي تهمل كجماعات ضاغطة و موجهة؛ وامتلاك الدولة لتكنولوجيا الاتصال الجديدة يوفر للدولة أدوات جديدة لتنفيذها حيث توفر لها وسائل سريعة للاتصال الدولي، وتعمل المهارات التنظيمية المرتبطة بارتفاع مستوى التحديث على متابعة تطور الشؤون الدولية والبحث عن المعلومات والبدائل بطريقة أكثر كفاءة بما يرقى بمستوى عملية صنع القرار[2].

توظف الدولة مواردها ومقدراتها الفنية والتنظيمية في ميدان السياسة الخارجية من خلال أشكال محددة للمقدرات وهي القدرة العسكرية والموارد والتكنولوجيا والمقدرة الاقتصادية، ويقصد بالمقدرات العسكرية الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدخول في صراع مسلح قد يصل الى الحرب الشاملة بما يترافق مع اعداد الجيوش ومستوى تسليحها وتدريبها؛ والمقدرة الاقتصادية من موارد وتكنولوجيا في ميدان انتاج السلع والخدمات وتطويرها، فهي تمثل عاملا حاسما ورادعا قويا للدول وعاملا من عوامل انتصار الدولة حال دخولها مواجهة عسكرية، وامتلاك الدولة لهذه المقدرات يغري قادتها بمحاولة الاستفادة منها لإخضاع القوى المعادية، لأنّها لا تشكل ضمانة لاحتمال انتصار الدولة في مواجهة عسكرية إذا لم تترافق مع وضوح الأهداف وقوة التصميم على تحقيقها والتأييد السياسي الداخلي لتلك الأهداف، أضف الى ذلك أنه ليس من اليسير استعمال المقدرة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وامتلاك المقدرة النووية يشكل الى حد كبير ضمانة لردع العدوان دون ضمانة لتحقيق أهداف السياسة الخارجي[3].

---

[1]-محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص ص156،157.

[2]-المرجع نفسه،ص ص157-170.

[3]-محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص ص171-173

وتماشيا تشكل التقنية بتشكيلاتها الواسعة، ثاني مؤشر لمقدرات قوة الدولة والعوامل المتجددة في العلاقات الدولية والمؤثرة في اتساع رقعة التحولات الجذرية في سلوكيات الدول، فبفعل التكنولوجيا تخلص العالم من الكثير من لأمور التي كان يعتقد أنّها لا يمكن الاستعاضة عنها، وأحدث نقلة نوعية في الانكشافالاستراتيجي للشعوب، فلم تعد النظم السياسية المركزية تفعل بشعوبها ما كانت تفعله سابقا دونما أن يظهر ذلك للعالم، فالتكنولوجيا ساهمت في هذا الاتجاه بسرعة نقل الأحداث بين دول العالم بسلبياتها وإيجابياتها،وتوسيع دائرة التعاون عبر ثقافة دبلوماسية[1].

قد تخطئ الدول في إدراك مقدراتها القومية كما مقدرات الدول الكبرى، كما أنّ الدول الكبرى قد لا تستطيع ترجمة مقدراتها القومية فيما يتعلق بساستها الخارجية إزاء قضايا معينة دون غيرها، فتأثير المقدرات القومية يعتمد على عنصر الإدراك سواء بالنسبة لصانع السياسة الخارجية في الدولة أو نظرائهم في الدول الأخرى؛ فما لم يكن صانع السياسة الخارجية مصمما على ترجمة المقدرات القومية لدولته إلى نفوذ خارجي وقادرا على إقناع صانعي السياسة الخارجية في الدول الأخرى بجدّيته، فإنّ تلك المقدرات لن تنتج أي أثر في السياسة الخارجية للدولة ،فاليابان على الرغم من امتلاكها العديد من المقومات الاقتصادية تفتقر إلى الرغبة في الترجمة الفعلية في شكل نفوذ سياسي خارجي[2].

المطلب الثالث: مكون التشابك الديمغرافي القيمي والبعد الاستراتيجي

تتمتع الدول بمجموعة منالموارد الجغرافية الثابتة محددةً حجم الدولة، فيؤثر الموقع والمساحة والتضاريس على السياسة الخارجية من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة؛ المؤثرة بدورها في قدرة الدولة المنعكس بشكل مباشر على السياسة الخارجية في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة سياستها الخارجية، فيعتقد أنصار الحتمية الجغرافية وعلى رأسهم راتزل*Ratzel* أنّ الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدّد سياسات الدول، فإذا ما نظرنا إلى الموقع الجغرافي فهو المجال الحيوي لسياسة الدولة الخارجية ويحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمنها، والموجه لسياستها الخارجية في المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، محددا هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة .

ويرى ماكندر أنّ السيطرة الجغرافية لدولة معينة على مجال جغرافي معين تؤدي إلى السيطرة على أقاليم أخرى، فهناك مواقع جغرافية تتسم بأنّها طريق طبيعي للمرور والانتقال الدولي كقناة السويس والبوسفور، وتهتم الدول صاحبة المواقع بحمايتها بينما تحاول أخرى التحكم فيها لأهميتها في مواصلاتها الدولية، ويختلف تأثير هذه المواقع على سياسات الدول التي تقع في إقليمها باختلاف القوة النسبية لتلك الدول، فإذا كانت صاحبة الممر ضعيفة؛ فإنّ وجوده يكون عادة مدعَاة للسيطرة الخارجية، وإذا كانت قويّة تستطيع درء تطلعات الدول الأخرى فسيكون الممر مصدرا لقوّتها الاقتصادية ومكانتها الدولية، كما أنّ الدول ذاتالسواحل البحرية والمنافد الطبيعية تتمتع بمصادر قوة إضافية لاستغلالها في التجارة الدولية والنقل الدولي ،ما يجعل معظم الدول الحبيسة تعاني مشكلات اقتصادية هائلة ناتجة عن ارتفاع تكاليف نقل تجارتها الخارجية، لذا تحرص على الدخول في علاقات ودية مع الدول المجاورة ذات المنافد البحرية ضمانا لسهولة النقل الدولي، ويرى ماهان أنّ القوة القارية في أوروبا وآسيا لن تستطيع تحدي القوة البحرية لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فالدول البحرية تتميز على عكس الدول القارية بعدم وجود حدود أو دول مجاورة و تستطيع تركيز مواردها لبناء قوة بحرية كبرى[3].

---

[1]- يونس طلعت الدباغ، مرجع سابق.

[2]-محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص175،176.

[3]-محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص ص149،152.

وتثير قضية التضاريس قضية الحدود، فعدم وجود حدود طبيعية للدولة يدفعها إلى تركيز حيز أساسي من سياستها الخارجية نحو حماية أمن حدودها خاصة المناطق التي يسهل على العدو اجتيازها أو خلق مناطق عازلة على حدودها، فقضية الحدود من القضايا الإشكالية الرئيسية في السياسات الخارجية لكثير من الدول حديثة الاستقلال، فالملاحظ أنّ الدول الاستعمارية السابقة التي خطّت الحدود السياسة لتلك الدول بما يتفق ومصالحها وبما يؤذّي في بعض الأحيان إلى تقسيم شعب واحد أو قبيلة واحدة بين دول متعددة ما يخلق احتمالات صراعية.

إذا كانت العوامل الجغرافية تنتج هذه الاثار المجتمعة على السياسات الخارجية ،فإن حركية تأثير العوامل الجغرافية يعتمد على القوة النسبية للدولة ،فامتلاك الدولة لموقع جغرافي استراتيجي قد لا يشكل في حد ذاته مصدرا للقوة بل قد يكون باعثا للتهديدات الخارجية إذا لم تكن الدولة تمتلك قوة عسكرية قادرة على حماية تلك المواقع ،فامتلاك الدولة العثمانية لمضايق البسفور والدردنيل مع ضعفها أدّى إلى تزايد التهديدات الروسيّة، كما أنّ تطور تكنولوجيا الاتصال الدّولي وتكنولوجيا الصواريخ العابرة للقارات قد جعل كثير من فرضيات الجغرافيا السياسية حول أثر الجغرافيا على السياسة الخارجية محل شك كبير، فلم تعد الحدود الطبيعية تشكل عائقا أمام احتمال تهديد الدولة من مسافات بعيدة أو ضمانا لأمن الدولة ،وفقدت مواقع العبور الدولي والجزر أهميتها مع التطور التكنولوجي[1].

تختلف الدولة في مرجعياتها الدينية فهناك دول تنصعلى دين الدولة أو مذهبها الديني صراحة متناسية المعتقدات الفرعية وتأثيراتها على التماسك المجتمعي، ما يجعل من رعاياها ذوي الدين أو المعتقد المختلف تبحث عن الانتماء المذهبي والولاء خارج دولتها خصوصا إذا كانت دولة إقليمية ما يخلق العديد من الروابط والولاءات بين الدولة وأفراد خارجها ما يعرّض الدولة للعديد من الانكشافات والنزاعات العرقية والمذهبية المسيسة، فالظاهرة المذهبية الدينية تتجاوزالمناطقوالأديان والأقاليم،وتأججها تأثيرات تداخل الولاءات الفرعية على تنازع الأولويات بين النسق المذهبي والنسق القومي أو اللغوي أو الديني.

ما يجعل الحروب الدينية الداخلية تتداخل بين مذاهب الدين نفسه، وتمثل ملمحاً مركزياً في إطار الحروب الدينية، عرفت أوروبا حروبا امتدت من 1524-1648، وفي العصر الحالي ثمة نزاعات بين المذاهب المسيحية، ونزاعات ذات بعد سياسي مذهبي كما في إيرلندا واسكوتلندا وغيرهما، وتتحول هذه النزاعات أحياناً لصراعات،وتشهد إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى العديد من الصراعات الطائفية والاثنية،وعرفت الهند ظاهرة التنازع المذهبي داخل الهندوسية بين طوائفها، وتتباين محركات النزعة المذهبية بشكل عام بين المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بينما يجري التركيز في تفسير النزاع بين المذاهب في البعد الديني على موضوعات "تأسيسية" في النظرة المذهبية الدينية أو بسبب التوظيف السياسي للخلاف المذهبي في مستويات التحديث[2].

إن النزاعات الدولية بين المذاهب الدينية ليست ظاهرة مقتصرة على دين معين أو منطقة معينة، فالصراع المذهبي ظاهرة عايشتها كل الأديان تقريباً، كما أنّ المؤشرات الكمية حول صراع الحضارات "بين الأديان" تنفي صحة نظرية صمويل هنتينجتون، إذ إنّ مؤشرات الصراع داخل الحضارات نفسها، خصوصاً بسماتها الدينية، تفوق عدد النزاعات بين الحضارات الدينية، ولعل الحرب الروسية الأوكرانية الراهنة هي أحد هذه المؤشرات المعاصرة، وهو ما يتضح في انشطار الكنيسة الأرثدوكسية إلى روسية وأوكرانية وكل منهما يقف إلى جانب أحد المتصارعين[3]، فمجرد التطلع للحصول على مكانة لا يكفي لتحقيقهبل لابدّ منالاعتراف،

---

[1]-محمد السيد سليم،مرجع سابق، ص ص154-156.

[2]- وليد عبد الحي،المذهبية الدينية في النزاعات الدولية،حالة محور المقاومة،ورقة علمية،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت،أكتوبر2024،ص ص3،4.

[3]-وليد عبد الحي،المذهبية الدينية في النزاعات الدولية،المرجع نفسه.

فقد تدّعي الدولة أنها قوة عظمى لكن وضع القوة العظمى يعتمد على ما إذا كانت الدول الأخرى وخاصة العظمى منها تعتبر هذا الادعاء شرعيا، فالمكانة حسب توصيف كلونان*Clunan*هي أن تُعتبرحامًلا حقيقيا لبعض الصفات القيّمة التي تميز وتضع الفرد في مجموعة مبنيّة اجتماعيا.

تصف موراي الاعتراف بأنّه فعال اجتماعيا "يتم من خلاله تشكيل فاعل آخر كفاعل ذي مكانة اجتماعية مشروعة، ونتيجة لذلك يكون قادرا على الحفاظ على وضع اجتماعي معين (أو هوية معترف بها) داخل مجتمع سياسي ولتأمينهويته ولتحديد مكانتها المرغوبة في النظام الدولي يجبالاعتراف بالقوى الصاعدة من قبل قوى الوضع الراهن، وعندما يتم الاعتراف بقوة صاعدة يتم تأمين هويتها ومكانتها في النظام الدولي وشرعنة قوتها الاجتماعية والعسكرية المتنامية ،وهذا الاعتراف يمنع المعضلة الأمنية ويسهل الصعود "السلمي" للقوى الصاعدة ،هذه الأخيرة تعتبر تعديلية من خلال تفاعلاتهاالاجتماعية مع الدول الأخرى في الوقت الذي تحاول فيهالاعتراف بهويتها كقوة رئيسية لاتهدف فقط إلى تأمين مصالحها المادية، بل تهدف إلى ترسيخ هوياتها في المجتمع الدولي المتطلب اعترافا.

لقد شكلت الرغبة في الاعتراف نطاق أهداف السياسة الخارجية وشكلتاستراتيجيات القوى الصاعدة ورغبتها في الاعترافسعيها إلى النضال للاعتراف بالقوى الصاعدة وتبنّي سياسات خارجية توسعية مكلفة والمخاطرة بوجودها كدول وبأمنها المادي **لتأمين هوية ومكانة في النظام الدولي** ولاعتمادها علىالاعتراف، فهي تتعمق بعمليات تحديد الهوية المتوجبالقبول بمجرد أن يرى الأعضاء أنّه يتبع قواعد العضوية فلا يمكن اعتبار المكانة من السمات المادية للدولة إلاّ بناء على تصورات الآخرين وكيف يفسرون السلوك والخطاب الصادر عن الدولة.

قد يؤدي النقص في الأبعاد أو السمات الأساسية للمكانة إلى اعتماد استراتيجيات مختلفة لإدارة الهوية كالحراك الاجتماعي(محاكاة الدول قيم ومعايير الدول ذات المكانة الأعلى لكسب القبول في نوادي النخبة)، والمنافسة الاجتماعية(السعي إلى المساواة أو تجاوز المجموعة المهيمنة)، والّذي يخلق الإبداعالاجتماعي: لتعزيزالقوة الناعمة للدولة من خلال الوساطة الدبلوماسية أو لعب دور قيادي في المنظمات الدولية أو الترويج لمعايير دولية جديدة[1].

-المبحث الثاني: مفردات التحرك ضمن الدبلوماسية الدينية في تحقيق النفوذ الإقليمي

لطالما شغل الزعماء الدينيون دورًا رئيسيا في العلاقات الدبلوماسية وحل النزاعات وإقامة علاقات سلمية،حيث مارس الزعماء المسيحيون (الباباوات) في العصور الوسطى والخلفاء الإسلاميين نفوذاً على الشؤون السياسية، وعززواالتسامح الديني ،وشكلت للحروب الصليبية الأوروبيةدوافع دينية وسياسية ؛عزّزها بروز مفكرينمدافعين عن التسامح الدينيعصر النهضة، بينما تحدى الإصلاح سلطة الكنيسة الكاثوليكية واستخدمت القوى الأوروبية المبشرين للدبلوماسية الدينية خلال العصور الاستعمارية وجاء القرن العشرين ليظهر الزعماء الدينيون كممارسين للعمل الدبلوماسيتعزيزاللسلام ومعالجة النزاعات[2].

أولا-فواعل الدبلوماسية الدينية:

إنّ كل فكر ديني أو سياسي يحتاج إلى إنتاج مؤسّساتي يقوم عليه لضمان استمراريّته وللحفاظ على هويته ،وتزخر المجتمعات الإسلامية كما المسيحية بمجموعة منها يحتكر فيها رجال الدين والسياسة السلطتين

---

[1]-رياض بوزرب،مرجع سابق.

[2]-Shafia jamil,Religious Diplomacy PromotingPeace,Collaboration, &EconomicStability Article · February 2024 CITATIONS 0 READS 711 3, Al-Amīr - Volume: 04 Issue No. 03 October-December 2023 pp12-31,See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/377891297

الروحية والدنيوية، بل إنّ المسائل الدينية والسياسية ظلّت من المحظورات التي يجب عدم الخوض فيها إلّابقدر ما تسمح به المؤسّستان الدينيّة والسياسية[1]، وتتضمن الدبلوماسية الدينية إشراك الجهات الفاعلة والمؤسسات الدينية فيالجهود الدبلوماسية الرّامية إلى تعزيز السلام والتفاهم والتعاون بينالمجموعات الدينية وبين المجتمعات الدينية والمجتمع الدولي مع اختلافهاوأساليبهاارتباطا بسياقاتهاوأهدافهما يجعلللدبلوماسية الدينية العديد من الفواعل تحقيقا لأجندتها الإقليمية ومن أبرزها:

1-**المؤسساتالدينية**:

وهي هيئات اجتماعية تسعى لتحقيق أهداف محددة وفقمحدداتوبناء وظيفي واضح ومقصود،تعرّف: "بأنها عبارة عن منظمة رسمية ذات السمة الدائمة والمستمرة كوزارة الأوقاف أو المساجد أو أماكن العبادة الأخرى التابعة أو الخاصةبالأديان البدائية والفلسفية والسماوية"[2].

ويقصد بهاالمساجدوالكنائسومختلف دور العبادة والجمعيات وما يرتبط بها من مؤسســـــات أو أشخاص، يوظفون الدّين لتلقي أفكارسياسية عامة لأفراد المجتمع، وتنتشر هذه المؤسساتفيالمجتمعات خصوصا الإسلاميةمنها، حيث يتداخل الدين مع السياسة وتأخذ هذه المؤسسات شكل منظّمات سياسية مباشرة كالأحزاب أوجمعياتخيرية أو جمعيات الوعظ والإرشاد[3].

فالمؤسسات الدينية ظاهرة تاريخية واجتماعية ارتبطت بالأديانوالعقائد، تختلف أشكالها وتركيبتها باختلافمجموعة الوظائف التيتؤديها، وقد تتشابك وتتداخل فيما بينها وبدرجات متفاوتة ،مع احتفاظها بطابعهاوشكلهاالرسميوالمستمر وهدف تسعى لتحقيقه، لكنها تبقى في شكلها وفي مضمونها كلٌّ وظيفي يستمد أو يعتمد في مقوماته على النظام الدينيالسائد في المجتمع ،وتتّخذ لنفسها مجموعة أو نسقاً من العادات والأعراف والتقاليد والتحريماتبالإضافةإلى الطقوس ومستويات السلوك والتنظيم والأدوار... وغيرها من أنماط السلوك الذّي يوجه اهتمامها ويبرر وجودها.

اعتمدت المؤسسات الدينيةالتكامل والتساند الوظيفي فيما بينها ما جعلها مسؤولة عن تلبية احتياجات الأفرادالمختلفةوالمتعددة لدرجة أنها أصبحت مسؤولة عن غالبية أنشطة الفرد وأنماط سلوكه،وتنبع أهميتهامن الوظائف المناطة بها مثل: تنشئة الفرد اجتماعيا ودينيا وثقافيا وسياسيا؛ إذ تُعنى بنشر الثقافة الدينية وتنمية الوعي الدينيللأفراد، إضافة لترويجها للتضامن والترابط الاجتماعي وتنمية المجتمع والمساهمة عبر تنظيمسلوكات أفراده في استقراره، كما تعتبر مركزا لممارسة الطقوس الدينية كالصّلاة والتجمعات الدينية[4].

ومن بين أنواع وأشكال المؤسسات الدينية نجد المسجد والزوايا والجمعياتالخيرية ذات الطابع الدينيوالأحزابالدينية، وهدفهاالأساسي هو نشر الثقافة الدينية وتنمية الوعي الديني وبث روح التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، كما توجد دول دينية في نشأتها وسياستها ومن أبرزها:

أ-المسجد:

كلمة مسجد من الناحية اللغوية تطلق على كل مكان يسجد فيه ويتعبد فيه،فالمسجدبالمعنىالاصطلاحي هو مكان مقدس تقام فيه مجموعة من الطقوس الدينية والاجتماعية كالصلاة

---

[1]-المؤسسات الدينية، مركز المسبار للدراسات والبحوث شريك اليونسكو في دعم الشباب وحوار الثقافات، نشر يوم:15-02-2017، على الموقع:http://www.almasbar

[2]-لغرس سهيلة، المؤسسة الدينية: المفهوم والاشكال، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد الثاني، جوان 2012، ص ص215-228

[3]-المؤسسات الدينية، المرجع السابق.

[4]- لغرس سهيلة،مرجع سابق.

والدعاء والذكر وتعليم القرآن الكريم ،وبعبارة أخرى هو مركز دينيوثقافي وبوتقة للرباط الاجتماعي[1]، مهمّته تنظيم المجموعات الدّينية الناشئة بوضع عدد من القواعد والضوابط كتحديد صلات القرابة أو القضاء بين المتنازعين ،أو توزيع الثروة عن طريق الزّكاة والصّدقات وتقسيم الغنائم، وكذا ترتيبات الغزو والحرب و الجهاد، وغير ذلك من التنظيمات بقدر كبير من المرونة وقابليّة التّعديل حسب حاجيات المجتمع وحسب الظروف المستجدّة ،وقد تطور و تكييف وفق قواعد السّلوك العام والخاص بحسب ما تقتضيه أحوال الأمة الإسلامية لمواجهة خطر الارتداد، ولمواجهة مشاكل الانتشار الجغرافي والتكاثر العددي ودخول أقوام من غير العرب في الدّين الجديد (345).[2]

ب-الزوايا والطرق الصوفية:

عُرف التصوّف كحركة دينية انتشرت بالعالم الإسلامي تدعو للزهد والعبادة وجاءت كرد فعل مضاد لواقع الانغماس في الترف[3]والبعد عن الدين، لتتطور وتصير طُرقا مختلفة لكل منها مجموعة من الزوايا والمدارس الدينية المعتمدة المساهمة في نشر طريقتها واستقطاب مريديها.

يعرف ابن خلدون التصوف في مقدمته بأنّه :"علم من العلوم الشّرعية الحادثة في الملة، وأصله أنّ طريقة هؤلاء القوم لم تزل عند سلف الأمة وكبارها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، طريقة الحق والهداية وأصلها العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى، والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها والزهد فيها فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه والانفرادعن الخلق في الخلوة للعبادة ،وهوما كان عاماً في الصحابة والسلف ،ولمّا فشا الإقبال عن الدنيا في القرن الثاني للهجرة وجنح الناسإلى مخالطة الدنيا أُختصّ المقبلون على العبادة باسم الصوفية والمتصوفة"[4]، أي أنّ التصوف كفلسفة قد عُرف زمن الصحابة والتابعين وانتشر بينهم كنوع من العبادة والإخلاص لله دون أن يكون طريقة متبعة وعامة اقتصرت على تجارب فردية، ولم تصبح طرقاً ذات شيوخ وأتباع إلاّ بعد الإقبال على الدنيا والعزوف عن العبادة.

ويرصد الباحث عبد الحميد الخطاب أقوالا ستة حول اختلاف أصل تسمية التصوف والصوفية، فتُنسب إلى الصفَّة وأهلها وهم فريق من المهاجرين والأنصار يتّخذون من صفة بمجلس مسجد الرسول محمد بالمدينة مكانا لهم ،ولأنّ الصوفيّة في الصف الأول بين يدي الله بارتفاع هممهم وإقبالهم على الله بقلوبهم وجوارحهم[5]، كما تُنسب لرجل زاهد متعبد في الجاهلية كان يلقب ب**صوفة** واسمه **الغوث بن بركان** ،ونُسبت إلى صوف القفا لرقّتها كما طبائعهم ،وقيل أنها مأخوذة من قولهم صاف السهم عن الهدف يصوف أي مال يميللميلهم عن الرذائل إلى الفضائل[6]،إلاّ أنّ القولالمتفق عليه هو للبسهم الصّوف مخالفة للناس وتشبّهاً بالأنبياءكدلالة عن زهدهم وابتعادهم عن الترف والبذخرغبة فيعيش تجربة روحانية خالصة ترقى بأرواحهم وجوارحهم بعيدا عن الحياة وضجيجها.

---

(1)-لغرس سهيلة،المرجع نفسه.

(2)-ياسر الملولي،**المؤسّسة الدّينية والمؤسّسة السياسيّة في الإطار الإسلامي**،ديسمبر 2017،من الموقع:https://www.mominoun.com/articles/

(3)-عبد الله بن دحين السهلي،**الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها وأثارها**،الطبعة01،دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع،ص10.

(4)-عبد الله حسين،**التصوف والمتصوفة**،مؤسسة هنداوي للنشر،المملكة المتحدة،2017،ص16.

(5)-كلوشي مصطفى، البعد السياسي للحركات الصوفية: الجزائر نموذجت، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، ص ص533-546.

(6)-عبد العالي بوعلام،الدور الثقافي والديني للطرق الصوفية والزوايا بالجزائر،**مجلة الواحات للبحوث والدراسات**،العدد15، 2011،ص ص461-469.

نشأ التصوفكنزعة فردية فعكف جمع من الناس على العبادة أطلق عليهم اسم الصوفيّة والمتصوفة وهو تجربة إيمانية فرديّة تحولت إلى مسلك جماعي، انبثقت منه طرق ومذاهب صوفية كثيرة تنسب إلى شيخ أو قطب بارز يجدب أتباعا و مريدين ناقلا الوراثة الصوفية، تعرف بالسبحة أو الولاية من شيخ لآخر[1]حفاظا على الطريقة الصوفية والتي تخضعلمراسيم وتنظيمات لجماعات يُقبل عليها المريدون لتصبح منذ القرن السادس للهجرة طريقة لها بيعة وأوراد وزي وموالد خاصة، وأضرحة وزوايا يجتمعون بها[2]،مكونة ذلك الرابط أو الحلقة بين الشريعة الإسلاميةوالحقيقة الإلهية بناء على الأوراد المأخوذة من الشيخ ،ليكون أساس تعاليم الطريقة الرابط المتين بين المريد وشيخه حيا كان أو ميتا[3]،هذه الروابط شكّلت مجموعة من الطرق الصوفية التي وظّفت آليات مختلفة كالأضرحة والمساجد والمزارات وانبثق عن كل طريقة زوايا هدفها الأوّل العبادةوالاعتكاف بعيدا عن بذخ الحياة ابتداءً، لتتطور وظائفها دينيا واجتماعيا وسياسيا.

هذا التطوّر في وظائف التصوف وخصوصا اجتماعياً خوّله ليتحول من تجربة ذاتية فردية إلى مسلك جماعي فطرق صوفية، ناشرة أخلاق وجوهر تصوفهم، مترجمة سعيهم لتحويل الأخلاق الصوفية إلى مسلك موصللحقيقة-حسبهم-وإن تعددتطُرقها وزواياها مستمدة نفوذهامن الولي المؤسس ومقامه[4]،لتصبح أبرز المؤسسات الرّوحية، وأهم مرجعية دينية ومدرسة تعليميّة يعتدّ بدورها الاجتماعي وسعيها في استقطاب الاتباع والمريدين.

يُعرّف أبو القاسم سعد الله الزوايا بأنّها:"...عبارة عن مؤسسات دينية ومراكز ثقافية ونوادي اجتماعية وخلايا سياسية ؛يتعلم فيها الناس مبادئ دينهم وتعاليم شريعتهم وفيها يتلقون مختلف العلوم والمعارفويقيمون العلاقات الاجتماعية والعسكرية والسياسية "،إذ أُعتبرت مكانا للعبادة ولإيواء الواردين والمحتاجين فهي دار ضيافة ومدرسة دينية سميت بدار الكرامة في العهد الموحدي، ودار الضيوف في العهد المرينييسكنها الولي،وقد يطلق لقب الزاوية على مسجد خاص بطائفة صوفية أو ضريح لأحد الأولياء، تتصل به غالبامقبرة يدفن فيها بعض من لهم علاقة بالطريقة أو قرابة بالولي ملحقة بحجرات للمنقطعين للعلم والعبادة إضافة لكونها مؤسس تنشؤها شخصية دينية ذات شأن روحي،تتولى مهمة الوعظ والإرشاد[5].

ج-الكنائس:

جاء مصطلح الكنيسة ليدل على مبنى أو مؤسسة وهو الاكلسيا اليونانيالأصلي *The Original Greek Ekklesia"*، "و الذي يعني اللقاء أو التجمع وهو الأساس لكلمة التجمع و هدف الله من الكنيسة لتكون مجموعة من الناس، كانت الكنيسة كمبنى روحي للعباد سواء الأجانب و أوائل المؤمنين ، وتعرف الكنـــــيسة بأنّ :"لمسيح هو رأس الكنيســـة و الكنيسة هي جسد المسيح ، وأعضاء الجسم كلها هي المسيحيين" كما ورد فيه أيضا فيالآية 12 " لأنه كما أن الجسد هو واحد و له أعضاء كثير ة و كل أعضاء الجسم على الرغم من تعددها هي جسد واحد، هذا هو حال المسيحفي روح واحدة كلنا عمد كلنا جسد واحد، اليهود أو اليونانيين العبيد أو الخالية، وقدموا جميعهم للشرب من روح واحدة لئلا يتكون الجسم من عضو واحد و لكن من الكثيرين" كما تعرف أيضا بالجامعة[6].

---

(1)-كلوشي مصطفى،المرجع السابق،ص ص538،535.

(2)-عبد الله بن دحين السهلي،مرجع سابق،ص ص9-11.

(3)-عبد العالي بوعلام،مرجع سابق.

(4)-كلوشي مصطفى،مرجع سابق.

(5)-العماري الطيب،العماري الطيب، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر، التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد15/جوان2014، ص ص123-140.

(6)-« whatis the difinition of the church », compelingtruth,on :http// :www. compelingtruth/difinitionchurch.tml, (21/12/2017)

د-الدير:

أصل كلمـــــة الدير فيالمسيحية القدمية هو*Monastérum*وفي اليونـــــانية القدمية *Monastérion*ويقصدبهالمكان أو الإقامة أو المنزل الذي يقطنه مجموعة من الناس وخاصة الذين يعيشون مع بعض تحت راية المذهب أو الدين، ويؤرخ للكلمة منذ 1400سنة وتم استخدامها في دور العبادة المسيحية الفرنسية واللاتينية [1].

2-القيادات الدينية والروحية:

الذين يمثلون المؤسسات والمنظمات الدينية. ولديهم سلطة كبيرة للتأثير علىأتباعهم ومجتمعاتهم نحو السلام والمصالحة والحوار بين الأديان، وتشارك المنظمات غير الحكومية الدينية الدولية، والجمعيات الخيرية القائمة على الإيمان، والمنظمات بين الأديان بنشاط في الدبلوماسية الدينية حيث تسعى لتعزيز الحوار والتعاون ومعالجةالتحديات العالمية، والاستفادة غالبًا من شبكاتها ومواردها الدينية[2].

تختلف القيادة الدينية عن القيادة الروحية في هيكلياوسلطويا، فالأولى تعبر عنسلطةالبابافيالعالمالحديثوالمعروفةكمهمةوتختلفعن الروحيةالتي تكونأكثرانتشارًاوأقلارتباطًابالصفةالرسمية،إذ يمكنللقائدالدينيإظهارالقيادةالروحية،ولكن لا يمكنللقائدالروحيبالضرورة التحلّي بالقيادةالدينية.

تعتمدالقيادةالدينيةعلىالمنصب الذّيتفرضهالقوانينوالأنظمة، وتتحكمفيهالمؤسسةالتييمنحهاالمجتمعمنخلالالتركيز علىالواجباتالأولويةللسلطة ويتمالحفاظعليهابالتسلسلالهرمي،

وتظهرالقيادةالدينيةتلكالمصداقيةفيالقيادةمنخلالالإخلاصلعمليةمقبولةأكثررسميةأوتنظيمية.

أمّا القيادة الروحية فلا يهم المنصب المقترح الذّي يتم وفق الاختيار الحر والذي يتم منحه بالقدوة، تسيطرعليهاالمبادئالأولويةللخدمة المقدمة المستدامة بالإلهام وتتلقىالمصادقةمنخلالأشكالالقيادةوالتوابعالأكثرجاذبيةمنالأتباع والمريدين[3].

يتعاون الدبلوماسيون والمسؤولون الحكوميون مع الزعماء الدينيين والمنظمات لتعزيز السلام ومنع الصراعات ومعالجة القضايا المتقاطعة مع الدين، كحقوق الإنسان وحرية الدين والحفاظ على التراث الثقافي،ويساهم العلماء والباحثون ومراكز فكرالدراسات الدينية والحوار بين الأديان على حل النزاعات عبر الدبلوماسية الدينية من خلال ومفاوضات السلام والوساطة وتوليد المعرفة وتوفير الخبرة وتسهيل الحوار بين الجهات الفاعلة الدينية وصناع السياسات[4].

3-الفواعل غير الرسمية:

لقد بدلت الدول الراعية للدبلوماسية الدينية العديد من الجهود لتنفيذ أجنداتها الدولية، بتجنيد العديد من الفواعل غير الرسمية ودسّها في مختلف الهيئات والمنظمات تحقيقا للنفوذ والانتشار، وذلك عبر مأسسته دولياً (داخل المحافل الدولية) وعلى مستوى الحكومات والمستوى القاعدي (مراكز الدبلوماسية الروحية)، بالجامعات ومؤسسات المجتمع المدني وذلك لضمان الدعم الدولي الرسمي والحكومي والتمويلي تحقيقا للانتشار وبناء الخلفية والأساس العِلمي والحجة التي تقوّي دور المفاوض الديني السّياسي[5].

---

[1]- onthe difinitionofmonasterion, http//www.dictionnary.com

[2]-Shafia jamil, op.cit.

[3]- WHAT DO YOU PRACTICE ? WHAT SHOULD YOU PRACTICE ? C O V R I G, L E D E S M A A N D G I F F O R DVol. 7, No. 1 SPRING 2013 ,pp106,107.

[4]- Shafia jamil, op,cit.

[5]-هبة جمال الدين،مرجع سابق،ص56.

ثانيا-الدبلوماسية الدينية في المنظمات والمحافل الدولية:

تمّ إنشاء وكالات داخل الأمم المتحدة مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات (*UNAOC*) الذي تأسس عام 2005 بمبادرة من الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي عنان) والحكومتين الإسبانية والتركية، وينشط هذا التحالف بشكل أساسي في أربع مجالات ذات أولوية يجلب إليها نهجًا متعدد التخصصات ومتعدد المنظورات: الشباب والتعليم والإعلام والهجرة، توفرالركائز الأربع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات هيكلًا تنظيميًا أساسيًا لتطوير وتنفيذ برامجه المختلفة وللحد من التوترات بين الثقافات والمجتمعات، فتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة مع حالة الكرسي الرسولي يشكلان مثالاً عن الدبلوماسية الدينية والذي يؤكدالحاجة إلى خلق ترابط مع الجهات الفاعلة الدينية من أجل تجاوز الانقسامات وخلق مجتمع موحد[1].

أصدر صندوق النقد الدولي تقريرا حول المشترك الابراهيمي "عالم أفضل للجميع"، والذي ركز على حوار الأديان ورعايته من قبل البنك والصندوق الدوليين ومجلس الكنائس الدولي عام 2000، وعقدت الأمم المتحدة أوّل اجتماع للقادة الدينيين فحواه اللامساواة الكونية وربط الأفكار والمؤسسات الروحية بالعلمانية سنة 2005، وعقدت مؤسسة خدمة عالم الكنيسة ومؤتمر الكنائس "قمة الأديان المتداخلة حول افريقيا "شمل قادة دينيين من افريقيا والولايات المتحدة الامريكية وتناولوا تحديات القارة سنة2006[2].

تعمل المنظمات الدينية على تحفيز التنمية البشرية وتحسين الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها الأشخاص الذين لا يمكنهم أولا ترغب السلطات الوطنية أو المحلية في تقديم المساعدة الكافية لهم،ومع ظهور جيمس ولفنسون رئيس البنك الدولي كأكثر مدافع متحمس لمضاعفة دورالمنظمات الاجتماعية في السياسات والتنمية،معتبرا عدم وجود التنظيمات الدينية من الأمورالاعقلانية ،ومع خصوبة العلاقات مع المجتمع المدني إذ يمكن أن يمارس التداول الديني في هذا الشأن بالدفع بالفاعلين السياسيين نحو التوجهات السياسية وإثارة أو إنشاءقيم وأفكار يمكنهاتعديل سياسة التنمية السياسية ،إضافة إلى جمع أو تقسيم المجتمعات حول مباحث دينية، ما يؤديإلى الحد من المشاكل الاجتماعية وإمكانية المساهمة إلى تنمية أفضل،وخلال رئاسته البنك الدولي (1995-2005) انتظر التحفيز للعمل مع المنظمات الدّينية انطلاقامن إقامة علاقة مع المجلس المسكوني للكنائس (*COE*) بجنيف العام 1998، وكنيسة القديس يوحنا بتفعيل "الحوار بين الأديان حول التنمية" (حوار تنمية الأديان العالمية) و"الحوار حول القيم والأخلاق من أجل التنمية"، وصولا إلى الحوار بين البنك الدولي والمجلس المسكوني للكنائسوالتي دافعت عن دورالبنك وصندوق النقد الدوليين في التنمية، وترجمتها إلى نتائج سياسية لمكافحة الفقر في البلدان الفقيرة المستفيدة[3].

هذا الاهتمام المتزايد على الساحة الدولية حل مشكلة تمويل مؤسسات الدبلوماسية الروحية والدينية في التمويل؛ فربطها بقضية مكافحة الفقر العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أرستها الأمم المتحدة ووضع قضية تحقيق السلام الديني العالمي على أجندتهم التمويلية[4]، كما شجع التعاون بين الجماعات الدينية وعززالاحترام المتبادل عبر المشاركة في الحوار السياسي والتأثير على الحكومات والمنظمات الدولية

---

[1]- Stefania Garribba- Matr, pp70.71.

[2]-هبة جمال الدين،مرجع سابق،ص ص57،58.

[3]-Jeffrey Haynes,Faith-basedOrganisations,Development andthe world Bank, https://journals.openedition.org/poldev

[4]-هبة جمال الدين، مرجع سابق،ص56-63.

بشأن الحرية الدينية والعدالة الاجتماعية، وبناء السلام وحقوق الإنسان ومعالجة التوترات الدينية وتسهيل التبادل الثقافي ،إضافة إلى تعزيز السياحة الدينية وتعزيز الروابط بين المجتمعات[1].

ثالثا-مراكز ومؤسسات الدبلوماسية الروحية:

عرفت الألفية التوجه لمأسسة الفكر في شكل مؤسسات عرفت بـ**"المنظمات القائمة على الايمان"***Faithbasedorganization*؛وهي منظمات دينية غير حكومية يخوّل لمؤسّساتها عقد حوارات حول مفهوم البيئة الآمنة بتقديم مرجعية القيادات الروحية ومصدر للنصوص المشتركة وتأويل النصوص الدينية، وربطها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاتفاق حول النصوص المؤيدة لها ولسبل دعمها، مع تعزيز علاقات المشاركين كمدخل لنشر المفهوم عالميا عبر مركز الحرمة والقدسية (العلاقات الدينية) واعتبار حرمة دور العبادة في الأديان كحرمة المراكز الابراهيمية العاملة (كمعهد أبناء إبراهيم)، إضافة إلى إقامة فروع عالمية لهذه المؤسسات "مراكز إقليمية للرابطة الابراهيمية"، وإنشاء جامعات وتدريس هذا الفكر في جامعات عالمية كجامعات فيرجينيا وبنسلفانيا، بالتنسيق مع الأكاديميين والطلبة وفتح جلسات دراسية وحوارية[2]،ومن أبرز المنظمات العاملة في مجال الدبلوماسية الروحية:

1- المركز الدولي للدين والدبلوماسية(*ICRD*):

الراعي للدبلوماسية القائمة على الإيمان،وهي منظمة غير ربحية تتخذ واشنطن العاصمة مقراً لها، تهدف إلى دمج الممثلين الدينيين في السياق الدبلوماسي وتعمل على بناء علاقات الثقة وكوادر شابة من مختلف الطوائف، ويوجه القناعات الدينية بعيدًا عن إثارة الصراع وتعزيز المجتمعات وقدرتها على حل التحديات الحالية والمستقبلية للسلام.

يستفيد المركز الدولي للدين والدبلوماسية من السمات الفريدة للجهات الفاعلة والمؤسسات الدينية، وزيادة قدرة وعدد صانعي السلام الدينيين،ودور رجال الدين والعلمانيين في صنع السلام، وإدراج القضايا الدينية فيالعملية الدبلوماسية واستخدامها لتحقيق أهداف أخرى مختلفة عن الدّينعبر انتهاج الحوار مع الجهات الفاعلة الدينية الركيزة الأساسية للدبلوماسية المعاصرة [3] .

2-المركز العالمي للدبلوماسية الروحية:

مؤسسة أمريكية تعمل خارج أراضيها في *Bermuda* وهي حركة غير سياسية وغير حزبية تربط بالدين بالعمل الدبلوماسي لحل المشاكل السياسية، وتعرف نفسها بأنّها راعية للدبلوماسية الروحية في العالم وتدعم طرح *Dr Jaerock Lee*بكوريا الجنوبية.

3-مجموعة طلاب جامعة فرجينيا:

هي شكل لدوائر طلاب الجامعات تتألف من طلاب الدراسات العليا وتجتمع مجموعة التفكير الكتابي شهريا لحضور دورات قراءة الكتاب المقدس ويتم تنظيم هذه الجلسات حول قصص الكتاب المقدس المشتركة أو الموضوعات الدينية الهامة.

4-اتحاد تراث إبراهيم:

مؤسسة إسرائيلية أعضاؤها من اليهود وعرب48 تحمل شعار الدين هو القوى المحركة للسلام بالأرض المقدسة، يسيّرها فريق من القيادات الدينية والروحية من الرجال والنساء المسلمين واليهود والمسيحيين والدروز تهدف لبناء السلام في الأرض المقدسة ودعم صناع السلام الروحيين الآخرين والمنظمات لتقديم

---

[1]-Shafia jamil, op.cit.

[2]-هبة جمال الدين،مرجع سابق،ص ص67،68.

[3]-Stefania Garribba- Matr,pp66،67

التدريبات للأفراد المهتمين بصنع السلام الروحي وخلق وتنفيذ برامج دينية مشتركة وأنشطة شبابية وغيرها من المبادرات التعليمية الأخرى[1].

رابعا- دولة الفاتيكان وإسرائيل كنماذج للدولة الدينية:

-الفاتيكان:

تعد الفاتيكان دولة دينية يبرز دورهـــــا كفاعل سياسي على الساحة الدولية، مع اعتراف القانون الدوليبدورها الهام خصوصا،الوساطة في حل النزاعات الدولية ،أو الدعوة إلى السلام وحوار الأديانفيالمؤتمراتالدولية، التي تعتمد من أجله تمثيلا دبلوماسيا دينيا رسميا في العلاقات الدولية، وهي مركز الكاثوليكية الرومانية ومقر أسقف روما المسيطرة على الدول البابوية منذ العصور الوسطى، في 13 ماي 1871، فرضت الدولة الإيطالية قيودا على السلطة الزمنية للبابافي مناطق الفاتيكان والانسحاب الريفي من" قلعة غاند ولفو"، والذي رفض من طرف الباباواتحتى أعطى كونكوردات الكنيسة الكاثوليكية وضع خاص في11 فيفري 1929.

تحوي مدينة الفاتيكان على مجموعة من الكـــــــنائس والكاتدرائيـــــاتوالأديرةوالمصليات الواقعة في مدينة روما إضافة الى " قلعة غاندولفو "جنوب روما قرب ساحل البحر الأبيضالمتوسط، ومقرالكتبة الفاتيكانية الفلكية والمرصدالفاتيكاني الفلكي، يضاف إلى ذلك أبنية السفارات الدول لدى الفاتيكان وعدد من المكاتب يشغلها موظفون خاصون بالكرسيالرسولي، ويتولىالحرس السويسري شؤون الأمنفيها[2]، تشغل الفاتيكان مساحة من العاصمة الإيطالية روما، بعد توحيدها ضمت الفاتيكان الدول البابوية بعد أن هزمت ألمانيا فرنسا التي كانت تحميمصالحالبابافي الحرب الفرنسية البروسية1871-1870 بعدها وقع" بينيتوموسيليني "اتفاقاتعام 1929، والتيتمنح الامتيازاتالخاصة للكنيسة فيإيطاليا، وأعطى للفاتيكان الاستقلالبموجب القاعدة البابوية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الفاتيكان دولة مستقلة تقوم بإرسالواستقبال السفراء[3].

يرأس دولة الفاتيكانالباباالذييملك كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ،مع لجنة الكرادلة المختصةبالسلطة التنفيذية ويعينها البابا ،إضافة إلىمجمع الكرادلة وهو هيئة للاستشاريين، وعند وفاة البابا ينتخب الكرادلة خليفته مدى الحياةو يعينهم البابا، وفي الفـاتيكان توجد الإدارةالمركزية للكنيسة الكاثوليكية الرومانية في كل أنحاء العالم، فهي المقر البـــــابوي ويتولى هذه الإدارةسكرتارية الفاتيكان وهي وزارة الخارجية،أما في العلاقات الدبلوماسية فان المقر البابوي يمثله وزير الخارجيةالبابويإذ لها علاقات دبلوماسية مع كثير من الدول عن طريق سفراء الفاتيكان الذّي يرسلهم الباباومندوبين، ويسمى الواحد منهم القاصد الرسولي أو المبعوثالبابوي[4].

تتمتع دولة الفاتيكانبقوة دبلوماسية كبيرة، ترتكز على السلـــــطة المعنويةوالروحية التيتحظى بها، بالإضافةإلى وجود أكثرمن مليار مؤمن حول العالم يتبعون تعليماتها، تعتمد على شبكة ضخمة من المراسلينفي كل أنحاء العامل، بفضل أنشطة رجال الدين لهذه السلطة القدرة على التصرف بشكل سريع وميداني، وتستمد قوتها من الوجود الدبلوماسي الأكثرحظوةفي العلم وهوالبابا.

---

(1)-هبة جمال الدين، مرجع سابق، ص ص69-74.

(2)-هاني انيس، "تاريخ الفاتيكان": المدونة الالكترونية http://.vatikam888com.blogspo، نشريوم:2016/12/4

(3)- Frank Salmon," Vatican City",commtries and theircultures,on: http://www.everyculture.com, (23/10/2016)

(4)-محمد عتريس، معجم بلدان العالم،الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007، ص93.

تختلفدبلوماسية رجل الدين عن رجال السياسة، فهو لايحمل على عاتقه التزامات متعلقة بالديمقراطية والبرامجالانتخابيةأو المصالحالخاصة، ورغم أنه مطالب باحترام مبادئ الاستمراريةوالاستقرار في الكنيسة، فإنّالبابا يتمتع بعلاقات دولية مميزة جدا تمكنه من التدخل فيالقضاياالهامة مثل قضية تغيرالمناخوالحروب والنزاعات ومكافحة الفقر والتنمية، دون أن يعقب أحد علىمواقفه، ويمكنهمركزه من لعب دور مهم كوسيط في النزاعات الدولية[1].

تحوز دبلوماسية الفاتيكان على قوة معنوية كبيرة تخول لها الدور الفعال في العلاقات الدولية، وتتغير قوتها السياسية حسب الظروف والعلاقة بين الكنيسة والدولة، وتحركاتها الدبلوماسية تحظى بقدر كبير من التقدير لسببينهما:اطلاعهاالملمبقضايا العالم وحيادها إلى حد كبير؛ لذلك يمكن للكنيسة أن تلعب دور الحكم في العلاقات الدولية

لقد تعددت مواقف الفاتيكان السياسية في العديد من القضايا الدولية، وذلك لامتلاكالبابا سلطة روحية تخوله التدخل في أي قضية في العالم، إضافة إلى دورها التبشيري لبناء رؤيتها العالمية الخاصة باعتبارها فاعلا أساسيا في المجتمعات وما بين الدول، وتساعدها مواردها الكبيرة ودبلوماسيتها البابوية النشطة وسلطتها الأخلاقية كمركز ديني لعديد من الأتباع في العالم على ذلك ،فعملت على إبراز أراءها في القضايا الدولية وفق دبلوماسية دينية احتل فيها شخص البابا دور مؤثرا، حيث انتقل البابا يوحنا بولس الثاني معظم دول العالم عارضا التوسط في بعض النزاعات وعمل على دعم الحرية الدينية وتعزيز حقوق الإنسان باعتبار إن طريق الكنيسة هو طريق الإنسان[2]، فمواردهاالهائلة من الأموال والأصول إضافةلدبلوماسيتهاالنشطة المعتمدة في معظم الدول، وكنائس تتبع لها في معظم أنحاء العالم ،إضافة إلى منظمات تعمل في مجالات الإغاثة و النزاعات، وهناك بعض القادة العالميين ينضوون تحت سلطتها الروحية وبالتالي لديها سلطة التأثير الروحي على توجهاتهم وأفعالهم وسياساتهم.

2-إسرائيل:

تمارس إسرائيل في تأكيد قوميّتها على رموز دينية، عبر تأميم تاريخ الدين والمشاعر الدينية بأثر رجعي ،وإعلاء الانتماء إلى القومية ثم المواطنة عبر تغيير الدين، وإتباع نهج ديني باستخدام أدوات دينية لفحص الانتماء إلى هذه القومية، كما أن الحجة الوحيدة المستخدمة لتبرير السيادة وحق تقرير المصير هي حجة دينية تاريخية يدّعي بموجبها وجود حق تاريخي توراتي على الأرض ولا يجري في الحالة الإسرائيلية اختيار تهوّد اليهود دينياً لِغرض تحصيل المواطنة الإسرائيلية ،بل ترفضها أيضاً لغرض المواطنة اليهودية من غير دينه من اليهودية إلى ديانة أخرى ،فالدين لم يمنح للقومية الصهيونية الأسماء والمفردات واللغة و الأرض والتوراة فحسب، بل منحها البعد القيمي الإيجابي والتداعيات الثقافية والتراثية، واستخدام تعابير دينية مُعلمنة للبرنامج السياسي للحركة الجديدة (إقامة بيت قومي *Heimstaette*) لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل- وتعبير (شعب وأرض إسرائيل) تعبيران دينيان توراتيان تحولت إلى مفاتيح الفكر الصهيوني وإلى دافع للتجنيد للحركة الصهيونية كحركة خلاصية تستثمر المخزون الديني.

إن هدف الصهيونية العالمية هو إقامة دولة دينية داودية سليمانية أوتوقراطية، من أورشليم-القدس حسب التفسيرات التلمودية، ما يجعل من نظامها نظام ديني – ثيوقراطي، يؤدي البعد الديني دوراً مهماً في

---

[1]-انطوني سمراني،" أي دور للفاتيكان في السياسة العالمية"، جريدة لوريون لوجور، نشر يوم:1-04-2017، على الموقع:http://www.noonpost.org/?_ga=1.109402438.253474886.1493291037

[2]-بشير أحمد مكين، مرجع سابق،ص92.

صنع قراره السياسي الوطني والإقليمي والعالمي نابعة من حقائق دينية وتاريخية من ذلك الموروث المقدس -حسب طرحهم-[1]

فالخطاب السياسي الإسرائيلي المعاصر لا يعاني من إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة، لأن السياسة في تصورهم هي امتداد للدين والتفسيرات التلمودية، ويؤكد الواقع السياسي أن الدين يشكل جوهر هذا النظام، ومع تنامي دور الأصولية الصهيونية في المجتمع الإسرائيلي، تجسدت حقيقة كونها دولة دينية عقيدة وفكراً ونظاماً، خصوصا مع هيمنة دار الحاخامية المرجعية الدينية العليا لليهود على المؤسسات السياسية حكومة وبرلماناً وأحزاباً، واعتبار الانتماء إلى الطائفة اليهودية انتماء إلى الأمة اليهودية.

أن نمو الحركة الدينية في إسرائيل أخذ اتجاهاً عكسياً لنمو الحركات الاجتماعية، حيث تطورت الحركات الدينية في اسرائيل من أساس عقيدي ثابت وقوي تمثل، وبسبب ظروف اجتماعية غير مواتية عاشتها الجماعات اليهودية في الشتات، شكلت المعتقدات الدينية أساساً لعقيدة أيديولوجية أسست الصهيونية في ظل المعتقدات الدينية التي تسعى إلى التجسيد المادي على هيئة المجتمع الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية في المكان الآمن المحدد.

ساهم التيار الديني في بناء المجتمع الإسرائيلي وتعاملت معه اليهودية السياسية بمنطق نفعي، حيث تداخلت مع السياسة والاقتصاد، فالحضور الدائم للتيار الدّيني وهو حضور دينامي في لحظات الخطر يقتحم عالم السياسة ليتولى تعبئة يهود العالم وراء الفعل السياسي الإسرائيلي حيث يوظف العقيدة لتنظيم الفعل السياسي، كما أنّ الأحزاب الدينية تكتسب من خلال القوة الفاعلة التي حققتها في التمثيل الحزبي والاجتماعي مجالاً واسعاً للمناورة إلى حد أنها بدأت تتحدث عن احتمال تعديل اتفاقية الوضع القائم التي عقدت بين بن غوريون والحاخام ليفين، ممثلا حزب أغودات إسرائيل ذي النزعة اليهودية الرسمية عام 1947 وهي الاتفاقية التي أرست ملامح العلاقة ما بين الدين والدولة في إسرائيل، وخصوصاً في قضايا التربية والتعليم والأحوال الشخصية وذلك بهدف دفع الكيان أكثر فأكثر للتحول إلى دولة دينية واضحة المعالم[2].

رابعا-أهداف الدبلوماسية الدينية:

تهدفالدبلوماسية الدينية كما الدبلوماسية العامة إلى تعزيز التفاهم والحوار والحل السلمي للنزاعات، حيث تعمل بشكل خاص على إشراك الجهات الفاعلة والمؤسسات الدينية لمعالجة القضايا المتعلقة بالدين والهوية والصراعات ذات الأبعاد الدينية [3]، واتجهت العديد من الدول إلى اعتماد الدبلوماسية الدينية كمنهج دفاعي خصوصا بعد تداخل الديني بالدبلوماسي آخذة في شحذ مزيد من الاهتمام نظراً لتبلور حقيقة الدور الكبير الذي بات يؤدّيه الدين سياسياً، ووأشار الدكتور أحمد عبّاديالأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء أنّ للدبلوماسية الدينية خمس أهداف وتوجهات مركزية متفرعة وتتركّز في كونها:

-تبشيرية: فهي تدعو الآخرين لاعتناق دينها والترويج له باعتباره الدّين الصحيح.

-توظيفية: توظيف الآخر من خلال استخدام الدين، وهو التوجه الذي تعتمد عليه المنظمات الإرهابية.

-أكاديمية: وهيالتي تسعى لنبش التراث ّإما لأغراض العلم أو لأغراض تصحيح المفاهيم.

-دفاعية: تسعى للدفاع عن الدين وتصحيح النظرة والتّي قد تكون خاطئة كأن يعتبر الدين مسببا للحروب، بالرد على الآخر والتخفيف من حدة التوتر بعيدا عنأساس القضية.

---

[1]-الدكتور نادر قاسم،جدلية العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل، الصوت والصدى – دراسة في المسكوت عنه،رئيس قسم اللغة العربية – جامعة النجاح الوطنية،2018، ورقة بحثية منشورة.

[2]-الدكتور نادر قاسم،مرجع سابق.

[3]-Shafia Jamil, op.cit.

-تعارفية: والدعوة إلى تعارف جميع الشعوب بغض النظر عن المعتقد والدين،وانطلاقا من نسبية المعرفة التي تقودنا إلى أهمية أن نعي أن كل طرف ينطلق مما لديه،ومع إرساء منهج تعارفي للدبلوماسية الدينية سيقود إلى البحث عن سبل تعاون الأديان في إرساء السلام ،وحل المشاكل بدل البحث عن سبل التوفيق أو التفريق في العلاقات بين الأديان[1]، الإضافة إلىوضع مجالات متعلقة بالدين على المستوى الدولي من أجل فهم كيفية التعامل مع القضايا الدينية؛حيث تعمل الجهات الدبلوماسية الفاعلةعلى تبسيط الطريقة التي يمكن بها للجهات الفاعلة الدولية مراقبة الأديان على المستوى الدولي[2].

1-الأهداف الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة.

لقد عجزت النظريات الاقتصادية التقليدية عن تفسير سلوك الإنسان وخلق مصلحة عامة داخل المجتمعات والقضاء على الفقر، نظرا لغياب البعد الأخلاقي وعدم مراعاة اعتبارات الهوية والقيم الروحية والمعتقدية لمختلف الأديان، وأنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتأتّى عبر دمج البعد الرّوحاني داخل علم الاقتصاد ومراعاة العدالة الاجتماعية العالمية ،والتأكيد على الروابط المشتركة بين الشعوب ،وضرورة اشتمالها مختلف الطوائف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ،مع انتقاء قادة دينيين مساهمين في التنمية "القادة الروحيون" الذّين يتمثل عملهم في علاج مسببات الفقر وقضايا النزاعات المانعة للتنمية المستدامة كاللامساواة والتطرف، والتي ستكون مدخلا لتحقيق التنمية المستدامة ،ومواجهة تحديات ومعوقات التنمية عبر الجمع بين الأديان[3] وصولا إلى:

أ-القضاء على الفقر في المجتمعات المتخلفة:

تقوم الدبلوماسية الروحية على التقريب بين أنصار الديانات السماوية للاتفاق حول المشترك المساهم في مكافحة الفقر عبر *ethics in action working group*، وذلك عبر اعداد دليل حول القيم المتفق عليها المساهمة في التنمية المستدامة والنصوص والقيم الدينية المشتركة والوصول إلى ميثاق نحو "القيم الفضلى" لدعم الالتزام نحو تحقيق التنمية المستدامة، ما يخلق التوافق حول قيمة العمل والإنتاج ودعم عجلة التنمية الصناعية بالعمل المشترك بين القادة الروحيين والساسة، وبناء رأس مال اجتماعي من القيادات الروحية والأخلاقية للمشاركة في السياق الرّسمي مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوي المعني بالتنمية المستدامة في الأمم المتحدة*HLPE*،وقمة مجموعة العشرين حيث تهتم بشكل دوري بأهداف التنمية المستدامة والمساهمة في النقاش الداعم للقضاء على الفقر

إنّ ما سبق لا يتأتّى إلاّ من خلال تمكين الطوائف الدينية لاتباعها عبر العالم من خلال العمل الخدمي التنموي القائم على أفعال عملية تنموية على الأرض، تدعم قيم الشراكة الإنسانية والاخاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخلق توافق بين القادة العلمانيين والدينيين حول التقاليد الأخلاقية اللازمة التي يجب مشاركها للقضاء على الفقر المدقع ودعم التماسك بين مختلف العقائد والتقاليد المكرسة لكرامة الانسان ،والتغلب على العوائق الأيديولوجية التي تكرس بقاء الفقر كمقاومة مفهوم التضامن والتعاون والتفاعل الاجتماعي وتفعيل الفردية والمنافسة والتوافق الأخلاقي[4].

ب-االرعاية الصحية:

---

(1)-سعود كابلي،الدبلوماسية الدينية ودور المملكة، من الموقع: https://elaph.com/Web/NewsPapers/2010/12/619975.htm

(2)-Stefania Garribba- Matr, op,cit,,p62.

(3)-هبة جمال الدين،مرجع سابق،ص ص21،23.

(4)-هبة جمال الدين،مرجع سابق،ص ص24،25.

نظرا لارتباط العولمة بتأثير الدين على الأجندة العالمية، تم إدخال التغييرات الخاصة بالجماعات أو المجتمعات الدينية،مثل مجلس الكنائس العالمي أو الدينيون من أجل السلام، وهو تحالف من الزعماء الدينيين الذين عبروا على التزامهم بالقضايا العالمية خصوصا الصحية منها، ومن خلال عملهم ونشر رسائل التضامن والاتحاد بين العديد من السياقات المختلفة، واعطائهم ملموسية للمثال الافتراضي للمجتمع العالمي ،وعلى حد تعبير فيرارا "أعتقد أن النهج العالمي للأديان، كبديل للعولمة الإيديولوجية، يمكن أن يعطي معنى أكثر واقعية وديمقراطية للفكرة الغامضة والأوليجاركية إلى حد ما للحكم العالمي[1]، ما جعل من الدبلوماسية الدينية داعمة للممارسات الصحية السليمة التي تدعمها الأديان وتحولها إلى مشروعات خدمية عبر مراكز الدبلوماسية الروحية والمنظمات القائمة على العقائد، بالدمج بين القادة الروحيّين والساسة للتعاون بينهما في تنفيذ القرارات المتمخضة عن اللقاءات المشتركة[2].

ج-القضايا البيئية:

الأرض والطبيعة مقدسة داخل جميع الأديان السماوية والوضعية ومهمة الإنسان الحفاظ عليها والاتفاق الرّوحي عليها سيمثل حافزا لمجابهة قضايا كتغيير المناخ والتصحر والجفاف، ودعم المبادرات التنموية الرامية لإقامة مشروعات بيئية مستدامة للأجيال القادمة[3]، ونظرًا للضعف الذي يواجهه السيناريو الدولي في العالمالحديث، فإن إدراج الدين قد يكون مفيدًا لتوسيع الآفاق، يتم توجيه الطلبات الصادرة عن المجتمع الديني الموجهة إلى المجتمعالدولي، وتتعلق هذه الطلبات بتوسيع الديمقراطية الدولية على المستوى الدولي على كافة المستويات، بما في ذلك التقدم المحرز في عملية صنع القرار داخل الأمم المتحدة في الجمعية العامة كما في مجموعة العشرين.

إنّ السمة المتأصلة للدينأن يكون عابرًا للحدود الوطنية في حد ذاته، بغض النظر عن الحدود والصراعات التاريخية أو الحواجز من كل شكل وطبيعة وبالتالي، فإن ما يميز غالبية معتقدات الأديان هو وظيفتهاالجوهرية المزدوجة تتعلق بقوة التماسك التي تتمتع بها الأديان، والتي تهدف إلىالتطلع إلى الشعور بالهوية العالمية الرابطة،فيتحدث الزعماء الدينيين عن الأسرة البشرية العالمية أو مفهوم مثل المصير المشترك والبيت المشتركالمشار إليه بالأرض كما في حالة خطاب البابا فرانسيس حول البيئة ،ورسالته العامةالتي ركزت على العلاقة بينالأزمة الاجتماعية والأزمة البيئية حيث يُنظر إلى هذا الارتباط بين عدة أجزاء من العالم وهذا الشعور بالهوية المشتركة على أنه مصدر إلهام لمستقبل السياسة العالمية،والشعور بالانتماء إلى البشرية خارج الحدود يؤدي إلى شعور بالهوية الجماعية التي ينبغي أن تنتقل إلى السياسة العالمية[4].

د-القضايا الاجتماعية:

تشير الدبلوماسية الدينية إلى استخدام العوامل والمبادئ والجهات الفاعلة الدينية أو القائمة على الإيمان في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز التفاهم والتعاون والسلام، فهي نوع من الدبلوماسية التي تهدف إلى تعزيز الحوار بين المجتمعات الدينية المختلفة والدول، وعلى إشراك القادة الدينيين والمنظمات والمؤسسات في الحوار والتفاوض والتعاون لمعالجة الصراعات، وسد الفجواتوتعزيز القيم والمصالح المشتركة.

تدرك الدبلوماسية الدينية أهمية الدين في تشكيل الهويات والقيم والنظرة العالمية الفردية والجماعية،معترفة بأن الدين يمكن أن يكونمصدرًا للانقسام والوحدة، ساعية إلى تسخير إمكاناته كقوة إيجابيةفي العلاقات

---

[1]- Stefania Garribba,op,cit,pp62,63.

[2]-هبة جمال الدين،مرجع سابق،ص26.

[3]-هبة جمال الدين، مرجع سابق،ص 27.

[4]- Stefania Garribba- Matr,op,cit,p63.

الدولية، مدركة أهمية المعتقدات والممارسات والمؤسسات الدينية في حياة الأفراد والمجتمعات، ما جعلها تسعىللاستفادة منها كموارد لتعزيز الحوار والمصالحة والتنمية الاجتماعية[1].

شكّلت مشاكل النوع الاجتماعي والجندر تحدياً كبيرا بالعودة لقراءة السياق الديني والعادات والتقاليد والسياق الثقافي، فقد تواجه المرأة المتديّنة صعوبات جمة مردّها إساءة فهم النصوص الدينية خصوصا بمجتمعات الصراعات الدينية والمشاكل الاقتصادية، ولابد من صياغة مشترك ديني يخاطب المجتمعات، يبّين وضع المرأة في القيم الروحية وبناء قيادات روحية ومجتمعية داعمة لدور المرأة وتمكينها من المشاركة في صنع القرار[2]، واعتبر سيد حسين نصر من وجهة نظر إسلامية أنّ العلاقة بين المشاركة في البرامج التنموية لا تعدو أن تكون سرابا، حيث أنّ "التنمية" ليس لها معنى إلاّ إذا حملت بعدا روحيا قويا"؛فالتنمية دون روحانيةليست سوى تسلية بعيدا عن المفاهيم الدينية والروحية المؤدية إلى تنمية مرتبطة بالتقدم الاقتصادي[3].

2- الأهداف الأمنية والدينية:

تهدف الدبلوماسية والدبلوماسية الدينية إلى حل النزاعات من خلال التفاوض والوساطة ومبادرات بناء السلام بالاعتماد على الزعماء والمؤسسات الدينية لتسهيل الحوار والمصالحة بين الأطراف المتصارعة،مركزة على الاعتبارات الأخلاقية والمعنوية، ودعم حقوق الإنسان والقانون الدولي والمبادئ الإنسانية. بالاعتماد على الدبلوماسية الثقافية المعززةللفهم وتقدير الثقافات المختلفة، عبر الدعوة إلى العدالة وحماية الفئات السكانية الضعيفة واستخدام القوة الناعمة لتشكيل العلاقات الدولية واستغلال رأس المال الثقافي والاجتماعي للمؤسسات الدينية لإبراز القيم التي تتردد صداها لدى الجماهير العالمية[4].

أ-بناء السلام والحد من النزاعات:

تهدف الدبلوماسية الروحية إلى بناء سلام ديني عالمي بالقضاء على النزاعات ذات الأسباب الدينية وبناء أساس داعم للعدالة الاجتماعية واحترام السلطة المتمثلة في مراكز صنع القرار في العالم أو مراكز الدبلوماسية الروحية المدعومة دوليا وحكومياوالمساهمة في صياغتها كأبرز مؤسسات المجتمع المدني المراقبة، كما أنّها ستمثل ساحة لمختلف الطوائف الدينية المتعددة والتي لابد من بناء شراكات معهم لضمان المشاورة التعددية للطوائف في دفع التنمية المستدامة وتحقيقها، فالمركز الدولي للديانة والدبلوماسية يرى في الدبلوماسية الروحية مدخلا لحل صراعات الهوية التي تتخطى قدرة الدبلوماسية الرسمية عبر تكامل الأديان كجزء من الحل وتتمثل الأسس الفكرية والروحية كاقتراب غير تقليدي لحل الصراعات التي يمكن ايجادها في الأديان فهي البعد المفقود من صناعة الدولة *statecraft*حيث تؤذي العوامل الدينية والروحية دور إيجابي في منع وإعادة حل الصراع ودعم التغير الاجتماعي المستند على العدالة والمصالحة K،كما يقوم بعمل حالة قوية لتكامل الاعتبارات الدينية في اطار تطبيق السياسة الدولية ،ما يجعل منها دبلوماسية مبكرة أو مانعة تقتضي التدخل السريع بعد اندلاع الصراع أو في اطار عملية مصالحة طويلة الأجل بالنسبة لصراعات الهوية[5].

تعمل الدبلوماسية الدينية على حل القضايا التي تعجز عنها الدبلوماسية الرسمية عبر تمرير الأفكار بصورة غير رسمية مركزة على إرساء الإنسانية المشتركة لبناء العلاقات وتسهيل البحث عن المصالح

---

(1)-Shafia Jamil, op, cit.

(2)-هبة جمال الدين،مرجع سابق،ص27.

(3)- Jeffrey Haynes, op,cit.

(4)-Shafia jamil,op,cit.

(5)-هبة جمال الدين،مرجع سابق، ص ص36،37.

المشتركة خالقة أفكار ومبادرات للمفاوضين الرسميين لدراستها وتطبيقها بالاشتراك مع رجال الدين وذلك بـ:

-تشجيع الديانات الابراهيمية لدعم مفاوضات السلام الجديدة؛

-إنشاء مجموعات دينية مشتركة ودراسة التقاليد المقدسة لهذه الديانات لتوليد نماذج للدراسة التعاونية بين ممارسي الديانات الابراهيمية الثلاث؛

-التركيز على خلق بيئة رأي عام مؤيدة لهذا الطرح تساعد القيادة السياسية على تبنّيه. عبر طرح مبادرات تعتمد مفاهيم الإيمان المشتركة كوسيلة لبناء حس إنساني مشترك بين أفراد الديانات المختلفة، وبناء القيادات بوضع برامج للدراسة في المدارس الثانوية والجامعات والكنائس لأعداد العلماء والقادة الروحيين[1]؛

ب-محو الأمية الدينية:

تركز الدبلوماسية الروحية على ما يعرفبمفهوم "محو الأمية الدينية"، وهو "استهداف واضح وصريح للتأثيرات الكبيرة التي يتركها الدِّين والهوية الثقافيّة علىالعلاقات الدولية؛والتبرير المروّج يتعلق بالفهم الخاطئ للمعتقدات الدينية.

تقول سوزان هايوارد المدير المشارك لمبادرة محو الأمية الدينية في مدرسة اللاهوت بجامعة هارفارد، وكبيرة مستشاري معهد السلام الأمريكي" أنّ الدبلوماسية الأمريكية الناعمة تعتمد صانعي السياسات الأجانب الذّين يستخدمهم النظام الدولي وطلاب البعثات الدولية لتأسيس خطاب قائم على استهداف -الفهم الخاطئ للدين- وتطبيق نظرية الأميّة الدينية"[2]، وذلك بوضع مقررات متوافقة تدعم المعنى المشترك للحياة المستدامة بالاتفاق بين القادة الروحيين لمختلف الأديان انطلاقا من القيم الدينية والروحية المشتركة، وتدعيم الدبلوماسية الروحية ببناء قيادات شبابيّة متعلمة قادرة على دعم المشترك الروحي الداعم لدور التنمية ومكافحة الأمية من منطلق ديني بتوفير مدارس داعمة لفكر الدبلوماسية الروحية والتنمية المستدامة المتفق[3]، ما يجعل من التوجّه لتحليل التقاطعات الأساسية بين الدين والحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال مسارات متعددة ضرورة لمحو الأميّة الدينية، ويتم بناء التحليل وفقًا لمسارات ثلاث:

-دراسة النهج الطائفي أو الموضوعي ومقارنة ممارسة الشعائر الإسلامية في مناطق مختلفة؛

-الاهتمام بمنهج الدراسات الدينية أو المسار الوظيفي وتتبع الأنماط السلوكية للأديان في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛

- نَهْج المشاركة الدينية ويتم تنفيذه -غالبا -من خلال أدوات الدبلوماسية الناعمةمن خلال تبنّي قضايا تتعلق بالحرية الدينية، مع الأخذ بالاعتبار الجانب القانوني الذي يحمي هذه التحركات مثل ملف حقوق الإنسان؛

يمكن اعتبار نظرية محو الأمية الدينية أحد أهم أدوات العلمانية الحديثة، بغض النظر عن تعريفاتها المختلفة، ففي سياق الدبلوماسية الروحية يتم الترويج لشخصية العلماني على أنه عقلاني منظّم ومتمدّن في طباعه، ويُنظَر للمتدين على أنه مضادّ لكل ذلك و يمكن أن تدفع المجتمعات إلى قمة هرم العلمانية في سياقات مرتبطة بنبذ الصراعات وتقديس حقوق الإنسان[4]؛ بغضّ النظر عن العناوين الفرعية التي تندرج تحتها

---

[1]-هبة جمال الدين،مرجع سابق،ص ص48-50.

[2] -أحمد) الفقي،أدوات الدبلوماسية الروحية لإعدام الهوية الدينية،من الموقع:https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=17167

[3]-هبة جمال الدين،مرجع سابق،ص26.

[4]-أحمد الفقي، مرجع سابق.

من قبيل حقوق الشواذ جنسيًّا والمساواة الاجتماعية، وإبرازالأقليات الدينية داخل المجتمعاتوحمايتها عبر التشريعات والقوانين الوضعية والأنظمة واللوائح التي تضعها منظمات الأمم المتحدة وتفرضها على السلوك الإنساني بلغة العقوبات.

ج-تعزيز الحرية الدينية:

تعمل الدبلوماسية على تعزيز الحرية الدينية والحث على احترام وحماية حرية الدين والمعتقد في السياسة الدولية ؛فالاهتمام بالحرية الدينية واحترامها في السياق المحلي هوجانب يعتبره العديد من البلدان مهمًا لدورها في السيناريو الدولي، إما لأنها تراقب الحرية الدينية الدولية أو لأنمراعاة الحرية الدينية تتبناها دول أخرى، كما يتم اعتبار الدين حقًا من حقوق الإنسان ولابد من احترام هذا الحق من خلال التقارير العامة التي يتم فيها الإعلان عن درجة احترام الحق في حرية الدين والمعتقد، فالكونجرس الأمريكي يطالب وزارة الخارجية بإصدار تقرير سنوي عن حالة الحرية الدينية في العالم وفقًا للمادة 102 (ب) من قانون الحرية الدينية الدولي لعام 1998[1].

تدرك الدبلوماسية الدينية أهمية الدين في تشكيل الهويات والقيم والنظرة العالمية الفردية والجماعية، وهي تعترف بأن الدين يمكن أن يكونمصدرًا للانقسام والوحدة، وتسعى إلى تسخير إمكاناته كقوة إيجابية في العلاقات الدولية، مدركة أهمية المعتقدات والممارسات والمؤسسات الدينية في حياة الأفراد والمجتمعات محاولة الاستفادة منها كموارد لتعزيزالحوار والمصالحة والتنمية الاجتماعية، ما يجعلها تعمل جنبًا إلى جنب مع القنوات الدبلوماسية التقليدية وتكمل الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والأمنية والتنموية، تنطوي على بناء العلاقاتوالانخراط في الحوار بين الأديان وتسهيل الوساطة الدينية في الصراعات، ومعالجة القضايا المتعلقة بالحرية الدينية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعيةمن خلال الاعتراف بالأبعاد الدينية لحياة الناس واحترامها ،وتعزيز التفاهم والتسامح والتعاون بين المجتمعات الدينية المتنوعة.

علىالرغم من دور الدّين في العملية الصراعية فإنه، يتعين علينا أن نرى في أي اتجاه يقود الصراع نفسه، وعلى الصعيد العملي يسلط المركز الدولي للشؤون الدينية والدبلوماسية الضوء على أربعة أهداف رئيسية للناشطين الدينيين لصالح بناء السلام ومنع الصراعات العنيفة،بتقليل دور الدين كمحرك للصراع؛ وزيادة قدرة وعدد صناع السلام الدينيين ودور رجال الدين والعلمانيين في صنع السلام وزيادة وعي صناع السياسات واستقبالهم للمساهمات المحتملة للجهات الفاعلة الدينية.

إن الدبلوماسيين والجهات الفاعلة الدينية بحاجة إلى مشاركة جهودهم التراكمية في سبيل منع الصراعات.ومع ذلك، فإن المشاركة الدبلوماسية في بناء السلام الديني تتطلب فهماً أفضل ومعرفة أفضل بكيفية عمل الدين كمتغير *وسيط* قادر على تضخيم أو تخفيف اللجوء إلى العنف لحل النزاع أو الصراع[2].

خامسا-دور الدبلوماسية العامة والشعبية في الدبلوماسية الدينية:

الدبلوماسية العامة هي التواصل المباشر مع الشعوب الأجنبية بهدف التأثير على تفكيرهم وبالتالي تفكير حكوماتهم ،وحملهم على الضغط على حكوماتهم لتغيير السياسة الخارجية أو الداخلية، وركزت التعريفات الحديثة للدبلوماسية العامة على الأساليب المتبعة في التعامل معها؛ وأصبح التأثير على الرأي العام لخلق بيئة متقبلة لأهداف السياسة الخارجية وتعزيز المصالح الوطنية، يُعرفها هانز ان توتش *Hans N.*

[1]-Stefania Garribba- Matr,op,cit.

[2]- Pasquale Ferrara, Religion, Conflict and Peacebuilding : A Diplomatic Perspective ,Religion and Peacebuilding in Contemporary Global Crises,18Jul2023,https://www.ispionline.it/en/publication/religion-conflict-and-peacebuilding-a-diplomatic-perspective

Tuch:"عمليّة حكوميّة تهدف إلى التواصل مع الشعوب الأجنبيّة في محاولة منها لفهم قيم هذه الحكومة وأفكارها وعاداتها وثقافتها إضافة إلى أهدافها الوطنيّة والسياسة التي تنتهجها."[1]

إنّ الدبلوماسية الثقافية والشعبية تشكل جزءاً من الدبلوماسية العامة التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالصراعات والتوترات بين البلدان، ووفقا لهذا النهج فإنّ الدبلوماسية العامة لا تمارس في العلاقات السلمية ولكن بدرجة معينة في الصراع، ما جعلباتورا*Bátora*يراها تعزيزاًللقوة الناعمة، وميّز ليونارد*Leonard*ثلاثة أبعاد للدبلوماسية العامة: السياسية/العسكرية، والاقتصادية والاجتماعية/الثقافية، قد تركّز البلدان على واحد أو اثنين من هذه الأبعاد اعتمادا على البيئة المباشرة التي قد يجد البلد نفسه فيها[2].

تهدف الدبلوماسيّة الشعبيّة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كتعزيز التواصل مع الشعوب الأجنبيّة لتفعيل العلاقات فيما بينها من أجل إيجاد حلول لمشاكل عالمية ،وتعزيز أولويات السياسة الخارجيّة من خلال فهم وإعلام النفوذ الأجنبي والجماهير وصناع القرار وتوسيع الحوار بين المواطنين ومؤسسات الدولة ونظرائها في الخارج ،كما تسعى إلى تعزيز دورالفواعل غير الحكوميّة كمنظمات المجتمع المدني وزيادة تأثيرهم لتحقيق أهدافها التي قد تكون مرتبطة بها بشكل خاص، أو لحماية مصالح الدولة بشكل غير مباشر، وتحريك الرأي العام لكسب تأييده لبعض السياسات الخارجية ،حيث تبذل الجهد لإقناع الشعوب في بعض القضايا لتتفاعل معها للتأثير عليهم وكسب تأييدهم ومساندتهم[3]و "تعزيز الرخاء الوطني وإدارة سياسة اقتصادية خارجية لتحقيقها والتي تتمثل في إعطاء دفعة لجهود التصدير لمؤسسات الدولة وجذب الاستثمار الداخلي..."، بعد سقوط جدار برلين بدأت الدبلوماسية العامة التقليدية تتلاشى تدريجياً في أوروبا الوسطى والشرقية، وتمّ استبدالها بالمساعدات الاقتصادية ونقل المعرفة والمهارات لتسهيل التحول السياسي[4].

تسعى الدبلوماسيّة الشعبيّة إلى بناء شبكات تفاعليّة عبر الوسائل الحديثة كالإعلام الجديد لإيصال رسائل من مختلف الجهات، ففي السابق كانت تُستخدم من خلال الجهات الحكوميّة، ومع تطوّر هذه الوسائل أصبحت الشعوب قادرة أيضًا على إيصال رسائل لهم أيضًا، والقيام بأنشطة تدخل ضمن إطارها لتعزيز التواصل مع الشعوب من خلال الأنشطة الاتصاليّة كالمنح الجامعيّة وبرامج تبادل الطلاب. ففي هذا الصدد، "تتخذ المؤسسات الدبلوماسيّة الشعبيّة من السفارات مكانًا لعملها خاصة تلك المؤسسات التي يتمحور عملها على تقديم المساعدات والمشاريع[5].

يعد بناء الهوية الوطنية وتعزيزها من أهداف الدبلوماسية العامة المشتركة وبناء العلاقات الثقافية كما اقترحت الباحثة في مجال الاتصالات كاثي فيتزباتريك *Kathy Fitzpatrick* إدارة العلاقات باعتبارها "نظرية عامة للدبلوماسية العامة" ودعت إلى أن يحل النموذج العلائقي محل القوة الناعمة باعتباره رؤية عالمية محددة للدبلوماسية العامة، وخلصت إلى أن هذه النظرة العالمية من شأنها توحيد وظائف الدبلوماسية العامة المختلفة تحت مفهوم شامل واحد[6]، ولتحقّق الدبلوماسيّة الشعبيّة أهدافها، فهي بحاجة إلى مجموعة من الأدوات أي الوسائل والآليات، وهي تختلف بين دولة وأخرى من حيث إمكانياتها وقدراتها، حيث

---

[1] -الهام ناصر،مفهوم الدبلوماسية الشعبية، نشر يوم:02-01-2023 ، على الموقع:https://political-encyclopedia.org/dictionary/

[2]-Gyorgy Szondi,Public Diplomacy and Nation Branding: ConceptualSimilarities and Differences,Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael, AntwerpUniversity,october 2008,pp7-17.

[3]-إلهام ناصر،مرجع سابق.

[4]-*Gyorgy Szondi,op,cit,p24.*

[5]- الهام ناصر،مرجع سابق

[6]-Gyorgy Szondi,op,ci,25.

تعتمد وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المسموعة والمرئيّة والمكتوبة ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث باتت وسائل الإعلام المرتكز الأساسي للتأثير في الرأي العام ،وتستعير من الجهات غير الحكوميّة كالمنظّمات غير الحكوميّة والاتحادات والمجتمع المدني و المبعوثون إلى الخارج والمنظّمات الدوليّة لا سيما الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة، وتعتمد الوسائل الثقافيّةكالأنشطة الثقافيّة والاحتفالات التي تُقام بغية إحياء مناسبات ،إضافة إلى الوسائل الرياضية حيث تجذب العديد من شعوب العالم ولإمكانيّتها أن تلعب دوراً في تحسين صورة وسمعة دولة ما وأن تكون قوّة ناعمة لها[1].

وصف باردوس*Bardos* الدبلوماسية العامة بأنها "فن قديم، ولكنها مهنة جديدة"، ومع ذلك فإن الأمر يستحق دراسة مدى احترافية الدبلوماسية العامة والذي يمكن تصوره على أنه العملية التي يسعى من خلالها منتجو الخدمات الخاصة إلى تشكيل أسواق خبراتهم والسيطرة عليها[2].

1-دور المجتمع المدني:

أدّى تشابك العلاقات الدولية إلى تزايد قضاياها وتنوع فواعلها وتعقد مصالحها، ومع انتشار الإرهاب العالمي وضرورةردعه، و رغبة في اعتماد الديمقراطية والحكم الصالح وبروز أهداف التنمية المستدامة لعام2030؛ أدّى إلى خلقأنماط جديدة للدبلوماسية ،كما كان للتقدم العلمي والتكنولوجي والمعلومات والاتصالات دور هام في بروزالدبلوماسية المتعددة المسارات ،ما جعل من العلاقات الدولية علاقات بين شعوب ومنظمات المجتمع المدني كمؤسس رئيس ومهم في تنفيذ الدبلوماسية الموازية وتوجيهها ،وكفاعل جديد في العلاقات الدوليةالمرتبط بالإدراك العالمي المتزايدلقدرة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكوميةفي تحقيقها.

لمنظمات المجتمع الدولي دورا لا يستهان به في تنفيذ الدبلوماسية الموازية لقدرتها على صنع السلام والحد من تصعيد الصراعات وتطورها، وتغيير الصور الذهنية للمجتمعات المتصارعة لتقريب وجهات النظرالداخليةوالخارجية، وحشد التأييد الشعبي للقضايا الدولية مثل قضايا نزع السلاح وحقوق الانسان وقضايا البيئة، لتصبح منظمات المجتمع المدني ممثلالمصالح الافراد والشعوب إقليمياودوليا.

تتجسد نشاطات منظمات المجتمع المدني في الدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الدينية الناشطة في مجال بناء السلام، وخوض مفاوضات الدبلوماسية المتعددة المسارات والرسمية، إلّا أنّها تعاني في آداء وظائفها في إطار تنفيذ الدبلوماسية نظرا لمحدودية مواردها المالية التي تحد من دورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، كما أنّ ضعف مهارات التواصل الخارجية وضعف التنسيق مع اجهزة الدبلوماسية الرسمية يمنعها من تطوير استراتيجياتها وعدم قدرتها على تغيير السياسات ،وتقتصر على تشجيع المبادرات لتنحصر في الدور الاستشاري.[3]

2-دور الدبلوماسية العامة في الأمن:

تلجأ الدول إلى الدبلوماسية العامة كأداة استراتيجية لتحقيق الأمن خاصةبُعدُه الإقليمي، حيث تعتِبر دول أي إقليم أنّ مصلحتها القصوىهي تحقيق الأمن المشترك استنادا إلى أنساق متعددة من الأمن الإقليمي؛ أبرزها التاريخ المشترك الثقافة والدين والعادات والأنماط والسلوكياتالاجتماعية المشتركة، والارتباط الاقتصادي

---

(1)- الهام ناصر،مرجع سابق.

(2)-Gyorgy Szondi,pp26-30.

(3)- ياسمين سلمان، دور منظمات المجتمع المدني في الدبلوماسية الموازية،

G-FOCUS INTERNATIONALMAGAZINE, ,https://gfocusmagazine.com/?p=1323نشريوم 30يوليو 2022 على الموقع:

على صعيد التكامل البيني وعلى مستوى التعاون التقني واللوجستي، إضافة إلى تشكيل قوة اقتصادية مشتركة دوليا، مع تشابه أنماط الحكم والحاجات المشتركة للأمن بمدلولاته المختلفة.

تساهم الدبلوماسية في إنشاء الأمن الإقليمي والمحافظة عليه والتقليل منأزماته، وأي عجزأو سوء إدارة دبلوماسية في أي دولة يجعل أمن الدولة الإقليمي غير مستقر، فبناء الأمن الإقليمي للدولة والدول الحليفة لها وإدارته بكفاءة، يحتاج إلى قدرة متميزة لاستثماره لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدولة والذي تلعب الدبلوماسية أداةً أساسية فيه ،حيث تقدم الدبلوماسية المصالح المشتركة بين أمن الإقليم المحيط بالدولة ودول وأقاليم العالم الأخرى، لتتمكن من جلب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الدولية كما يمكنها البناء على الاستقرار الأمني لجذب **السياحة الدينية منها والتاريخية والطبيعية**، وما يدّره ذلك على الدولة من مداخيل اقتصادية ودور ثقافي مهم،فتحقيق الأمن الإقليمي للدولة وتمتين مقوماته الأساسية والقيام على إدارته بفاعلية وتنامي القدرة على استثماره لصالح الدولة، إنما يقع في قلب أهداف واستراتيجيات الدبلوماسية العامة والدبلوماسية الدينية والتي قدمتها دول وأقاليم العالم كحالات نجاح متميزة[1].

كل الدول العربية لديها مؤسسات دينية إسلامية كبيرة تمنح الحكومات دوراً رئيساً في الحياة الدينية وقد تطورت على نحو مُتباين، وفقاً للتجارب التاريخية المختلفة في كل دولة، تمتعت الدولة عبر هذه الكيانات بنفوذٍ وشأن على التعليم الديني والمساجد والإعلام الديني المرئي والمسموع، ما حوّل المؤسسات الدينية الرسمية إلى أدوات فعّالة للسياسات العامة، بيد أن تعقيد المشهد الديني يجعل هذه المؤسسات مجرّد بيادقلأنظمتها.

المطلب الثاني: أدوات وعمليات الدبلوماسية الدينية:

يتميز العامل الديني بمجموعة من الأبعاد القيمية والاجتماعية والأخلاقية التي تسمح له بالتدخل والانخراط بطريقة بناءة في مسار السلم، حيث يعتمد رجال الدين مجموعة من المعايير كالإيمان الروحي والاعتماد المتبادل بين البشر والبناء الاجتماعي ومساعدة الفقراء ومحاربة الأمراض ووقف المعاناة، ونشر العدالة والمساواة بين الأفراد، كذلك العفو والمصالحة وممارسة الشعائر الدينية .....، ما يجعل من دور الدين ودبلوماسيته في مناطق النزاع تتجاوز حدوده المحليّة والإقليمية

أولا-بناء المرجعية والانتماء والتكوين الديني

يمثل الدين جانبًا مهمًا من جوانب الثقافةالعالميةحيث يعد الدين مركزيًا في حياة الناس بتوفيره إطارًا لمعتقداتهم وقيمهم وسلوكهم لذلك، فإن للزعماء الدينيين تأثير كبير على أتباعهم، والذي يمكن الاستفادة منه لتعزيز السلام والمصالحة، ومع خلقهللإحساس بالهوية لذلك المجتمع ما يساعد في خلق التماسك الاجتماعي وتقليل الصراع وخلق أرضيةللوساطة وحل النزاعات[2]، وهذا ما يخلق إلى جانب الأمن السياسيالأمن الفكري، الذي يساعد على الاعتدال والابتعاد عن التطرف الديني والفكر التكفيري الناتج عن التعصب وإلغاء الآخر، ولا سبيل إلى معالجة الفكر المتطرف إلا بتنمية هذا الفكر وتثبيت مرجعيته.

يعرف الدكتور عمار جيدل أستاذ بكلية الشرعية من جامعة الجزائر الامن الفكري بأنه:" ما يؤمن به المجتمع وما يعيشه وما يتطلع إليه"، مستندا على مرجعية عقدية ثقافية واحدة يؤمن بها المجتمع على تعدد نسيجه الثقافي والسياسي والاجتماعي وتتفرع إلى منظومة قيم يقدسها الجميع ويجسدها الجميع في

---

[1]-جواد الحمد، مدير مركزدراسات الشرق الأوسط - صحيفة الدستور اليومية - 2011/5/19،من الموقع:http://mesc.com.jo/OurVision/2011/6.html

[2]-حمدي عبد الرحمن حسن، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،من الموقع: http://acpss.ahram.org.eg/News/17810.aspx

السلوك الفردي والجماعي مما يحقق التماسك والوحدة، دون أن يحس الفرد بأن منظومته الأخلاقية والقانونية والفكرية التي تنظم علاقاته بمجتمعه غير مهزوزة ولا مضطربة، خاصة وأن اضطراب عقيدة المجتمع يبدأ بالطعن في وحدة مرجعيتها[1]، ويشكل مفهوم المذهبية الدينية*Sectarianism* توصيفا لانتماء الفرد لثقافة فرعية دينيةفي إطار الانتماء إلى دين معين، وهو ما يترتب عليه هويةثقافية وسياسية واجتماعية تميزه عن غيره داخل الجماعة الدينية الكبرى نفسها، وتكاد هذه الظاهرة، المذهبية أن تشكل قاسماً مشتركاً بين كافة الأديان، بل إن المذهبية الدينية الواحدة قد تتجزأ إلى هويات فرعية،تتصارع أحياناً فيما بينها ،ويمكن حصر أسباب الحروب الداخلية في الأديان بين المذاهب في تباين المنظومة المعرفية في فهم النص الديني بحكم المستوى الفكري وبحكم الإرث الثقافي الموروث قبل الانتماء الجمعي لدين معين من ناحية، أو نتيجة توظيف النخب في كل مذهب للتباين لتوسيع دائرة نفوذ هذه النخب استناداً لمتغيرات داخلية، سياسية أو اجتماعيةفي المجتمع الديني أو متغيرات خارجية خصوصاً تلك المغايرة في الدين[2].

هذا الفكر الديني الذي ينميه الزعماء الدينيون نظير الثقة والاحترام من قبل مجتمعاتهم ما يمكنهم العمل كوسطاء بينالأطراف المتصارعة وتسهيل الحوار والمفاوضات والمساعدة في بناء الجسور بين المجموعات المختلفة ،فالدينمعزز للتسامح والمصالحة، حيث تشجع العديد من التقاليد الدينية التسامح والمصالحة واللاعنفوهي أمور ضرورية لبناء السلام إذ يمكن أن تساعد التعاليم والممارسات الدينية الأفراد والمجتمعات على التعافي من صدمة الصراع والمضي قدما ،وأن يعمل التوجه الأخلاقيكبوصلة أخلاقية لتوجيه الأفراد والمجتمعات في اتخاذ القرارات الأخلاقية المساعدة على تعزيز السلوك السلمي وتقليل احتمالية الصراع[3].

يتمتع القادة الدينيون خصوصا في مناطق النزاعات بالقدرة الرمزية والمكانة الاجتماعية، وتوظيفهم الخطاب الديني الذي يحث على نبذ العنف والظلم وإعلاء قيم التسامح والعدالة، وسهل قرب القادة الدينيين وانتمائهم لنفس بيئة أطراف النزاع من مهمتهم في التواصل مع جميع الأطراف، وتلبية حاجياتهم الأساسية من غذاءودواء، وتكريس القيم الروحية للوصول إلى المصالحة وبناء الثقة بين أطراف الصراع[4]، واستطاعت المرجعيات الدينية النجاح في عمليات الوساطة و حل النزاعات نظير قدرتها على التأثير في أطراف النزاع، لما يحمله الدين من مكانة في حياة جميع الأفراد والجماعات وللثقة الكبيرة التي تمنح لهذه المرجعيات لدورها التربوي والإصلاحي والدعوي داخل المجتمعات المتأثرة بالسلطة الدينية خصوصاالتقليدية منها، فالمتخصصين في مجال الدبلوماسية وحل النزاعات، والتكفل بتربية الأفراد عن طريق التعليم في المدارس والزوايا الدينية، ونشر قيم التسامح والرحمة والعدل بينهم، ورفض كل قيم العنف والتطرف يشيرون إلى ضرورة توظيف هذهالمرجعيات الدينية في عملية الوساطة وبناء السلام[5].

ثانيا-الدبلوماسية الوقائية:

إنتغير السياقات العالمية وارتدادات العولمة وسّعت من دور الدين في الدبلوماسية وأنتجت جهات فاعلة جديدةخصوصا مع زيادة الصراعات الدينية ومع عجز الدبلوماسية الرسمية كان لابد من إشراكالجهات الدينية، بعيدا عن الأدوات الصلبةوتحقيقاللعديد من الأهداف خصوصا مكافحة الإرهاب وبناء النفوذ

---

(1)- توحيد المرجعية الدينية المدخل الرئيس لتحقيق الأمن الفكري،نشر يوم:27-05-2010 على الموقع: https://www.echoroukonline.com/

(2)-وليد عبد الحي،المذهبية الدينية في النزاعات الدولية،حالة محور المقاومة،ورقة علمية،مرجع سابق، ص2.

(3)- حمدي عبد الرحمن حسن،مرجع سابق.

(4)- عبد الو هاب عمروش، بناء السلام الديني مناطق النزاعات في العالم، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد (5)، العدد (1)، ص ص370-381

(5)-عبد الو هاب عمروش، مرجع سابق.

الإقليمي، فدور الدين دورا كأداة للدبلوماسية الوقائية يستلزم مستوى أكثر براغماتية في مواقف حل النزاعات وما بعدها، ويجب استخدام قوة الإدماج والتأثير التي تمارسها الأديان بطريقة أكثر براغماتية من أجل تحقيق تغييرات جوهرية ، والتي لابد أن يرافقها اجتماعات دولية رفيعة المستوى يعقدها الزعماء الدينيون ويروجون لها، وبالتالي، في هذا المنظور، يحقق دور الدين دورًا أكثر رمزية فاجتماع الزعماء الدينيين في العالموالدين يعلنون مساهمتهم في السلام في العالم وقضايا أخرى مرتبطة بمجالات عدّة كنشر الإيمان ورسائل عقائدهم،ففي الاجتماع الذي يتم تنظيمه في مناسبات عديدة مثل قبل وبعد مجموعة العشرين أو مجموعة السبع، يجتمع الزعماء الدينيون في جميع أنحاء العالم من أجل مناقشة جدول أعمال اجتماع مجموعة العشرين وفهم ما يمكن أن تكون النتائج والتداعيات من المنظور الديني يمكن جدولة هذه الاجتماعات بناءً على عدد ثابت من القضايا: من الحد من المجاعة والمشاكل المرتبطة بالتصحر إلى الأسلحة النووية.

والجدير بالذكر ذكر مجالات الاهتمام المتعلقة بالدين على المستوى الدولي من أجل فهم كيفية التعامل مع القضايا الدينية العديدة التي تظهر في الديناميكيات العالمية الحالية، فتحديد هذا الجانب متعدد المستويات من القضية الدينية أمر بالغ الأهمية للجهات الفاعلة الدبلوماسية لأنه يبسط الطريقة التي يمكن بها للجهات الفاعلة الدولية مراقبة الأديان على المستوى الدولي، وبالتالي تحديد المسار الذي يجب اتباعه من أجل تحقيق الأهداف المخطط لهاالمرتبطة بمستويات مختلفة من العلاقات بين الدول والحكومات والمجتمع الدولي[1].

تتنوع أساليب الدبلوماسية الدينيةبين الجذب الثقافي وترويج القيم الإنسانية المشتركة والجهود الدبلوماسية، باعتماد الإقناع والجذب وبناء العلاقات وتنميتها،والعمل على التواجد الميداني لخلق مجالات للتعاون بين المجتمعات الدينية المختلفة، وتعزيز التبادل الثقافي والتعليمي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا- التواجد الميداني:

اعتمدت المنظمات الدينية في حلهاللنزاعات جهود الوساطة والمؤتمرات الوطنية ولجان الحقيقة والمصالحة، باعتماد الدبلوماسية الدينية كنهج لصنع السلام؛ يقوم على مشاركة الجهات الفاعلة والمؤسسات الدينية في الجهود الدبلوماسية مع الاعتراف به بشكل متزايد باعتباره بعدًا مهمًا لبناء السلام حيث لعبت المنظمات الدينية دورًا حاسمًا في إحلال السلام في سياقات مختلفة[2]، واعتمادا على مجالات متنوعة ففي المجال الاقتصادي عملت الدبلوماسية الدينية على تعزيز التنمية الاقتصادية وتشجيع التجارة والاستثمار، وتسخير الموارد والشبكاتوتجذب السياحة الدينية ملايين السياح سنويًا، مما يساهم في الاقتصادات المحلية والوطنية؛ فيمكن للدبلوماسية الدينية تسهيل التعاون بين الحكومات والمؤسسات الدينية والسلطات السياحية لتعزيز السياحة الدينية وتطوير البنى التحتيةوتعزيز تجارب الزوار، مما يؤدي إلى زيادة عائدات السياحة، وخلق فرص العمل التي تسرع النمو الاقتصادي،إضافة إلى توفير فر ص للشراكات التجارية والاستثمارية حيث غالبًا ما تمتلك المجتمعات الدينية شبكات وموارد واسعة النطاقمن خلال تعزيز الحوار وبناء العلاقات بين الزعماء الدينيين والحكومات والشركات، يمكن للدبلوماسية الدينية تسهيل اتفاقيات التجارة وفرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي.

تتقاطع الدبلوماسية الدينية مع جهود الدبلوماسية الاقتصادية وربط التنمية بالروابط الدينية أو الثقافية المشتركة المعززةللاستثمار الأخلاقي ومبادئ التمويل المسؤول، والخدمات المصرفية الأخلاقية ودمج

---

[1]-Asia Raja Juli Antoni ReligiousPeacebuilders:,the universityQueensland,Australia,The Role of Religion in Peacebuilding in Conflict-Torn Society in Southeast، A thesissubmitted for the degree of Doctor of Philosophy at The University of Queensland in 2014 School of Political Science and International Studie

[2]-حمدي عبد الرحمن حسن،مرجع سابق.

المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في صنع القرار المالي، حيث نجحت إندونيسيا في تنفيذ مبادرة اقتصادية تشمل المنظمات القائمة على الإيمان ومؤسسات التمويل،فأقامت المؤسسات المالية الإسلاميةوالبنوك الإسلامية، شراكة مع المنظمات المسيحية لتقديم التمويل للمجتمعات المهمشة.

تهدف مبادرة بناء السلام بين الأديان في ليبيرياإلى معالجة تحديات ما بعد الصراع وتعزيز السلام، وقد تضمنت المبادرة قيام الزعماء الدينيين المسيحيين والمسلمين بإنشاء برامج تدريب مهني للمقاتلين السابقينفي مجالات مختلفة، بما في ذلك النجارة والخياطة والزراعة وريادة الأعمال. وقد أدت هذه المبادرة إلى الحد من الفقر وتعزيز الاستقرار والمساهمة في النمو الاقتصادي في ليبيريا[1].

كما شهدت إفريقياوجود منظمات مشتركة بين الأديان على المستويات المحلية والوطنية والدولية من أبرزها: المجلس الأفريقي للزعماء الدينيين، والعمل المشترك بين الأديان من أجل السلام في أفريقيا، وبرنامج العلاقات المسيحية الإسلامية في أفريقيا، والمجلس المشترك بين الأديان في سيراليون. وهناك جمعيات متعددة الأديان في مجال بناء السلام لديها القدرة على تحييد محاولات تقسيم المجتمعات على أسس دينية،والمساعدة في تغيير المفاهيم السلبية والشكوك الموجودة بين المجتمعات الدينية، والانخراط في العمل الحواري وتحويل الهياكل الاجتماعية[2].

اعتبرت الثقافة مساهم فعال في حل النزاعات الدينية، وأصبح يُنظر إليه في السياق الثقافي باعتباره جزءًا من الثقافة المحلية، والتي يمكن اعتمادها، برزت أسئلة الثقافة أو الاختلاف جزئيًا نقدا لنهجبيرتون في حل النزاعات، حيث يتم التعامل مع حل النزاعات باعتباره علاجًا شاملاً وحلًا واحدًا يناسب الجميع،و ينظر الأشخاص المختلفون من خلفيات ثقافية مختلفة إلى النزاعات بشكل مختلف ،ما يخلق طرقا مختلفة لحل النزاعات،تؤدي الدبلوماسية الدينية بمؤسساتها الدينية أدوارامعززةللحواروالتعاون بين الثقافات والمجتمعات المختلفة، والاحترام المتبادل والتفاهم والحوار بين المجتمعات الدينية والثقافية المتنوعة، عبر تعبئة الفجوات وبناء الروابط من خلال التأكيد على القيم المشتركة والحوار بين الأديان والاعتراف بالتنوع الثقافي، والحفاظ على التراث الثقافي والطقوس والممارسات الثقافية، كما تلعب الدبلوماسية الدينية دورًا حاسمًا في حل النزاعات وبناء السلام، ومعالجة الاختلافات الدينية أو الثقافية من خلال الحوار والتفاهم والمصالحة[3]، وتخلق الثقافة وجهات نظر عالمية تشكل المعنى العام والمواقف والأفعال وردود الفعل تجاه النزاع، ما يجعل من التعرف على السياقات الاجتماعية الثقافية المختلفة أمرًا بالغ الأهمية في حل النزاعات،ما جعل من دور الدين ي بناء السلام ركنا أساسيا مع امتزاج الثقافة بالمعتقدات الدينية والطقوس التي تشكل عرفًا محليا ،جعل الثقافة والدين موارد لا تنفصل لحل النزاعات وبناء الثقة والمصالحة، بعبارة أخرى[4].

اعتمدت الدبلوماسية الحوار بين الأديان لتوضيح المفاهيم الخاطئة حول التعاليم الدينية ومكافحة التطرف، وتعزيز فهم أكثر دقة للمعتقدات الدينية. وغالبًا ما يكشف عن القيم المشتركة والمبادئ الأخلاقية بين التقاليد الدينية المختلفة، مثل العدالة الاجتماعية والرحمة وتعزيز حقوق الإنسان، تسهيلالحل النزاعات ذات الدوافع الدينية، وتعزيزا للتماسك الاجتماعي والوئام بين الأديان المنمّيللمواطنة المشتركة الداعمة لمعالجة التحديات الاجتماعية.

---

[1]-Stefania Garribba- Matr, op, cit, pp19,20.

[2]-حمدي عبد الرحمن حسن،مرجع سابق.

[3]-Stefania Garribba- Matr ،op,cit,pp17.

[4]-Asia Raja Juli Antoni،op.cit، p18.

تتعاون مؤسسة الآغا خان للثقافة مع مجتمعات وحكومات ومنظمات دولية متنوعة لحماية واستعادة المواقع والمعالم الثقافية المهمة ،مع التزامها بتعزيز التعددية الثقافية والحوار بين الأديان والتنمية المستدامة، ساهمت المؤسسة في ترميم مدينة لاهور المسورة التاريخية في باكستان، وأقامت شراكة مع حكومة البنجاب والمجتمعات المحلية لاستعادة وإحياء التراث المعماري للمدينة، بما في ذلك حصن لاهور الشهير ومسجد بادشاهي،الذي حفّز المشاركة المجتمعية والحافظ على الكنوز الثقافية فحسب، وساهم في التنمية الاقتصادية المحلية والتفاهم بين الناس من خلفيات دينية مختلفة، وتعزيز الشعور بالتراث المشترك والاحترام المتبادل، كما يجسد مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات (*KAICIID*)دور الدبلوماسية الدينية في تعزيز الحوار بين الأديان، تأسس في فيينا كمنظمة دولية تهدف إلى تعزيز التفاهم والاحترام والتعاون بين أتباع الديانات المختلفة.

ينظم مبادرات متعددة تشمل منتديات الحوار بين أتباع الأديان، وبرامج بناء القدرات، والأنشطة التعليمية. تجمع فيها بين الزعماء الدينيين والعلماء والممارسين من خلفيات متنوعة للمشاركة في حوار مفتوح وبناء، ومن خلال تيسير المناقشات حول القيم المشتركة والتحديات المشتركة وفرص التعاونوالتعايش السلمي، ومن أبرز جهوده دوره في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أدت التوترات الدينية إلى تأجيج العنف، وخلقت مبادرات المركز مساحات للقادة الدينيين للمشاركة في الحوار البناء، وتعزيز المصالحة وتعزيز التعايش السلميللمجتمعات الدينية المختلفة[1].

تعزز الدبلوماسية الدينية التعاون والدعوة إلى المصالح المشتركة ودعم حقوق المرأة، وتسمح لممثلي التقاليد الدينية المتنوعة بمناقشة قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وتحدي الصور النمطية وتعزيز الأهداف المشتركة مثل منع العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعليم الفتيات، وتعزز التغيير الإيجابي في السياقات الدينية؛ فالدبلوماسية الدينية هي استراتيجية تجمع بين المنظمات الدينية والعلمانية لتعزيز حقوق المرأة، والجمع بين أصحاب المصلحة المتنوعين من زعماء دينيين ومنظمات قائمة على الإيمان وجماعات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني،وتهتم بالتعليم والمنح الدراسية لمحو الأمية الدينية وتشجيع الدراسات بين الأديانودورات الأديان المقارنة، وتفعيل المبادرات الإنسانية والتنموية، وإظهار التأثير الإيجابي للقيم الدينية على الرفاهالاجتماعي ومعالجة التحديات المشتركة،وتساهم كذلك في المساعدات الإنسانية وجهود التنمية، والمشاركة في مبادرات مثل التخفيف من حدة الفقر، والرعاية الصحية، والتعليم، والإغاثة من الكوارث وقضايا المساواة بين الجنسين، والحرية الدينية، وحقوق الفئات المهمشة، وتعزيز المجتمعات الشاملة وتحدي الممارسات التمييزية[2].

المطلب الثالث: السمة الوطنية "Nation branding " في الربط بين الدبلوماسية الدينية وطموح النفوذ الإقليمي

توجهت الدول إلى تطبيق استراتيجيات العلامات التجارية سعيا منها للحصول على ميزة تنافسية دوليةواقتناص التمايز؛ بعد ما جلبته العولمة من اتجاهات أيديولوجية جديدأدخلت الشركات مجال العلاقات الدولية وأجبرتهاعلى التكيف مع الاستراتيجيات الجديدة وتحقيق التوازن بين مصالح الأفراد والمجتمعاتوزادت من أهمية التمايز من أجل الحصول على ميزة تنافسية متزايدة على نطاق دولي، فهي بذلك مجموع المعتقدات والانطباعات لدى الناس عن ذلك المكان، والصورة المبسطة لعددمن الارتباطات وأجزاء من المعلومات المرتبطة بالمكان، فهي نتاج عمليات عقلية لاختيارالمعلومات الأساسية، والمجموع

[1]-Stefania Garribba- Matr, op, cit, pp 18-19.

[2]-Stefania Garribba- Matr, op,cit,pp 23-25.

الإجمالي لجميع تصورات الأمة في أذهان أصحاب المصلحة الدوليين، والتي قد تجمع الأشخاص، المكان، الثقافة،اللغة، التاريخ، الطعام، الموضة، المشاهير، العلامات التجارية العالمية[1].

وكتعريف اجرائي يمكن تعريفها بأنها:مزيج معقد وفريد ومتعدد الأبعاد من العناصر الفاعلة محليا وإقليميا ووطنيا ودوليا،ارتباطا بسياقه ويتعلق بهوية الأمة وسمعتها وصورتها التي تهيئ لها مجالا للاستثمار وفضاء لتحفيز السياحة وترويجالتجارة، فضلا عن الدبلوماسية العامة والثقافيةوالتي تهدف لتمييز بلدانها سعيا للحصول على ميزة تنافسية والمساهمة في تنمية البلاد.

إنّ السمة الوطنية تجسيداللصراع حولماهيةالأمةبينالجهات الفاعلةوالمنظماتالمحليةوالحكوميةوغير الحكومية قبل أن تمثل الصورة الدولية المروجة،فالدول بحد ذاتهايمكن اعتبارها منتجات أو علامات تجارية، تخلق ارتباطا بينالعلامات التجارية القوية ودولها عند المستهلكين، وفق قوالب نمطيةيصعب تغييرها، ما يجعل اتجاه استراتيجيات العلامة التجارية الوطنية يتجه نحو احتضانالتراث الماضي والثقافةالحالية[2].

أ-دور الحكومة في الترويج للسمة الوطنية:

تعتمد السمة الوطنية في استراتيجياتها البعد الحكومي عبر تشغيل جميع المؤسسات والهيئات السياسية أو الإدارية العاملة فيالدولة بناء على رؤية قادتها، وتركيزهاعلى ضمان السلام والعدالة والتحصيل العلمي وضمان الصحة والأمن القومي لشعوبها، وكل هذا يتأتى عبر التركيز على جوانب ثلاث:

- **الشؤون السياسية:** والذييشير إلى المسؤولية عن إدارة وحل النزاعات وخلق التماسك الاجتماعي لجميع الأطراف المعنية، كالاهتمام بالشؤون السياسية الداخليةوالأحزاب السياسية والاستقرار السياسي والأنظمة ونوعالحكومات، والترويج لبعض المصطلحات وجعلها علامات مسجلة خاصة،كالديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية،والثيوقراطية في المملكة العربية السعودية، والشيوعية في الصين، إضافة إلى الشؤون السياسية الخارجية التي تركز على درجة تفاعل الدولة واعتمادها على الدول والتحالفاتالأخرى، كالإمبريالية والدكتاتورية والدول المحايدة والمنادية بالسلام والإرهاب.

يرتبط الجانب الصحي بحالة النمو الجسدي والعقلي والاجتماعي للإنسان والأمراض المختلفة التي تصيبه كالسمنة في الولايات المتحدة الأمريكية والخليج، والصحة في الصين، والسلامة المتعلق بالنظام العام السائد في بلد ما والمساهم في العيش المتناغم بينالناس ويظهر ضمن هذا الوجه: الجريمة والفساد التي قد تشمل جوانب سياسية واجتماعية، كأن تعرف بعض الدول بالفساد كنيجيريا والمكسيك، ودول أخرى بالمافياكإيطاليا، وأخرى بالمخدرات ككولومبيا، كما يرتبط الجيش والميليشيات بحرب العصابات مثل كولومبيا، والأسلحة النووية (الولايات المتحدة الأمريكية)[3].

ب-دور السياحة:

تعد السياحة أبرز الأبعاد التي من خلالها تطور صورة عن البلد، ووفقا لمنظمة السياحة العالمية تعد السياحة من أكبر مصادر الدخل القومي والعالمي ،إضافة لكونها الداعم للسمة الوطنية المروجة لدولها باعتبارها وجهات سياحية عبر بناء وتسويق صورتها في الخارج،وإعادة إنتاج السمات الراسخة ثقافياً وتذكير الناس بالتاريخ، تنشيط التراث الوطني بالتسويق لما هو معروف عالمياً والتأكيد عليه، فإذا كانت المعتقدات والقيم والمواقف داخل الأمة متجذرة بعمق في المجتمع، فهذا يعني أنه من الأسهل نقلها إلى الشركات، كما أن استراتيجيات الاتصال بالوجهة يجب أن تتوسط الأصالة من خلال الصور المتجذرة في القيم الثقافية للأمة ما يجعل من الضروري إنشاء علامة تجارية وطنية استراتيجية ترتكز على الهوية الوطنية وتطويرها،

---

[1]- José´ I. Rojas-Me´ndez ,op,cit .

[2]-Carolin Viktorin, Jessica C. E. Gienow-Hecht, AnnikaEstner, Marcel K. Will, op,cit,pp2-8.

[3]- José´ I. Rojas-Me´ndez ,op.cit.

فإنشاء مساحات رمزية لإنتاج الهوية يخلق شعوراً بالانتماء الوطني وتصورات عن الأمة بينالسكان تخلق تجارب ملموسة شخصية وفردية للهويةالوطنية، والتي لابد ومواءمتها وتصور السياح تعزيزا للهوية والتراث وكذلك لترويج السياحة.

ويعتمد تخطيط الوجهات السياحية واتخاذ القرار والإدارة على التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة،فنجاحها هو نجاح الأمة ولا يقتصر العمل على الحكومة أو منظمة السياحة وحدها، ويؤدي المجتمع المحلي دورا في تنمية السياحة و إدارة الوجهات السياحية وحق ديمقراطي وكافل للتنمية المستدامة؛ حيث يعد الجمعبين المعرفة المحلية والمعرفة السياحية المتخصصة أداة قيمة ونهج شاملللتنمية السياحة المستدامة ،هذه الأخيرة التي تعد أمراً ضرورياً لتحقيق النجاح، عبر إجراء حوار مباشروالاقرار بالترابط بين أصحاب المصلحة، بهدف خلق رؤية جماعية وصنع قرار مشترك وبناء توافق في الآراء حول التخطيط والأهداف والإجراءات الخاصة بالوجهة السياحية[1].

ج-الثقافة والتراث:

تعد الثقافة والتراث بعُداً مهماً من أبعادالسمة الوطنيةالتي تتغلغل فعلياً في جميع مجالات السلوك، يمكن النظر إلى الثقافة باعتبارها علامة فارقة غير ملموسة بين البلدان تتعلق بالطريقة التي يعيش بها الناس ويتفاعلون في مجتمع معين تشمل جوانب مثل الثقافة الوطنية والتاريخ وفن الطهو والتعليم والدين والرياضة والألوان، كما يمكن النظر إلى الثقافة بمعناهاالواسع، على أنها كل ما يزرعه الإنسان لأنه يشمل مجموع الإنتاج البشري المادي والروحي ،إضافةإلى المعالم الثقافية والتقاليد مثل الموسيقى والفولكلور والحرف اليدوية.

ويعطي التاريخ والذي يشمل الأحداث الماضية غير القابلة للتكرار والأحداث والأوقات الهامة هوية للبلد وتجعله متميزا عن الآخرين،كمايفُهمالدينعلى أنه مجموعة من المعتقدات أو العقائد حول الألوهية، ومشاعر التبجيل والخوف منها، والمعايير الأخلاقية للسلوك الفردي والممارسات الاجتماعيةوالطقوسية، وخاصة الصلاة والتضحية لعبادة الآلهة، وتلك المفاهيم المتعلقة بعقيدةالناس، إضافة إلى التعليم المرتبط بالمستويين المهني والتعليميالعلماني، فاليابان مثلايرتبط بالمستوى التعليمي العالي والطلاب المجتهدين، كما تمثل الرياضة وجه آخرللبعد الثقافي والتراثي، إذ يعد النشاط الرياضي فيالوقت الحالي من أهم وسائل التسلية على مستوى العالم، وهو ما يظهرمن خلال التغطية الإعلامية الكبيرة التي يحظى بها.[2]

تتعزز الهوية الوطنية من خلال أعمال العلامة التجارية للدولة، حيث يمكن أن تعمل كأداة لمسح التاريخ والذكريات والطقوس الخاصة بالأمة،ويمكن أن تحدث فجوة بين الهوية والصورة لأن الجمهور المستهدف(الأجانب) يفتقر أحياناً إلى المعرفة أو لديه تصورات نمطية مسبقة عن البلد،نظرا لماضيهالمؤثر على كيفية بناء الهوية الوطنية وعلى كيفية إدراك الآخرين للبلد، ومن خلال وسم الأمة يمكن محو المفاهيم الخاطئة وإعادة وضع نفسها بشكل أكثر إيجابية عند الجمهورالمستهدف[3]

تعبّر السمة الوطنية عن قيم الأمةلذا لابد أن ترتكز على الثقافة والهوية الوطنية، وتؤثر الثقافة على العلامات التجارية من حيث التاريخ والمخاوف الأخلاقية واستجابة المستهلك، وتحدد القواعد الثقافية إلى حد ما كيفية عمل العلامات التجارية لخلق المعنى والتأثيرات الثقافية والآثارالمترتبة على العلامات التجارية فيما يعتبر ثقافة العلامة التجارية،كماتوفر الثقافة الوطنية فهماً سياقياً للعلامة التجارية التي ترتبط بالصور والأساطير

---

(1)-ElinBlomgren& Sofie Ljungström ,Nation Branding, The role of tourismfrom a managerial perspective, Bachelor thesis,Linnaeus university,sweden, Kalmar, January 13th 2019,pp22-23.

(2)- Jose´ I. Rojas-Me´ndez ,SprottSchool of Business, op,cit.

(3)-ElinBlomgren& Sofie Ljungström op, cit, p16.

والفن والمسرح التي تؤثر في السوق على معنى العلامة التجارية وقيمتها، فدمج الثقافة الوطنية في العلامة التجارية الوطنية سيساهم في إدراك أكبر للأصالة المعبرة عن جوهر الأمة.

يعد اتخاذ القرار والاتفاق على بعض الشخصيات والمعالم الطبيعية والأحداث التاريخية جزءاً أساسياً من استراتيجية إنشاء علامة تجارية وطنية قوية يمكن أن تؤدي ثقافة العلامة التجارية القوية إلى الوعي بالعلامة التجارية، وجذب الأشخاص المناسبين والحفاظعليهم، والعملاء الراضين والعلاقات الجيدة والميزة التنافسية وزيادة الإنتاجية، تتشكل شخصية العلامة التجارية من خلال قيمها وهويتها[1].

د-مجتمع:

المجتمع هو مجموعة الأفراد الذين يتشاركون في السلوكيات والأهداف من خلال التفاعل معاً بطريقة تعاونية تشكل مجتمعاً، ويعد هذا البعد من أكثر الأبعاد ديناميكية للتأثير الكبير للمواطنين في خلق هوية الدولة وصورتها، فالبلدان المهتمة بتطوير علامتها التجارية يجب أن تبدأ بالنظر في رأي مواطنيها بشأن العلامة التجارية لبلدهم القيم الاجتماعية هي الجانب الفرعي الذي يتضمن تلك المعايير المجردة التي يعتقد أنها مهمة ومرغوبة للحفاظ على تماسك المجموعة، مركزاً على:

-التكنولوجيا التي بتطوير المعدات والعمليات والمنتجات الجديدة والبدائل لتلبية احتياجات الناس، مشيرا إلى تقدم وجودة التكنولوجيا وتكنولوجيا الاتصالات الحاليةوالمتوقعة وتصبح علامة للدولة، إضافة إلى التحديثالذي يشير إلى تطور الدولة إلى مستوى تكنولوجي متفوق، أما الاختراعات فهي الوجه الثالث للبعد التكنولوجي، بإنشاءمنتجات وأدوات وعمليات جديدة تساهم في تنمية البلاد.

-**اللغة :** هي الوجه الثاني للبعد المجتمعي والتي نجمع تحتها تلك التعبيرات المرتبطة بقدرة الإنسان على استخدام أنظم الاتصالات المعقدة بما في ذلك الأصوات الصوتية أو الإيماءات أو الرموز المكتوبة كما يظهر نمط الحياة باعتباره جانباً يغطي كافة جوانب الحياة ويتعلق بالطريقة التي يعيش بها الناس ليشكل نمطا للحياة من خلالجوانب مختلفة وقد يشمل وجهات نظر حول السياسة والدين والصحة[2].

يجب أن تكونالهوية التجارية للأمم مرتبطة بشكل وثيق بهوية المجموعة لمساعدة الأفراد على التعبيرعن القيم وإظهار السمات الشخصية التي يطمحون إليها، فجعل الناس يشعرون بأنهم جزء من العلامة التجارية هو استراتيجيةمساعدة على الارتباط بها ما يخلق فخراً بكونهم جزءاً منها، يرى كايCai أنهعند تشكيل هوية المكان يجب بناءها من خلال نشر التنشيط بالاعتماد علىمنظور داخلي واضح مع إشراك العديد من أصحاب المصلحة مع التركيز على علاقاتهم وترابطهم على المدى الطويل.

من العناصر المشتركة في هوية أي علامة تجارية هو وفقاً لـ*De Cherantony* و*Ruzzier*أن جوهرها أو شخصيتها العاكسة إلى حد كبير شخصية الأشخاص الذين يشكلونهاويعيشونها، كما أن المظاهر المرئية مثل الأعلام والزي الرسمي لمسؤولي الدولة والملابس التقليدية والهندسة المعمارية والمناظر الطبيعية يمكن استخدامها كاستراتيجية لتوصيل هوية العلامة التجارية الوطنية إضافة إلى اللغة والنشيد الوطني وأصوات الأفراد المشهورين المرتبطين ارتباطاً وثيقاً ببلد معين[3].

ه-البعد الاقتصادي

يشمل البعد الاقتصادي جميع الجوانب المتعلقة بكيفية إدارة الدولة لمواردها: من التنمية الاقتصادية، والتجارةالخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والهجرة.

---

[1]-ibid,p.19.

[2]- Jose´ I. Rojas-Me´ndez ,op,cit.

[3]-ElinBlomgren& Sofie Ljungström ,op.cit,p44.

-يغطيجانب التنمية الاقتصادية الجوانب الاقتصادية الرئيسية للبلد والتي عادة ما ينظر إليها السكان المحليون والأجانب وهي الموارد الطبيعية والقطاعاتالإنتاجية، والبيئة الاقتصادية والشركات الكبيرة، والمنتجات والخدمات، وسوقالعمل، والثروة والفقر،والموارد الطبيعيةوالقطاعات الإنتاجية وتصبح دولا علامة مسجلة في مجال معين، فالمملكة العربية السعودية مثلا معروفة عالميا بإنتاجها واحتياطاتها النفطية الوفيرة، وكولومبيا والبرازيل كمنتجين للبن.

تتكون البيئة الاقتصادية بشكل أساسي من المراحل الاقتصادية المختلفة التي قد تمر بها الدولة، كالنمو أو الركودأو الأزمة، وتشير الشركات الكبيرة إلى تلك التي حققت شهرةعالمية مثل ماكدونالدز وكوكا كولا من الولايات المتحدة الأمريكية ،ودايووهيونداي من كوريا الجنوبية،وسوني وتويوتا من اليابان ،وارتبطت تعبيرات مثل الفقروالبطالة والمجاعة وسوء نوعية الحياة بشكل متكرر بالدول التي تحمل صورة اقتصادية متعثرة (الإكوادور والفلبين ونيجيريا)، في المقابل كانالصناعيون والأثرياء من الصفات المرتبطة عادة بدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا واليابان.

أما جانب التجارة الخارجية فيشير إلى نشاط شراء أو بيع المنتجات والخدمات من وإلى البلدان الأخرى، كأن تكون الدولة منفتحة تجاريا ذات مصانع عالمية ومراكز تجارية فالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ارتبطتا بالدول المنفتحة للغاية على الواردات والصادرات،و الاستثمار الأجنبي المباشر والهجرة هما القدرة التي يمارسها بلد ما لجذب الموارد النادرة بطريقة دائمة ويبدو أن جميع البلدان اليوم تسعى جاهدة للحصول على صورة صديقة للاستثمار، ويمكن ملاحظة هذا الجانب عندما يكون المواطنون الأجانب على استعداد للانتقال للعيش والعمل في بلد جديد وكذلك عندما يقوم مجتمع الأعمال الدولي بتقييم بلد ما باعتباره وجهة مثالية أو جيدة لاستثماراتهم الأجنبية .وعلى الرغم من أن المهتمين بالاستثمار الأجنبي المباشر أكثر عقلانية من السائحين في عملية صنع القرار إلا أنهم ما زالوا يتأثرون بالصورة التي يعرضها البلد[1].

-المبحث الثالث: الدبلوماسية الدينية وتحقيق النفوذ الإقليمي ضمن امتدادات الاستقرار والنزاع الدوليين

تزايد دور الدبلوماسيّة الدينية كفرصة للالتزام والتفاوضوحافز ملهم للجهات الفاعلة، إذ يؤدي القادة الروحيّون دورا رائدا في مجتمعاتهم في تشكيل مواقف الأفراد وفهمهم للعالم، وغالبا ما يعالج الدّبلوماسيون القضايا عن طريق تحليل المصالح الوطنيّة كجزء من هذا النّهج، ما عجّل بظهور حركة من المواقف التوفيقية تعترف بإمكانية التعاون الدّيني الدبلوماسي بسبب إدراك دور الدّين في تحفيز الأفراد وتشكيل وجهات نظرهم، ما جعل المنظمات الدولية تدعو إلى ضرورة تكثيف التعاون الدبلوماسي والديني بغية دعم السّلام المتبادل، واحترام حقوق الإنسان الأساسيّة داخل الأديان وفيما بينها[2].

المطلب الأول: الدبلوماسية الدينية وتحقيق النفوذ الاقليمي ضمن التفاوض الدولي والمسارات التعاونية

يشكّل الوسطاء جزءاً لا يتجزّأ من الفرق التي تقود جهود الوساطة في المسار الثاني والدبلوماسية الدينية،وتركّز الوساطة على إعادة بناء العلاقات مع إمكانية معالجة المظالم والخلافات التاريخية والمعقّدة، مما يساهم في إيجاد حلول أكثر استدامة،فليس من السهل تقييم أثر هذهالدبلوماسية في الوساطة من أجل السلام، فهي تشكّل جزءاً من شبكةمعقّدة من عمليات الوساطة وتتأثر بالتطورات المحلية والجيو سياسية ،معتمدة الحوارات غير الرسمية وشبه الرسمية والمفاوضات لبناء الثقة والعلاقات بين المجموعات والأفراد المتنازعة، ولا سيما أثناء الصراعات المسلّحة.

---

[1]- Jose´ I. Rojas-Me´ndez, op.cit.

[2]- الن كيسويتر والاسقف جون شاين، الدبلوماسية والدين:البحث عن مصالح مشتركة والانخراط في علم من الاضطرابات والتغيرات، منتدى مشروع العلاقات الامريكية مع العالم الإسلامي، معهدبروكنجر، تشرين الثاني،2013،ص3.

ويشير جوليان توماسهوتنغير *HettingerJulian Thomas* إلى أنّ نماذج صنع السلام بقيادة فاعلين غير حكوميين باتت تلقى تقديراً متنامياً، وذلك لأنّ المجموعات المسلّحة من غير الدول أصبحت أكثر تعقيدا وتنوّعا، ما يزيد من صعوبة إدارتها وضبطها[1]، وتعمل المنظمات غير الحكومية الدينية على حلحلة الأمور بين طوائف وعرقيات متنازعة داخل الدين الواحد كما قد تحاول تقريب وجهات النظر بين الأديان المتنازعة بتوظيف حكماء من الديانتين خصوصا في المجتمعات متعددة الثقافات والإثنيات، بغض النظر عن شخص المفاوض فردا أو هيئة أو مؤسسة دينية؛ فرجال الدين أوفياء لمبادئهم السلمية المتمثلة فيالعدالة الاجتماعية والمصالحة، دعم المبادرات المحلية، وتطوير العلاقات الإنسانية، كما تؤدي دور المدافعالمطالب بإحياء الضمير الدفاع عن الطرف الأكثر ضعفا في النزاع، وإعادة بناء العلاقات السلمية، وتحول البنى الاجتماعية والمساواةوفق تصنيف العوامل الدينية الداخلية المندمجة في المجتمعات ،كدور دور الكنيسة البوذية أثناء حرب الفيتنامية،وتختص الفواعل الدينية الخارجية بالدفاع عن الطرف المعارض الأكثر ضعفا، أين تحظى الزعامة الدينية بشرعية معنوية مثل لجنة العدالة والسلم في جنوب إفريقيا، والمعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية، أين لعبت هاتين الهيئتين دور اللوبي على البرلمان البريطاني، للتحسيس بالنزاع في جنوب إفريقيا وفرض عقوبات[2].

ويساعد القادة الرّوحيّين في تثبيت عمليّة السّلام من خلال المفاوضات وإجراء الحوار والتصريحات العلنيّة، لإرساء السلام بشكل أسهل والمحافظة عليه، تمهيدا لإقناع أفراد من أديان مختلفة للعمل معا للاعتراف بإنسانيتهم المشتركة ومتى تحقق ذلك "يصبح التفاهم أسهل لاعترافهم بأنهم يتعاملون مع أفراد يشبهونهم"، وانخراط رجال الدّين والمتدينين في مفاوضات دبلوماسية غير حكومية لتقديم المشورة للدبلوماسيّين والإصغاء إلى وجهات النظر الدينية، ليقوّم الدّين ما عجزت عنه الدبلوماسية التقليدية، وهو شكل من أشكال الإنسانيّة المشتركة لكلا الطرفين بغية بناء العلاقات وجمع معلومات البحث عن مصالح مشتركة، و وسيلة لتمرير أفكار جديدة، ويمكن للتفاعل بين المشاركين في المسار الثاني أن يأخذ بعين الاعتبار في المداولات السياسيّة، ومن وجهات نظر يأتي بأفكار ومبادرات يمكن توفيرها وتطبيقها[3].

تسمح وساطة المسار الثاني والدبلوماسية الدينية بالتعمق أكثر، إذ تجمع ممثلين عن المجموعات المتعادية للتحاور بعيداً عن الأنظار بهدف معالجة الخلافات والاختلافات القديمة، والبحث عن حلول طويلة الأمد، وتؤكّد أسباب أخرى على أهمية التعاون بين الأكاديميين والمنخرطين في مجال دبلوماسية المسار الثاني ،كما الأوساط الأكاديمية توفر بيئة مريحة وجديرة بالثقة لإجراء مناقشات لم تكن لتوفّرها أماكن أخرى غير محايدة، كما أنّ تضافر الجهود بين الأكاديميين والمنخرطين في هذه العمليات، يساهم في تسهيل الوصول إلى أرشيف المحفوظات ويسهل تقييم أثر وساطات المسار الثاني في سياقات متعدّدة، فهذه التفاعلات المنهجية بين الأكاديميين والفاعلين في المسار الثاني ضروريةلتعزيز فهمنا لفعالية دبلوماسية هذا المسار وخصوصا الدبلوماسية الدينية، ومساعدة المموّلين على اتخاذ قرارات متعمقة عن النتائج المتوقّعة لهذا النوع من ممارسات الوساطة[4].

تسعى المنظمات الدينية عبر دبلوماسيتها لحلحلة الأمور بين طوائف وعرقيات متنازعة داخل الدين الواحد كما قد تحاول تقريب وجهات النظر بين الأديان المتنازعة بتوظيف حكماء خصوصا في

---

[1]- نهى أبو الذهب، دبلوماسية المسار الثاني كيف يمكن زيادة فعاليتها، نشر يوم:27سبتمبر 2022، على الموقع: https://mecouncil.org/ar/publication/

2-عبد الو هاب عمروش، بناء السلام الديني مناطق النزاعات في العالم، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد (5)،العدد (1)، ص ص370-381.

[3]- الن كيسويتر والاسقف جون شاين، مرجع سابق، ص7.

[4]-نهى أبو الذهب، مرجع سابق.

المجتمعات متعددة الثقافات والإثنيات، بغض النظر عن شخص المفاوض فردا أو هيئة أو مؤسسة دينية؛ فرجال الدين أوفياء لمبادئهم السلمية المتمثلة فيالعدالة الاجتماعية والمصالحة، دعم المبادرات المحلية، تطوير العلاقات الإنسانية، كما تؤدي دور المدافعالمطالب بإحياء الضمير الدفاع عن الطرف الأكثر ضعفا في النزاع، وإعادة بناء العلاقات السلمية، وتحول البنى الاجتماعية والمساواةوفق تصنيف العوامل الدينية الداخلية المندمجة في مجتمعات تلعب دور فعال،كما تدافع الفواعل الدينية الخارجية عن الطرف المعارض الأكثر ضعفا أين تحظى الزعامة الدينية بشرعية معنوية، إضافة لوظيفة الوساطة وتقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع المفاوضين للوصول إلى اتفاق،باعتماد كل آليات التدخل السلمي من الوساطة إلى المصالحة مرورا بالمساعي الحميدة، دون أن نغفل وظيفة الملاحظ بحضور الفاعل الديني في قلب النزاع للوقاية من العنف والوصول إلى حل النزاع، وإدانة كل أعمال انتهاك حقوق الإنسان والتجاوزات الحكومية الخطيرة عبر فرق السلموالعدالة العابرة للحدود بالعمل من أجل محاسبة المنتهكين لحقوق الإنسان، ومرتكبي الجرائم في فترات الحرب[1]،وتنمية حس إنسانيّ مشترك، وبدل التعصّب الديني لابد من تشجيع الصداقة والمصالحة والتعّايش السلمي بين القبائل والثقّافات والشعوب والدّول ،ما يعكس حقيقة أنّ معظم الدبلوماسيين يتمتعون ولو قليلابخلفيّات أو تدريبات لاهوتيّة ودينية، وتحدّي التفّسيراتاللاهوتيّة الجذرية المحافظة[2].

يعتبر بناء السلام الديني المنهج الحديث في برامج دراسات السلام، كون النظرة السائدة عن الدين هو سبب التعصب وهو مصدر للحروب وانتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي فصل الدين عن الدولة.

يتمتع القادة الدينيون خصوصا في مناطق النزاعات بالقدرة الرمزية والمكانة الاجتماعية، وتوظيف الخطاب الديني الذي يحث على نبذ العنف والظلم وإعلاء قيم التسامح والعدالة.

إنّ قرب القادة الدينيين وانتمائهم لنفس بيئة أطراف النزاع يسهل مهمتهم في التواصل مع جميع الأطراف، وتلبية حاجياتهم الأساسية من الغذاء والدواء، وكذلك من تكريس القيم الروحية للوصول إلى المصالحة وبناء الثقة بين أطراف الصراع، واعتماد آليات بناء السلام الديني على رغم من بساطتها كالوساطة والحياد ونصرة المظلوم، فإنّ تأثيرها أعمق من الآليات الأخرى المعتمدة في البعثات الدبلوماسية التي تتبنى خلفية فكرية ومرجعيات دينية مختلفة تماما عن مرجعية أطراف النزاع[3].

المطلب الثاني: الدبلوماسية الدينية بين البحث عن النفوذ الإقليمي وبناء السلام في مناطق النزاع

ارتبط الدينبالأسطورةالسياسيةحولتسويةوستفاليا التي اعتبرت أنّالدينقد جلبالتعصبوالكراهيةوالاضطراباتالسياسيةالعالمية، وأنّ "تأسيسالدولةالحديثةوخصخصةالدينوعلمنةالسياسةنشألحدمننفوذالدينالمحلي ... وإنهاءالدورالدمويوالمدمرللدينفيالعلاقاتالدولية،وتدخلالدولةضبطالدينوهمّشه وأمّمهكشكلمنأشكالالنظاموالتماسكالاجتماعي،أويجبالتغلبعلىالدينمنخلالأخلاقياتعالميةأوكوزموبوليتانيةكأس اسللنظامالدولي"

لقدفقدالدينسلطتهالسياسيةفيالسياسةالدوليةعصرالتنوير وأنتجت التسوية الوستفالية لاهوتاًسياسيًاأثّرعلىالعلاقاتالدوليةتأثرا بنظرياتالتحديثوالعلمانية، وأضحىنموذجالعلمانيةمكونًامعرفيًامركزيًاللتقاليدالمعرفيةالحداثيةالعقلانيةالتيترفضبشدةالمعرفةمنخلالالإيما

---

[1]- عبد الو هاب عمروش،مرجع سابق.

[2]-الن كيسويتر والاسقف جون شاين،مرجع سابق،ص8.

[3]-عبد الو هاب عمروش،مرجع سابق.

ن، وتتجاهلالاعتباراتالدينيةأوالروحيةأوالمقدسة، وظهرتمسألةالأدوارالمحتملةالتيقديلعبهاالدين "ضمنيًا" خلالمرحلةإعادةالبناء،وخلقفرصلإدراجالأدوارالمحتملةللدينفي القضاياالمتعلقةبحلالنزاعات[1].

بناء السلام هو "استخدام أساليب اللاعنف في السعي نحو أهداف مؤيدة للسلام، والإقرار بأن مثل هذه الأساليب لا يمكن أن تستلزم قسرا أو إكراه الناس ... أو إجبارهم رغم إرادتهم على القيام بأعمال الامتناع عنها بالتهديد"، فالنهج السلمي هو مجموعة من المبادئ العامة التي توجه تطبيق استراتيجيات اللاعنف التي يمكن ترسيخها روحيا، بشكل قطعي أو بصرامة، أو كعقيدة أو سياسةبناءً على ما إذا كانت معارضة العنف هي مسألة غالبا تبنى على أساس معتقدات دينية [2] ، فبعد أن اعتبرت الدولةومؤسساتهاالهيئةالأصيلةالوحيدةللحفاظعلى السلاموضمانالنظام،وأصبحتأساليبهاالرسمية للحفاظعليهوطنيا ودوليامعياراًمقبولاًعلىنطاق واسع، ومع تزايدالدعوةإلى أهميةالعملياتغير الرسميةللدبلوماسيةلتعذرضمانالسلاموالنظام،وباسماحتكارالقوةالمشروعةأصبحتالدولفيكثيرمنالأحيانمصدر أللصراعاتالعنيفةوالنزاعات وانتهاكاتحقوقالإنسان.

وتزامنا مع الاضطراباتالسياسيةذاتالأبعادالدينية، اعتبرعلماءالعلاقاتالدوليةوالدبلوماسييناالدينأحدالعواملالمفقودةفيفنالحكم،وضرورة تضمينهفيالسياسةوالدبلوماسية؛خالقامفهومالدبلوماسيةالقائمةعلىالإيمان خصوصا بعد نجاحالفاعلينالدينيينوقدرتهمعلىمنعوحل الصراعات، مثلدورالفاتيكانفيالتوسطفيأزمةالصواريخالكوبية[3].

ما جعل الأممالمتحدة تعترف بالدور الذيقدتلعبهالمنظماتغيرالحكومية، وعلى عكس النهجالرسميالذييركزعلىالدولةفيبناء السلام(بناءالسلاممنأعلىإلىأسفل) والمصمّم من طرف الدولةوالمنظماتالدوليةوالإقليمية وكذا تنفيذه،وأظهرتاهتماماًمحدوداًبمدخلاتالأشخاصالمتورطينفيالصراع،معتمدةدفعالمتنازعينإلىإدراكحلالصراع وبناءالسلامباعتبارهعملاًيخصالغرباء.

ظهر مفهوم بناء السلامالديني كمدخل ينشد الكمال ويتطلب لا مقاومة، ومعززالرفض الدنيوية أو الحقيقة السياسية، وقد ازداد الاهتمام بدور الدين في تحقيق السلام بمعتقداته وقيمه وتشريعاته وقادته، يعتبر أبلباي*Appleby* أن القوة الرمزية للدين تؤدي إلى المساعدة في توحيد المجتمعات المنقسمة، فيما يعتبر توماس*Thomas* أن الدين يلعب دور لتسهيل الحوار حول الفضيلة للوصول إلى مجتمعات صالحة، أمابناء السلام الديني"*Religion peace building*"، فهو حقل علمي جديد متخصص ينتشر بالجامعات الأمريكية، والمؤسسات والأكاديميات المتخصصة، و من المصطلحات ذات الصلة بالقادة الدينيين في حقل بحوث السلام واعتبارهم بناة السلم الدينيون "*Religion peacebuilders*"، وهو أكثر الألقاب تداولا "النشطاءالدينيون"*Religion Actor* وصناع السلام الدينيون*peacemakersreligions*[4].

وأكّد جونبوللديراش علىفكرةبناءالسلاممنالأسفل، وأهميةإشراكالثقافاتالمحليةالأصليةواحترامهاواعتبارهامواردحاسمةلبناءالسلام؛ مقترحا مبدأتمكين وتضمين السكانالأصليينفي المشاركة في حل النزاع أو تحويله عبر احترام آرائهم، وتعزيزالمواردالبشريةوالثقافيةداخلبيئةمعينة،ووضع رؤية جديدة يمكن منخلالهافيالمقامالأول رؤيةالبيئةوالأشخاصباعتبارهمجزء من الحل[5].

---

[1]-Asia Raja Juli Antoni, op.cit, pp14,15.

[2]-عبد الو هاب عمروش، مرجع سابق.

[3]-Asia Raja Juli Antoni, op.cit, pp,16,17.

[4]-عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق.

[5]-Asia Raja Juli Antoni, op.cit,p18.

تزايد الاهتمام البحثي بالدين وبناء السلام وصناعته متحدية المنظور العلماني الذي يُنظَر فيه إلى الدين كمؤثر سلبي على الإنسانية، ومنظور العنف الديني الذي لم يقر بأن الدين بعيد عن الاضطلاع بأدوار بناءة في صنع السلام، وقدم آبلبي مجالا للتفكير في الدين وبناء السلام عبر منظورمتوازن للعلاقة بين الدين والعنف والسلام؛ معتبرا الدين سيفاً ذو حدين،إذ يؤدي وظيفة محورية في المجتمعات،فعلىالرغم من استخدام الأديان لتبرير التعذيب والإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان لا يمكن تجاهل مساهمته في حالات عديدة في حل النزاعات الطويلة الأمد والتوسط فيها، مقترحا استخدام الازدواجية في الدين كفرصة لبناء السلام الديني؛ فالجهود المبذولة للاستفادة من الازدواجية كمصدر لبناء السلام تعتمد إلى حد كبير على جودة قيادة الزعماء الدينيين لتفسير النصوص الدينية والمبادئ والطقوس والأخلاق في التأويلات السياقية والتعبئة المجتمعية الدينية لبناء السلام.

كما أن ربط الدين ببناء السلام يؤدي إلى التركيز على القيم المعيارية للدين والتي يمكن الاستفادة منها لحل النزاعات؛ فالنصوص المقدسة هي المورد الأكثر تأثيراً في تقاليد معظم الديانات العالمية ومحاولة تأويل النصوص الدينية أو وضعها في سياقها وتجديد فهمها بما يتوافق مع أحدث التحديات أمر بالغ الأهمية، ويؤدي دوراً محورياً في تشكيل فهم جديد وموجه نحو السلام للأديان[1].

يعد بناء السلام الديني عملية معقدة ومتعددة الأوجه لا تخلو من التحديات؛ كأنتتورط المنظمات الدينية في النزاعات لعلاقاتها الوثيقة مع مجموعات أو أفراد معينين، وقد تؤدي مبادرات بناء السلام الديني إلى تفاقم التوترات الدينية والصراعات، ما يجعل من الضروري أن يكون لدينا فهم شامل لديناميكيات المشهد الديني المحلي وإشراك مجموعة متنوعة من الفاعلين الدينيين في مبادرات بناء السلام[2].

إنّ بناء السلام يستوجب تكوين بناة سلام وتوظيف قدراتهم المعنوية تحقيقاللمصالحة وإيجاد عناصر التوافق بين الجماعات المنخرطة في الصراع،ويتطلب بناء السلام الدينيتوظيف الجماعات الدينية والزعماء الدينيين في مناطق النزاع لتأدية أدوار في معالجة النزاعات الدينية التي تتعلق في واقع الأمر بما هو أكثر من الدين، فقد يكون الدين بديلا عن عوامل أخرى كأن يكون عرقيا تتداخل فيه الانقسامات العرقية مع تلك الدينية، أو إذا كانت إحدى الجماعات أفضل حالا من الناحية الاقتصادية ما يخلق عداءات من الجماعات الأخرى؛ ما يجعل من توظيف الدين كوسيلة تعبئة تحرك جماعة ما ضد جماعة أخرى، فلا لا يكون الدين في حد ذاته دافعاأو مسببا النزاع؛وحتى عندما يكون هناك نزاع ديني فإنه يتجاوز كونه كذلك،[3]يتعزز بناء السلام وحل النزاعات عبر توسيع دائرة المشاركين وإشراك المتنازعين أنفسهم في عمليات بناء وصنع السلام، والنظر إلى بيئات الصراع ومواردها كآليات للحل والتسوية عبر توظيف قادة هذه المجتمعات خصوصا الروحيين ورجال الدين وما يحملونه من معرفة سابقة لبيئاتهم، ونظرا لمرجعيتهم المتأصلة وتأثيرهم في مجتمعاتهم، ما يوفر فرصةلمناقشةالدور الهام للدين ودبلوماسيته ومؤسساتهم في بناء السلام.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الدينية في مناطق الفشل الدولاتي.

عرفت البلدان النامية سلسلة من الحروب والصراعات المسلحة الداخلية والطائفية والتي توجهت بقوة إلى إشراك البلدان في حل نزاعاتها وبناء السلم،بعد أن أثرت العديد من هذه الصراعات على بلدانهاما

---

(1)-Asia Raja Juli Antoni, op.cit, pp24-26.

(2)-حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق.

(3)-Pasqualle Ferrara, Religion, Conflict and Peacebuilding : A Diplomatic Perspective,Religion and Peacebuilding in Contemporary Global Crises,op.cit.

جعل من عملياتبناء الدولة وإعادة الإعمار القضية الأساس لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي وبعث التنمية الاقتصادية لتمكين الدول الفاشلة[1].

كانت العديد من الدول الضعيفة أو حديثة الاستقلال عرضة للفشل والهشاشة وفقًا لموازين القوة الذي كان يشكل المبدأ الأساسي للنظام الدولي سابقا، وظّل ذلك مربوطا برغبة تلك القوى على التدخل ومصالحها، ومثال ذلك رواندا والصومال وهايتي والبوسنة والهرسك، في حين لم يحدث ذلك في أوقات معينة كان التدخل الدولي فيها ضروريا لأنه لم يتفق أو يشكل أهمية لمصالح تلك القوى الكبرى، ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر بدأ الاهتمام يتزايد بمخاطر الدول الهشة نتيجة آرائها السلبية؛ فالأحداث الدرامية التي افجرت نتيجة الصراعات والنزاعات في تلك الأقاليم، وما نتج عنها من تحديات و تهديدات تجاوزت حدود الحيز الجغرافي نحو دول العالم أجمع، مصدرةً أزمات عالمية كالإرهاب الهجرة غير الشرعية وانشار الجريمة المنظمة واتساع رقعة الاتجار لأسلحة والمخدرات والبشر، وتفاقم أزمة اللاجئين الأمر الذي أثر سلبا على الدول المستقبلة[2]، فالتوليفة مجتمعية غير متجانسة ذات ذهنيات وعرقيات متعددة عرقلت بناء، وتسريع الاندماج في هذا الكيان المتباين الأطراف والتي كثيرا ما تحمل الولاء لجهات أجنبية تساهم في خلق معارضة عرقية ودينية قد تدفع بالدولة إلى الفشل.

إنّ الدول الفاشلة تشترك في ماضيها الاستعماري الجائر الذّي خلق حدودا بين الدول لم يراعي فيها الاختلافات الدينية والعرقية والإثنية، ما جعل الدول وليدة الاستعمار تعاني من تهالكهيكل سياساتها وفسادها،ما عجل بالحروبالأهلية،دمرت المؤسسات وأضعف الهيكل الحكومي والنظام التعليمي منادية بالانفصال[3]، وقد انتشر مفهوم الدولة الفاشلة *Failed State*في النقاشات الإستراتيجية بعد انهيار الإتحاد السوفيتي حينما أشار علماء الجيوبوليتيك إلى أنه منذ 1945 أغلب النزاعات التي وقعت كانت حروب أهلية أثّرت بشكلكبير على الدول،وتعددت المفاهيم المفسرة لفشل الدولة أو السائرة في مسار الفشل، فالعديد من الدراسات ترى أن الفرضية الرئيسية حول ما اصطلح عليه الدولة الفاشلة هي الدولة الموّلدة للصراعات، ووفقًا*Peter L. Bernstein*فإن الدولة الفاشلة تعكس قدرة الدولة المعنية على توفير الخدمات الأساسية لكل أو لجزء من أراضيها،يعرف **ويليام زرمتان**الدولة الفاشلة على أنها:" الحالة التي تضحى فيها الدولة عاجزة عن أداء وظائفها، نتيجة انهيار أو تفكك هياكل الدولة، وفقدانها شرعيتها، مع انهيار القوانين والنظام السياسي"، وتتميز الدولة الفاشلة بمظاهر العنف الداخلي بين مكوناته الاجتماعية المتنافسة على السلطة، والمرتبطة بمخاطر أمنية قد تمتد خارج إقليم الدولة في حالة وجود روابط مجتمعية سواء أكانت قبلية أو مذهبية أو إثنية، لذا يمكن القول أنّ الدولة الفاشلة هي الدولة التي ضعفت سلطتها وأجهزتها الدولتية بشكل لم تعد قادرة على أداء وظائفها الأساسية.

ساهمت الحرب العالمية الثانية و حركات مقاومة الاستعمار في ظهوردول جديدة، يمكن تصنيف العديد منها على أنها أشباه دول،و بنيت على أسس المناطق الخاضعة للاستعمارمع التغاضي عن التركيبة العرقية والاثنية، والتي غالبا ما تكون مدعومة من أطراف خارجية فاعلة بدلا من الاعتماد على مقوماتها و مؤسساتها؛ما يضعها على الطريقلتصبح دولة منهارة ،كما يمكن لها أن تأخذ شكل دولة الظل، يكون الحكم فيها لشخص قوي يتخفى تحت غطاء السيادة التي يولدها الاعتراف الخارجي ما يجعل من" أشباه الدول دول بالمعنى القانوني فقط، و قائمة نتاجعوامل اقتصادية وقانونية فقط"، أما الدولة الضعيفة

(1)-Serge Michailof,The Challenge of Reconstructing "Failed" States, What lessons can belearnedfrom the mistakes made by the international aidcommunity in Afghanistan?**https://journals.openedition.org/factsreports/696**

(2)-عبد العزيز لزهر، الدولة الفاشلة : دارسة مفاهيمية،**مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**،العدد 3، 2020

(3)-Serge Michailof, op.cit.

فيعرفها**جويلمجدال***JOEL S. MIGDAL*على أنها "الدولة التي لا تمتلكقدرات الاختراق وتنظيم العلاقات الاجتماعية واستخراج الموارد وتخصيصها، أو استخدامها بطرقمحددة".

إنّ الدولة الضعيفة عاجزة عن تنظيم مجتمعها وتحقيق تطلعاته ومصالحه حيث تتحول إلى دولة تعمل ضد مصالحهاوعلى إضعاف مؤسساته وتعبيراته الاجتماعية، ما يخلق فقدان الثقة بين أطراف العلاقة، وإنتاج مجتمع ضعيف تسيطر عليه الدولة بتوظيفوسائل التحكم المستمدة من احتكارها شرعية العنف، أماّ الدولة المنهارة والتي تشكل مصدر قلق تهديد أمني داخليا وخارجيا، باعتبارها بيئة لبروز وتنامي تهديدات من قبيل الإرهاب المتاجرة بالأسلحة والبشر والمخدرات والتهريب، وتخلق مجالالاستيلاء بعض المجموعات المسلحة على جزء منهاوخلق دويلات داخلها قد تكون موالية لدول أخربمثلة نموذجا متطرفاللدول الفاشلة، يخلق فراغ في السلطة وتقتصر مسؤوليتها على الحيز الجغرافي فقط وارتبطت بالتغيرات الحادة التي تحدث داخل الدولة أو في إقليم الدولة، سواء أخذت شكل تدخل عسكري أجنبي، أو شكل اضطرابات داخلية مصحوبة بالعنف المسلح، المؤدية لحدوث تغيرات هيكلية في الدولة.

اعتمد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مصطلح الدولة الفاشلة لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها خصوصا الأمنية منها والتي أصبح ينظر لها على أنها تهديدللأمن الدولي الدولة الفاشلة هي الدولة التي فقدت أو لم تعد قادرة على امتلاك السيطرة على أراضيها، أو القدرة على احتكار استعمال القوة، وتتميزبانهيار القانون والنظام، وفقدان مؤسسات الدولة احتكارها لشرعية استخدام العنف وعدم قدرتها على حماية مواطنيها وتلبية حاجياتهموفقدانها لكيانها الذي يمثل الدولة خارج حدودها[1].

إنّ محاولاتاستعادة النظام بشكل مستدام في هذه البلدان، وإحياء اقتصاداتهاوالحد من التدهور العاملا يمكن انجازهبمحاولات إعادة الإعمار فقط، فعلى الرغم من أهميتها وأهمية الجهود السياسية والمالية والاقتصادية والتقنية والعسكرية الكبيرة التي بُذِلَت، إلاّ أن نتائجها كانت مخيبة للآمال وتبقى دولها هشة وغير مستقرة إذا لم تواكب عمليات إعادة الإعمار الجوانب القيمية والمعنوية والروحية[2]، والتّي يستخدمهاالأتباع في كثير من الأحيان لتبرير العنف والتمييز والقمع، وللتطرف الطائفي والديني التي قد تؤجج العنف والصراع وتستخدمه الجماعات المتطرفة لتبرير أعمال العنف، ممّا يؤدي إلى صراعات دينية أو طائفية تعمق التفرقة بين الطوائف وتساهم في فشل الدولة وانهيارها ويجعلها عرضة للهجماتالإرهابية على الأفراد والمجتمعات؛ ويدفع التعصب الديني إلى تبنّي آراء جامدة حول دينهم، ويخلق أفراد غير متسامحين مع الأديان أو المعتقدات الأخرى، ما يؤدي إلى التمييز أو الاضطهاد أو حتى العنف، وتغذّيه عوامل سياسية واقتصادية، وتبقى الاختلافات الدينية العامل المهم في تصعيدها وتطورها وفشل الدولة.

كما أن القادة السياسيون قد يستغلون الاختلافات الدينية لتحقيق مكاسبهم الخاصة، مما يؤدي إلى تسييس الهوية الدينية وتفاقم التوترات بين الجماعات الدينية والسياسية، وتعتمد الجماعات المسلحة الخطاب الديني لحشد الدعم وتبرير أفعالها. والمطالبة بإقامة دولة على أسس دينية في المنطقة.[3]

إنّ استعادة السلام المستدام في البلدان والأقاليم "الفاشلة" بعد انتهاء الحرب الأهلية تشكل مهمة تستدعي حشد الجهود من جانب المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدينية على اختلاف دياناتها وبتفعيلها لدبلوماسية دينية ناشطة بالتعاون مع مختلف الناشطين في المجتمع الدولي والمحلي والإقليمي[4].

---

[1]-عبد العزيز لزهر، مرجع سابق.

[2]-Serge Michailof, op.cit.

[3]-حمدي عبد الرحمان حسن، نحو اقترابات امنة: جدلية دور الدين في بناء السلام في افريقيا، مرجع سابق.

[4]-Serge Michailof, op.cit.

تعمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، في مكافحة الاتجار بالأشخاص، والمنصوص عليه في بروتوكولات تمنع وتعاقب الاتجار بالأشخاص والممنوعات ومختلف التهديدات،ويتعين على كل دولة طرف أن تنظر في تنفيذ تدابير تتيح التعافي الجسدي والنفساني والاجتماعي لضحاياه بالتعاون مع منظمات غير حكومية وسائر المنظمات ذات الصلة خصوصا الدينية منها، وتشملالسياسات والبرامج والتدابير الناصّة على التعاون المشترك.

تعتمد الدبلوماسية الدينية مختلف الآليات الإدارية أو التعليمية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها من التدابير، كالتوعية بدور الدين في إحلال السلام ونبذ الصراعات باعتمادها وسائط الإعلام والمجتمع المدني ودورهم الهام في تحديد الطلب باعتباره أحد الأسباب الجذرية للتهديدات اللاتماثلية والمهددة لفشل الدولة.

-يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية أو تدابير أخرى لتوفيرالحماية المناسبة من الانتقام أو الترهيب من طرف أعضاء الجماعات أو المؤسسات أو الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية، مع تشجيعها عبر مسؤوليها كما القادة والزعماء الدينين سلطات الدولة والموظفين العموميين على التعاون مع المنظمات غير الحكومية على إقامة شراكات استراتيجية لغرض تحقيق السلام والتآزر بين فئات المجتمع باختلاف طوائفه منعا للفشل والانحلال.

ولكي يعمل المجتمع المدني بفعالية، فإنه يحتاج إلى الدعم والتعاون من الحكومات القائمة،وأجهزتها وإنشاء إطار عمل يمكن من خلاله للمنظمات الدينية أن تقرب وجهات النظر بين أطراف النزاع.

هناك مزايا كبيرة في قيام الأجهزة الحكومية بالتفاوض بشأن ترتيبات رسمية أو شبه رسمية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تقدم خدمات نيابة عن الدولة أو بالتعاون معها، أو قيام أجهزة الدولة بإصدار سياسات وتوجيهات لها، أوعن طريق إبرام اتفاقيات ملزمة أو مذكرات تفاهم غير ملزمة أو إجراءات تشغيل قياسية أو مبادئ توجيهية أو سياسات مكتوبة. ويجب أن تغطي هذه الوثائق مسائل مثل الإجراءات المتعلقة بوضع الخطط السنوية، ووسائل التعاون والاتصال، وتوزيع تفصيلي للمسؤوليات والواجبات لكل طرف، وآليات الإبلاغ والمساءلة، وآليات الشكاوى وحل النزاعات، ومصادر التمويل، والسرية، والقيود المفروضة على التواصل مع وسائط الإعلام لغرض الموافقة بوضوح على توزيع المسؤوليات، وتحسين الجهود وتجنب ازدواجيتها[1].

مارس البعد الديني تأثيرا متناميا في تطورات البلدان نامية من التنمية والقضاء على الفقر والتمكين السياسي، لأن الإيمان قد مس ميادين أخرى من المجهود البشري اعتبرت سابقا لائكية بالأساس. ليتم استغلال الدين في الغالب لغايات سياسية، كقوة معارضة أو من أجل خدمة أيديولوجيا خاصة بمجتمع،فالتهديداتمتأتية إمّا من تشكيلات خارجية قوية، وإما من معارضة غير مرغوب فيها،فأزمة "القيم الأخلاقية" والتحرير يعتبر مفرطا للتربية والآداب هي ذات طبيعة تقوي من همة المجتمعات المعنية، فقد دفع فشل جهد الحكومات لتدعيم برامج تحسين التنمية بالتشكيلات الدينية إلى العمل على خلق البرامج الطائفية للتضامن والتنمية خصيصا.

---

[1] تعاون الدولة مع المجتمع المدني، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،UNODC ، من الموقع:https://www.unodc.org/e4j/ar/tip-and-som/module-10/key-issues/state-cooperation-with-civil-society.html

تبحث تنظيمات دينية عن الانخراط في ميادين كان يعتقد سابقا أنها خاصة باللائكية، بما فيها التنمية والسياسة والشؤون الاجتماعية، تعمل المنظمات الدينية على تحفيز التنمية البشرية وخاصة على ترقية الخدمات الاجتماعية، إلاّ أنّ انقسامات الجماعات الدينية وداخل هذه المجموعات ذاتها، في الدول. عقّد من تنفيذ نماذج التنمية المبنية على الدين المتسامحة ولا تقود إلى زيادة الفجوات الاجتماعية والدينية الموجودة من قبل، كما تحتل هذه التنظيمات مكانة كبيرة في البلدان النامية والتي يزيد انخراطها في منظمات المجتمع المدني،ومع تزايد دور الدبلوماسية الدينية ركزت على ممارسة ضغوطات على الفاعلين السياسيين لتبني توجهات سياسية أو تحالفات تمنع انقسامات الدولة،وذلك عبر تكوين وخلق قيم وأفكار يمكنها في الأخير أن تعدل من إعداد سياسات الدولة وجعلها تلبي مطالب مختلف العرقيات، كما أن جمع أو تقسيم المجتمعات حول مباحث دينية، قد يؤدي إما إلى الحد، وإما إلى تفاقم النزاعات الاجتماعية أو السياسية القائمة على إمكانية التوصل إلى التنمية[1].

تشكل مختلف أنواع المنظمات الدينية (من ضمنها الكنائس والمساجد والهيئات الدينية الخيرية والتيارات الدينية) جوانب هامة من المجتمع المدني في معظم البلدان النامية، ويمكنهاالمساهمة مع الدولة في سياسات وبرامج التنمية، منعا لتمدد التهديدات اللاتماثلية، وتؤدي التنظيمات الطائفية دورا حاسما في تهدئة النعرات والنزاعات العرقية بالاعتماد على استراتيجيات التربية ونشر قيم مشتركة تدعو للوحدة بين مختلف الاثنيات والإحاطة بالجوانب الدينية والثقافية لبلدانها بشكل أفضل.

[1] -جيفري هاينس،المنظمات الدينية،التنمية والبنك الدولي،تر:بوبكر بوخريصة، من الموقع: https://journals.openedition.org/poldev ،

الفصل الثالث:
التوظيفات المتنافسة للدبلوماسية الدينية في إفريقيا

الفصل الثالث:التوظيفات المتنافسة للدبلوماسية الدينية في إفريقيا

لطالما كانت إفريقيا ولاتزال محط أطماع دولية، وساحة لصراع محتدم بين القوى العالمية والإقليمية ورقما صعبا في المعادلات التجارية والسياسية، فبعد أن عرفت بكونها مخزونا استراتيجي للطاقات والموارد باعتبارها تحوي ثروات متعددة، وسوقا تجارية ضخمة بسكانها، أصبحت في حسابات اليوم" قارة الألفية الثالثة" ومحطة للتبارز وبناء النفوذ الإقليمي والدولي، وبعد أن اقتصر التنافس في أوله بين الخمسة الكبار، امتد ليشمل دولا إقليمية ناشئة، وجدت في بوابة القارة السمراء السبيل للتوسع والظهور خصوصا باعتماد المعطي الجديد الدبلوماسية الدينية.

المبحث الأول: الجغرافيا الثقافية لإفريقيا وإرث التنوع الثقافي والديني

يُعتقد أن أفريقيا هي مهد البشرية والقارة الوحيدة التي تحتوي على أدلة أحفورية على وجود الإنسان القديموأسلافه في كل مرحلة رئيسية من مراحل تطورهم،فهي ثاني أكبر قارة في العالم يحدها البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي مقسمة إلى نصفين متساويين تقريبًا بواسطة خط الاستواء.

المطلب الأول: الهوية والتثاقف في السياق الافريقي:

تحتوي إفريقيا أكثر من 1.2 مليار شخص في 58 دولة وما بين 1200 و3000 مجموعة عرقية ولغوية، ما يجعلها من أكثر مناطق العالم تنوعًا ثقافيًا، وإلى جانب هذا التنوع فهي الأكثراضطرابًا سياسيًا، وتعاني الفقر والصراعات العرقية، ويشكل التنوع العرقي وبناء هوية وطنية تشمل جميع الناس التحدي الأبرز،ما يجعل البحث عن هوية الشخص ومكانه ضمن السياق الاجتماعي أساسه، وإن كانت مستقرة وغير متغيرة في حالة العرق أو الإثنية أو الجنس البيولوجي؛ و ديناميكية كما في حالة الجنسية أو الدين أوالعمل ما يسمح للناس بالاستعانة بالقيم الشخصية والأهداف والتطلعات والعلاقات والأدوار والانتماءات المتعددة وعضويات المجموعات سعيالتعريف أنفسهم.

أولا -**مفهوم الهوية الوطنية:**

تتكون الهوية الوطنية في السياقات التي تحتوي على مكونات هوية اجتماعية بارزة، مثلالعضوية القبلية والعرق والدينواللغة، والتّي قد تكون أكثر أهمية من الهوية الوطنية، وفي محاولة لتجاوز الهويات الوطنية التي أنشأتها الدول القومية الخاضعة للحكم الاستعماري، فإن الهويات الوطنية في أفريقيا تجسد هويات متعددة الثقافات قد يؤكد الأفراد والجماعات على هويات اجتماعية مختلفة، متجاوزين العلامات العرقية التقليدية المفروضة [1].

1-تعريف الهوية الثقافية:

الثقافة هي مجموعالقيم والمعتقدات والعادات والمعارف والفنون، والأخلاق والقوانين والقدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بصفته عضواً في مجتمع معين، شاملة كل ما يتعلمه الفرد ويكتسبه من مجتمعه، ويعبر عنه من خلال اللغة والسلوك والفن والتقاليد والدين، ويتضمن جوانب معنوية ومادية

([1])-Byron G. Adams Byron G.Adams and FonsJ.R.Van de Vijver,Identity and acculturation: The case for Africa ,Journal of Psychology in Africa, 2017,Vol. 27, No. 2, 115–121, http://dx.doi.org/10.1080/14330237.2017.1301699© 2017 Africa Scholarship Development Enterpriz , https:/ /www. tandfonline. com/doi /full/ 10.1080/ 14330237 .2017. 1301699#d1e464

متفاعلةخالقةهوية مميزة لكل مجتمع بشري،فهي ظاهرة متجددة تتأثر بعوامل عديدة مثل التاريخ والجغرافيا[1]، وبناء على التصورات الاعتقادية حول الهوية، يتحدد مسار الجماعة وتعاطيها مع الحياة الداخلية للذّات ومع الآخر، ويزيد من تعقيدها تلبُّسها بالديني والسياسي والاجتماعي والايديولوجي والقومي، فالهوية في معناها المجرد هي جملة من علامات وخصائص من أجناس مختلفة تستقل بها الذات عن الآخر، وبغياب العلامات تغيب الذات المتفردة، مترجمة العلاقات المتبادلة بين الحقائق العضوية والحقائق الدينية والجمالية والسياسية، فهي عملية تنتج عن التفاعل بين الإنسان والمؤسسات الاجتماعية التي يعيش في إطارها، ومن أهم محددات الهوية نذكر:

✓ **التعدد:**

فهي ذات بنية تعددية تشكلها عدة عناصر: الدين، العرق، اللغة، النسب، الاخلاق السائدة، التراكم التاريخي.

✓ **الاختلاف:**

لا تتشكل الهوية لدى الذات إلاّ بافتراض وجود آخر مختلف وإن كان ينتمي لنفس الكيان السياسي، فإذا تحدثنا عن الهوية الإفريقية سنصطدم بمحددات دينية وثقافية ولغوية وعرقية وإثنية وروحية، تجعل من المستحيل تحديد هوية معينة سياسيا وقانونيا، ما يجعل من الانتماء والولاء محل صراعات.

✓ **السياقات الاجتماعية والثقافية:**

تتأسّس في سياق اجتماعي تاريخي محدد مع تغير الزمان وإعادة تشكيل المكان، فاستجابات الناس وتطور وعيهم يولد تشعب التصورات والمسارات المساهمة في بروز الصراعات التي يغديها الغبن الممارس اجتماعيا وسياسيا من طرف السلطات، التّي تحول التناقضات إلى تباينات تصبّ في مصلحة الكثرة والتعدد مع الوحدة.

لا يمكن البث بوجود هوية ثقافية إلا بترابط مجموعة من العناصر:

أ- **اللغة:** تعد المكون الأول والرئيس في الهوية الثقافية، تحوي مكونات عقلية ووجدانية ومعتقدات وخصوصيات المجتمع، ما يجعل الحفاظ على اللغة يعني ضمان بقاء واستمرارية المجتمع وماهيته.

ب- **الدين:** تستمد الهوية الثقافية مقوماتها من الدين المكون الأول للهوية الثقافية الّذي يحدد للأمة فلسفتها الأساسية عن سر الحياة وغاية الوجود.

ت- **التاريخ:** هو ماضي وذكرياتها وصانع حاضرها وما يميز الجماعات البشرية ويشتركون فيه.[2]

2- التنوع الثقافي في إفريقيا:

يعبّر التنوع الثقافي عن وجود اختلافات وتنوع في ثقافات المجتمعات والأفراد،من العادات واللغات والمعتقدات والفنون والتقاليد وأنماط الحياة، مشكلا ثروة إنسانية تساهم في تعزيز الفهم المتبادل ودعم الابتكار والإبداع عبر تبادل أفكار وممارسات الثقافات المتباينة،ومصدر قوة وغنى للمجتمعات ومعزز التسامح والتعايش السلمي بين الشعوب وتحقيق تنمية مستدامة، وأضحى الحفاظ عليه في عصر العولمة

---

[1]- رضوانبوهيدل، التنوع الثقافي في إفريقيا... الثروة المهدورة، Africa News11/11/2024، من الموقع: https://africanews.dz/

[2]-رانية محمد الطاهر، أزمة الهوية الثقافية في افريقيا، من الموقع:

discussions, stats, and author profiles for this publicationat:https://www.researchgate.net/publication/325743748

تحديا بارزا، حيث تفرض التوجهات الاقتصادية والسياسية والإعلامية هيمنة ثقافات معينة على حساب أخرى، وتمثل الثقافة الإفريقية أقدم وأغنى ثقافات العالم، لما تتميّز به من تنوع ثقافي كبير ناتج عن وجود عدد هائل من الشعوب والقبائل التي تحمل تراثا متفردا، يمتد عبرأرجاء القارة، حيث تضم مزيجا من اللغات والفنون والموسيقى والرقص والأديان، والعادات التي تتنوع بتنوع بيئاتها ومجتمعاتها [1]

تعد القارة الافريقية قارة التنوع والتعدد والتناقضات مع اختلاف نظرة دولها بين القبول والشرعية، أو بين رفض و انكار حقيقته الهيكلية، فالواقع الافريقي يزخر بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية،انعكست هذه الانقسامات والتنوعات بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية، وبعد الحرب العالمية الثانية سلمت الدول الاستعمارية السلطة السياسية للنخب السياسية وحركات التحرر الوطني التي تحولت لأحزاب سياسية، والتي عملت على تحقيق بناء الأمة بالمفهوم الوطني في إطار رقعته الجغرافية، إلاّ أن الماضي الاستعماري جعلالقارةحبيسة صراع دائم ومستمر بين هويات ثلاث وطنية وقومية ودينية، تتجادبه وتدفعه في اتجاهات متعارضة ما انعكس على اللغة كأبرز مكوناتالهوية الثقافية، وإشكالية العلاقة بين الداخل (الوطني والقومي)، والخارج (الإقليمي والعالمي)، وبانفتاحها على المعرفة الغربية وثقافتها ونقل كل ما هو جديد من الفكر الغربي؛ عاشت إفريقيا أزمة هوية تتعلق بإشكاليات الهوية الثقافية الوطنية، ما جعل من وجود ثقافة معاصرة وفلسفة قومية، شرط أساسي لتعميق الهوية الثقافية المبنية على اللغة والتاريخ والمصالح والدين والذاكرة الحضارية.[2]

تصطدم وحدة أفريقياوتُنتقد بسبب "تجاهل الاختلافات الثقافية والإثنية بين الشعوب الأفريقية،التي عمّقتها الظروف الاجتماعية والسياسية المختلفة بين الأشخاص من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم، ما دفع منظمة الوحدة الأفريقية إلى وضع الاختلافات الثقافية جانبًا، مؤكدة على التجارب المشتركة المكرسةللتضامن ومقاومة الاستغلال والتعبيرعن التحرير في الاعتراف بالتعددية الاجتماعية والثقافية، كجزء من التنوع، وإعادة تكوين وبناء دولة القانون والالتزام بالتعددية اجتماعيا وسياسيا.

إن تقدير التنوع المعقد والمثير للاهتمام يشكل في الواقع تحدياً للقرن الحادي والعشرين، والاعتراف بالتنوع يشكل تغييراً فلسفياً رئيسياً في هذا القرن الجديد،وسعت الدول إلى التشبع بـ "المزيد من الإفريقية" أو "أقصى قدر من الأفريقية"، وذلك بالترويج للقومية الأفريقية كنظام أخلاقيللقيم نابع من النضال ضد العبودية والعنصرية والاستعمار والاستعمارالجديد[3].

ثانيا: التثاقف في إفريقيا:

1-تعريف التثاقف:

التثاقف هو عملية يتبنى من خلالها شخص أو مجموعة أفراد من ثقافة ما، ممارسات وقيم ثقافة أخرى مع الاحتفاظ بثقافتهم المميزة، حيث تتبنى الأقلية عناصر من ثقافة الأغلبية مثل: المجموعات المهاجرة التي تختلف ثقافيًا أو عرقيًا عن الأغلبية في المكان الذي هاجروا إليه عبر تبادل للثقافات؛ فالأفراد الذين

---

(1)- رضوان بوهيدل، التنوع الثقافي في إفريقيا... الثروة المهدورة، Africa News11/11/2024، من الموقع: https://africanews.dz/

(2)-رانية محمد الطاهر، مرجع سابق.

(3)-Suresh Kumar ،Diversity, Diffusion and Challenges in African Culture underGlobalization ,https://africaindia.org/diversity-diffusion-and-challenges-in-african-culture-under-globalization,AFRICAINDIA.org.

ينتمون إلى ثقافة الأغلبية غالبًا ما يتبنون عناصر من ثقافات الأقلية التي يتعاملون معها، سواء نتيجة للاتصال الشخصي أو من خلال الفن أو الأدب أو وسائل الإعلام[1].

التثاقف هو التغيرات النفسية والثقافية عند الأفراد والمجموعات الناتجة عن الاتصال المباشر والمستمر مع أعضاء من ثقافات أخرى المؤثرة على سلوكيات الأفراد، وغالبًا ما يتم قياس العمليات أو النتائج الثقافية باستخدام الهوية والتعريف، وتعتبر التغيرات في القيم والمعتقدات والأعراف واللغة والممارسات الثقافية والدينية مؤشرات يمكن أن تتأثر بالتغير الثقافي[2]، وهو عملية اتصال وتبادل ثقافيين من خلالها يتبنى شخص أو مجموعة قيمًا وممارسات معينة من ثقافة أخرى، تجعل ثقافةالشخص أو المجموعة تتغير عند استيعاب الثقافة الجديدة،ويتم التخلي عن الثقافة الأصلية بالكامل وتبني الوافدة، مولدا نتائج أخرى تتراوح بين التغيير الطفيف والكامل، وتشمل هذه النتائج الانفصال والتكامل والتهميش والتحول.

كان أول استخدام لمصطلح "التثاقف" في العلوم الاجتماعية من قِبَل جون ويسلي باول في تقرير لمكتب الإثنولوجيا الأمريكي في عام 1880معرّفا إياه بأنه:" التغيرات النفسية التي تحدث داخل الشخص نتيجة للتبادل الثقافي الذي يحدث نتيجة للاتصال الممتد بين الثقافات المختلفة"، وفي أوائل القرن العشرين أصبح التثاقف محور اهتمام علماء الاجتماع الأميركيين الذين اعتمدوا الاثنوغرافيا لدراسة حياة المهاجرين ومدى اندماجهم في المجتمع الأميركي[3]،ويمكن اعتبار التغيرات في القيم والمعتقدات والأعراف واللغة والممارسات الثقافية والدينية مؤشرات يمكن أن تتأثر بالتغير الثقافي.

يؤدي التثاقف ثنائي الأبعاد إلى شرح العمليات التي تنطوي عليها عملية تنقل الأفراد بين ثقافتين: ثقافتهم الخاصة التي نشأوا منها؛ والثقافة الجديدة التي يتعرضون لها،ما يجعلهم يتراوحون في رحلة تثاقفهمبين الاستيعاب والتكامل مع الثقافة الجديدة، وأحيانا التهميش وصولا للانفصال، ويرفض الأفراد المهمشون ثقافتهم الخاصة والثقافة الأخرى؛ في حين يحافظالأفراد المنفصلون على ثقافتهم الخاصة مع رفض الثقافة الأخرى[4].

يؤدي التثاقف الجماعي إلى تبني القيم والممارسات والأفكار والمعتقدات والايديولوجيات وأشكال الفن على نطاق واسع كالتبادل الثقافي للملابس والأزياء واللغة، كما يمكن أن يتخذ القادة داخل ثقافة ما قرارًا واعيًا بتبني تقنيات أو ممارسات ثقافة أخرى لأسباب مرتبطة بالكفاءة والتقدم، متّخذا أشكالاً مختلفة، وذلك تبعاً للإستراتيجية التي يتبناها الأشخاص أو المجموعات، ووفقاًلاعتقادهمفي أهمية الحفاظ على الثقافة الأصليةوإقامة علاقات مع المجتمع الذي تختلف ثقافته عن ثقافتهم والحفاظ عليها.[5]

([1])-Nicki Lisa Cole ,Understanding Acculturation and Why It Happens, , Ph.D. ThoughtCo , September 13, 2024,https://www.thoughtco.com/acculturation-definition-3026039

([2])- Byron G. Adams Byron G.Adams and FonsJ.R.Van de Vijver,Identity and acculturation: The case for Africa ,Journal of Psychology in Africa, 2017,Vol. 27, No. 2, 115–121, http://dx.doi.org/10.1080/14330237.2017.1301699© 2017 Africa Scholarship Development Enterpriz,https:/ /www. tandfonline. com/doi /full/ 10.1080/ 14330237 .2017. 1301699#d1e464

([3])-Nicki Lisa Cole, op,cit.

([4])-Byron G. Adams Byron G.Adams and FonsJ.R.Van de Vijver,op,cit.

(5)-**Nicki Lisa Cole, Ph.D** ,op,cit.

ركزت دراسات التثاقف في السياق الأفريقي في تأثير التثاقف ثنائي الأبعاد،بالتركيز على التربية (الهوية العلائقية)والجوانب العرقية والدينية والثقافية (الهوية الاجتماعية)، وعلى التكيف الفردي والتوجه نحو الثقافات الأصلية والغربية، ويعترف التثاقف المتعدد الأبعاد بالتبادلات التي تتم من خلال التفاعل المستمر والمباشر بين أكثر من ثقافتين خصوصا تلك الناتجة عن العولمة والتنوع والهجرة، وكيفية تعامل الأفراد مع هوياتهم داخل هذه السياقات الثقافية المتعددة[1].

2-الهوية والتثاقف في المجتمعات الافريقية :

تمرّ البيئة الثقافية الإفريقية بفترة انتقالية، حيث لا يسعى الأفراد إلى تعريف أنفسهم والأدوار التي يسعون إلى لعبها داخل مجتمعاتهم فقط، بل وأيضاً الدول التي يعيشون فيها عبر إرساء هوية وطنية والتفاوض والحفاظ عليها، حيث يحتضنون التنوع الموجود داخل حدودهم، فالسياقات الأفريقية معقدة؛ فبلدانها متعددة الثقافات لدرجة غياب هيمنة واضحةلمجموعة ما على جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وبالتمعن في السياق الأفريقي يغيب عنا مفهوميالأقلية والأغلبية، لأن الطبيعة المتنوعة للعديد من البلدانقد تأسست أثناء الاستعمار،ما يجعل من عضوية المجموعات العرقية المختلفة تتجاوز الحدود الوطنية،مع تفاوت نفوذها، فتسعى مجموعات قبلية وعرقية إلى التحالف مع المستعمرين بسبب الفوائد الاقتصادية والاجتماعية،وبعد زوال الاستعمار هيمنت بعضهاوخلقت صراعات عرقيةوسياقات وطنية، حيث لا تتطلب المجموعات العرقية على الرغم من هيمنتهابالضرورة من المجموعات الأخرى الاندماج في ثقافتها.

إن التثاقف في البيئات والسياقات الأفريقية يحتاج إلى استيعاب، ليس فقط التعقيد المرتبط بالموازنة بين مكونات الهوية الاجتماعية المتعددة المرتبطة بالتفاوضعلى وفرة ثقافية، ولكن أيضًا المكونات الشخصية والعلائقية للهوية، ويشغل تعريف الناس لهوياتهم في السياقات المتعددة الثقافات الجانب المهم، وفي المجال الإفريقي يُنظر إلى التثاقف تجاه المستعمر الغربي كمعيار ضمني ومكانمركزيفي دراسة عمليات التثاقف، إذ لا يوجد سبب للافتراض بأن الثقافات الأفريقية سوف تتقارب مع ثقافة مستعمريها، حيث تحسم الجوانب الشخصية جوانب الهوية الاجتماعية، كما أن النموذج ثنائي الأبعاد للهوية يأخذ أساسا الجوانب الاجتماعية للهوية، وحتى عندما يُنظَر إلى التربية باعتبارها جانبًا علاقاتيًا للهوية، وتبقىالحاجة مستمرة إلى تضمين جوانب محددة من التنشئة الاجتماعية من منظور إفريقي-على وجه الخصوص- من شأنها أن تؤثر على تطور الهوية ونتائج التثاقف.

أنّ تأثير الثقافة الغربية يظل مهيمناً على فهم العمليات التثاقفية في إفريقيا،وينصبّ التركيز على الدرجة التي يتبنى بها الأفراد المعايير والقيم والممارسات الغربية وثقافاتها،وفي إطار عملية التثاقف، قد تكون هناك حاجة إلى التفاوض المستمر حول أهمية الهويات الاجتماعية المختلفة المرتبطة مثل: الهويات العرقية والثقافية والوطنيةبسلوكيات وقيم ومعايير وممارسات مختلفة، في السياق الإفريقي ينبغي لنماذج الهوية ترك مجال للولاءات المتعددة، التي تشير لمجالات متعددةوالمنطوية على مجالات حياتية متنوعة[2].

المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية لإفريقيا.

([1])-Byron G. Adams Byron G.Adams and FonsJ.R.Van de Vijver,op,cit.
([2])-Byron G. Adams Byron G.Adams and FonsJ.R.Van de Vijver,op,cit.

شكلت الحركة البشرية و الهجرة دورًا رئيسيًا في المشهد الافريقي، فكانت هجرة البانتو أهم هجرة جماعية عبر إفريقيا منذ حوالي 2000 عام، حيث غادر أسلاف البشر الأوائل إفريقيا منذ أكثر من مليون عام واستمرت لمدة 1500 عام، وتضمنت حركة الأشخاص الإنتقال إلىالجنوب الشرقي عبر الغابات المطيرة وسط إفريقيا، وصولا إلى السافانا في الأجزاء الجنوبية الشرقية والغربية ما يُعرف اليوم بأنجولا وزامبيا، كما شهدت إفريقيابين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر تجارة الرقيق، حيث تم نقل أكثر من 15 مليون أفريقي إلى أوروبا الغربيةعبر المحيط الأطلسي لبيعهم كعبيد في أمريكا الشمالية، ونقل ملايين أخرى في هجرة داخلية من وسط إفريقيا ومدغشقر إلى شمال القارة والمستعمرة الأوروبية جنوب إفريقيا[1].

يعتقد أن أصل اسم **إفريقيا** نتاج كلماتاستخدمها الفينيقيون واليونانيون والرومان مشتقة من الكلمة المصرية Afru-*ika* والتي تعني **الوطن الأم**؛ والكلمة اليونانية *aphrike* والتي تعني **بدون البرد**، والكلمة اللاتينية *aprica* والتي تعني **مشمس**؛ وهيموطنلعدد من البلدان أكبر من أي قارة أخرى في العالم وهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، السودان، جنوب السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، غامبيا، غينيا بيساو، غينيا، سيراليون، ليبيريا، كوت ديفوار، غانا، بوركينا فاسو، توغو، بنين، نيجيريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا الاستوائية، الجابون، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا، ناميبيا، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، ليسوتو وإسواتيني وموزمبيق وزيمبابوي وزامبيا وملاوي وتنزانيا ورواندا وبوروندي وأوغندا وكينيا والصومال وإثيوبيا وجيبوتي وإريتريا، والدول الجزرية الرأس الأخضر ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل وجزر القمر.

لقد تشكل تاريخ إفريقيا وتطورمن خلال جغرافيتها السياسية وتطورت عبر العلاقات الداخلية والخارجية بين الحكومات والمواطنين والأقاليم المختلفة، ووسعت طرق التجارة ووضعت نظاما جديدا للقوانين والجيش، وشجعت العلم لتوحيد الإمبراطورية وضمان استقرارها.[2]

أولا-التعدد اللغوي في إفريقيا:

"ما إن وصلنا إلى السلطة حتى قرّرنا اعتبار تنوّع الألوان واللغات مصدرًا للقوّة؛ بعدما كان يُستخدم في الماضي للتفرقة بيننا"، تعتبر هذه المقولة لنيلسون مانديلا تلخيصا للأجواء الإفريقية التي تمثل فيها التعددية الثقافية إثنية كانت أو ودينية أولغوية حقيقة واقعة وسمة غالبة،فهي ظاهرة تاريخية متصلة بحركة تطورالمجتمعات الإنسانية مشكلة إرثًا ثقافيًا غنيًا؛ حيث تتأثر الجماعات المختلفة عبرالاتصال وتبادل المصالح والخبرات صانعة حالة من الانسجام والتناغم.

إذا كان عدد اللغات في العالم يصل إلى نحو 6000 لغة، فنصيب إفريقيا من هذه اللغات يبلغ حوالي 1500 إلى 2000 لغة بما يمثل نحو ثلث لغات العالم، تهيمن لغات الدول المستعمرةعلى دولها، فهناك 10 دول أفريقية فقط من بين 53 دولة تعترف برسمية اللغات الأفريقية المحلية، وتعتمد اللغة العربية في تسع منها؛ أما الدول الـ 46 الباقية فتعتمد لغات أجنبية هي الفرنسية في 21 دولة، والإنجليزية في 19 دولة، والبرتغالية في 5 دول، والإسبانية في دولة واحدة[3].

---

[1]-ENCYCLOPEDIC ENTRY,Africa: Human Geograph

https://education.nationalgeographic.org/resource/africa-human-geography/

([2])-ENCYCLOPEDIC ENTRY,Africa: Human Geographyhttps://education.nationalgeographic.org/resource/africa-human-geography/

[3]-أماني ربيع، مرجع سابق.

تعتبر إفريقيا القارة الأكثر تنوعا لغويا في العالم، حيث تقدر عدد لغاتها حوالي 2000 لغة مختلفة،تشمل العربية في شمال إفريقيا والأمهرية في إثيوبيا، والسواحلية في شرق إفريقيا، والزولو في جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى لغات أخرى، بعضها تتمتع بكتابة قديمة وتاريخ عريق مثل اللغة الجعزية في إثيوبيا[1]، ويصل التعدد اللغوي فينيجيريا إلى 400 لغة، وفي الكونغو الديموقراطية 300 لغة، والكاميرون 250 لغة، ما يخلق صعوبة في استخدام اللغات المحلية كوسيط في الإدارة أو التعليم، إضافة لوجود دول متعددة لغويًّا تملك لغة محلية معتمدة للتربية والتعليم؛ منها السيتسوانا في بوتسوانا (95%)، والسانجو في جمهورية أفريقيا الوسطى (98%)، والسواحلي في تنزانيا (95%)، والأكّان في غانا.(90%) ، وتندرج هذه اللغات ضمن أربع أو خمس أسر لغوية رئيسة، تضم كل أسرة مجموعات لغوية متعددة.

-أسرة نيجر – كونغو: تحوي 1436 لغة (بما في ذلك 500 من عائلة البانتو).

-الأفرو-الآسيوية: 371 لغة.

-والنيلية الصحراوية: 196 لغة.

-والخويسان جنوب القارة: 35 لغة[2].

ثانيا: التعدد العرقي والإثني في أفريقيا

شاع مصطلح "العرقية" سبعينيات القرن العشرين لما تحمله من معاني الانتماء والقومية، وربط خصوصية التنوع العرقي بعلاقته بالتنوعات الأخرى، فالعرقية منظمة ومهيكلة على نحو مماثل للمنظمات الدينية، وما يميزها يتجاوز صلاتها الدموية بالروابط العاطفية القوية، بليكمن في قدرتها على امتلاك قوة مركزية (النسب، والمؤسسات، والرموز، والسلطة، والتاريخ) التّي تحفز أعضاءها على الولاء والتقاربكوسيلة للبقاء، وتدفعالانتماءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية المشتركة إلى إنشاء مجموعات تدرك أنّ قوتها ونجاحها كمجموعة مصالح،لا يتأتى إلاّ عبر تأسيس جمعيات تحمل أفكار مشتركة للدفاع عن حقوقهم، وتشكل العرقية شكلا من التنوع نابع من طبيعته الثقافية،ويمكن تعريفها بأنها شعور بالهوية الجماعية حيث يرى الناس أنفسهم على أنهم يشتركون في ماضي تاريخي ومجموعة متنوعة من المعايير والعادات الاجتماعية، كالطقوس وممارسات الزواج والطلاق، وأشكال الحكم وآليات حل النزاعات.[3]

يعدّ التعدد الإثني في إفريقيا أبرز مظاهر التنوع الثقافي في القارة السمراء[4]، وتدفعالانتماءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية المشتركة، إلى إنشاء مجموعات تدرك أنّ قوتها ونجاحها كمجموعة مصالح لا يتأتّى إلاّ عبر تأسيس جمعيات تحمل أفكار مشتركة للدفاع عن حقوقهم، وتشكل العرقية شكلا من التنوع نابع من طبيعته الثقافية[5]، واستوطنإفريقيا عدة مجموعات بشرية رئيسية هي:

-الساميون: في شمال أفريقيا؛

-الحاميون: في الصومال وإثيوبيا وبعض مناطق شمال أفريقيا؛

-الزنوج: وينقسمون بدورهم إلى: -البانتو نسبة إلى اللغة التي يتحدثون بها، والزنوج في غرب إفريقيا؛

-النيليون: نسبة إلى النيل الذي يعيشون حوله؛

---

(1)- رضوان بوهيدل، مرجع سابق.

(2)-أماني ربيع، مرجع سابق.

(3)- WanahBumakor, Ethnic Diversity in Africa:FromPitfall to Business OpportunityApril 26, 2023, https://diversityatlas.io/ethnic-diversity-in-africa/

(4)- أماني ربيع، مرجع سابق.

(5)-WanahBumakor, op,cit.

النيليون – حاميون: خليط من النيليين والحاميين؛
البوشمانوالهوتنتوت: يعيشون بين الصومال وأنجولا[1].

وأهم هذه الاثنيات:

البامبوتي: هو اسم جماعي لأربعة شعوب أصلية في وسط أفريقيا - سوا، وأكا، وإيفي، ومبوتي.

يعيش البامبوتي في حوض الكونغو وغابة إيتوري، يُعتقد أن البامبوتي لديهم واحدة من أقدم سلالات الدم الموجودة في العالم، وتُظهر السجلات المصرية القديمة أن البامبوتي كانوا يعيشون في نفس المنطقة منذ 4500عام، وخلص العديد من الباحثين إلى أن أسلافهم من أوائل البشر الحديثين المهاجرين خارج إفريقيا، وتقود هذه المجموعات حملات حقوق الإنسان التي تهدف إلى زيادة المشاركة في السياسة المحلية والدولية، بضغطهم على الحكومة لإشراكهم في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.[2]

الهوسا:وسميت على اسم اللغة التي تتحدثها القبائل الممتدة من النيجر إلى وسط نيجيريا، ومن بحيرة تشاد مرورًا بطول نهر النيجر حيث تقع دولة مالي، والتي تأسست على يد الملك كانو مع اعتناقهمالإسلام.

-الفولاني: تتمركز في المنطقة من نهر النيجر إلى السنغال، يتكلمون لغة **"فوفولدي"**، ويظهر تأثير هذه الإثنية في غرب أفريقيا، حيث تتميز بثقلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتنتشر في عدة دول مثل: نيجيريا والكاميرون وتشاد وأفريقيا الوسطى والسودان.

البانتو :وينقسمون إلى:

-البانتو الشرقيين: في أوغندا شمالًا إلى كينيا وتنزانيا وزامبيا وموزمبيق وحتى شمال نهر الزمبيزي.

-البانتو الجنوبيين: في جنوب نهر الزمبيزي من زيمبابوي وموزمبيق وبتسوانا حتى جنوب غرب إفريقيا.

-البانتو الغربيين: من شمال نهر كوتني إلى غرب زيمبابوي، ومن البحيرات العظمى حتى غرب إفريقيا وجنوب الكاميرون والكنغو والغابون إلى جنوب السودان، وساهم الانتشار الواسع لهذه الإثنية في تحولها إلى قوة اجتماعية واقتصادية مؤثرة في عدة دول، كجنوب أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي وأوغندا وكينيا[3].

ارتبطت الصراعات العرقية في إفريقيا بأزمة القيادة، وتغذّى العنف العرقي من الإرث الذي أُجبر القادة الأفارقة على توريثه بعد الاستقلال، ومع التكوينات العرقيةلجمهورياتها بتكويناتها المتعددة، أنشأت تقسيما تعسفيا لعرقيات و إثنيات إفريقيا خلال مؤتمر غرب أفريقيا في برلين في عامي 1884 و1885م الذّي كان مسؤولاً عن اصطناعية الدول الأفريقية الحالية، متجاهلين حدود المجموعات العرقية، ما خلقأراضٍ لا تراعي الخصوصيات العرقية، عزّزت استراتيجيات وسياساتالتفرقة،بمنح بعض الجماعات العرقية امتيازات أكبرمن غيرها،واحتلال جماعات عرقية مختلفة لمواقع متميزة في الإدارة الاستعمارية، أثبت التاريخ أن الصراعات الدينية والعرقية هي الأصعب حلاً، ومرد ذلكالعجز عن التفكير العقلانيفي هكذا نوع من الصراعات واعتماد العاطفةعند الدفاع عن القيم والدين والآلهة والتضحية، واعتماد التنوع العرقي

(1)- أماني ربيع، مرجع سابق.

(2)-ENCYCLOPEDIC ENTRY,Africa: Human Geography,op,cit.

(3)-أماني ربيع، مرجع سابق.

واستغلاله اقتصاديا وسياسيا، وترويج المتدينين للعنف باعتباره عملاً إلهياً ومقدسا بسبب معتقداتهم الراسخة، ما يفسراحتلال إدارة الصراعات وليس الحل الجزء الأكبر من دراسات السلام[1].

المطلب الثالث: التعدد والتنوع الديني في إفريقيا.

التنوع الديني هو ظاهرة اجتماعية حيث يوجد دينان أو أكثر محددان بوضوح في وقت واحد داخل منطقة أو مجتمع،إذ لا يوجد دين واحد موصل للحقيقة الدينية -حسبهم-وأن جميع الأديان يجب أن تحترم وتتسامح وتتعايش بسلام، وبسبب موجة الهجرة العالمية وبناء البنية التحتية للنقل وانتشار تكنولوجيا الاتصالات عبرالإنترنت، وصلت أديان إلى مناطق كان بها دين واحد سابقًا، ومع التحديث والعولمة عرف الدين مسار تطوري أكثر تنوعًاوتكاملا، وكونت التفاعلات بين الأديانصراعات وتعاون متزايدين على العالم، دفع الباحثين الدينيين إلى توسيع آفاقهم وتبني التفكير والتوزيع المكاني لدراسة الأديان، مع التركيز على ديناميكيتاها التطورية وآليات المنافسة المكانية، ويقدم فينك وآخرون منظورًا مختلفًا لهذه القضية، حيث يزعمون أن التنوع الديني يحفز المنافسة بين الأديان ويوفر للأفراد المزيد من الخيارات، ممّا يؤدي إلى مشاركة دينية أكبر وحضور أعلى للكنيسة، ومع تعمق دراسة التنوع الديني أصبح تأثيره علىالأنشطة الاقتصادية محورًا جديدًا للبحث، وقد وجد بعض العلماء أن التنوع الديني يمكن أن يعزز التعبئة الدينية ويزيد من قوة الاقتصادات الدينية.[2]

تشهد إفريقيا تنوعًا في الأديان والمعتقدات، فإلى جانب انتشار الدين الإسلامي والمسيحية تتعدد الأديان التقليدية قدر تعدد الاثنيات في القارة، فتعرف القارة الأديان الإثنية ذات الموروثات الدينية الشعبية التي تمارسها الجماعات الأفريقية المختلفة وبخاصة جنوب الصحراء[3]وهذه المعتقداتباختلافها تلعب دورا مهما في الحياة اليومية والاحتفالات والطقوس، كما تتضمن الثقافة الإفريقية تقاليد متنوعة تتضمن الزواج والأعياد وطقوس العبور والاحتفالات الدينية[4]، وشعائرها التعبدية أقرب لطقوس السحر في غياب كتب مقدسة، معتمدة على أساطير قديمة أصبحت بمرور الوقت راسخة في العادات والتقاليد الإفريقية، وهي بلا فعالية خارج نطاق جماعتها الدينية[5]، وتعتبر العائلة الوحدة الاجتماعية الأساسية حيث تكون المجتمعات الإفريقية مترابطة بشكل قوي، يتم فيها تعزيز القيم المشتركة مثل الاحترام والتعاون والتكافل، وكذا الأزياءالإفريقية التقليدية التي تعكس التنوع الثقافي الكبير التي تحمل معاني ثقافية ورمزية.[6]

تضم إفريقيا نوعين من الأديان: الأديان التقليديَّة والأديان الوافدة التي تضم مجموعة دينية كبيرة، ويتوزع ممارسوها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين 43 دولةبحوالي 70 إلى 100 مليون نسمة، أي 12٪ من سكان إفريقيا، في حين أن أكثر الأديان انتشارا المسيحية والإسلام ما يمثل 45٪ و40٪.

---

(1)-WanahBumakor,op,cit.

(2)-Xiaobiao Lin, Qinghe Chen, LuyaoWei ,Yuqi Lu ,Yu Chen, Zhichao He, Exploring the trend in religious diversity: Based on the geographical perspective, PLoS One. 2022 Jul 14;17(7):e0271343.doi:10.1371/journal.pone.0271343,https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC9282533/

(3)-ربيع أماني، مرجع سابق.
(4)-رضوان بوهيدل، مرجع سابق.
(5)-ربيع أماني، مرجع سابق.
(6)-رضوان بوهيدل، مرجع سابق.

بدأت دراسة الأديان التقليديَّة في إفريقيا قبل قرون خلت، حيث قام علماء السلالات البشرية *(Anthropologists)* والمبشِرون الكنَسيُّون بدراستها، ولم تكن كلمة دين (*Religion*) أو عقيدة (*Creed*) تُطلق من قبل على الشعائر العادية أو التعبدية بقدر ما كانت أقرب إلى طقوس السحر وأساطيرترتبط بالعادات والتقاليد الإفريقية، ويُعد مصطلح الأديان التقليديَّة مصطلحًا شاملاً يستخدم لوصف الأديان العرقية والموروثات الدينية الشعبيَّة التي يمارسها الشعب الإفريقي في إطار العادات والتقاليد، المبنية على عبادة المظاهر الطبيعية والروحية التي تستمد قوتها من الأساطير والطقوس المحلية.

تعرف الجغرافيا الدينية لإفريقيا جنوب الصحراء ثلاث فئات دينية هي:فئة الإحيائيين؛ المسيحيين؛ والمسلمين؛ فالإحيائيون يعتمدون على المظاهر الطبيعية والروحية في تفسير الكون ومصير الإنسان، أما المسيحيون فيعتمدون على قانون الإيمان المسيحي المنبثق من تعاليم الكنيسة الرسولية أو العالمية، غير أنهم في واقع الأمر ليسوا مسيحيين بالمعنى المقصود، وبقي الكثيرمن المسيحيين يمارسون التقاليد الإحيائية المعتمدة على العادات والتقاليد المحلية على ضوء تنوع مفهوم المجتمعات البشرية في غرب القارة السمراء، وقد لعبت بعضالمجتمعات دورا توحيديًّا من خلال فرض النظام والعدالة بناء على الموروثات الشعبية التقليديّة[1].

أولا-المعتقدات الأفريقية التقليدية: وتتمثل في:

أ-السدانة:

وهم الوسطاء بين الآلهة والمتعبدين وممارسو الطقوس، الذين يرفعون الصلوات للآلهة، وأحيانا ما يمارسون دورهم لغير العبادة، فيقدمون باعتبارهم أطباء وحكماء وقضاة، والسدانة وظيفة مقدسة عند الوثنييمفتوحة للرجال والنساء، وغالبا ما تكون موروثة من بيت معين في القبيلة، وعلى الشخص المرشح أن يثبت كفاءته [2]، ليكون الرابط بين الآلهة وعابديهم والمترجم لحاجياتهم وقيادة الطقوس والترانيم الاحتفالية[3].

ب-الوثنية (*Fetishism*):

من العبارات المعتمدة لوصف ديانات الغرب الإفريقي، وهي مشتقة من الكلمة البرتغالية ***(Fetico)*** التي تُطلَق عموما على أي عمل منحوت يصنعه الإنسان لغرض ديني كالتعاويذ الجالبة للحظ والتمائم، والتي صادفها البرتغاليون في رحلاتهم إلى إفريقيا لتصف أديان الغرب الإفريقي.

ج-عبادة الأسلاف:*Ancestorworship*:

أطلقه هاربرت سبنسر في كتابه *Principles of sociology* عند تأمله لعقائد الغرب الإفريقي، وشاع استخدامه بين الكتاب الأفارقة لوصف أديان المنطقة، وإن لم يكن المعنى هو العبادة بالمعنى المعروف؛ بل في الاعتقادبدور الأسلاف في المعتقدات التقليدية الإفريقية.

بدأ المثقفون الغربيون في إطلاق عبارات إيجابية تجاه المعتقدات الإفريقية خمسينات القرن الماضي واعترفبها كدين،على اعتبار أنّ إنسان إفريقيا الأول قد عرف الإله قبل أن يعرفه المبشرون، ويصعب جدا الفصل بين الشعائر التقليدية ومسالك الحياة اليومية عند أصحاب الديانات التقليدية الإفريقية؛ حيث نجدها

---

(1)- الأديان التقليديَّة في إفريقيا، من الموقع:https://qiraatafrican.com/، نشريوم: 16يناير2018.
(2)- أماني ربيع، مرجع سابق.
(3)-الأديان التقليديَّة في إفريقيا، المرجع السابق.

في الأفكار وطقوسها العلاجية والجنائزية وأعيادها واحتفالاتها، ولكي يصير الشخص سلفًا لا بد له من حياة سابقة ذات قيمة وشرف.

د- أديان البامبارا:

تقع هذه الديانة غرب إفريقيا، تؤمن بالإله (فارو) الذّي حسبهم خُلِقَ من السديم الأزلي في الفضاء الخارجي، ثم صار إله الماء وانتصر على إله الأرض (بمبا)، فاستطاع تدبير شؤون الكون، وللإله (فارو) القدرة على التشكّل في صور مختلفة، ليتواصل مع العباد عبر الكهنة، كما يُعرَف هذا الإله بأسماء عدة مثل (أشانتي) أو (نانا).

ه- أديان الدوجون:

يعتقد أبناءها أن هناك إلهًا يدعى (أما) خلق النجوم، يستطيع أن يقذف ذرّات من الطين في الفضاء، ويدّعون أن خلق الشمس والقمر كصنع الكرات وقد يحاط بالنحاس الأصفر والأخرى بالنحاس الأبيض، وبالتالي يتجلى خلق البشر من الجنسينالأسود والأبيض؛ فالأول يخلق في الشمس والثاني في القمر.

و- معتقدات المانجا:

يعتقدون أن الإله التقليدي -ذكرًا كان أو أنثى- يخلق من الطين، فإذا أصابت أية ذرية كارثة أبادتهم، فلم يبق منهم غير إله اسمه (ستيو) وهو الذي يقوم بعملية الإعدام،يعتقد أنه منح بذور القوة للتحكم في الحيوانات، ويعرف عند بعض المجموعات بإله النار والصيد، والذي كثيرًا ما يصعد إلى السماء ليصير نجمًا اسمه (أوريون).[1]

تتعايش المجموعات الدينية مع بعضها البعض كما في السنغال وبوركينافاسو والكاميرون باعتمادهم الإحيائية في الاحتفالات الدينية؛ من خلال إيجاد أشكال توافقية كأن تظل الأبرشيةالمسيحية ومحايدة، ولا يزال الإيمان بالطب التقليدي أبرز محاور الحياة الأساسية؛ فأتباع الكنيسة في إفريقيا أكثر ميلا إلى الطقوس الدينية الإفريقيَّة من ممارسات الكنيسة، وعلى الرغم من انتشار الأبرشيات الإنجيلية والبروتستانتية؛ لكن كثيرًا ما تعتمد على الممارسات البدائية.[2]

ثانيا-الاستعمار والخارطة الإثنية والدينية:

كان للاستعمار الأوروبي دور كبير في تغيير الخارطة الدينية للقارة الإفريقية، في ظل وجود تعدد عرقي وديني أثر على شكل الممارسات الدينية؛ وقسمت القارة إلى اللاّدينيين والوثنيين والدينيين؛ مشكّلة وازعا ديني محلي بنمط غربي(يهودي- نصراني) غيّر كيان القارة السمراء، و أجّج معها الصراعات الدينية؛ حيث تم تقسيم الحدود الجغرافية للقارة الإفريقية وفقا للمصلحة الخاصة للمستعمر مفرزا وجود جماعات مختلفة الثقافات والأعراق داخل الدولة الواحدة، مع وجود امتدادات للجماعات العرقية في الدول المتجاورة،ومع التغيّرات الهيكلية القائمة والمستقبليَّة في خارطة الأديان،من المتوقع أن تتراجع الأديان التقليدية مقابل الأديان السماوية نتيجة للحداثة والتعليم والعولمة، واشتداد التنافس بين الدينين الإسلامي والمسيحي.[3]

إنّ التنوع الثقافي في أفريقيا معرض للخطر بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والمجتمعية للدول الأفريقية، حيث أصبح هذا التنوع العتيق الذي أنتج هوية وطنية، مجالًا لتكريس الانقسامات وخلق الأزمات

---

[1]-الأديان التقليديَّة في إفريقيا، مرجع سابق.

[2]-المرجع نفسه.

[3]-الأديان التقليديَّة في إفريقيا، المرجع السابق.

المتعلقة بالهوية والاندماج الذي تم استغلاله لتغذية الصراعات، وهيمنة جماعة ما بإثنيتها ودينها ولغتها على الدولة ووضع باقي الفئات تحت طائلة التهميش، هذا الإقصاء المجتمعي وغياب المساواة بين فئات الدولة المختلفة خلق مجالًا للاحتجاجات والثورات والحروب؛ مثل ما حدث في بيافرا بنيجيريا عام 1967،والحروبالأهليةفي أنجولا وسيراليون وجنوب السودان، ومذابح الهوتو و التوتسي في رواندا وبوروندي، ما انعكس سلبًا على استقرار الدول الإفريقية وعلى بنية الدولة في حد ذاتها، ورغم ذلك، لا يمكن اعتبار التعدد والتنوع الثقافي أمرًا سلبيا إذا كان داخل مجتمعيراعي متطلبات الجماعات التي يحتويها بميزاتها وخصائصها، والمحافظة على قيمها وإدماجها تحت هوية واحدة دون المساس بإرثها الخاص[1].

إنّ الطبيعة الجماعية للثقافة الإفريقية ذات الروابط القوية تحتم الولاء لهذا الكيان، وخلق التكوين المتعدد الأعراق للدول الأفريقية المنافسة بين المجموعات العرقيةعلى الممتلكات والحقوق والوظائف والتعليم واللغة، ما جعل التنوع العرقي سبباً للصراع العرقي والعنف في إفريقيا، وعائقاً أمام التنمية الاقتصادية وبناءالدولة، مولدا الشعور بعدم الانتماء الذي دفع بتنامي الحركات الانفصالية في القارة، وخلق عدم الاستقرار السياسي بعيدا عن إدارة التنوع العرقي والثقافي[2].

إنالجهل ونقصالتقدير والامتنان لهذا التنوع هو سبب اعتبار التعدد معيقا لمسار السلام والتنمية وليس فرصة للتطور والازدهار،والاعتراف بأن الانسجام الحقيقي لا يفرض الاختلافات بل يحميها، والوحدة الحقيقية بدلاً من ذلك تحتضن التنوع؛فالتنوع والاختلاف كظاهرة في حد ذاتها ليس مشكلة فهي ظاهرة صحية،لكن المعضلة تظهر وقت استغلال الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح والإعلام،هذه الاختلافات والتمايزات الثقافية إعاقة مسار الدولة وتكريس الانقسامات الدينية واللغوية والأيدلوجية والإثنية.

إنّ التأثير الثقافي العالميأصبح محل جدال جاد بين أتباع المذهب الروحاني والمسيحية والإسلام في إفريقيا،وساهمت القوى التبشيرية والاستعمارية في تدمير الثقافات والأديان الأفريقية،خالقة أزمة هوية عزّزتاستمرار ممارسة الديانات التقليدية الأفريقية باعتبارها جانباً رئيسياً من جوانب الثقافة الأفريقية، "ربما كانت الساحة الثقافية التي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام في بداية القرن الحادي والعشرين هي المواجهة المفاجئة بين العالمين الغربي والإسلامي، واعتبرها البعض صداماً جديداً-أو متجدداً- بين الحضارات[3].

المطلب الرابع:الدبلوماسية الدينية بين التمكين للمسيحية والشتات الافريقي

ترتبط معظم المشكلات السياسية في إفريقيا بخلفية دينية، وإن كانت الانقسامات الدينيةلم تشكل تهديدا للاستقرار والسلم الاجتماعي،إلا أنها كانت وقود لصراعات دائمةفي القارة، وإن لم تكن هذه الانقسامات الدينية هي السبب الرئيس للنزاعات الجارية؛ فهي غالبا ما تعزز وتعقدالموقف، كالهويَات العرقية أو الفوارق بين القوى الاقتصادية،وشكّل التأثير الديني المسيحي دورواضحافي تاريخ المجتمع الإفريقي ودوله، على اعتبار أنّ الوجود المسيحي قد سبق وجود الدول الإفريقية بشكلها الحديث، ومع تزايد وتعدد الصراعات والأزمات السياسية في دولها؛ ازداد التورط المباشر للكنيسة الإفريقية في الشؤون

---

[1]-أماني ربيع، مرجع سابق.

[2]-WanahBumakor, op,cit.

[3]-رضوان بوهيدل، مرجع سابق.

السياسية بسبب فشل المؤسسات السياسيةومحاولة ملء الفراغالناتج عن ذلك، ونتيجةلطبيعية صراعاتالقارة؛ وجد الأساقفة فرصة لبسط النفوذ الكنسي وأدواره المختلفة[1]، بعد نشرمشاريع التحديث التي تتبنّى العلمانية بنسختها الغربية بوصفها مطلباً أساسيا لبناء الدولة الحديثة التي صدرتها القوى الإمبريالية إلى المجتمعات الخاضعة لنفوذها، والعلمانيةبوصفها تحييد الدين عن السياسة- بناءً وممارسة-عن تأثير السلطة الدينية، لتواجه معضلةأساسية هي تحييد القبيلة والعقيدة عن العمل السياسي، ما جعله موضع مساءلةونقد على مستوى جدواها وملاءمتها للخصوصيات المحلّية الإفريقية، وتُقدّم المسيحية نفسها كتجربة روحيةفردية من أجل الخلاص متّبعة سياسة الاستيعاب والاحتضانللحركات والجماعات الدينية الخاضعة لإدارتها، وسياسة التضييق والقمعللحركات والجماعات الدينية المعارضة أو المشتبه في معارضتها، ولقد حافظت دول المنطقة بعد استقلالها على هذه العلاقة البراغماتية مع المؤسسة الدينية؛ برغم إعلانها مبدأ العلمانية في دساتيرها.[2]

عمل التنصيرعلى التفريغ العقيدي لإفريقيا؛ فركزالمبشّرونعلى زعزعة الإيمانلتصبح مجرد شعارات وطقوس كهنوتية صمّاء وعزله عن الحياة الاجتماعية، فنصّرت الوثنيّين عبر إرساليات نشر تعاليم المسيحية بالوعظ أو مدّ العون وقت الفقر والمرض، أو عن طريق التعليم بالمدارس والإرساليات الكنسية، ليتم فيما بعدتعميدهم وإعطاؤهم أسماء مسيحية بدل أسمائهم المحلية، وتكوينهم تكويناً عالياً في الجامعات الغربية ليشكّلوا النخبة السياسية الحاكمة؛ما يجعل الدكتوروالتر رودني يعتبر" البعثات التبشيرية المسيحية جزءاً من قوى الاستعماريمثلها في ذلك المكتشفون والتجار والجنود، وربما يكون هناك مجال للمجادلة حول ما إذا كانت البعثات التبشيرية هي التي جلبت قوى الاستعمارالأخرى أو العكس"، ولكن ليس هناك شكٌّ في حقيقة أنّ البعثات التبشيرية كانت أدوات الاستعمار من الناحية العملية.

واعترف اللورد بلفور بهذه العلاقة مصرّحا: "إنّ المبشرين هم من ساعد الحكومات المستعمرة؛ ولذلك فإنّا في حاجة إلى لجنةدائمة تعمل لما فيه صالح المُبشرين"[3]، وبعد الاستقلال ومع غياب حركات وجماعات دينية تعارض مشروع الدولة الحديثة، لم يعد هناك إنكار للطابع القُطري للدول الناتجة عن مؤتمر برلين 1884م، كما لم يكن هناك نزوعإلى الانقلاب على السلطة السياسية القائمة بمسوّغات دينية، ووعت النخبة السياسية الجديدةبأنّ الرأسمال الشعبي الذي تتمتّع به القيادات الدينية مورد سياسييمكن توظيفه في توطيد شرعية الأنظمة القائمة وبرامجها وخياراتها السياسية؛ واقتنعت المؤسسات الدينية بأن قوة تمثيلها الجماهيرية وقدرتها على التعبئة الاجتماعية، تسمح لها بالتموقع بوصفها قوّة اجتماعية مؤثرة في مسرح الأحداث، ما جعلها تطور آليات مختلفة للفعل السياسي داخل الحدود التقليدية وخارج الحقل السياسي.[4]

أولا-المسيحية في إفريقيا

يعود التنصير في إفريقيا إلى القرن الثالث عشر ميلادي، حيث قدم القديس فرانس إلى مصر عام 1219م في محاولة تنصير فردية، ودخل الكاثوليك إفريقيا القرن الخامس عشر للميلاد أثناء الاكتشافات الجغرافية، وأشارت بعض المصادر إلى أنّ تاريخ أكبر البعثات الكاثوليكية المتنافسة في غرب إفريقيا يرجع إلى1860م، مشيرة إلى أنّ إرسالية إنجلترا بداية العام 1701م هي أول إرسالية بريطانية تهب نفسها لخدمة غرب إفريقيا التي كان واجبها نشر الإنجيل"جمعية نشر الإنجيل" *Society for the propoyaion the*

---

[1]-محمد بشير جوب، الكنيسة والسلطة السياسية في إفريقيا.. الأدوار والنفوذ، قراءات إفريقية، نشر يوم:16أفريل 2019، من الموقع: https://qiraatafrican.com/7114/

[2]-مصطفى انجاى، جدل الديني والسياسي.. وإشكالية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي،سبتمبر 10, 2024، من الموقع: https://qiraatafrican.com/

[3]-محمد بشير جوب، مرجع سابق.

[4]-مصطفى انجاى، مرجع سابق.

Gospal، وعيّنت القسيس الأب فيليب كواك في قلعة الساحل من قبيلةقبيلةالفانتي[1]، لتنتشر المسيحية مع نهاية الاستعماربعد كان عددهم لا يتجاوز 30% عام 1960م، أصبح عام 1980م حوالي 50%، واستهدف التنصير روح الإفريقي وثقافته، وهذا ما عبّر عنه الأستاذ سونو بقوله: "اتجه المستعمرون إلى استعباد جسد الإفريقي، أمّا المُنصّرون فقد استهدفوا روحه".

برزت المؤسسات الدينية كقوةمدنية ذات تأثير اجتماعيكبير من خلال منظماتها غير الحكومية، وجمعياتها المنظمة ومساجدها المنتشرة ومدارسها وجامعاتها، وإذاعاتها وقنواتها القويّة المشاركة فيما يُمكن تسميته: **تعميم الدين أو تديين المجال العام**،أمّا سياسيا فقد برزت المؤسّسات الدينية بوصفها قوة ضغط سياسيلا يُمكن تجاهلها في القضايا الراهنة المتصلة بمصير الدولة والأمّة.[2]

1-الفكر المسيحي والسياسة في إفريقيا:

طغت الديانات التقليدية والطقوس المحلية في إفريقيا حتى نهاية القرن التاسع عشر للميلاد، وعرف العام 1900م ارتفاععدد المسيحيين من حوالي 7 ملايين إلى 470 مليوناً،ويتوقع الباحثون أن يصل الوجود المسيحي في القارة إلى 42%من مسيحي العالم، وسيطر الفكر المسيحي الكاثوليكي على الأنظمة السياسية لدولها بدعم من الكنيسة الرومانية، وبعد رفض الكنائس الوطنية الإفريقية وصاية الكنيسة الرومانية وانفصالها عنها، انتشرت المسيحية البروتستانتية في إفريقيا، ليتغيرالنشاط الكنسي الإفريقي سياسيا، فبات تدخلها في الشؤون السياسية أكثر وضوحاً؛ على الرغم من الإعلان الصريح في معظم الدول الإفريقية بتبنّي العلمانية في شؤون الحكم، واعتبرت الكنيسة الإفريقية الأرثوذكسية العلمانية آلية لمحاربة الدين لابد من مواجهتها، بوصفها تهديدا للقيم الإفريقية ودياناتهاالتقليدية[3].

وزاد تورط المسيحية في الشؤون العامّة والسياسية نتيجة لتوصيات وقرارات دراساتالكنائس المسيحية، فاستضافت كلية اللاهوت الإنجيلية بالقاهرة يومي11 و12 ديسمبر2014ممؤتمرتناول"انخفاض المشاركة الدينية: العلمانية والتلمذة في إفريقيا"، برعاية إتحاد الإرسالية المصلحة التابع للكنيسةالبروتستانتية في هولندا، وبحضور حوالي اثني عشر عالماً من إفريقيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، خالقا تنظيرات جديدة للنظرة المسيحية للشؤون العامة[4].

2-الحراك السياسي للكنيسة المسيحة الإفريقية:

تخرّجت النخب التي استلمت الحكم بعد الاستقلال من المدارس المسيحية،ولم تعد تُخفِ تدخلها المباشر في الشؤون السياسية لدول القارة، وسعت للبحث عن مسوّغاتٍ لهذا التدخل، بدعوى حقها في بناء الأمّة المنشودة وفق التعاليم المسيحية، وتمثّل الحراك السياسي للكنيسة المسيحية في بُعدين تفسيريين:

- محاولة وضع تعريف جديد لمعنى السياسة من خلال جعل الإنسان "البعد المركزي" للسياسة؛ بدعوى أنّ السياسية ما هي إلا المشاركة في الحياة الاجتماعية؛ والوصول إلى تمكين المواطن من العمل مع مؤسسات الحكومة، وإيجاد حلول لمشكلات المجتمع الاقتصادية والثقافية والدينية والتعليمية والصحية والتجارية، وهذا ما ترجمه الأساقفة ومسؤولوالكنائس في سلوك الانخراط في الحراك السياسي الإفريقي.

-الضغط المباشر على رجال الساسة والتأثير في صناع القرار السياسي، في شكل **السياسة الخفية** التي تشكل جزءاً كبيراً من التفكير السياسي واللاهوتي، التي قوامها سلطة القائد في القبيلة أو في المجتمع[5].

---

(1)-محمد بشير جوب، مرجع سابق.
(2) -مصطفى انجاى، مرجع سابق.
(3)-محمد بشير جوب، مرجع سابق.
(4)-محمد بشير جوب، مرجع سابق.
(5)-محمد بشير جوب، مرجع سابق

أ-الكنائس الوطنية الإفريقية بين الوِصاية الدينية والسياسية:

كانت نشأة جل الكنائس الإفريقية على يد المبشّرين والأساقفة الموفدين من قبل المستعمرين،وظلت الكنائس الإفريقية غير مستقلة عن الكنائس الأمفي أوروبا، كالكنيسة الرومانية الكاثوليكية والكنيسة الأنجليكانية والتي انتشرت خارج أوروبا بفعل نفوذ المستعمر، وقبيل استقلال الدول الإفريقية انشقت بعض كنائسها، معلنة فكرة **"أفرقة الكنائس"**خالقة كنائس وطنية إفريقية، وباستثناء الكنيسة المسيحية في مصر وإثيوبيا،لا يزال نفوذ الكنائس الأمعلى الكنائسالإفريقية كبيراً، لأن الانفصال سيؤدي إلى مواجهةبين السلطتين المركزية والمحلية، لانّ معظمها لم يصل بعد إلى مرحلة النضج، والدخول في مسائل لاهوتية معقدة لحسم الأفرقة والاستقلالية عن الإدارة المركزية، ولأجل الاستقلال ظهرت حركة الكنائس الإفريقية المستقلة مثل حركة المسيحيين في إفريقيا جنوب الصحراء ومدغشقر، وإن بقت العلاقة بين الكنائس الوطنية والكنائس الأم تعكس وجود تحكم فعلي للكنائس المركزية؛ بالاستناد إلى وجود سلطةروحية- مزعومة- تخولها القيام بهذه الوصاية[1].

ب-علاقة الكنيسة الإفريقية برجال السياسة:

يستدعي رجال الساسة دور الكنيسة من الفاعلين السياسيين بغية ترجيح كفتهمفي حال وجود سجالٍ سياسي معيّن؛ وعند اقتران رجال الكنيسة بأدوار الفاعلين السياسيين، تتراوح الكنيسة في كثير من الحالات بين طرفي النقيض، قد يصل إلى انقسام داخل الكنيسة نتيجة توازي النفوذ بين الأطراف السياسيّة، وأبرزت الأزمة السياسية الكونغولية العلاقاتالتنافسية بين الكنائس الرئيسية،فدعمت الكنيسة الكاثوليكيةوالرومانية المعارضة، بينما دعمت كنيسة*kimbanguiste* نظام الرئيس جوزيف كابيلاومعها الكنائس البروتستانتية.

3-النفوذ السياسي للكنائسالإفريقية:

اتخذت الكنيسة الإفريقية ذرائعللتدخل في الحياة السياسية، فتدخلت بواسطة **الرسائل الرعوية** ذات الطبيعة السياسية الموجهة إلى الأتباع أوقات الأزمات السياسية، والاحتجاجات والتعديلات القانونية الجوهرية، أو المواقف التي تتخذها الدولة تجاه قضية معيّنةعبر ترويجها القيم الديمقراطية والحقوق الأساسية للمواطنين، واحترام المؤسسات القانونية للدولة، والدعوة إلى المصالحة والسلم الاجتماعي، أو التدخل عبر **المسؤولية السياسية**وقت الانتخابات أو الانقلابات العسكرية، وهي الدَّور السياسي المباشر الذي تقوم به الكنيسة بدعوة مباشرة من السياسيين المنتخبين أو المعارضين، رغبة في حلحلة أزمة معينة، أو بناء على مبادرةالكنيسة لاتخاذ موقفصارم تجاه قضية معينة، أولنصرة طرف ما في خصومة سياسية قائمة، كما قد تتحول من مجرد وسيط في النزاع إلى طرفا ثالثفي الأزمات السياسية، مثلالاحتجاج الجماعي لأعلى الهرم القيادي للكنيسة الكاثوليكية في توغو ضد الانقلاب على الدستور، وبعد وفاة الرئيس **نياسيكبيياديما** لم تكتف الكنيسة بإصدار الرسائل الرعوية؛ بل انخرطت في عمل سياسي بدعممن الكنائس البروتستانتية الغربية، كما أن مستوى علاقة الكنيسة الافريقية بالسلطة ينعكس على الأجندة الأساسية للقارة، فالتورط السياسي للكنيسة خلق أزمة ثقة بينها والدولة، حيث ترى الدولة أنّ الكنيسة جاءت لتنافسها في الميدان السياسي، وأنهاتريد أن تكون دولاداخل دولة[2].

تطرح علائقية الدين بأفريقيا ودولها خاصية مميزة، نظير تنوع المعتقدات وتعدد الديانات وشساعة الثقافات، ماجعل المجتمع الافريقي كتلة من التعقيد والتشابك وجدت الكنيسة نفسها حبيسته، ورهينة تطورات الوضع

(1)-محمد بشير جوب، مرجع سابق.
(2)-محمد بشير جوب، مرجع سابق.

الراهن المشحونبالاختلافات، ما يجعل من التوظيف المسيحي لبسط النفوذ وتوسيعه إفريقيا، بناء على استراتيجيات سياسية خادمة لهذا الفكر وتوجهاته.

ثانيا-الشتات الافريقي ودوره في الدبلوماسية الدينية:

تعبر كلمة الشتات عن أعضاء مجموعة عرقية أو دينية، الّذين نشأوا من نفس المكان ولكنهم تفرقوا إلى مواقع مختلفة، وقد جاءت من الكلمة اليونانية القديمة *dia speiro*التي تعنيزرع، واستُخدم للإشارة إلى اليونانيين في العالم الهيلينى، واليهود بعد سقوط القدس أوائل القرن السادس قبل الميلاد، وبدءً من خمسينيات وستينيات القرن العشرين توسع استخدامه للإشارة إلى الشتات في العالم، ولم يبرزمفهوم الشتات بشكل بارز في العلوم الاجتماعية حتى أواخر الستينيات؛ وعلى الرغم من أصوله اليونانية، فإن استخدامه السابق أشار إلى التجربة اليهودية و طرد الشعب اليهودي إلى بابل، ما جعله يحمل شعورا بالخسارة، فأشار تشتت اليهود عن خسارتهم لوطنهم المزعوم، واستخدم بطريقة إيجابية في الإشارة إلى الاستعمار اليوناني لأراضي البحر الأبيض المتوسط من شواطئ تركيا الحالية وشبه جزيرة القرم، وصولا إلى مضيق جبل طارق بين القرنين السادس والرابع قبل الميلاد[1].

ترتكز سياسات مشاركة الدولة مع الشتات على ثلاثة مناهج مختلفة هي:

-الهجرة والتنمية:وآثارهما على البلدان الأصلية وبالأخص تأثير **هجرة الأدمغة** على تنمية البلدان المرسلة للمهاجرين، ومساهمتهم في التخفيف من حدة الفقر والتنمية الاقتصادية في بلدانهم الأصلية وتواصل الدول مع جالياتها في الخارج، واعتبار الشتات موردًا يمكن تعبئته لدعم المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الدينية للدولة المرسلة للمهاجرين.

-العولمة والدولة: باعتبار المهاجرين جهات فاعلة دولية، تساهم في سياسات الشتات للمهاجرين وفي إعادة تعريف الدولة، فالتعبئة السياسية العابرة للحدود الوطنية للمهاجرين ومشاركتهم في سياسات بلدانهم الأصلية تؤثر على النظام السياسي والسياسات الخارجية للوطن الأم، ولابد من تنمية ولاء المهاجرين لبناء الولاءات السياسية وتحقيق الغايات الدبلوماسية، ليصبح المهاجرون وكلاء للدبلوماسية التي ترعاها الدولة، فاحتضان الشتات يعزز صورة الأمة ويخلق أداة قوة ناعمة معززة للنفوذ والمصالح من خلال التعاقد من الباطن على أدوارمعينة لأعضاء الشتات كسفراء للعلامة التجارية للدولة، ووضع سياسات وطنية عالميةلجذب مجتمعات الشتات والحصول على الموارد الاقتصادية والسياسية.

-المواطنة: تساهم المواطنة في إشراك الشتات في ظل الأنظمة الهجينة أو الاستبدادية والبحث عن الدوافع المتعددة، حيث تسعى إلى اختراق ومراقبة الجالية باعتبارها امتدادًا لجهاز الدولة الاستبدادي، مشكلة حوكمة الشتات المحققة لمصالح اقتصادية وسياسية خارجية، وتحميل المواطنين صفة سفراء يقمعون الأصوات المهددة سياسيًا وأمنيًا للنظام، وآليات للمراقبة، أو آلات دعاية لتعزيز شرعية الدولة داخلالشتات[2].

يمكن تصنيف الشتات إلى شتات ضحية، أو شتات إمبريالي استعماري، أو شتات تجاري، أو شتات عمالي، أوحتى ديني وفقًا للدوافع الرئيسية للهجرة الأصلية، إضافة عوامل تاريخية أو سياسية، مثل الشتات التقليدي التاريخي لليهود واليونان والفينيقيين، أو الشتات عديم الجنسية كالشتات الفلسطيني والغجري، ومع

([1])- Diaspora : social science, the Editors of encyclopaedia, Jan 25, 2025

Britanica,https://www.britannica.com/topic/diaspora-social-science

[2]Ayhan Kaya andAmina Drhimeur,Diaspora politics and religious diplomacy in Turkey and Morocco,Pages 317-337 | Received 30 Sep 2021, Accepted 25 Jun 2022, Published online: 06 Jul 2022,https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14683857.2022.2095703
Southeast European and Black Sea Studies, Volume 23, 2023 - Issue 2

تزايد تحركات السكان الضخمة منذ منتصف القرن التاسع عشر، نشأ شتات متعدد أصبح واضحًا بشكل خاص في أواخر القرن العشرين وظهرت مجتمعات مغتربة دائمة في جميع أنحاء العالم ، وقد يكون كما في حالة تشارك الشتات الإفريقي في تاريخ مشترك وهوية جماعية تكمن في تجربة اجتماعية ثقافية أكثر من كونها أصل جغرافي محدد، ورغم ذلك حافظت على العلاقة مع مكان المنشأ وبين المجموعات المتناثرة، ولأن أصول الشتات الحديثة هي دول قومية قائمة أو محتملة، يجعلها شتات عرقي وطني مميز عن الشبكات العابرة للحدود الوطنية[1].

شهد العالم عام 1990 هجرة كبيرة من إفريقيا إلى أوروبا وأمريكا، وتضاعف عدد المغتربين الإفريقيين من 5,2 مليون عام1990، إلى16,3مليون عام2019، رافقها هجرة الأشخاص المؤهلين وتضاعفت أربع مرات تقريبًا في عقدين من الزمن، إذ تحمل شباب ذو مؤهلات إضافية، تجعل منهم مسرع للتنمية في القارة، ما جعله يكتسب اهتمامًا متنوعًا بالعلاقات الاقتصادية والسياسة والتكنولوجيا مع بلدانهم الأصلية، وبناء على بيانات البنك العالمي، فإن تدفق الممولين من المغتربين سيدفع 3,5% من الناتج الداخلي الخام (*PIB*) لإفريقيا في عام 2019، ما يجعل من المغتربين مصدر تمويل مهم وقوي وآمن للبلدان الأفريقية.

أصبح الشتات يلعب دورًا محددًا في تحسين الكادر المؤسسي للعديد من البلدان الإفريقية، وألهم الأفارقة في تقديم نماذج مؤسسيةمن خلال العودة إلى بلد المنشأ و تكوين وتمويل شبكات التتابع المحلية مثل: المجتمع المدني والحزب السياسي، إضافة إلى تحسين رأس المال البشري لأبناء الأصول عندما يكون متضمنًا في شبكات التكوين والبحث والابتكار في الامتيازات، والمشاركة في الشبكات العلمية والتجاريةحيث تساهم في نقل التكنولوجيات وتحسين الإنتاجية العالمية للقارة، وبغض النظر عن التأثيرات الإيجابية فإنّ تأثير الشتات الأفريقي سيكون جيدًا بفضل إمكاناته للتغلب على تحديات التنمية، عبر تفعيل العديد من الحوافز الشاملة للمغتربين الأفارقة المساهمة في تنمية القارة[2].

أصبحت الشتات جانبًا أساسيا في العلاقات الدولية والدراسات الثقافية و العرقية منذ ثمانينيات القرن العشرين، و تلجأ بعض المجتمعات الشتاتية إلى الدين لأسباب بنيوية وثقافية وعاطفية، ويتم تعزيزه هيكليًا من قبل الدول المستقبلة والمرسلة للمهاجرين، حيث يعمل المهاجرون الدوليون واللاجئون وطالبو اللجوء على تعزيز رأس مالهم الديني في سياق الهجرة، ويشكل ذوو التوجه الديني شكلًا جوهريًا من أشكال الهوية الدينية الثقافية، مأخوذًا من وطنهم، وذلك لأن تشكيل الهوية الدينية وتوضيحها عملية تفاعلية بين مختلف المجموعات الاجتماعية والطبقات والثقافات وبين الدول المرسِلة والمستقبِلة للمهاجرين، كما أنّ إضفاء الصفة المادية على الدين قد يكون تكتيكًا عمليًا يستخدمه المهاجرون وأطفالهم لخلق ملاذ آمن لأنفسهم في الفضاء العابر للحدود الوطنية، تأكيدا على الثقافة والتقاليد، خدمة و حماية لما يعتقد أنّه الناجي في زمن انعدام الأمن: الدين، والنقاء، والثقافة، والعرق، والشرف، والماضي؛ ويبدو أن خطاب النقاء هو أحد الملاذات الأخيرة للمهاجرين للدفاع عن معاييرهم وقيمهم وأسرهم، رغم أن القيود البنيوية في الدولة المستقبلة ليست الوحيدة التي تُضفي الطابع المادي على الهويات الدينية الشتاتية، فقد تشكل سياسات الشتات المنتهجة من الدول المرسلة الأمر عينه على التدين[3].

---

[1]- Diaspora : social science, the Editors of encyclopaedia, op,cit.

[2]-Blaise Gnimassoun, Diaspora: le potentiel de développement sous-estimé de l'Afrique,The Conversation,https://theconversation.com/Published: November 17, 2021 11.27

[3]-Ayhan KayaandAmina Drhimeur,op.cit.

لقد فشلت الدول الأوروبية في توفير هياكل الفرص السياسية للمسلمين المتدينين في الشتات، ما دفعهم إلى الاصطفاف مع هياكل الفرص السياسية البديلة، التي تقدمها الدول المرسلة لتلبية احتياجاتهم من الهوية السياسية، ونشر النفوذ داخل الشتات وأداة لجعل السياسة الخارجية القائمة على الدين أكثر كفاءة، ومكّنت العولمة الجهات الدينية الفاعلة من تشكيل السياسة الدولية مبرزة نفوذها عبر تعبئة الموارد وجذب الأتباع عبر الحدود الوطنية، ممّا عزز موقفها السياسي العام عبر تأثير الآراء الدينية على السياسات الخارجية، واعتماده كمصدر للشرعية والقوة المعيارية لتعزيز نفوذهم الإقليمي والدولي والدبلوماسية الدينية، ومن أجل السماح بدمج فعال ومثمر بين إفريقيا والمغتربين لابد من التواصل عبر شبكات التفاعل التقليدية ذات التأثير المحدود (مؤتمرات، ندوات، ندوات، مشاورات، إلخ)، والمشاركة في المعرفة والخبرة، وخلق مساحات للتوفيق بين عروض الشتات والاحتياجات الحقيقية للتنمية في إفريقيا، وتطوير المبادرات والشراكات الخاصة التي تهدف إلى ازدهار الشركات وتطويرها، بالتركيز على المجالات ذات القيمة المضافة القصوى لإفريقيا، مثل رأس المال البشري (الصحة والتعليم) والزراعة والصناعة الزراعية والتكنولوجيات الرقمية والانتقال البيئي.[1]

عرفت تركيا والمغرب بعد توقيع اتفاقيات لتجنيد العمالة مع دول أوروبية بداية ستينات القرن الماضي مفهوم الشتات، وتحولت الهجرة من العمالة المؤقتة أو قصيرة الأجل إلى هجرة أكثر ديمومة، وأسفر العام 1989 عن بداية عصر جديد من تدفقات هجرة هائلة من الألمان والمجريين والروس واليهود محدثة تغير ديموغرافي في أوروبا الغربية بالتوازي مع صعود الخطابات المعادية للأجانب مثل "صراع الحضارات" و"حروب الثقافة" و"الحروب الدينية" و"كراهية الإسلام"، فضلاً عن تعزيز سياسات الهجرة التقليدية وأمن الحدود الإقليمية تجاه مواطني البلدان خارج أوروبا،ومع تكثيف تدفقات الهجرة أصبح من الضروري تعزيز سياسات الشتات عبر تنظيم مختلف مجالات حياة السكان المهاجرين المقيمين في أوروبا، ودفع الوعي المتزايد بأهمية التحويلات المالية للاقتصادات المحلية إلى وضع أدوات قانونية ومالية ومؤسسية شاملة لتعزيز روابطهما الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية مع مجتمعات الشتات في أوروبا، وتحول الخطاب بشأن المهاجرين من تأطيرهم باعتبارهم مجرد وكلاء اقتصاديين إلى مدافعين عن المصالح المحلية والوطنية، ولتلبية الاحتياجات الدينية لمجتمعات الشتات.

انخرطت الدولتان بشكل كبير في الدبلوماسية الدينية على مدى العقدين الماضيين بالتركيز على إشراك الأديان وإجراء حوار مع الجهات الفاعلة الدينية، والنظر في المعتقدات الدينية ذات الصلة بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية ،عزّزتا الحوكمة المؤسسية للشؤون الإسلامية داخل شتاتهما إما تحت إشراف ديانت في تركيا أو وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب ممثلتان لـ "الإسلام الرسمي"، واعتبار مهاجريهم وكلاء اقتصاديين يساهمون في رفاهة دولهم، ومع ذلك تم استبدال هذا النوع من الخطاب بخطاب أكثر دينية وسياسية في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أصبحت الدولتين أكثر ميلاً للاستفادة من الخطاب الحضاري المتنامي من خلال استغلال الدين والدبلوماسية الدينية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وأصبح الدين في الشتات علامة أساسية للهوية لما يوفره للمهاجرين وذريتهم من تحصين رمزي، يوفرأداة تعويضية للتعامل مع العوامل المزعزعة للاستقرار كالتحديث

[1]-Blaise Gnimassoun,op.cit.

والتحضر والإقصاء السياسي، وقد يتم استغلال الدين وتجسيده وإضفاء الطابع الجوهري من قبل الأفراد من أصل مهاجر للتعامل مع الصعوبات البنيوية التي يفرضها وضعهم كمهاجرين.[1]

أصبح الشتات الأفريقي بمثابة ناقلة للتنمية المحلية عبر مساهمة المغتربين الأفارقة في عرض التوفير العالمي وفي الإدراك الجيد للمخاطر في أفريقيا، و"سندات الشتات" يمكن أن توفر جاذبية كبيرة للمهاجرين الأفارقة خارج القارة، فهم مساهمون في جعل هذا الوضع العام في أفريقيا قابلاً للاستمرار على المدى الطويل، وتوفر تعبئة هذه الآلية لتمويل النشاط الخاص عبر الموسم السنوي للمغتربين الأفارقة والشركاء الخاصين الذين يعملون على أكمل وجه.

المبحث الثاني: إفريقيا كساحة للتنافسالدبلوماسي الديني

شهدت إفريقيا تنافسا محتدما بين العديد من القوى الإقليمية معتمدة فيذلك الدبلوماسية الدينية.

المطلب الأول: إيران والتوسع الشيعي في القارة الإفريقية.

تسعى استراتيجية إيران في القارة الأفريقية إلى دعم نفوذها السياسي، محاولة خلق كيان قوي لها في الأرض الإفريقية بعد معاناتها الطويلة من الحصار الاقتصادي، ولم تجد بُدا لذلك إلا من خلال تقوية علاقاتها بالدول الإفريقية خصوصا في القرن الإفريقي ومناطق غرب القارة، عبر تنويع مجالات استراتيجياتها التجارية والاقتصادية والأمنية والدّينية، ومن أجل ذلك فعّلت إيران دبلوماسية دينية مكثفة جنّدت من أجل ذلك ترسانة من الوسائل والآليات لتصدير نموذجها الديني الشيعي وتصدير الثورة الإسلامية وأفكارها من خلال المؤسسات الإيرانية والمراكز الثقافية تعزيزا لنفوذها وتعزيزا لوجودها الإقليمي بالقارة.

صنّفتإفريقيا كأبرز أهداف طهران لبناء النفوذ وتوسيعه خارج مجالها الحيوي الشرق الأوسط،واعتبرت فترة حكم أحمدي نجاد2005- 2013 نقطة تحول في انخراط إيران إفريقياً، مروجة استراتيجية تعاون جنوب-جنوب، وتنمية البنية التحتية من مستشفيات وجامعات ومعاهد، مصرا على تحييد التهديدات عبر التهديدات المضادة والمقاومة، وعلى خطى سلفه دعا رئيسي إلى زيادة التعاون مع إفريقيا معترفاً بقدراتها المادية والبشرية، كرد فعل مضاد لتطورات العلاقات الإيرانية الخارجية وخصوصًا ملفها النووي، وسعت من وراءعلاقاتهاالإفريقية استعراض قوتها أمام القوى الغربية بعد تمكنها من الوصول إلى مناطقجغرافية مختلفة بما يحمل من احتمالات تهديد للمصالح الغربية خاصّة الولايات المتحدة وإسرائيل التي ترى في نفوذ إيران فى إفريقيا تهديدا ورسالة مباشرة لها[2].

أولا: محددات الدبلوماسية الدينية الإيرانية:

تنطلق استراتيجية إيران لبناء النفوذ الشيعي على محددات ومنطلقات عدة أبرزها:

1-المحددات التاريخية:

فرضت الدولة الصفوية 1501 – 1736مالمذهب الإثنى عشري مذهبًا رسميًا لإيران، وأرغمتشعبهاعلى التحول منالمذهب الشافعي إلى الشيعي الذّي خلق تطورا مذهبيا،أجاز قيام سلطة حكم

---

(1)- Ayhan Kaya andAmina Drhimeur,op,cit.

(2)-أرمي عاشور، أفريقيا فى التوجهات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 18، أفريل ،2023، ص ص338-366.

شيعية في ظل غيبة الإمام الثاني عشر، وأصبحت إيران من المجتمعات الدينية المنغلقة وفق مجموعة قيم مذهبية متوارثة؛ ليشكل الفقهاء مؤسسة معنية بتكوين مجتمع مذهبي متكامل يتّخد من الثورة الإسلامية منطلقا لاستحداث طبقة عسكرية حليفة موالية تتمثل في الحرس الثوري، ليتحدد شكل ومضمون الدولة في يد الفقهاء والعسكريين الجدد، الذين يهتمون بوضع التصورات والاستراتيجيات وآليات المحافظة على تعزيز دورها الخارجي ونفوذها الإقليمي.[1]

أ-الفقهاء (المؤسسة الدينية):

في إطار مساعي الدولة الصفوية لخلق كيان شيعي، تمكن الفقهاءمن خلق مرجعية دينية اكتسبتطابع المؤسسة المستقلة اقتصاديا، وتحولت إلى حوزات علمية تهيئ لبروز فقهاء أقوياء وقيّمين على موارد الحوزة العلمية المالية الضخم والمتراكم عبرالسنين من أوقاف المساجد والمدارس والأضرحة والمزارات الشيعية، فضلا عن أنصبة الزكاة وأموال الخمس والتبرعات والنذور التي توجد في صناديق المزارات الكثيرة، ودفعت ظروف القرن التاسع عشر السياسية فُقهاءها لتخطيالدور الديني إلى السياسي

خالقا ازدواجية قيادية فيالدولة، وانحصرت القيادة والاعتراف بالإمام (السلطة المذهبية) وليس برئيس الدولة (السلطة السياسية).[2]

فبعد التراجع الذّي عرفه دور الفقهاء طيلة العهد البهلوي (1925– 1979م) بعد عمليات التحديث الواسعة وما عرفته من تشييد للمؤسسات العلمية والتعليمية الحديثة، و تعميق البعد القومي والاقتداء بالحداثة الغربية وتحجيم التعليم الديني عبر الترويجلقيم جديدة وسلسلة من التشريعات، واقتصر بروزهاأوقات القضايا الكبرى، قاد آية الله خميني انتفاضة شعبية (1963م) ضد برنامج الشاه الإصلاحي (الثورة البيضاء)،و شكلت منعطفا دفع المؤسسة الدينية إلى العمل السري المناهض للشاه، حتى قيادة أضخم إحياء شيعي منذ قيام الدولة الصفوية وإسقاط نظام الشاه عرف بالثورة الإسلامية[3]

ب-المؤسسة العسكرية:

عانت المؤسسة العسكرية خلال العهد القاجاري (1779-1925م)الضعفالذي عانته إيران، وكان انقلاب فرق القوزاق بقياده رضا بهلوي أول انقلاب عسكري عام 1921م، المؤذّي إلى تأسيس جيش وطني محترف بفرض التجنيد الإلزامي وإنشاء الكليات العسكرية وقيادة الأركان وتأسيس القوات الجوية والبحرية، ونظراً لدورهاالرائدفي تعزيز دور إيران الإقليمي، سعى الشاه إلى تعظيم قدراتها حتى أضحت أضخم قوة بحرية بمنطقة الخليج العربي وأحدث وأقوى قوة جوية بالشرق الأوسط، حسمت ازدواجية السلطة بين الفقيه والسلطان بإحداث تغييرجذري في هيكل السلطة لصالح الفقهاء،وصاغت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ضوء مفهومها الخاص لولاية الفقيه،[4] وتحولت إلى مجلس الأمن الوطن الأعلى الذّي يضطلع بتحقيق الأمن والاستقلال للبلاد، تتصف قراراته بالإلزامية والنفاذ بعد مصادقة مرشد الجمهورية،

---

[2]-سعيد الصباغ، إستراتيجية إيران لبناء النفوذ الإقليمي وسبل مواجهته، الجزء الأول16، مايو2021، من الموقع: https://nvdeg.org/

[3]- سعيد الصباغ، مرجع سابق.

[4]- سعيد الصباغ، مرجع سابق

يختص بتعين السياسات الدفاعية والأمنية، وينسق نشاطاته السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.[1]

2-المنطلقات النظرية:

ترتبط استراتيجية إيران لفرض نفوذها الجيو-شيعي بنظام ولاية الفقيه، الذي أفرزته الثورة الإيرانية وبرؤية آية الله الخميني لحل مسألة الولاية الزمنية في ظل غيبة الإمام الثاني عشر، وخصّت الفقيه بهذه الولاية نيابة عن الإمام الغائب مع اشتراط العدالة والعلم والعقل والبلوغ، وقد دلل أية الله خميني على شمولية ولاية الفقيه بأدلة نقلية استند فيها إلى آيات قرآنية مؤولة وأحاديث ذات رواية شيعية، تعطي أحقية الولاية العامة للفقيه على اعتبار ضرورة وجود حكومة تطبق شرع الله، أثناء فترة غياب المهدي المنتظر، وأن الفقهاء باعتبارهم حملة هذا الشرع هم أقدر الناس على القيام بهذه المهمة[2]، حيث نصت المادة 177 على أنه "لا يمكن تغيير ولاية الفقيه، أو مضامين المواد المتعلقة بكون النظام اسلاميا، أو أهداف جمهورية إيران الإسلامية"، وتكفل المادة الثانية في الدستوراستمرار البعدين الديني والثوري وأبرز مقومات الجمهورية الإسلامية "الايمان بالإمامة والقيادة المستمرةودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية".[3]

يقوم منطق ولاية الفقيه في الفكر الشيعي على أن مبدأ الحاكمية لله تعالى، وأن حاكمية الله على الأرض مستمدة منها في ثلاث امتدادات هي: النبوة التي جاءت بـالنص ومعصومة ويوحى إليها والإمامة بـالعصمةومنصوص عليها بالاسم، وولاية الفقيهبـالمنزلة ليصبح المرجعية الدينيةوالسياسية، لتجعل الثورة الإيرانية من القراءة الشيعية للإسلام وتفسيرها الراديكالي مكوناً جوهرياً لهياكل الدولة ومؤسساتها ولبُنية المجتمع الإيراني ومكوناتهومبادئه.[4]

يشغل المرشد الأعلى قائد الثورة الإيرانية أعلى منصب في الجمهورية مستمدا صلاحياته من الجمع بين المشروعية الدينية (ولاية الفقيه) والمشروعية الثورية، وأتاحت التنظيرات والاجتهادات الخمينية للفقهاء الحكم نيابة عن الإمام الغائب-حسبهم- وأصبحت في الحقيقة هي الأساس الديني والفلسفي لسلطات المرشد، المستمد من الدستور التفويضي من الولي الفقيه للسلطات الثلاثة لمزاولة مطلق الصلاحيات، ما يعرف بالأمر الولائي، وتكفل المادة الثانية في الدستور استمرار البعدين الديني والثوري وأبرز مقومات الجمهورية الإسلامية "الايمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية، ومحددا للسياسة الخارجية باعتباره رئيس الدولة الفعلي.[5]

3-المحددات القيمية:

قدمت الثورة الإيرانية مجموعة من القيم الخاصة التي كرّست هويتها الطائفيةواتخذتها غطاء لتمددها الخارجي، اعتمادا على أساليب وطرق متعددة للإقناع؛ كاستخدام شعاراتتستهدف ملء الفراغ السياسي في المنطقة من قبيل الموت لأمريكا، و الموت لإسرائيل، واعتماد مجموعة المصطلحاتذات الدلالة الدينيةتعكس مفاهيم ولاية الفقيه كالاستضعاف والاستشهاد والوحدة والتقريب؛ التي استدرجت الرأي العام الإسلامي إلى الإيمان بأهداف إيران السياسية وتصوراتها الاستراتيجية، وتعزيزعناصر القوة التي يرتكز عليها الأمن القومي الإيراني، عبر تكوين درع دفاعي مذهبي يحيط بالحدود الجغرافية للدولة، وبناء مجال حيوي

---

(1)-برا سنان، مرجع سابق، ص75.

(2)-سعيد الصباغ، مرجع سابق.

(3)-برا سنان، مرجع سابق، ص ص72،73.

(4)-سعيد الصباغ، مرجع سابق.

(5)-برا سنان، مدخل إلى الدبلوماسية الدينية دور الدين في تثبيت النفوذ الإيراني وصنع السياسة الخارجية المركز الديمقراطي العربي: برلين ألمانيا، الطبعة الأولى2022، ص ص72،73.

لحدودها الجغرافية وتبرير اللجوء لأعمال العنف النابع من تراكم الكراهية الذّي يخوله تبرير ديني، يغطي على سلوكيات إيران الخارجية القائمة على التوسع وتعزيز النفوذ، بإعلاء المقاومة والاستشهاد ما جعل النظام الإيراني يوظف دماء الشهداء في تعزيز قوته الناعمة بوصفه نظاماً استشهاديا انطلاقا من الموروث الشيعي في ثورة الحسين واستشهاده، كما استطاعت باعتماد شعار الوحدة الإسلامية تجاوز حاجز الرفض الإقليمي، والتغلغل في أنظمة الحكم بالمنطقة وصولا لتشويش الرأي العام وتحريضه لتغيير انتمائه السياسي أو المذهبي.[1]

ثانيا: آليات وأدوات الدبلوماسية الدينية الإيرانية في إفريقيا:

تعمل إيران على تجاوز عزلتها الدولية في المنظمات الدولية بإنشاء مساحات مشتركة للتحرك مع القوى المعادية للولايات المتحدة عبر كسب تأييد الدول الأفريقية فى المنظمات الدولية بشأن القضية النووية، وتطوير العلاقات مع الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية لتقويض التهديدات وتأسيس اتجاهات دولية جديدة، كما أن زيادة التبادل التجاري مع أفريقيا من خلال إقامة مشاريع استثمارية جديدة واعتماد سياسات مُشجعة لفتح المراكز التجارية في أفريقيا وعقد اللجان الاقتصادية المشتركة عزّز التبادل الأفرو-إيراني، كما لم تغفل الجانب الثقافي فنشرت الثقافة والأدب الفارسي الإيراني كجزءمن الثقافة الإسلامية، وتثبيت عمق إيران الاستراتيجي بتوظيف المذهب الشيعي كأرضية مشتركة لتحقيق المصالح[2] ومن أهم الآليات:

أ-الأداة الدبلوماسية (الدينية والقمة):

لابد من الإشارة أولاً إلى أنّ السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على نظرية أم القرى **لمحمد جواد لاريجاني**مستشار المرشد علي خامنئي للشؤون الخارجية وسكرتير المجلس الأعلى لحقوق الإنسان، وسوّقت منذ ثمانينات القرن الماضي لهذه النظرية الشيعية، وجوهرها"أنّ إيران الإسلامية ليست إحدى الدول الإسلامية فحسب بل هي (أم القري-دار الإسلام)، وإنّ أي انتصار أو هزيمة لإيران هي انتصار أوهزيمة للإسلام، فمفهوم أم القرى ليس إرثا وحكرا لقوم دون غيرهم؛إذ يمكن أن يكون قوم صاحبَأم القرى لمدة ما ويسقط عنه الموضوع بعد فترة، وبعد انتصار الثورة الإسلامية أصبحت إيران صاحبة الدار التي عملت على تطوير علاقة النمو والتكامل بين أم القرى والعالم الإسلاميوالدفاع عنه[3]، وتتمتع إيران بهامش أكبر للحركة غرب إفريقيا عنه فى شرقها، ومرد ذلك إلى عدد الشيعة المنتشر والمتزايد غربها إضافة إلى الجالية اللبنانية الشيعية والني تقدم دعمًا ماليًا وسياسيا، إلاّ أن ذلك لم يمنع إيران من السعي إلى التقارب مع كل من تنزانيا و إريتريا و جيبوتيلتعزيز وجودها فى منطقة القرن الإفريقي وصولا للدول حليفة الغرب مثل كينيا – أوغندا، محاولة استثمار تقاربها مع الدول الأفريقية فى دعم برنامجها النووي، عبر توجيه الكتلة التصويتية للدول الأفريقية فى الأمم المتحدة لمساندة برنامجها.[4]

فعّلت طهران دبلوماسية القمة عبر سلسلة من الزيارات المكثفة للقارة منذ عهد الرئيس رافسنجاني 1989-1997،الذياستهل زياراته للقارة بالسودان عام 1991،تبعتها زيارة لجنوب أفريقيا فزيمبابوي ثم بعض دول شرق إفريقيا وحوض النيل،وشهد عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي 1997-2005المزيد من الانفتاح والنجاح بالتركيز على الجانب التجاري، توجت بحصول إيران على صفة مراقب بالاتحاد الأفريقي 2002 ،واختتم خاتمي ولايته عام 2005بزيارة سبع دول أفريقية، بغرب و وسط أفريقيا، ولم

---

[1]-سعيد الصباغ، مرجع سابق.

[2]-أرمي عاشور، مرجع سابق.

[3]-برا سنان، مرجع سابق، ص80.

[4]-أرمي عاشور، مرجع سابق.

يختلف الامر كثيرا عهد الرئيس المحافظ أحمدي نجاد2005-2013،مُبرزا إلى جانب البعد التجاري والدبلوماسي الجانب السياسي والأمني،بعد فرض العزلة والعقوبات الدوليةوحاجتها المتزايدة لليورانيوم، لتتواصلالجولات الأفريقية خلال فترة ولايته، ورغم نجاحه في تحقيق العديد من الأهداف إلاّ أن توسع النشاط الاستخباراتي لطهران ودعم بعض الجماعات ذات النزعات الانفصالية في غرب أفريقيا تحديداًوتّر العلاقات مع بعض الدول مثل السنغال بسبب دعم متمردي كازامنس وقطع العلاقات بينهما[1].

ب-السفارات الإيرانية:

لقد تم استغلال عملية الشحن الإفريقي الإسلامي ضد الغرب تسعينات القرن الماضي كنقطة انطلاق هامة؛ حين كان السفراء الإيرانيون يشرفون بأنفسهم على عملية التوظيف السياسي الإيراني وكمدخل أوّلي للتوظيف العقيدي بحيث يتحول الشاب من التشيّع السياسي (الولاء العاطفي للثورة الإيرانية) إلى التشيّع العقدي، واستطاعت السفارات الإيرانية في دول كالسنغال في تحويل العديد من الشباب من التشيُع السياسي إلى العقيدي كما ساحل العاج وسيراليون وغينيا، وافتتحت السفارة الإيرانية في نيجيريا معهد بقسم عصري تدريسي هو قسم "ثانوية الزهراء"، وآخر يتولى تدريس التشيّع وقيمه أو ما يعرف عند الشيعة باسم الحوزة[2].

لم تكتف إيران بالولاء للثورة الإيرانية دون اتباع أيديولوجي وسياسي وركزت على نشر ودعم وتمويل المؤسسات المنتشرة في إفريقيا على اختلافها تعليمية أو تجارية أو خيرية في الظاهر، وعمل على نشر التشيّع وتوظيفه.

ج-الأدوات الاقتصادية:

ارتبطت إفريقيا بمخططات إيران للتوسع الإقليمي من خلال عبورالمحيط الهندي، للبحث عن موطئ قدم لها في شرق القارة الأفريقية للتوجه إلى العمق الأفريقي والوصول لاقتناص مكاسب اقتصادية وسياسية متعددة، مستفيدة منالأوضاع الاقتصادية المتردية في دول القارة رغم امتلاكها مقومات التفوق الدولي من موارد وثروات معدنية ونفطية تتجاوز فوائدها حدود القارة نظير التدخلات الدولية أوالصراعات الداخلية التي يغذّيها التنوع العرقي والاثني والديني واللغوي؛الذّي فشلت حكومات هذه الدول في توظيفه للبناء المشترك بسبب انتشار الجهل والفقر، ما جعل طهران تستغل الأوضاع وحالة التنافس الدولي والإقليمي للحصول على حصة من تلك الموارد المهمة خاصة اليورانيوم الذي تحتاجه لاستكمال برنامجها النووي، إلى جانب اعتبار السوق الأفريقية الواسعةوقدراتها المتواضعة مواتية للمنتجات الإيرانية بما يدعم اقتصادها المنهك من العقوبات الاقتصادية، وسهلت الأوضاع السياسية الإفريقيةالتوغل الإيراني إلى عمق القارة وهو ما مكنها من التمدد في أقاليم القارة المختلفة والحصول على الدعم الدبلوماسي،[3]واعتمدت تقديم حوافز تدعم التبادل التجاري بينها وبعض الدول الأفريقية، وتقديم المبادرات التكنولوجية التي تمثل دعما للصناعات الوطنية في بعض الدول الأفريقية، وما يلفت الانتباه أن التعاون الاقتصادي لم يقتصر على الجوانب الاقتصادية المشروعة فحسب، بل كان لطهران دور فاعل في النشاطات الاقتصادية السوداء مثل تبييض الأموال وتهريب وتجارة السلاح والمخدرات، خاصة في مناطق النزاعات والحروب، ،كما أن صادرات

[1]-برا سنان،مرجع سابق،ص ص103،104.
[2]-برا سنان،مرجع سابق،ص ص105،106.
[3]-برا سنان،مرجع سابق، ص 102.

طهران من السلاح والذخيرة وقطع الغيار إلى بعض دول القارة تعبير عن القوة الصلبة الإيرانية في القارة مستغلة حالات النزاعات والصراعات التي تشهدها كثيرمن دولها.[1]

د-آلية التآمر والدعم وملء الفراغ:

أنتجت حرب إيرانمع الولايات المتحدة الامريكيةرغبة لنشر نفوذها فى أفريقيا وخاصة فى المناطق التي لا يوجد فيها نفوذ أمريكي، وقدأثبتت قدرتها على استغلال الفراغات التي لا توجد فيها أنشطة مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، وعزّزت اضطرابات شرق وغرب القارة الفرصة لدعم نفوذها، حيث قررت الاستثمار في مجموعات من الشركات *DaneshBonyan*، وهذه شركات خاصة لتسويق نتائج البحوث في مجال الطب وتحسين سلسلة التوريد الغذائي وغيرها، وهي الأقل عرضة للعقوبات.

ويعتبر" سلاح التآمر" من أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة الإيرانية، حيث يعتمده حزب الله الذي نقلت إيران بواسطته الوسائل القتالية من السودان إلى حماس و تشجيع تنفيذ العمليات الإرهابية فى شبه جزيرة سيناء، وفى إطار الأنشطة التآمرية فى إفريقيا قامت إيران بإرسال العديد من الوسائل القتالية إلى السودان و للمنظمات الإسلامية الراديكالية من دول شمال أفريقيا، وتم استخدام البعض منها للإرشاد والتدريبات على الأراضي السودانية، التي بها فرع تابع للمركز الثقافي الإيراني الذي يستخدم كنقطة التقاء للجهات الاسلامية ومركز لنشر المواد الدعائية والأدب الشيعي، حيث هيأت بعض مجموعات العنف في الجزائر وموريتانيا و مالي والنيجر ونيجيريا، وتقديم مسوّقي الفكرالشيعي كبديل لأفكار العنف والإرهاب والتشدد والتكفير والوهابية-حسب الأدبيات الشيعية-واستطاعت اقناعالدول العظمىبالقبول بالتشيع كبديل لتلك الأفكار المنتجةلعنف موجَّه لها، إضافة للاهتمام بما يسمى بالأشراف في مصر والسودان للعدد الكبير من المنتسبين إلى آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، لنشر التشيع عبر العمل على اختراق هذه النخبة التي يتجاوزها تأثيرها العددي إلىالنفوذ السلطوي في مراكز الدولة، كما اتجهت إلى جنوب أفريقيا بهدف إيجاد لوبي شيعي في تلك الدولة التي يحاول الغرب تهيئتها لتكون الدولة القائدة الأولى في أفريقيا عبر سلسلة من الفعاليات والإجراءات.

اعتمدت إيران رجال الدين الشيعة وجالياتها الشيعية خصوصا اللبنانية من رجال الاعمال بإفريقيا خصوصا غربها، ووجّهت خطابها ضد الحركات الإسلامية السنّية المتطرفة، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب وبوكو حرام،تعميقالسيطرتها على المسلمين الشيعة وإغراء السنة للتشيّع.[2]

خلق السريان الشيعي في القارة الأفريقية منافسات دينية شديدة بين تيارات متعددة سنية ووهابية وشيعية بين المغرب وإيران والسعودية، وأضحت إفريقيا كما عُهدت مسرحا لصراعات ومنافسات لخلق مجال حيوينظراللأهمية الجيوسياسية لإفريقيا من خلال موقعها الاستراتيجي الذّي يعتبر ممر مهما في طرق المواصلات العالمية، وسيطرتها على أهم الأذرع المائية الدولية وثروات وموارد طبيعية، لا سيما منطقة شرق إفريقيا التي يتداخل فيها القرن الإفريقي مع منطقة البحريات العظمى وحوض النيل، ومع تنامي أطماع الدول العظمى وتقاطع مصالحها ونفوذها، أصبحت تعاني من استقطاب حاد متعدد الأطراف، وتحول الإقليم إلى مسرح لتصادم النفوذ الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي والإيراني والصيني .[3]

ه-التجنيد والميليشيات:

---

[1]-برا سنان، مرجع سابق، ص 207.

[2]-أرمي عاشور،مرجع سابق.

[3]-برا سنان،مرجع سابق، ص109.

يتم التشيّع أيضا من خلال التجنيد وخاصة من الشباب من خلال تسفريهم لإيران، وتدريسهم العقيدة "الشيعية" في جامعات مشهد وقم، وتدريبهم على استخدام السلاح، وصنع المتفجرات وكيفية الهروب وجمع المعلومات عن أوطانهم والأجانب الموجودين بها، مع تزويدهم بالأموال اللازمة لذلك. كما تعتمد إيران على الحركات والجماعات الإسلامية التي لها يد في تأسيسها، فإبراهيم زكزكي الذي كان سنيا ثم اعتنق الإسلام الشيعي بعد سفره لإيران بعد ثورة 1979 هو النقطة المحورية للتوترات بين نيجيريا وإيران، إذ يتبعه كثر شمال نيجيريا وهي منطقة اعتنق فيها بعض السنة الإسلام الشيعي، ووفقا لمصادر إيرانية أدت جهوده إلى زيادة عدد الشيعة بها، الذين كانوا يقدرون سابقا بنحو 6000 صاروا ما بين 12 و14 مليون شيعي، كما أنّ حركته تدير 300 مدرسة في نيجيريا ويقدر عدد أعضائها بما يناهز 3 ملايين، مع امتدادها لدول أخرى حيث نجد لها فروعا فيكل من النيجر والكاميرون وتشاد وبوركينافاسو وغانا.[1]

ثانيا-المؤسسات والمراكز الدينية والثقافية والجامعية:

لا شك أنّ التراجع السني على الأصعدة السياسية والعلمية والخيرية، وضعف مؤسساته الناشطة وافتقارها إلى التخصص والوعي بطبيعة المرحلة الراهنة ومحدداتها، كان السبب الرئيس في بروز التشيّع وانتشاره،وفتح المجال أمام طهران وترسانة آلياتها الدينية والاقتصادية والسياسية عبر منظمات أبرزها: جمعيةأهل البيت التيلها شبكة من المؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية المدعومة، والمكلفة بنشر أيديولوجية آية الله علي الخميني الإسلامية الثورية حول العالم،[2]، بعد أن أنشأ المجلس الأعلى للثورة الثقافية الذي بادر إلى تدوين وإقرار النظام الأساسي لمنظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية، تحقيقا لأهداف رئيسة من قبيل توسيع وتعزيز العلاقات الثقافية مع مختلف شعوب العالم، ولاسيما شعوب الدول الإسلامية لتحقيق التبادل الثقافي والتعريفبثقافة إيران الإسلامية وحضارتها، إضافة إلىتعزيز وتعميق مجالات البحث والحوار بين مراكز وعلماء الأديان الإلهية، ومن أبرز المؤسسات جمعية الهلال الأحمر الإيراني ذراع الدبلوماسية الدينية الأساسية مع جيبوتي، وأكدت الحوزة الإيرانية في إريتريا امتلاكها القوة الناعمة على المسلمين الاريتيرييينخصوصا الشيعة، وعمدت إلى إقامة احتفالات دينية شيعية في أثيوبيا بعد أن وقعت العام 1989 اتفاقية ثقافية مع أثيوبيا وأنشأت مكتبا ثقافيا في سفارتها، وأدت المبادلات الثقافية إلى تبادل الكتب والمطبوعات والصور وبرامج الكمبيوتر والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، وتبادل الأكاديميين والطلاب عبر مجموعة من البرامج التعليمية والفنية والبحثية،وأقامت في غينيا علاقات مع المجتمع الشيعي، وأنشأت مدرسة أهل البيت في كوناكري بقيادة علماء مدربين في حوزة قم الإيرانية وقدمت منحا دراسية لطلاب من غينيا للدراسة في إيران ولتلقي التدريب ليصبحوا قادة دينيين لنشرالإسلام الشيعي في غرب افريقيا، إضافة إلى تشييد12مسجد للشيعة في جنوب إفريقيا و8 حسينيات،[3]ما جعل من التشيع إفريقيا منافسا للوهابية والإخوانية التي تبحث عن مجال للتوسع في إفريقيا، ومجالا خصبا لاستقطاب العديد من الشباب الافريقي.

ثالثا- الاعلام والفن في تدعيم النفوذ الإيراني:

لقد كان التوجه الإيراني في إفريقيا شاملا ومدروسا ومسطرا، فبعد أن أغرقت الأسواق الافريقية بتجارتها، نوعت علاقاتها ووطدت دبلوماسيتها، كان لزاما عليها إشباعها ثقافيا فعملت على توظيف:

أ-السينما الإيرانية:يعد الفن مرآة تعكس حضارة الشعوب وثقافتها، ولم تعد السينما والفن شأنا داخليا، بل أصبحت معتركا ثقافيا للتنافس بين الدول لتقديم الأفضل، وإظهار ثقافات الشعوب للآخر ومصدر جذب

[1]-برا سنان،مرجع سابق،ص111.
[2]-أرمي عاشور، مرجع سابق.

[3]-برا سنان، مرجع سابق،ص ص109-106.

وإقناع بثقافة دولة ما، وقد اهتمتإيران بالسينما والفن في بعدها الخارجي كداعم للثقافة الإيرانية، وانتعشت السينما وأصبحت الدولة بحاجة للعالم، وأن السينما بنية تحتية ضرورية للثقافة الإسلامية وتدر دخلا،فاختارتهاالسلطة رسولا بينها وبين شعبها وبينها وبين العالم، فتدعم صناعة الفن "الطاهر"؛ لتنعم السينما بانفراج نسبي بعد تولي محمد خاتمي وزارة الثقافة، وإنشاء مؤسسة فارابي للسينما.

فدعمت السينما المحلية ما شكل مرحلة لاحقة كانت هي الاغنى والأكثر تحديدا لهوية السنيما الإيرانية في شكلها الحالي، تلتها مؤسسات أخرى بأفلام مستقلة لإضفاء نوع من المصداقية على السينما، ودخل الحرس الثوري الإيراني على خط صناعة الأفلام، ليدشن منعطفا جديدا في تاريخ السينما الإيرانية 2011،بعد تأسيس قيادة الحرس منظمة "أوج" للفنون والإعلام، كرد فعل على الأحداث التي رافقت الانتخابات الرئاسية 2009م، وظهور ما يعرف باسم "الحركة الخضراء"، استغلت المنظمة الأموال المتدفقة من الحرس الثوري، في مجال الإنتاج الثقافي، خدمة لطموح المرشد وقاسم سليماني ذراعه اليمين، فأطلقت الدعاية الإعلامية لشرعنه التدخلات الخارجية لإيران، والتأثير في نظرة الإيرانيين إلى الحروب خارج الحدود.

تلقى السينما الإيرانية صدى واسعا بالخارج وتحظى بتمويل حكومي كبير حيث تحتل السينما الإيرانية المرتبة السادسة عالميا من حيث إنتاج الأفلام وتحصد العديد من جوائز المهرجانات العالمية وتعد منافسا للقيم الغربية بنشر ثقافة الثورة الإسلامية وقد حصل فيلم المسيح روح الله للمخرج نادر طالب زاده على جائزة حوار الأديان عن مهرجان الدين اليوم فيالفاتيكان[1].

ب-الاعلام الإيراني:يرى النظام الإيراني في ثالوث الثقافة والإعلام والاستخبارات أداة فعَّالة تمهد الطريق لتحقيق طموحاته، عبرالسعي لكسب العقول والقلوب، ما يجعله يستثمر جهود كبيرة وأموال أكثر لتحقيق ما يرنو إليه،حيث تملك هيئة الإذاعة والتليفزيون الإيراني 21 مكتب إعلامي حول العالم العربي والاسلامي، كما أن لديها 30 قناة فضائية تبث برامجها على مدار الساعة، بالإضافة إلى 13 محطة إذاعية تبث برامجها بمختلف اللغات،ويكتسب الإعلام الإيراني أهمية كبرى سواء لجهة نشر الرسائل وتعضيد السياسات، أو العمل ضد الخطط التي تقوم بها بعض القوى الإقليمية والدولية لاستهداف الدولة أو النظام في طهران، فالإعلام أحد أهم وسائل القوة الناعمة، وتمتلك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة وواحدة من أكبر الإمبراطوريات الإعلامية في منطقة آسيا- المحيط الهادئ والعالم.

ولتشكيل الخطاب السياسي في الخارج تدير هينة الإذاعة والتليفزيون الإيرانية مجموعة كبيرة من القنوات التليفزيونية، بلغات مختلفة كالعربية والفارسية والإنجليزية والفرنسية وبعض اللّغات الإفريقية كالهوسا، كما يتم توظيف الطلاب الأفارقة من ذوي الثقافة العربية الإسلامية، وتسجيلهم في المدارس والمعاهد الإيرانية التي أنشت في هذه البلدان لهذا الغرض، فأنشات 25 مدرسة ثانوية تابعة للمؤسسات الإيرانية في أربع مقاطعات شمال نيجيريا. تستقبل أكثر من 10000 طالب وطالبة سنويا، إضافة للمنح الدراسية الممنوحة للشباب الأفارقة لتدريبهم على المذهب الشيعي الإيراني وجعلهم وعّاظا في العقيدة الشيعية، ناهيك عن دعم العمليات الخيرية في المناطق الفقيرة، إضافة إلى العديد من الجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية الشيعية بهدف خلق أنظمة وهيئات وشخصيات موالية للنظام الإيراني في إفريقيا.[2]

يشكل الإسلام أرضية مشتركة بين إيران وإفريقيا، باعتبارها القارة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة ما جعل استراتيجية إيرانقائمة على دعم علاقاتها ببعض دولها عن طريق العضوية المشتركة فى منظمة التعاون

[1]-برا سنان، مرجع سابق، ص ص112،113.
[2]-برا سنان،مرجع سابق،115،116.

الإسلامي، وتوجهها نحو التشييع غرب أفريقيا، حيث شكل المسلمون الشيعة حوالي 5-10٪ من إجمالي السكان المسلمين في إفريقيا بعدمحدوديتهم، هذاالتشيعالمرتبط بدوافع سياسية أكثر منها دينية لتعزيز الوجود الاستراتيجي والاقتصادي والاستثماري الإيراني في القارة[1]، موجهة دبلوماسيتها الدينية إلى المجتمعات الشيعية للارتباط بالمركزية الإيرانية و لتشكيل قوة دولية صاعدة، وكقطب دولي يسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي على أساس التعددية القطبية، أي إن الجيوبوليتيك الشيعي هو بالأساس مشروع جيو إستراتيجي، يعكس طبيعة الافتراضات الجيوبوليتيكية التي نادى بها المفكر الاستراتيجياكيندر*Halford John Mackinder*قلبالأرض*The Heartland Theory*، بتوظيف المذهب الشيعي والشيعة لزيادة النفوذ الإيراني إقليميا ودوليا.[2]

لم يكن الدور الإيراني فى إفريقيا نمطيًا أو ثابتا،بل كان متنوعًا ومختلفًا بحسب كل دولة حيث إن لكل دولة إفريقية خصوصيتها لدى إيران؛ فتعد السنغال سوقًا تجارية وعاصمة ثقافية ذات تاريخ عريق وتوصف بأنها "بوابة إيران إلى إفريقيا، وتمثل نيجيريا أبرز الدول النفطية الكبرى، وتحوي مالي جالية شيعية معتبرة، وتشغل السودان الركيزة الدبلوماسية الإيرانية في المنطقة، كما أن جنوب أفريقيا والنيجر وزيمبابوي تظل مصدرا محتملاً لليورانيوم وما يعنيه ذلك للطموحات النووية الإيرانية.

المطلب الثاني: براغماتية الدبلوماسية التركية بالمضمون الديني

انفتحت السياسة الخارجية التركية في العقد الماضيعلى العالم باتباعها أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سياسة خارجية غربيةتماشيا ومصالحها الاقتصادية، رافقتهبالتركيز على الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا والبلقان إرضاءً للضغط الاجتماعي المدفوعةباضطرابات الجمهوريات السوفياتية، وتوّجانفتاحسياستها الخارجية على العديد من المجالات التي كانت مهملة قبلا؛أبرزهاالمجال الدينيو الدبلوماسية الدينيةمنذ انتخاب حزب العدالة والتنمية العام 2002، وأضحت الدبلوماسية الدينية عاملاً رئيسياً نظرا للظروف السياسية الخارجية ونتاج ديناميكيات السياسية التركية التي غيرت نظرتها للمنطقة والعالم، وخلقت تغيرات جذرية في نهجها تجاه إفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلقان وآسيا، باعتبارهم شركاء محتملين وجب إقامة وتطوير علاقات سياسية واقتصادية معهم، لتصبح العلاقات الثقافية التاريخية والدبلوماسية الدينية عناصر أساسية لتطبيع السياسة الخارجية لتركيا.[3]

أولا: دوافع استخدام الدبلوماسية الدينية التركية:

وظفت تركيا مصادر القوة لتعزيز السياسة الخارجية وبناء النفوذ في الفضاء الجيوسياسي استنادا للبعد التاريخي، وشكلت الدبلوماسية الدينية التركية أحد أهم الأدوات المستخدمة لتعزيز نفوذها وضمان مصالحها منذ ميلاد الدولة التركية كوريث للإمبراطورية العثمانية؛ فانخرطت بفعالية في المنظمات الدولية ذات الطابع الإسلامي سعيا لترميم تاريخها الإسلامي واستعادة دور المدافع عن الإسلام وإحياء الخلافة الإسلامية، والترويج لنموذج الإسلام السياسي المعتدل.

أ-دوافع تاريخية وثقافية:

لقد كان للتراكمية التاريخية دور في بناء وعي المشترك للأتراك، تزاوج فيه العامل الثقافي والنفسي والديني والقيمي، وشكّلت البنى التحتية الذهنية المعتزة بالتاريخ العثماني ودوره في تشكيل وتوجيه السياسة

---

[1]-أرمي عاشور،مرجع سابق.

[2]-برا سنان،مرجع سابق،ص ص81،82.

[3]-Mehmet Ozkan , Turkey's Religious Diplomacy ,The Arab World Geographer ,Vol 17, no 3 (2014) 223-237 © 2014 AWG Publishing, Toronto Canada

الخارجية، وحاول المفكرون الأتراكبلورة أفكار إعادة احياء التاريخ العثماني الضائع بهدف تحقيق الاستئثار بمنطقة الشرق الأوسط؛ عبر الترويج للمسؤولية التاريخية وواجب الالتزام والمسؤولية تجاه المنطقة خصوصا بعد تصاعد مبدأ المسؤولية الحمائية في النظام الدولي.[1]

ب-دوافع اقتصادية:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم غنى باحتياطات النفط والغاز، وسيطرة دولها على الممرات البحرية التي مكنتهم من تسويق مواردهم، إضافة إلى القرب الجغرافي من الأسواق الطاقوية العالمية، فسعت لجعلها منطقة تجارة حرة ذات تفاعل ثقافي عالي تلعب فيه دور الوسيط لحل المشكلات الأمنية باتباع الدبلوماسية الدينية والاستباقية للسيطرة على البحار المحيطة، وترسيخا للحضور الإقليمي والدولي بما يسمح باستغلال الموارد الطبيعية، وإعادة صياغة معاهدة لوزان وتعديل الأوضاع،[2] شكلت هذه الرغبة لإعادة أمجاد الدولة العثمانية الأساس الاقتصادي للنهضة التركية في اقتصاد عالمي متغير،وأبرزت رؤية تورغوتأوزاللعالم كمنطقة من الفرص نحو التوسع وليس أرضًا للمخاطر، معتمدا نهجا بنيويًا معتبرا الاقتصاد المكون الرئيسي،فتبنت مقاربة براغماتيةلتحقيق هذه الفرص العالمية الجديدة بوضع إطار العمل المنهجي للمشاركة الاقتصادية المتزايدة،وحاول حزب العدالة والتنميةإعادة تعريف النظرة العالمية الاقتصاديةبوضع الأسس لتعريف "الدور الوطني" الجديد وتوجيه السياسة الخارجية محاولا تطوير منظور إقليمي وعالمي جديد يعتمد بشكل خاص على المكونات التاريخية والثقافية[3].

ج-دوافع سياسية وأمنية:

بعد تصاعد ظاهرة الاسلاموفوبيا استثمرت تركيا في البعد الديني لتعويض رصيدها المتآكل في أوساط المحافظين الأتراك والقواعد الانتخابية المؤدلجة، بالإضافة إلى تعويض الاهتمام بقضايا المسلمين المركزية كالقضية الفلسطينية والعلاقات التركية الإسرائيلية، وتعزيز العلاقات التركية الصينية، وموازنة ضغوط الخصوم من القوى الأوروبية ضد النشاط الإسلامي التركي في الدول الأوروبية.

تواجه تركيا هواجس أمنية على غرار الهاجس السوري والكردي، و تزايد المخاوف من إمكانية إنشاء دولة كردية شمال العراق وشمال شرق سوريا الذي تشكل قاعدة دعم لحزب العمال الكردستاني[4]،فجاء انفتاح أنقرة الاستباقي والديناميكي تجاه مناطق مختلفة من العالم عبر مبادرات منهجية وهامة، اعتمدتالشراكاتالمؤسسية لتحقيق دور أكثر نشاطًا وشمولا وعمقا في السياسة الخارجية، بالتوازي مع الجوانب الفكرية والاقتصادية عبر تدخلاتهافي مناطق عدة وزيادة نشاطها المساهم في السلام الإقليمي والعالمي؛معتبرة علاقاتها مع آسيا وإفريقيا بديلاً لعلاقاتها مع الغرب خصوصا بعد فشل محاولاتها المتعددة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،فحرصت على تنشيط حضورها في المنظمات الدولية والإقليمية واستطاعت الحصول على صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي، وأضحت شريكا في الحوار في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ووضعها كعضو غير دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة في الفترة 2008-2010، كما أنّ اهتمام أنقرة الجاد بمنظمة التعاون الإسلامي، إعلان صريح وإقرار باعتمادها الدبلوماسية

---

[1]-محمد بالجيلالي، توظيف الدبلوماسية الدينية في سياسة تركيا الشرق أوسطية، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 10، العدد 01، السنة 2024، ص ص369-386

[2]-محمد بالجيلالي، مرجع سابق

[3]-Mehmet Ozkan ,op,cit.

[4]-محمد بالجيلالي، مرجع سابق.

الدينية على المستوى المؤسساتي،بعد إقرار وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله جول قبيل اجتماع مؤتمر وزراء خارجية الإسلام الحادي والثلاثين (ماي 2004)، اهتمام بلادهالخاصة بالعلاقاتمع العالم الإسلامي وسعيها لحصول المنظمة على المكانة التي تستحقها دولياوإقليميا[1].

ثانيا-فواعل الدبلوماسية الدينية التركية:

برز الدين كأبرز الأدوات التي ظلت تتحكم في العلاقات الدولية ووقودا للتوسع والحروب، وبالرغم من السعي لإحداث القطيعة بين البعد الديني والتفاعلات الدولية، إلا أنه استمر بين البروز والتراجع، وتباين الاعتماد على الدبلوماسية الدينية، فتفعيلها تركيا لم يكن على مستوى الدولة حصرا؛ بل انخرطت العديد من منظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية والشخصيات الدينية لتُبَيّن طبيعة الدبلوماسية الدينية بشكل أفضل ضمن نهج تركيا الجديد، ومن أهم فواعلها:

1-رئاسة الشؤون الدينية التركية(ديانات):

هي هيئة حكومية تضطلعبالمسائل الدينية للأغلبية المسلمة السنية في البلاد، توظف الأئمة وتنظم الحياة الدينية وتعمل كأعلى سلطة دينية في مسائل العقيدة والممارسة منذ إنشائها، ومنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قامت وفود أجنبية إسلامية وغير إسلامية بزيارة لتركيا قوبلت بزيارات عودة،وعلى عكس المملكة العربية السعودية وإيران، تركيا دولة علمانية دستوريًا لكنها استطاعت توسيع أنشطتها الخارجية دينياً على مدار الثلاثين عامًا الماضيةمنذ الانقلاب العسكري عام 1980م،وأصبحت أكبر منظمة دينية إسلامية في العالم وأكثرها مركزية، ويمكن مقارنتها من حيث النطاق والقدرات بالفاتيكان، على الرغم من مظهرالنظام العلماني، فإن الرئاسة تقف إلى حد كبير في تقليد ديوان الإسلام، وأقتصر حتى ثمانينات القرن الماضي على مسلمي تركيا، فلم يكن الدين مصدرًا مهمًا في بناء الأشكال المهيمنة للهوية الوطنية[2].

واجه النظام السابق تحدي الجماعات العرقية والثقافية والدينية والسياسية، وفي أعقاب الانقلاب العسكري، تشكل مجتمع قائم على الدين في مقابل تحالف الطبقات العاملة وانخراط القوى والموضوعات الدينية الإسلامية وتورطها بشكل أكثر انتشارا في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تسللت الطرق والجماعات الإسلامية (الطرق الصوفية) إلى الأحزاب السياسية والحكومة، وباعتلاء حزب العدالة والتنمية السلطةسعى إلى تلبية معايير كوبنهاجن لأجراء تعديلات دستورية تحدّد أهلية الدولة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وإجزاء إصلاحات لتعزيز السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، وليُعاد تعريف تركيا باعتبارها دولة إسلامية ينبغي لها أن تحرر نفسها من آثار التغريب، مشددا في خطابه على ضرورة تطهير المجتمع التركي من الآثار الملوثة للقيم الغربية التي تعتبر فاسدة وغير أخلاقية، وبدأ حزب العدالة والتنمية عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، في مزج المراجع الدينية مع المراجع القومية والمحافظة، وحشد قادة الحزب القيم الاجتماعية والثقافية والقومية والدينية.

تعد ديانت وكيلًا للدبلوماسية الدينية لترسيخ وتعزيز مكانة تركيا كزعيمة إسلامية دولية، ومنحها رؤية عالمية، وتحقيقالهذه الغايةوضع داود أوغلو تركيا كدولة مسلمة داخل النظام العالمي وبنى دور ديانت حول مفهوم "المنطقة الداخلية للقلب"(*gönülcoğrafyası*) ، بطريقة تساعد تركيا على أن تصبح دولة محورية لتستعيد جاذبيتها داخل المجتمع الإسلامي العالمي، وينبغي أن تصبح "حلقة التعويم" والمرجع للمسلمين في جميع أنحاء العالم "لإيصال الدعوة الأبدية لله والنبي إلى البشرية والتي تتعرض للخطر بسبب

[1]-Mehmet Ozkan ,op,cit.
[2]-ibid.

العلمانية والعدمية"[1]، لتكون بذلك المؤسسة الأولى في تنفيذ الدبلوماسية الدينية التركية، التي تبغي نشر نموذج الإسلام الإخواني السني في المنطقة وفي أوروبا، والترويج لنسختها المنافسة للوهابية السعودية والإسلام الشيعي الإيراني.

2-مؤسسة Hüdayi:

تولي أهمية خاصة للأسرة والمجتمع والقضايا التعليمية كجزء من مشاريعها في أجزاء كثيرة من العالم، تمتلكمكاتب في تسع دول أفريقيةتقع معظمها في وسط وغرب إفريقيا، وتنشط هذه المكاتب في أكثر من 40 دولة في القارة، يديرون مدارس الإمام الخطيب والمدارس الدينية والكليات، كما يمكن لخريجي هذا الأخير العمل كمعلمين.

3- السليمانية:

هي جماعة دينية شكّلها طلاب يتبعون سليمان حلمي توناهان تشارك بنشاط منذ أواخر التسعينيات في العديد من البلدان الأفريقية كجزء من تعليمهم الإسلامي،يعتبرتأثيرهم ومشاريعهم واسعة لا سيما في مجال التعليم الديني، لكنها تحدث بعيدًا عن أعين الجمهور، مع نضوج الديمقراطية في الداخل، فبعد أن اعتمدت تركيا الأبعاد الاقتصادية والسياسية كجزء من سياستها الخارجية النشطة، انتهجت اتجاه جديد لجعل وجودها محسوسًا في مجالات أخرىمثل التعليم، في البلدان ذات الأغلبية المسلمة ، كانت مدارس الإمام الخطيب نموذجًا خاصًا لسد الفجوة بين التعاليم الدينية والعلميةوهو نموذج تعليمي تم تطويره في تركيا، حيث يمكن للطلاب دراسة كل من الدراسات الإسلامية والعلوم الحديثة. إن العمق الاجتماعي والديني لتركيا في إفريقيا مرتبط أيضًا بنجاح هذه المؤسسات التعليمية[2].

ثالثا-أهداف الدبلوماسية الدينية التركية:

تهدف الدبلوماسية الروحية التركية إلى بلوغ مجموعة من الأهداف وفي مقدمتها:

1-الترويج للإسلام المعتدل:

ساهمت الممارسة الديموقراطية في سعي تركيا إلى الترويج لدورها كنموذج يحتذي به العالم الإسلامي، كونها جزء من الحل وليست جزءا من المشكلات، وعبّر الرئيس السابق عبد الله غول بأنّ العالم يولي أهمية لتركيا ذات الأغلبية المسلمة التي أرست قواعد وأنظمة قائمة على الديموقراطية واقتصاد السوق، ونموذجا أكثر مدنية وتسامحا، فهي لا تسعى لإقامة دولة إسلامية على الشريعة ولا ترمي لتحويل وتغيير المجتمع[3]، بل غايتها بناء مجتمع متماسك يتبع الإسلام المعتدل والترويج لتركيا وقيمها العالمية.

2-تعزيز السياحة الدينية:

تتميز تركيا بتعدد المدن السياحية الدينية والتاريخية، فتجد فيها المساجد العثمانية بجانب القلوع الرومانية والكنائس البيزنطية والمباني اليونانية، وتم تصنيفها العام 2017ضمن أكثر دول العالم جادبة للسياحة بجذبها اكثر من 30 مليون سائح، فتضم إسطنبول مجموعة من المعالم الأثرية العريقة الدينية على غرار مسجد السلطان أحمد المعروف باسم المسجد الأزرق الذي يعود تاريخه إلى القرن السابع عشر،

([1])-Ayhan Kaya andAmina Drhimeur,Diaspora politics and religious diplomacy in Turkey and Morocco,Pages 317-337 | Received 30 Sep 2021, Accepted 25 Jun 2022, Published online: 06 Jul 2022,https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14683857.2022.2095703
Southeast European and Black Sea Studies, Volume 23, 2023 - Issue 2

[2]-Mehmet Ozkan ,ip,cit.

[3]-محمد بالجيلالي، مرجع سابق.

ومسجد أيا صوفيا وجامع شاه زادا وغيرها ،إضافة إلى عدة كنائس أبرزها: أيا تريادا اليونانية الأرثودكسية وكنيسة القديس بطرس وبولس وغيرها, وزادت تركيا من الاستثمارات في السياحة الحلال لتلبية طلب المسلمين عبر العالم بتقديم كافة التسهيلات لتوفير أماكن سياحية، بعد تصاعد العولمة برز الدين بوصفه أداة سياسية خفية في السياسة الدولية، ما يجعل من رئاسة الشؤون الدينية التركية توسع أنشطتها الدينية تأكيدا على رغبتها في نشر أجندتها فيما وراء الحدود القومية وتحسين نفودها الدولي بوسائل دينية.

4-إعادة بعث التعليم الديني:

بنت تركيا 13ألف مسجد منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، وأعادت بعث مدارس الامام الخطيب التي تمثل دروس التربية الدينية بهدف صنع أجيال أتقياء، بالإضافة إلى اعتماد دبلوماسية المساجد عبر مشاركتها في ترميم المساجد التاريخية في البلقان من خلال وكالة التعاون والتنمية كمسجد هوتكار في كونستانتا ومسجد سنان باشا في بيريزرين وجميع المساجد العثمانية، ومشاركتها في توسيع مساجد في الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وبريطانيا وكازاخستان، كما استخدمت وكالة التعاون والتنسيق التركية كأهم أدواتها الناعمة، ولتحقيق أهداف السياسة الخارجية وتحسين صورتها بالخارج المعروفة بدبلوماسية المساعدات الإنسانية التي تمتلك عدة مكاتب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا[1].

5- تعزيز التأثير الإقليمي والعالمي عبر المؤسسات الدينية السياسية.

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح المهاجرونوكلاء ضغط في تركيا، ما أدى إلى خلق خروقات تدريجية مع نماذج الحكم السابقة في تركيا، واعتبرت سلطة حزب العدالة والتنمية المهاجرين وكلاء ضغط نشطين ومساهمين في الهيمنة المتزايدة للدولة التركية في أوروبا،فأسست من أجل ذلك مؤسسات جديدة لمساعدة المهاجرين لحشد أنفسهم كوكلاء ضغط نشطين، وإنشاء جالية تركية ناجحة ذات روابط قوية بالوطن، لإنشاء جماعة ضغط سياسية وروابط اقتصادية وثيقة مع بلدان الإقامة[2].

رابعا-إفريقيا والدبلوماسية الدينية التركية:

يُعد الدين والعلاقات التاريخية من المحددات بالغة الأهمية في علاقات تركيا مع إفريقيا، إضافة لكونه قوة شرعية أساسية على مستوى الدولة والمجتمع، وحتى وقت قريب لم يكن لرئاسة الشؤون الدينية في تركيا دور في السياسة الخارجية، واقتصر دورها على تلبية الاحتياجات الدينية المحلية، ومع انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد،شكل الدين أبرز أبعادهاوعناصرقوتها الناعمة خاصة في إفريقيا، مستقطبة قادة دينيين أفارقة وتجمعهم في إسطنبول، وكان الاجتماع الأول للقادة الدينيين للقارة الافريقية المسلمين دولا ومجتمعات في نوفمبر2006 بإسطنبول؛شارك فيه ممثلي 21 دولة، وزاد نشاطها بعدتولّي حزب العدالة والتنمية السلطة خصوصا بعد انتخاب تركي أمينا عاملمنظمة المؤتمر الإسلامي عام 2004.

ترتبط استضافة تركيا للزعماء الدينيين الأفارقة في اسطنبول ارتباطًا مباشرًا بالتحول المسجل في سياستها الخارجية، إذ استثمرت تركيا في اتجاههاللمنظمات والاجتماعات الدينية، واعتبرتها فرصًا لتعزيزالمصالح الوطنية التركية من خلال أدوات القوة الناعمة، بعد أن أدركت أنّ سياسة الانفتاح تجاه إفريقيا لن تكون كاملة أو مستدامة بدون بُعد ديني، إضافة إلى الارتباط التاريخي المباشر بالماضي العثماني في إفريقيا، وتأكيدًا لذلك نوّه جميع القادة الدينيين بالإرث العثماني في بلادهم بشكل إيجابي وأرادوا استعادته، ونظمت رئاسة الشؤون الدينية اجتماعًا ثانيًا في اسطنبول وأنقرة في 21-5 نوفمبر 2011، دعت السلطات الدينية الإسلامية فيه إلى الاهتمامبالتعليم الإسلامي في المجتمعات الأفريقية، وحثوا المؤسسات التعليمية على استخدام مدارس

[1]-محمد بالجيلالي، مرجع سابق.

[2]-Ayhan Kaya andAmina Drhimeur,op,cit.

الإمام الخطيب في تركيا كمثال للمدارس في إفريقيا ودعمها بالكليات التي توفر التعليم الديني العالي مثل كليات اللاهوت التركية، وعلى مستوى أوسع، تأمل الرئاسة في المساهمة في تطوير التعليم الديني وانشاء بيئة جيدة للصلاة في إفريقيا،بإنشاء المساجد وجعل الدين النمط الأكثر تميزًا لمشاركةتركيا في القارة، كما أنّ العديد من منظمات المجتمع المدني تلجأ إلى الدين لإضفاء الشرعية على أنشطتها في القارة وتحفيزها خصوصا افريقيا[1].

حاولت تركيا الاستثمار في الدبلوماسية الدينية والترويج لها كجزء من سياستيها الداخلية والخارجية، وكسبب ونتيجة لبناء السلام وتحقيق التنمية، وأصبح الدين أبرز أدوات تركيا الجديدة في تنفيذ رؤيتها وسياساتها، معتمدة إرتها العثماني في العالم العربي وافريقيا، واستراتيجية ترى في القارة السمراء المستقبل أكثر تطوراً وشمولية عبر اعادة تعريف نفسها من حيث الهيكل والمحتوى.

المطلب الثالث: المذاهب الإسلامية المتنافسة في الساحة الافريقية.

1-الوهابية كحركة إصلاحية دينية

ظهرت الوهابية بنجد وسط شبه الجزيرة العربية منتصف القرن الثامن عشر، على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كحركة إصلاحية إسلامية تدعو إلى تجديد الإيمان كما ورد في القرآن والسنة، والتقاليد الملهمة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم وأتباعه الأوائل، وتشكل الحركات الإصلاحية المحدثة لتغييرات عقائدية كبرى، ويعتبر مؤسسها عالمًا من علماء المذهب الحنبلي في الفقه الإسلامي - الأكثر تحفظًا بين المدارس السنية- والذي تأثر بالأعمال الأصولية للعالم تقي الدين بن تيمية (ولد 1263)، المتمسك بوجهة النظر الحنبلية القائلة بأن العقيدة الإسلامية الحقيقية الوحيدة، تستند إلى مصدرين معترف بهما للشريعة الإسلاميةالقرآن والسنة، وجعل رفض أي اعتقاد أو ممارسة دينية لا تستند إلى هذين المصدرين أبرز مبادئها، وعقيدة التوحيد هي العقيدة الأساسية للإسلام، وأدت مركزية التوحيد إلى تسمية أتباعها بـ"الموحدين" رافضين مصطلح الوهابية الذي صاغه خصومها باعتباره إشارة مهينة لمؤسسيها، وقد اعتمد ابن عبد الوهاب التفسير الإسلامي الكلاسيكي للجهاد الذي تضمن آيات قرآنية تدعم الحرب المقدسة، وركزت تعاليمه على التزام جميع المسلمين بدعم الفضيلة ومقاومة الشر في حياتهم الشخصية والاجتماعية، وإحياء المبادئ الأساسية للإسلام كما وردت في القرآن والسنة، ورفض البدع الضالة التي تسللت إلى الإسلام منذ عهد النبي محمد،وهي مصلح ديني وليس إيديولوجيا سياسيا [2].

ينخذ العلماء الوهابيين من السلطة السياسية وسيلة لفرض مذهبيتهم، ويحصلون على مساندة السلطة في تصدير المذهبية على المستوى الخارجي، كتطلع واستشراف لبسط مذهبيتهم خارج حدود دولتهم بدعوى السلفية وإصلاح العقيدة، ما يخلق تصادم بينهم وبين الفئات الإسلامية كالصوفية والشيعة.

نتشر الوهابية عبر مجالات متعددة منها الثقافي، عبر نشر تآليف تخدم المذهبية الوهابية كطبع فتاوى ابن تيمية وكتب ابن قيم الجوزي، وكتب محمد بن عبد الوهاب وأخباره المدافعة عن سلفيته وتوزيعها بالمجان، بالإضافة إلى إحداث مراكز ثقافية في مختلف البلدان الإسلامية أو ذات الجاليات الإسلامية ورعايتها عن طريق السفارات السعودية، سواء عبر التدخلات المباشرة أو بالوساطات والتمويل[3]، حيث دعت المملكة السعودية إلى إعادة النظر في شؤون المسلمين وخاصة ذات الأقلية المسلمة، لما لها من دور

---

[1]-Mehmet Ozkan ,op,cit.

[2]-David E. Long,Tawhid or Jihad: What Wahhabism Is and Is Not, October 1, 2009,https://www.mei.edu/publications/tawhid-or-jihad-what-wahhabism-and-not

[3]-منشد مطلق المنشداوي، الحركة الوهابية بين سياسة التقرير والتبرير، الوهابية بين القتل والتكفير، من الموقع: https://annabaa.org/nbanews/

في الحفاظ على الهوية الإسلامية، وسعت ليكون لها دور تاريخي في خدمة قضايا الإسلام، فركزت على بناء مساجد وجامعات سعودية في القرى الفقيرة ذات الأقلية المسلمة المهددة من الثقافة الغربية المستعمرة، والتخوف من تحويلهم عن دينهم عن طريق جماعات التبشير المسيحية، إضافة إلى التمويل المالي والأدبي والثقافي للأقليات المسلمة في آسيا وأوروبا وإفريقيا، ولم يقتصر الدعم على الشركات الخاصة أو الأموال الخيرية فحسب، بل اعتمد شكل مُنظم من قبل العائلة الحاكمة خدمة للأقلية المسلمة، فساهمت الحكومة السعودية بأموالها لبناء المساجد والمدارس الدينية الملحقة بالمساجد، ومراكز التدريب والتعليم الديني ومراكز الشباب، ليتحول المنهج السلفي من منهج هامشي في قرى إفريقيا الفقيرة إلى التيار المنتشر في المجتمعات الإسلامية[1].

2-الوهابية كأيديولوجية سياسية :

تحمل الوهابية بعض الدلالات السياسية مع احتفاظها بمحتواها الديني، حيث وجد العديد من الزعماء السياسيين أن رؤية ابن عبد الوهاب وسيلة جاذبة لتوحيد القبائل النجدية المتحاربة، وكان المحفز الأول لتبني الوهابية كأيديولوجية سياسية محمد بن سعود، أحد أتباع حركة الإصلاح الأوائل وأمير إمارة الدرعية النجدية ومؤسس آل سعود، حيث أضحت الوهايةفي عهده وسيلة لإضفاء الشرعية على نظام آل سعود، لتصبح أيديولوجية الدولة، وأصبح أحفاد ابن عبد الوهاب معروفين باسم آل الشيخ، لتنشأ علاقة بين هاتين العائلتين ربطت الجوانب الدنيوية بالروحية للحكم السعودي، وبحلول أوائل القرن التاسع عشر كان آل سعود قد وسعوا حكمهم ليشمل معظم شبه الجزيرة العربية، وبقاء الوهابية الإيديولوجية السياسية لنظام آل سعود. واتبعت السعودية دبلوماسية دينية كجزء من اهتمامها بالعالم الإسلامي، بتخصيص النظام السعودي قدراً كبيراً من عائداته النفطية لبناء المدارس والمساجد الإسلامية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، ودون الاعتراض على مشاريع المساعدات الخارجية الإسلاميةالتي كان يُنظَر إليها والوهابية كحليف أيديولوجي ضد الشيوعية، ولم يربط المنتقدون المدارس والمساجد الإسلامية بتعليم الإرهاب الجهادي إلا بعد انتهاء الحرب الباردة وبدء توسع الإرهاب الجهادي [2].

تعتمد السعودية المذهبية الوهابية كسياسة أكثر من اعتمادها كمذهبية فقهية أو دعوية، وأصبحت امتيازات علماء الوهابية دافعا لإضفاء المشروعية على كل خطوة سياسية، سواء وافقت الشريعة الإسلامية في غايتها أم لم توافقها، فالقادة السعوديون كما يقول رجاء غارودي "يمكنهم بفضل وسائلهم الضخمة تمويل جميع الحركات الإسلامية في العالم لخدمة مقاصدهم"، غير أنّ الذي لم تستطع أن تجد له الوهابية في شقها المذهبي الفقهي والسياسيمبررا فكريا وشرعيامقنعا، لضمان الحفاظ على تطلعاتها في توسيع دائرة تأثيرها خارج مركزها، الاضطراب الذي أصاب علماء الوهابية وساستها معا في مواجهة ما يعرف بأزمة الخليج وتداعياتها، وبعد أن اعتبر علماء الوهابية الولايات المتحدة و الغرب الصليبي الشر للإسلام والمسلمين، تغيرت رؤيتهم بعد غزو العراق للكويت.

إن علاقة الوهابية المذهبية بالسعودية السياسية علاقة ترابطية، لا يمكن انتزاع هذا من ذاك، وبعد أن كانت مغيرة أصبحت متغيرة لاختلال تأسيسها الأول ومعانته من انشطارية بنيوية، لتظهر في العهد الثاني على شكل تسليم السلطة أو تبادل الأدوار، هذا الأخير الذّي جاء حتميا وليس اختياريا لأنه مؤسس على السلطة بجوانبها الفقهية و المذهبية والسياسية المادية، وقد عرفت البداية لتأسيس هذه الدولة سلطة

---

[1]-القوة الناعمة لآل سعود: الوهابية حول العالم، فريق التحريرنشر في 13 مايو 2017,
https://www.noonpost.com/17956/

[2]-David E. Long,op,cit.

كبيرة للزعيم الروحي على توجيه السياسة، لتتراجع الزعامة الروحية على مستوى التحكم في القرار السياسي بدعوى الانفتاح على العالم وفك حصار العزلة وتصدير الثورة بالأساليب السياسية، وتحول الزعامة الروحية إلى مبرر بعدما كان مقرر[1].

على الرغم من أن ابن عبد الوهاب مصلحديني بعيد عن الإيديولوجيات السياسية، إلاّ أنّ اتباعه من الجهاديين والجماعات المتطرفة ربطه بهم، وكان المفكر المصري وعضو جماعة الإخوان المسلمين سيد قطب (1906-1966) أكثر المدافعين نفوذاً عن الإرهاب الجهادي الحديث، وكان لدعوته إلى الحرب المقدسة العالمية ضد كل أعداء الإسلام المفترضين تأثير على الجهاديين مثل أسامة بن لادن، أما أولئك الذين يلتزمون بتعاليم ابن عبد الوهاب بشأن التوحيد فهم من الموحدين، وإن كانت كتابات سيد قطب لا تجيب على السؤال حول الأسباب التي تدفع الناس إلى ارتكاب أعمال إرهابية، وما يحفز الشخص على الانخراط في نشاط إرهابي باسم أي عقيدة أيديولوجية متشددة، دينية كانت أو علمانية بعيدا عن العقيدة يغذّيه العداء المسبق في عالم متوتر، لا شك أن هناك وهابيين متعصبين يلتزمون بالإرهاب الجهادي المعاصر ويشجعونه، لكن عدائهم لا ينبع من عقائد حركة الإصلاح الديني[2].

تعاني إفريقيا من مشكلات متعددة أبرزها القضايا الأمنية، ومع عجزها على توفير الاحتياجات الأساسية كالعدالة وانعدام الحرية والديمقراطية، وفشل العديد من دولها في السيطرة على أراضيها، جعلها فريسة للجرائم العابرة للحدود والإرهاب حتى أصبح الانسجام مستحيلا، وجاء الإسلام لإفريقيا في نفس الوقت الذي ظهر فيه بشبه الجزيرة العربية، بعد الهجرة إلى الحبشة إثيوبيا حاليًا عام 615 م، وتعايشوا بشكل سلمي مع سكان القارة الذين يدينون بديانات مختلفة، وتوسع الإسلام في إفريقيا دون عنف أو أخذ مكان الأديان الأخرى، ولكن كوسيلة لإقامة اتصالات مع الناس مصداقا لقوله تعالى:"وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا"[3] ناشرا التسامح والمحبة، وبعد أن كان الأفارقة يتبعون المذهب الصوفي تغيّر الحال خلال السنوات الماضية بعدما بدأ الفكر الوهابي بالانتشار في القارة السمراء، حتى أصبح الإسلام الذي يُمارس الآن في إفريقيا مختلفًا عن بدايته[4].

عملت استراتيجيات الوهابية على تغير نظم الإسلام القائمة في إفريقيا والممارسات الدينية المتوارثة وأبرزها المذاهب الصوفية، وعملت على نشر الفكر الوهابي عبر تكوينها للأفارقة في مراكزها وجامعاتها ومعاهدها.

3-الصوفية جزء من التقاليد الدينية الإفريقية :

ظهرت الصوفية في الشرق الأوسط خلال القرن الثاني عشر وانتشرت بعد ذلك في إفريقيا، حيث تم اندماج الإسلام بسهولة مع التقاليد الإفريقية لاتفاقه مع مبادئها، وأحد الأمثلة الرائدة من فلاسفة المسلمين الأفارقة الذين بشروا بنشر رسالة الصوفية من خلال السلام والتسامح هو الشيخ أحمدو بامبا في السنغال، والذي اعتبر "أن الدين يمكن أن يتعايش سلميًّامع الحضارات الأخرى ومع الحداثة، وأن المحارب الحقيقي في طريق الله ليس من يقتل أعداءه، لكن الذي يحارب غروره ويحارب النفس لتحقيق الكمال الروحي"[5].

كان للعقيدة الوهابية ثلاث انعكاسات تتمثل في "المبالغة في إضفاء طابع التدين على الهوية الإسلامية وإرساء التزام متطرف في العادات اليومية للعديد من المجتمعات الإفريقية، موازاة مع تفكك

---

[1]-منشد مطلق المنشداوي، مرجع سابق.

[2]-David E. Long,op,cit.

[3]-سورة الحجرات، الآية:13.

[4]-ثيوميديا: الوهابية تغزو إفريقيا، نشر يوم:23-01-2016، موقع وكالة وطن للأنباء، https://www.wattan.net/ar/news/161407.html

[5]-ثيوميديا: الوهابية تغزو إفريقيا، مرجع سابق.

الإسلام إلى مجموعات مختلفةوطوائف سيما في إفريقيا تدعي في مجملها الإسلام الأصلي[1]،فإما أن يلتحق المرء بمدرسة وهابية أولا يحصل على تعليم إطلاقًا، وأصبح التعليم فيها مهددًا، ليحلّ دور الجماعات التبشيرية المسيحية التّي كانت القرى الإفريقية بالنسبة إليها الأكثر استهدافًا للتبشير بالدين المسيحي، وتحويل من كان مسلمًا فيها عن ديانته التي يفتقر معرفتها لضعف وجود المساجد والأئمة والكتب الدينية، ووسّعت المؤسسات السعودية الخيرية والإنسانية نشاطاتها في إفريقيا لتنتشر في كثير من البلدان الإفريقية خصوصًا ذات الأقليات المسلمة، ليتنوع دورها بين **الإغاثي والتنموي والتربوي والتوعوي**، إلّا أنها لم تخل أيضًا من نشر للوهابية التي نجحت في **منافسة الصوفية** التي انتشرت في كثير من أنحاء القارة الإفريقية، وأشهر تلك المؤسسات: الندوة العالمية للشباب، هيئة الإغاثة العالمية، لجنة مسلمي إفريقيا، مؤسسة الحرمين الخيرية والتي انتشرت في دول مثل تنزانيا، نيجريا، زنجبار، إثيوبيا، الصومال، دول الغرب الإفريقي أيضًا، وعملت الحكومة السعودية على تنمية **الأيدولوجية السلفية** في إفريقيا نتيجة الجهد المتواصل للدعم السعودي و الخليجيللمدارس والمراكز الإسلامية ومراكز الشباب، التي كان لها أثر واضح على الثقافة الوهابية ذات المنهاجية الاستقطابية الواضحة، الذي خلق نوعًا من التوتر في إفريقيا بين الثقافة الإسلامية الصوفيةوالسلفية، ولم يعد غريبًا انتشار الثقافة العربية السعودية في تلك القرى الفقيرة ، سعي الشباب الإفريقي لتحقيق حلمه في استكمال دراسته الجامعية في الجامعات الخليجية[2].

لقد كانت القارة الإفريقية بجد ساحة لمعركة تنافسية شرسة بين تيارات دينية متنوعة، وصعّد نشاط الدبلوماسية الدينية التركي الخلاف بينها وبين عدة أنظمة عربية وإسلامية، فعبرت السعودية عن مخاوفها من تصاعد الدبلوماسية الدينية التركية المقوّض لدورها، ما جعلها تمارس ضغوطا على الدول الإسلامية واعتماد ورقة المساعدات الإنسانية، وعبّر ولي العهد محمد بن سلمان عن خلافات جوهرية بين الرياض وأنقرة حول زعامة العالم الإسلامي، واعتبره جزء من ثالوث الشر التي تضم تركيا وإيران والجماعات الإرهابية، كما أنّ غياب ملك السعودية وولي عهده عن قمة منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول، أعطى الفرصة للرئيس أردوغان للتأكيد على مكانته بصفته زعيما إسلاميا سنيا، وإحياء النزعة التوسعية ياعتماد البعد الديني في السياسة الخارجية، وعرفت العلاقات التركية-الإيرانية تنافسا صفوي عثماني استعاد زخمه بعد رغبتها في بسطها نفوذهما بإفريقيا بالاعتماد على ثقلهما الشيعي- السني؛ فمحاولة تصدير الثورة الإسلامية شكل تحديا أمام مساعي العثمانيين الجدد، ونشر الشخصية الحقيقية للنظام الإيراني القائم على أيديولوجية دينية إسلامية ساعية لمزج التوجهات والطموحات التاريخية والسياسية والجغرافية، وبناء مشروع الهلال الشيعي الطموح للسيطرة على ضفتي العالم الإسلامي والارتقاء بإيران إلى قوة عظمى، ما خلق تتنافس ثلاث تكتلات إقليمية لأجل السيطرة على المشهد الجيوسياسي؛ جناح الأنظمة القديمة في الدول الخليجية السعودية-الامارات-البحرين-الأردن-قطر-مصر، إضافة إلى تركيا الّتي اعتمدت مجالها التاريخي والثقافي والديني للترويج للفعل السياسي الإقليمي والدولي،وبالرغم من تراجع البعد الديني في العلاقات الدولية بقي المحرك للأبعاد السياسية والأمنية والثقافية، وتزايد دوره بعد تحول الصراعات إلى دينية وايديولوجية[3].

المطلب الرابع: التحرك والنشاط الإسرائيلي في القارة الافريقية نشاط الدبلوماسي الإسرائيلية في افريقيا بمضمون ديني.

[1]-عايدة عمور، مرجع سابق.
[2]-القوة الناعمة لآل سعود: الوهابية حول العالم، مرجع سابق.
[3]-محمد بالجيلالي، مرجع سابق.

رأت إسرائيل في علاقتها مع إفريقيا بديلا عن علاقاتها في منطقة الشرق الأوسط المضطربة، فشكلت تحالفا مع غانا The *Ghana Israel Alliance* (GIA)للتجارة والتبادل الثقافي والديني والاقتصادي، وربطت التنمية والدين بناء على الصهيونية المسيحيةباعتبارها ركيزة ثقافية أساسية، فتسلل الصهيونية إلى المسيحية الإفريقية يثير تساؤلات خطيرة حول المفاهيم والأجندات التاريخية والسياسية والأخلاقية والتأويلية للكنائس، فتصور إسرائيل كنموذج للتحرر والازدهار،يهدّد السلامة الشخصية والمجتمعية والرفاهة الروحية، وعمل المسيحيون المؤيدون للأساطير والخرافات الصهيونية على تنمية التعاطف مع دولة إسرائيل وانتهاكاتها المنهجية لحقوق الإنسان على حساب الفلسطينيين[1]، فمسيحيو إفريقيا لا يميزون بين شعب إسرائيل التوراتي ودولة إسرائيل الحديثة، وقد كان ذلك واضحًا في المجلس العام السادس والعشرين للاتحاد العالمي للكنائس الإصلاحية، *the World Communion of ReformedChurches (WCRC).*والذي ضم ممثلي أكثر من 80 مليون مسيحي من جميع أنحاء العالمبلايبزيغ بشرق ألمانيا العام 2007، وكان من بينهم مندوبون من الكنائس الأعضاء من 34 دولة إفريقية.

إن الصهيونية لا تقتصر على الكيانات الجيوسياسية لإسرائيل وفلسطين، وهي ليست مجرد مسألة تمييز عنصري منهجي ضد العرب أو محاولة لخلق ملاذ لليهود، فهي مشروع للاستعمار الجديد، تتجاوز حدود إسرائيل وفلسطين وصولالإفريقيا وكنائسها،عبر تسلّلها إلى المعتقدات المسيحية لأكثر من سبعة عقود لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة، وقبول مساعدات التنمية الإسرائيلية والصفقات التجارية والاتفاقيات العسكرية قد يحدث دون النظر إلى تكلفة القيام بذلك، بما يشمل الموافقة الضمنية للقمع الممنهج ضد الفلسطينيين، كما أنه ينتهك روحانية القارة التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية الشخصية والمجتمعية والدينية والمادية الأصيلة[2].

سعت اسرائيللإقامة علاقات ودية مع إفريقيا بناء على تاريخ مشترك من المعاناة -حسبها-مغفلةجانب الإمبريالية الصهيونية الإسرائيلية وانتهاكهالحقوق الإنسان، واعتمد دور المسيحية في دعمها للصهيونية في إفريقيا على مجموعة الأساطير والخرافات الصهيونية المسيحية من منظور الأخلاقياتاللاهوتيةمتأثرة بالروحانية الإفريقية، وهي عقيدة لاهوتية وحركة دينية تعود جذورها إلى الإصلاح البروتستانتي في بريطانيا، تتبنى التأويل الحرفي الإسخاتولوجي، يمكن إرجاع تأثير الصهيونية إلى عشرينيات القرن العشرين شرق إفريقيا، حيث تبناها الأفارقة في سياق رغبتهم في التحرر من التهميش والاستعمار،لترتبط بلاهوت التحرير ومحنة المضطهدين، وتصبح إسرائيل كرمز ديني يدعو للتحرر، ما يشكل أرضًا خصبة لحملة إسرائيل لكسب الدعم الدبلوماسي إفريقيا.[3]

شهدت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية تطورا ملحوظا منذ بداية عام 2003بعد ما وفرتالولايات المتحدة الامريكية حرية الحركة في تعاملها مع الدول الأفريقية بعد غزو العراق، حيث أقامت علاقات دبلوماسية مع 46 دولة أفريقية من مجموع دول القارة 53، منها 11 دولة بتمثيل مقيم بدرجة سفير وسفارة، و33 بتمثيل غير مقيم، ودولة واحدة بتمثيل على مستوى مكتب رعاية مصالح، وأخرى بتمثيل على مستوى مكتب اتصال، ما يجعل البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا تشكل 48%، وقد تبنت إسرائيل بداية القرن الحالي مداخل جديدة في علاقاتها مع الدول الأفريقية، وأعادت بلورة تلك المداخل من جديد بما يتناسب مع

---

[1]-مجدي محمد محمود، المسيحية في إفريقيا: تكلفة الولاء للصهيونية، أغسطس 26, 2024،قراءات افريقية، من الموقع،https://qiraatafrican.com/

[2]-مجدي محمد محمود،مرجع سابق.

[3]-مجدي محمد محمود، مرجع سابق.

معطيات المشهد الدولي الحالي، [1] ووسعت إسرائيل دائرة حلفائهاالسياسيين في القارة الإفريقية التي عرفتبإدانة العنصرية الصهيونية، وأصبح تركيز منظمة الوحدة الإفريقية على العنصرية في فلسطين وجنوب إفريقيا وزيمبابوي، في قرارها 77الصادر في أغسطس 1975م المتّخذ إطار مرجعي حاسملقرار الأمم المتحدة رقم 3379 الصادر في نوفمبر 1975م، والذي قرر أن الصهيونية تُعزز التمييز العنصري، ونضير الجهود الإسرائيلية المتزايدة الساعية لتعزيز التحالفات في القارة، تضاءل التضامن الافريقي مع القضية الفلسطينية واستطاعت اسرائيل تفتتح سفارة في رواندا وجعلت تعزيز علاقاتها الدبلوماسية بإفريقيا أبرز أهداف سياستها الخارجية، فأقامتعلاقات مع أوغندا وكينيا، وعززت علاقاتها مع الكاميرون وتشاد ومالي والنيجر ونيجيريا وجنوب السودان؛ عبر مبيعات الأسلحة وتبادل الخبرات العسكرية والأمنية،وإقامة شراكات سياسية إفريقية في سياق دعم بعض الطبقات الحاكمة الفاسدة، و تعزيز الأنظمة المشكوك فيها من خلال تقديم الأمن والتكنولوجيا العسكرية في مقابل الدعم الدبلوماسي، فضلاً عن فرص الاستثمار والتجارة والسياحة الإسرائيلية، ومساعداتها المالية والفنية عبر تكنولوجيا الطاقة الشمسية والمياه والزراعة[2].

أولا-الإستراتيجية الإسرائيلية للتوسع الإسرائيلي:

تعتمد إسرائيل في سياستها الافريقية العديد من الاستراتيجيات ومن أهمها:

1-المدخل الأيديولوجي والثقافي:

روّجت إسرائيلإلى أنّاليهود والأفارقة (الزنوج) من ضحايا الاضطهاد والتمييز، ما يدفع إلى الاعتقاد بأن سياسة إسرائيل في أفريقيا تعد تطلعا لا لحماية الشعب اليهودي فقط، بل لمساعدة الأفارقة الذّين تعرضوا للاضطهاد، حيث أكد رئيس الإدارة الإفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية موسى اليشم أن العلاقات القومية التي تطورت بين إسرائيل وإفريقيا،تنبع من روابط مشتركةبين اليهود والزنوج باعتبارهم أجناس أدنى، إضافة إلى التجربة النفسية المتشابهة من خلال تجارة الرقيق وذبح اليهود، وقد تعمقت هذه الرؤية بعد طرحإسرائيل لمشروع "الأخدود الإفريقي العظيم" العام2002 أمام لجنة التراث العالمي باليونيسكو الهادف في ظاهره إلى التعاون الثقافي بين الدول المشكلةللأخدود، الممتد من وادي الأردن حتى جنوب أفريقيا، ويسعى في جوهرهإلى اختراق إفريقيا بوسائل متجددة لتطويق العالم العربي، ووضع قضية القدس في إطار ثقافي جغرافي يبعدها عن الصراع السياسي الدائر.

2-محاربة الأصولية:

تقدم إسرائيل نفسها على أنها المواجهللتطرف الإسلامي، بعد انتشار المد الإسلامي والحركات السياسية الإسلامية بإفريقيا، بتوفير خدماتها للحكومات الإفريقية لخبرتها في مواجهة الحركات الاسلامية،وتهتم إسرائيل بصفة خاصة بالقرن الإفريقي لاعتبارات عدة؛ منها وجود السودان وتخوفهامن تحول القرن الإفريقي إلى منطقة نفوذ إيرانية سودانية،قد تعرض مصالحها الإستراتيجية لخطر كبير، كما تركز على نيجيريا باعتبارها دولة إسلامية كبرى في إفريقيا، وباعتماد الضغط الأميركي وجدتالشركات الإسرائيلية موطئ قدم لها، كما تنشط جماعات تبشيرية يهودية أبرزها "شهود يهوه" التي استطاعت التأثير في فئات مسيحية ومسلمة لاعتناق اليهوديةعبر الإغراءات وتقديم المساعدات.

3-المجتمع المدني والتنمية:

اعتمدت إسرائيل دعم المجتمع المدني والديمقراطية في إفريقيا للتغلغل، بالإضافة إلى تحركاتها لمكافحة الإيدز في القارة عبر إقامة مراكز طبية في الأماكن الصحراوية، استغلت حقيقة كون القارة تعاني

---

[1] غازي دحمان، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ومخاطره على الأمن العربي، نشر يوم:2008/06/25،من الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/

[2]- مجدي محمد محمود، مرجع سابق.

الفقر والتخلف، وروجت لدور الصديقة التي تغلبتعلى الاضطهاد وحققت التنمية بما يؤهلها لقيادة نموذج يصلح الاقتداء به، وساهم تلويح إسرائيل باستعدادها لتقديم المساعدة الفنية البحتة الخالصة من أية **مطامع أو مطامح**في خلق صداقات بينها وبين زعماء القارة، وتبادل العلاقات الدبلوماسية وعقد الاتفاقيات الاقتصادية، فأنشأت العديد من المراكز التدريبية الخاصة بأفريقيا أبرزها:

–مركز "جبل كارمن" في مدينة حيفا الذي ينظم حلقات دراسية للمرأة الأفريقية في ميدان التنمية.

–مركز "دراسة الاستيطان" الذي يوفر تدريبات في البحوث الزراعية والتخطيط الإقليمي.

-المركز الزراعي الذي يوفر الخبراء والمساعدات الفنية لتعظيم استخدام الموارد المتاحة.

-قسم التدريب الأجنبي الذي يهتم بقضايا التنمية الافريقية[1].

4-المساعدات التنموية:

تمثل المساعدات التنموية إحدى أدوات الدبلوماسية الناعمة الإسرائيلية في أفريقيا، حيث كثفت وكالات التنمية الرسمية والجمعيات الخيرية الإسرائيلية أنشطتها في القارة، وعلى رأسها الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (ماشاف)، وتتنوع أنشطتهافي دعم النمو الاقتصادي في المناطق الريفية من خلال تعزيز إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة من الفواكه والخضروات في دول كإثيوبيا والكاميرون ورواندا، وتطويرمشاريع القطاع الصحي في دول كتشاد وتوغو وغانا.[2]

5-الدبلوماسية الأمنية:

أسّس نشاط إسرائيل في مجالات الاستخبارات والتدريب العسكريمصداقية لدى الدول الأفريقية، فركزت تفاعلاتها الأفريقية على إنشاء شركات أمنية تتمثل في:

–شركات المرتزقة، ومن أبرزها شركة "ليف دان" وشركة "الشبح الفضي" التي تتولى تدريب وتسليح مليشيات قبلية لحماية الرؤساء والشخصيات السياسية المهمة.

–شركات تتولى تنفيذ المخططات الإسرائيلية في أفريقيا، وأهمها شركة "يول باريلي" للأسرار، وشركة "أباك" وهما شركتان فرنسيتان مملوكتان لعناصر يهودية.

هدفت استراتيجية اسرائيل إلى إشعال وتصعيد الصراعات في إفريقيا بهدف إسقاط أنظمة تسعى للتقارب مع الدول العربية، ولإحكام السيطرة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية، في المقابل دعمت أنظمة الحكم المتعاونة معها والموالية لها في القارة الإفريقية، وبتوسيع دور حركات المعارضة في الدول غير الموالية لإسرائيل لنشر حالة من عدم الاستقرار السياسي، بتعاملها مع الأفارقة ذووالنفوذ الذين لهم مستقبل سياسي فاعل في بلدانهم[3].

استخدمت إسرائيل المعدات والتقنيات العسكرية والأمنية لتوثيق علاقاتها مع دول القارة الإفريقية التي تشهد العديد من التحديات في هذا المجال، ووفقا لموقع ديفينس ويب فإن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى الدول الأفريقية تنمو بشكل مطرد، مع زيادة الصادرات الدفاعية بنسبة 70% بين عامي 2015 و2016 لتصل إلى 275 مليون دولار، وأسهمت أدوات التجسس الإسرائيلية في تقليص الحيز المدني وتعزيز الاستبداد في إفريقيا،كما أنّ محاولة تل أبيب المتكررة لنيل عضوية المراقب في الاتحاد الإفريقي تعد من أهمالأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية،حشدت له دعما لتحقيقه ضمن أجندة جولات المسؤولين الإسرائيليين ، وأخذ صفةالمراقب كمدخل للتأثير على الكتلة التصويتية لدول القارة، والتي تمثل 54 مقعدا من أصل

---

[1]-غازي دحمان، مرجع سابق.

[2]-عبد القادر محمد علي، استراتيجية العودة الإسرائيلية إلى أفريقيا.. الدوافع والأدوات، نشر 2024/02/19، من الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/

[3]-غازي دحمان، مرجع سابق.

193 على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، و3 مقاعد من أصل 15 على مستوى مجلس الأمن، و14 مقعدا من أصل 54 على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، و13 مقعدا من أصل 47 على مستوى مجلس حقوق الإنسان[1].

ثانيا-الأهداف الإسرائيلية في افريقيا:

لإسرائيل أهداف كبيرة من وراء تغلغلها في القارة الأفريقية وهي:

1-أهداف استراتيجية:

تشكل إفريقيا بالمنظور الإسرائيلي أهمية إستراتيجية كبيرة، لعدة أسباب:

-امتلاكها طرق حيوية للتجارة الدولية، ومنافذ وموانئ بحرية هامة على المحيطين الهندي والأطلسي.

-الإمكانات نفطية إذ قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) مجمل الاحتياطي النفطي لإفريقيا بنحو 80 مليار برميل.

- تشكل حاليا ممرا هاما للتجارة البحرية الإسرائيلية حيث يمر20% من هذه التجارة أمام سواحل القرن الأفريقي وفي مضيق باب المندب، كما أن رحلات "شركة العال" إلى الشرق الأوسط تمر في سماء إريتريا لتتجه شرقا، ويشكل البحر الأحمر أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الإسرائيلية لاعتمادها عليه في تجارتها مع أفريقيا وآسيا وأستراليا، ونظرا لغياب قواعد عربية واضحة تحكم أمن البحر الأحمر، أخذت إسرائيل مسؤولية ضمان الأمن بالبحر الأحمر خصوصا بعد استقلال إريتريا عام 1993.

2-أهداف سياسية:

تشمل سعي إسرائيل للخروج من عزلتها والحصول على المزيد من الشرعية الدولية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول الإفريقية، كمدخل للقيام بنشاطات أخرى اقتصادية وأمنية، وكوسيلة لنفي الصورة العنصرية للكيان الصهيوني، من خلال القيام بنشاطات إعلامية وثقافية وتقديم مساعدات متنوعة، بالإضافة إلى السعي لكسب ودعم السود في أميركا وللمواقف والمطالب الإسرائيلية على الساحة الأميركية.

3-أهداف اقتصادية:

تشكل المصالح الاقتصادية محددا رئيسيا في التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا، حيث تحتوي القارة على عدد من الاقتصادات الناشئة السريعة النمو كنيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا، بجانب تمتعها بسواحل شاسعة وتوفر العمالة الرخيصة والتغيرات الديمغرافية والتكنولوجية الهائلة[2]، إذ يعتبر أساسيا في الإستراتيجية الإسرائيلية للتغلغل في أفريقيا لما يحققه من أهداف أبرزها:

-فتح أسواق للمنتجات الإسرائيلية؛

-الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة الإسرائيلية؛

-تشغيل فائض العمالة من خبراء فنيين في دول القارة؛

-الحصول على امتيازات للبحث عن البترول في أفريقيا، وتأسيس عدة شركات على أنها أفريقية؛

-تحويل مبالغ كبيرة من المال تحت أسماء تجار يهود يحملون جنسيات تلك الدول؛

-من خلال وجود خبراء يحملون جنسيات دول أوروبية ويدينون لإسرائيل بالولاء؛

-احتكار تجارة بعض المحصولات والأسواق، استهلاك العديد من السلع، كاحتكار أسواق المنتجات الغذائية وعصير الفاكهة في إثيوبيا، ومحصول البن في أوغندا، ومحاصيل السمسم والفول السوداني؛

---

[1]-عبد القادر محمد علي، مرجع سابق.

[2]-عبد القادر محمد علي، مرجع سابق.

-اتباع سياسة إغراقية في تجارتها بغية كسب الأسواق، مثلما حدث مع كينيا وإثيوبيا حينما أغرقت أسواقهما بمختلف البضائع والسلع وكانت جميعها تستوردها بأسعار منخفضة من بلدان أخرى، وذلك بهدف سد الطريق أمام التعامل الأفريقي- الأفريقي، والأفريقي العربي، مستهدفة السيطرة على قطاع الصناعة الاستخراجية في القارة الأفريقية، مركزة في هذا المجال على استغلال الثروات الطبيعية كالماس في كلٍّ من الكونغو الديمقراطية وسيراليون وغانا وأفريقيا الوسطى، واليورانيوم في النيجر، حيث يمتلك الإسرائيليون اليوم كبرى الشركات التي تتحكم في الاقتصاد الأفريقي كشركة "أغريد أب" للتطوير الزراعي التي تقوم باستصلاح الأراضي وإقامة المزارع و"شركة ألرا" و"موتورولا" و"كون" التجارية و"سوليل ونيه" الفرع الخارجي، وكذلك شركة فنادق أفريقيا[1]، كما استفادت من الميزات النسبية التي تمتلكها في بعض القطاعات كالطاقة الخضراء وتعزيز الإنتاج الزراعي والتقنيات العالية، حيث التزمت شركة إنيرجيا غلوبل *EnergiyaGlobal* الإسرائيلية عام 2017 باستثمار ما يصل إلى مليار دولار خلال السنوات المقبلة لتطوير مشاريع الطاقة الخضراء في 15 دولة أفريقية[2].

إنّ توجه إسرائيل نحو دول أفريقيا ظل دائما يشكل جزءا من الصراع العربي الإسرائيلي، وجزءا من نظرية الأمن الإسرائيلية القائمة على التفوق العسكري، واكتساب الشرعية والهيمنة والتحكم في المنطقة وتطويق الدول العربية، دون الوصوللنفوذ إفريقيا، محاولة استغلال وتعميق الخلافات العربية-الإفريقية، وتهديد أمن الدول العربية خصوصا المطلة على النيل بزيادة نفوذالدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه، و إقامة مشاريع زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا، مستغلة العداء التاريخي بين إثيوبيا والعرب وتأثيرهاعلى السياسة الأوغندية، إلى جانب قيامها بتشجيع الحركات الإنفصالية في جنوب السودان، و خلق تيار مناهض للعرب، وخاصة في المناطق المطلة على الساحل الشرقي في إفريقيا[3].

إن الدوافع الإسرائيلية لتطويرعلاقاتها مع إفريقيا يتجاوز المكاسب الاقتصادية،وكشف خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في اجتماع قادة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقياالأكواس يونيو 2017، عن اهتمام تل أبيب المتزايد ببناء جسور متعددة مع أفريقيا، خصوصا بعد ثورات الربيع العربي والتغيرات الجذرية للبيئة الأمنية الإسرائيلية، وسقوط أنظمة عربية حليفة وصعود الحركات الإسلامية إلى السلطة، أجبرت إسرائيل على إعادة بناء تصوّرات حول علاقاتها مع إفريقيا وغيرها لمواجهة احتمالات العزلة المتنامية، بكسب الدعم الدولي الإفريقي عبر حملة دبلوماسية مكثفة استهدفت عددا من الدول في مناطق من القارة، هذا التوجه تجلى في نشاط مكثف، برزت من خلاله دبلوماسية الجولات والقمم الثنائية والجماعية مع القادة الأفارقة، حيث كان نتنياهو أول رئيس وزراء إسرائيلي يزور القارة الأفريقية عام 2016 منذ 5 عقود، شملت زياراته في شرق إفريقيا كينيا وإثيوبيا وأوغندا، وعملت على افتتاح سفارات جديدة في رواندا وغانا، واستثمرت في تطبيع العلاقات مع دولها كغينيا عام 2016 وتشاد عام 2018، والمغرب والسودان عام2020.

أن انقسام مواقف الدول الإفريقية من الحرب على غزة، عكس النجاح النسبي لدبلوماسية تل أبيب بالنظر إلى الموقف الإفريقي التقليدي المؤيد لفلسطين، وكشف إخفاقا إسرائيليا في كسب أو تحييد الرأي العام الإفريقي في الدول التي دعمت تل أبيب تاريخيا كجنوب أفريقيا، حيث تراجع وليام روتو رئيس كينيا و أبرزحلفاء إسرائيل الأفارقة عن تصريحاته الداعمة لتل أبيب بداية العدوان، إلى موقف أكثر حيادية معبرا

---

[1]-غازي دحمان، مرجع سابق.
[2]-عبد القادر محمد علي، مرجع سابق.
[3]-غازي دحمان، مرجع سابق.

عن قناعته أن "فلسطين يجب أن تكون دولة حرة" نتيجة ضغط الرأي العام والتصعيد الذي مارسه زعماء مسلمون كينيون، وصل إلى حد المطالبة بقطع العلاقات مع تل أبيب وطرد السفير الإسرائيلي[1] ،

على الرغم من النشاط الإسرائيلي المكثف بالقارة والّذي مكنها من التوسع بدولها، إلا أنها تبقى بعيدة عن الوصول إلى أهدافها الأساسية، فلم تنجح في كسب لهان المنظمات الإقليمية الإفريقية كالاتحاد الإفريقي الذي بقي يدين سياساتها العسكرية ويرفض صفة المراقب الذي يطمح له، وعدم تمكنه من إقامة علاقات مع بعض دوله.

ثالثا-المياه في السياسة الإسرائيلية في إفريقيا:

احتلت المياه موقعاً هاماً في الفكر الاستراتيجي الصهيوني منذ بداية التفكير في إنشاء دولة اسرائيل مستندة إلى ادعاءات دينية وتاريخية مؤسّسة على نصوص توراتية على شاكلة " كل موقع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته... كلمت موسى من البركة... هذا إلى النهر الكب نهر الفرات... وإلى البحر الكب نحو المغيب يكون تخُومُكُم ... فقطع مع إبراهيم ميثاقاً بأن يعطي لنسله هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكب نهر الفرات .."[2]، واضعة حدود دولتهم المزعومة، وبدعم من الجمعية العلمية البريطانيةأصدرت عام 1875 توصية بإسكان خمسة ملاين مهاجر يهودي في فلسطين، وأوفد موزس هيس*Moses Hess*أحد مؤسسي الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر خبراء ولجان علمية لدراسة الموارد المائية في كل من العراق وفلسطين، ودراسة إمكانية الاستفادة من مياه نهر الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية، إلاّ أنّ أهمية المياه كمورد طبيعي لم تبدأ في التبلور في الفكر الصهيونيحتّى انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام1897، حيث أعلن تيودور هرتزل *Theodor Herzl* وضع أسس الدولة اليهودية بحدودها الممتدة إلى نهر الليطاني، وبداية إرسال البعثات الفنية لإثيوبيا لإجراء الدراسات حول إمكانية سحب جزء من مياه نهر النيل إلى سيناء، ثم جرّها إلى النقب[3].

1-النيل في الاعتقاد الصهيوني:

ظهرت خطط الاستفادة من مياه النيل في الأوراق الرسمية الإسرائيلية بشكل صريح عقب حرب أكتوبر 1973،بداية من خطة إلشيع كيلي *Elisha Kelly* العام 1974؛ والّتي اعتبرت أنّ نسبة المياهالتي لا تزيد عن 1% من مياه النيل أي 800 مليون م^{3}سنوياً من أصل 80 مليار م^3 متوسط التدفق السنوي بالمقياس المصري،لا تشكل عنصرًا مهما من الميزان المائي المصري، لكنّها يمكن أن تحلّ أزمة المياه في إسرائيل، ومهّدت زيارة محمد أنور السادات للأراضي الفلسطينية، وتوقيع معاهدة كامب ديفيد العام 1979 الاتفاق حول نقل مياه النيل إلى صحراء النقب، ضمن اتفاقية تقبل مصر بمقتضاها تسليم نصيب 1٪ من مياه النيل لإسرائيل مقابل ألاّ تتلاعب بجريان المياه في دول حوضه، وحفر **ترعة السلام**تحت قناة السويس إلى سيناء ومنها إلى النقب، ونجاح هذا المشروع يعني نجاح الكيان الإسرائيلي في إرساء أمرواقع بالمنطقة، تكرّسه المشروعية والبعد القانونيالمستمد من التسوية الإسرائيلية–المصرية لحل أزمة المياه وعدم القدرة على التوسع الزراعي، ومحدودية القدرة على استيعاب المهاجرين، وهى عوامل تدعم القوة لإسرائيلية و توجهاتها العدوانية والتوسعية والضغط لتحقيق أهدافها بوضع مشاريع سدود على نهر النيل الأزرق، مضاعفة توترات المنطقة.

---

[1]-عبد القادر محمد علي، مرجع سابق.

[2]-التوراة المحرفة: الإصحاح الخامس عشر من الميثاق.

[3]-عسكرة المياه في العقيدة الصهيونية: من التوراة إلى السياسة الخارجية للكيان المؤقت، دراسة لمركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، 4 جويلية2023،

وفي العام 1986 وبمناسبة انعقاد مؤتمر أرماند هامر *Armand hummer* للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب، أعاد كيليصياغة مشروعه تحت عنوان" **خطة مياه الشرق الأوسط في ظل السلام"**، واتفق خلال انعقاد ندوة التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في "سان لوزان" منتصف 1989 أن تبيع مصر حصة قدرها 1% من إيراد النيل، إلاّ أن الرفض لبيع المياه دوليًا أو نقل أو تحويل أو بيع مياه النيل كان التوجه المصري الشعبي، وظل النظام يرفض -ظاهرياً- أن يكون هناك تعاونمائي مصري-إسرائيلي، و لأية صيغة من صيغ محاصصة في مياه النيل[1].

لطالما اعتبر إسرائيل نهر النيل مقدسا، تستمد منه وجودها وبقاءها واستمرارها، وأنّ التحكم في منابعه ومَصابّه هو الضامن لذلك، ما جعلها تتبع سياسة توسعية تبدأ من فلسطين مرورا بمصر، مشجعة التوجه للاستثمار في إفريقيا، وإقامة وطن قومي لليهود.

2-التوترات المصرية الإثيوبية:

شكلت أزمة سد النهضة الإثيوبي انعكاسات سياسية ودبلوماسية، وتزايدت مع تبادل التصريحات و التدريبات المشتركة على الأراضي السودانية، واستعداد كافة مؤسسات الدول المعنية بالأزمة، واستنفار المؤسسات الدينية الإثيوبية ممثلة في الكنيسة بتنويعاتها والمجلس الإسلامي الأعلى والإفتاء، قابله صمت مصري على المستوى الدينيالرسمي، وخوض أثيوبيا معركة النيل بخلفية عقدية تستخدم فيها كل الرموز الدينية والاجتماعية، ورغم تاريخية العلاقة القديمة بين الكنيستين الإثيوبية والمصرية، لم تقم الأخيرة بدور حاسم في سياق المسار التفاوضي كما كان دور الأزهر والأوقاف و دار الإفتاء[2]، مع تدخل إسرائيل و ربطوجودها بالأسباط والحكايات التلمودية، متجلية في ترويج أنّ العلاقات الإثيوبية-الإسرائيلية تعود كما تقول الأسباط الإفريقية إلى عهد النبي سليمان، وعلى الرغم من اعتناقه المسيحية إلاّ أنه احتفظ بالكثير من الأيقونات والتمائم اليهودية الثمينة، أبرزها التابوت الذي يعود إلى سيدنا موسى، وامتدادًا للأسطورة يعتقد شعب الأمحرة أن الدم اليهودي يسري في عروقهم، حتىأن آخر ملوك الحبشة هيلا سِلاسي *Haile Selassie*كان لقبه الرسمي "أسد يهوذا" المرتبط بسلالة "يهود الفلاشا مورا*.[3]

وعلى الرغم من ارتباط الكنيسة الإثيوبية على مدار 16 قرن بكنيسة الإسكندرية الأم، وتولّيبطريرك الكنيسة المصرية تعيين وترسيم مطران الكنيسة الإثيوبية، إلاّ أنهماتفرقتازمن حكم الإمبراطور الإثيوبيهيلا سيلاسي*Haile Selassie*عام 1959، واعتماد إثيوبيا في عهد رئيس الوزراء آبي أحمد البعد الديني في السياسة الخارجيةطارحة رؤيتهاالخاصةبالكنيسة، مع إحداث تنوع عرقي داخل كنيسة التوحيدالإثيوبية، وتفعيل الروايات الدينية والترويج لدورها ومكانتها الخاصةفي خلق شعور بالأمة، أماّ خطاب الكنيسة المصرية فقد كان هادئا رغم صخب الأحداث التي رافقت معركة مصر الدبلوماسية مع سد النهضة، حيث دعا رأس الكنيسة المصرية الباب تواضروس الثاني إثيوبيا حكومة وشعبا لتجنبالصراع في المنطقة، و المشاركة في التعاون والتنمية[4].

---

[1]-عسكرة المياه في العقيدة الصهيونية، مرجع سابق.

[2]-يوسف عبد المجيد، الكنيسة والأزهر... لماذا غابت مؤسسات دينية عن أزمة سد النهضة، نشر يوم 27-05-2021، القاهرة، على موقع الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/politics/

[3]-عسكرة المياه في العقيدة الصهيونية، مرجع سابق.

*الفلاشا أو (يهود إثيوبيا) أقلية تعرف باسم (الفلاشا مورا) التي تعني بالعبرية (الهائم على وجهه) لكنهم لا يتكلمون العبرية ومركزهم الرئيس إقليم أمهرا وتحديداً مدينة (غوندار) في شمال شرق إثيوبيا.

[4]-عسكرة المياه في العقيدة الصهيونية، مرجع سابق.

3-سد النهضة في المعادلة الإسرائيلية

بدأت الدراسات حول سد النهضة *Renaissance Dam* (الألفية) العام ،1946 بواسطة مكتب الولايات المتحدة للمسحوالاستصلاح، الذي حدد في دراسة موسعة لستة وعشرين موقعا لإنشاء سدود على حوض النيل، كان أهمها أربعة على النيل الأزرق، وقتها حمل اسم **سد بوردر*Border*،**واقتصر وقتها الدورالإسرائيليعلى التخطيط والتأثير من خلال مؤسسات الدراسات والشركات الأمريكية الواقعة تحت نفوذ اللوبي الصهيوني، ومع بداية التسعينات انتقلت إسرائيل إلى مرحلة العمل المباشر، بوصول خبراء إسرائيلين إلى أوغندا وإثيوبيا لإجراء أبحاث تهدف لإقامة مشاريع الري والسدود على مجرى النيل، ولم تقتصر الدراسة على إثيوبيا، بل توسعت للسيطرة الجيوسياسية على باقي دول حوض النيل، مع تبنّى البنك الدولي تمويل مشروعات السدود في إثيوبيا بفضل ترويج **اللوبي الصهيوني*AIPACK*** في واشنطن الرؤية الإثيوبية في الكونجرس الأمريكي، إضافة إلى التّحرك الإسرائيليالدولي لإقناع كيانات مالية ضخمة بالمساهمة بمبلغ وصل إلى 4،8 مليار دولار لإنشائه.[1]

أنّ اهتمام إسرائيل بإثيوبيا يدفعهالمميزات السياسية والجغرافية والعسكرية والأمنية الفريدة، وسط محيط مليء بالصراعات ومولدالأنماط أخرى من الأزمات؛ ما يجعلها مفتاح التغلغل الإسرائيلي في عموم القارة الأفريقية، وكانالانفتاح المتزايد بعد الإعلان عن بناء سدّ النهضة مطلع العام 2011، الدافع الأكبر للصهاينة لتوسيع هذه العلاقات والتعويض عن الفشل في الوصول لمياه النيل عبر مشروع "ترعة السلام"،ما جعل تل أبيب ترسل شركاتها لإقامة استثمارات ضخمة في إثيوبيا، وانتقلت إلى العمل المباشر بإجراء أبحاث تستهدف إقامة مشاريع للري على النيل تستنزف7 مليار متر مكعب أو 20% من وارد النيل لمصر[2]، والمشكل المطروح في بناء سد النهضة،هو المدة الزمنية التي سيُملأ فيها السد والتي تصر إثيوبيا أن تكون 3 سنوات والتي لا تعني الجفاف لمصر فحسب، بل تُنبئ بمخاطر جيوسياسية وتدهور اقتصادي واجتماعي، **و**إن كان انخفاض معدل تصريف المياه غير مؤثرحاليا، إلاّ أنّ المشاكل البيئية الناتجة عن مرحلة ملإه وحدها كارتفاع ملوحة المياه وزيادة معدل التبخر وزيادة معدل الترسيب الناتج عن بطئ جريان النهر، يعني فقدان جزء كبير من احتياطي العملة الأجنبية، والقضاء على الثروة السمكية النهرية وتبوير أكثر من 6.4 مليون فدان (أي فقدان دائم لأكثر من 51% من الأراضي الزراعية الحالية في مصر، ويفاقم من كارثة وقوع مصربالفعل تحت المعدل الدولي للندرة المائية، و استمرار العجز المائي وصولا إلى 32 مليار متر3 عام 2025 [3].

استهدفت إسرائيل الإحاطة بالوطن العربي وتطويقه وعزله عن إفريقيا، بناء على نظرية التخوم *PERIPHERALDOCTORINE* التي وضع أسسها ديفيد بن غوريون*David Ben-Gurion*، و إقامة علاقات مع إيران وتركيا وإثيوبيا؛ لربط إسرائيل بدول الشرق الأوسط غير العربية ومناطق القرن الإفريقي، وظهور**أبعاد عسكرة المياه**في أعقاب حرب1967على لسان **غولدا مايير*Golda Meir*،** مصرّحة أنّ التحالف مع إثيوبيا وتركيا يعني أكبر نهرين في المنطقة،و أكّد أرئيل شارون *Ariel Sharon*وزيرالدفاع في حكومة مناحيم بيجن*Menachem Begin عام 1981*على أهمية مواجهة التهديد العربي من خلال تطوير **علاقات أمنية** مع إفريقيا،باعتماد عسكرة المياه لتطويق المنطقة.

---

[1]-عسكرة المياه في العقيدة الصهيونية، مرجع سابق.

(2)- يوسف عبد المجيد،مرجع سابق.

(3)-عسكرة المياه في العقيدة الصهيونية، مرجع سابق.

إنّ هدف إسرائيل من وراء إقامة 33 سد على الأنهارالتّي تغذي نهر النيل سياسي وليس مائي، كون إثيوبيا تحوي أكثر من 100 نهر، إلاّ أنّ خطط السدود يتم تنفيذها حصرًا على الأنهار الثلاثة التي تغذي نهر النيل (عطبرة، النيل الأزرق، السوباط)، ما جعل وزير الريّ المصري الأسبق محمد المهدي راضي يعلن عن وجود اتفاق بين إسرائيل وأثيوبيا على إقامة سد لتوليد الكهرباء بموافقة البرلمان الأثيوبي على مشروع بإنشاء خزان على النيل الأزرق، ما استدعىتغطية سياسية لهذه التحركات بدأت بإعلان إسرائيلرسمياحالة الجفاف في 15أبريل1999م، محاولة البحث عن حلول وموارد تضاهي معدل الاستهلاك المتوقع وصولهبالمواردالحالية حتى 2025 إلى 264 م^3 للفرد في السنة[1]، وكشف المحلل السياسي مايكل كلير*Michel Clair* فيكتابه "الحرب على الموارد.. الجغرافيا الجديد للنزاعات العالمية"، أنّ إسرائيل لعبت دورًا كبيراً مع دول حوض النيل لنقض المعاهدات الدولية المنظمةلتوزيع المياه في حوض النيل، واعتبر أنّ هذا الأمر يأتي في إطار إستراتيجية لانتزاع النفوذ، تساعدها الإدارة الأمريكية بتوفير كل سبل التأثيرعلى دول مثل أثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا والكونغو[2].

ولم يقتصر التعاون الإسرائيلي الإثيوبي على أنشطة بناء السدود وتشييد محطات الكهرباء،بل امتدلتزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية والذخائر والدعم الأمني، فضلاً عن تدريب الطيارين الإثيوبيين بالقوات الجوية الإسرائيلية،وتبادل الزيارات على المستويين السياسي والأمني، وبعيدا عن عدم تقبل الكيان الصهيوني ليهود إثيوبيا، إلاّ أنه يحاول لملمة أوراقه في إثيوبيا تحقيقا لهدفه الرامي إلى توسيع رقعته الجغرافية ضمن مشروع "من النيل إلى الفرات"،واعتماد الإثيوبيين المهاجرين إلى كيان الاحتلال كبيادق في الساحة السياسية الإثيوبية تمهيدا لتقلدهم مناصب بعد اعتناقهماليهودية[3].

اعتبر شيمون بيرز*Shimon Peres* أنّ المياه كانت ولا تزال عاملا رئيسيا في السياسة المعاصرة، وأنّ العلاقات بين دول منطقة الشرق الأوسط والقرن الافريقي كانت وستظل مرتبطة بالسياسة المائية، وإنّ الانتهاك الخطر للحقوق المائية ينظر إليه كمبرر لشن الحرب،وبناء على فرضية بيرز قامت إسرائيل ببناء منظومة دفاع جوي حول سد النهضة الإثيوبي، والتي لا تحمي سد النهضة من أي المخاطر بل تمثل أيضا عسكرة العديد من الشركات الإسرائيلية التي تعمل في إثيوبيا، وحلم إسرائيل بأن تكون دولة مصب لنهر النيل هو محركها على اعتبار أن الماء العذب هو النفط القادم في الأطروحات المتداولة حول **حروب المياه**، والتي نشُرت في تقييم مخاطرأعدته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لعشرة مواقع محتملة لهذهالحروب، كان معظمها وأبرزها في الشرق الأوسط وبالتحديد منطقة حوض النيل [4].

المبحث الثالث: الدبلوماسية الدينية كإطار لتفسير التنافس الجزائري- المغربي

تُؤدي الطرق الصوفية في العديد من الدول العربية والإفريقية التي تنتشر فيها مثل الجزائر، المغرب، مصر، موريتانيا، ليبيا، النيجر، تشاد، مالي، السنغال.....؛ أدوارًا ووظائف اجتماعية بأنماط مختلفة ومتباينة، وإن كانت تأخذ أشكالًا متعددة حتى على مستوى الدولة الواحدة، ومع توسع دورها الاجتماعي لجأت الحكومات إلى دعمها وتنمية دورها، وملأ الفراغ الاجتماعي الّذي تركته بعض تيارات الإسلام السياسي، وقد شكلت العوامل السياسية والاجتماعية وتحولات المجتمعات العربية منذ سقوط جماعة الإخوان المصرية سنة 2013، تغيّرا في وظيفة ودور الطرق والزوايا الصوفية، فاستطاعت بعضها في

(1)-المرجع نفسه.
(2)-نفس المرجع.
(3)- يوسف عبد المجيد، مرجع سابق.
(4)-عسكرة المياه في العقيدة الصهيونية، مرجع سابق.

دول المغرب العربي والغرب الإفريقي والسودان إعادة مكانتها الاجتماعية، واعتمادها كحليف رئيسي في حلّ الأزمات و الصراعات، إضافة لدورها في التكافل الاجتماعيومكافحة الفقر[1].

المطلب الأول: الدين في المجال المغاربي

لطالما كرس ارتباط الدين بالسلطة تبعية أحدهما للآخر، والفيصل بينهما هو التأويل الديني لهذه العلاقة، والصفة التي يضفيها على السلطة والفكر، فعند تدين صاحب السلطة قد يفسد الدين والسياسة معا ويعاب المختلف وتبرز غريزة تدميره، تحقيقا لطوباوية المطلق المتجانس، ويصير الدين ايديولوجية السلطة والتي وعلى الرغم من صلاحها فهي مفسدة للدين والتّدين لإعادة إنتاج نفسها باستمرار،ما يجعلمن التعصب الديني تاريخيا عدوا للفكر والعقل.

وشكلت العلاقة بين الدين والدولة قضية مركزية في التاريخ والفكر السياسي الإسلامي القديم والحديث وحتى المعاصر، بداية من الصراع بعد وفاة الرسول (ص)حول شرعية الخلافة، ما كوّن نظريات حول مصدر الحكم وشروط شرعيته، واتخذ أبعادا كبرى عبر استحضار الحركات السياسية الإسلامية لمقولة وحدة الدين والدولة في الإسلام، والتمسك بشعار**الإسلام هو الحل**، في ظل غياب مشروع مجتمعي حقيقي، أو ترجمة النماذج الليبرالية والرأسمالية وتغليفها بغلاف ديني، جعل الصراع حول الفصل بين المجالين السياسي والديني يتخذ بعدًا حضاريا[2].

أولا-الإسلام في التاريخ المغاربي:

اعتبر العلامة ابن خلدون في نظريته حول الدولة وتاريخ التطور الحضاري وعلاقته بالجانب الدين: "أنّ أحوال العالم والأمم وعوائدهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو انتقال من حال إلى حال"، ولابد من وجود الدولةفي كل مجتمع كشرط أساسي لاستقامة الشؤون السياسية، في إطار العصبية التي تجمع بين القوتين المادية والمعنوية بكل ما تعنيه من عصبيات قبلية وعشائرية وطائفية وإثنية، بعد أن كانت القومية العربية أساس قيام الدولة والحاضن لهويتها، وقد اهتم سكان المجال المغاربي بإنعاش الحياة الدينية منذ ميلاد الدول المغاربية الوسيطية، المرابطية والموحدية، انطلاقا من زاويتي الإسلام الرسمي والشعبي، و الإسلام السياسي.

1-الإسلام الرسمي: (المذهب المالكي)

هو الإسلام الذي يتبناه ويدافع عنه فقهاء وعلماء ومثقفوالسلطة السياسية، سواء عبر الولاء التام أو المصالح المتبادلة، أو المعارضة الصريحة عبر الفتاوى الدينية والدنيوية؛ حيث تبنّت الدولة الوسيطية المذهب المالكي، وكرّسهفقهاء السلطة المرينية في إطار مشروع متكامل يبدأ بسياسة التعليم المنتهجة وفق برامج دراسية إجبارية، واعتماد كتب الخليل ومالك كتبا رسمية وإجبارية في دراسة الفقه الإسلامي، بعد أن كانت مسألة الخلافة وإمارة المؤمنين، أوالسلطة السياسية الدينية كشكل من أشكال التدين والتعاطي معه[3].

2-الإسلام الشعبي (التصوف السياسي الديني: الزوايا)

اهتمّت الدويلات التي توالت على حكم شمال إفريقيا بحركة المتصوفين والتي انتقلت إلى المغرب العربي عهد المرابطين والموحدين في شكل ممارسة شعبيّة للدين، وكشكل من أشكال التدين البعيدة عن رسميات السلطة وكرد فعل تجاهها، وظهرت مغاربيارباطات التجأ إليها المتصوفة قصد تعليم الناس أمور

---

(1)-أبو الفضل الإسناوي، الدبلوماسية الروحية، الدور الاجتماعي للطرق الصوفية في المنطقة العربية https://www.almarjie-paris.com/الجمعة 31/أغسطس/2018.

(2)-عبدالرزاق السعيدي، المؤسسات الدينية السياسية ودورها في التحولات الراهنة، نشر يوم 12ديسمبر 2018، من الموقع: https://afkaar.center/2018/12/12/

(3)-عبد الرزاق السعيدي، مرجع سابق.

دينهم وتدبير حياتهم، وبعد توسع الحركة وتعرضها للقمع الديني والسياسي من طرف الدولة الموحدية، ساعدت القبائل المرينية على الوصول إلى السلطة، بعد أن أنشأ السلطان المريني أبو يعقوب يوسف (1258م- 1286م) أوّلالزوايا لاستقبال الوفود الأجنبية، وأقرالسلطان أبو عنان (1351م- 1357م) ميزانية خاصة لهذه الزواياالتصير مقصداللمسافرين ومريدي الطرق الصوفية، ما خلق شكلا جديد من التّدين، وعهدا جديدا لمؤسسة دينية سياسية جديدة،وصارت الزوايا مرتعا خصبا للتأطير السياسي بعد الدينيوللمعارضة السياسية، فظهرت شخصيات صوفية ادّعت في الغالب النسب الشريف والإتيان بالخوارق والتمييز، باحتكار البركة والكرامات التي كان الشعب متعطشا لها نتيجة ظلم السلطة الحاكمة، وعملت على بناء الزوايا بشرعية دينية لتمارس العمل السياسي، فأضحت مقرا لتعليم الصوفية وفنون أخرى كالموسيقى الحرب والسحر، ونظرا للخطر السياسي الذي شكلته الزواياقامت السلطات المرينية بتشجيع الإسلام السني الرسمي ونشر سياستها التعليمية–التي كرّست من الزوايا– مرتعا للبدع والجهل،عاكسة صراعا بين السلطة السياسية المركزية والقبائل المناوئة والمحافظة على كيانها الاجتماعي والسياسي، معبرة عن صراع ديني-اجتماعي بين ذوي النفوذ والمرتبطين بالسلطة السياسية، والعامة من الفقراء المرتبطين بالزوايا.

3-الإسلام السياسي: (مؤسسة سياسية دينية)

ظهرت حركة الإسلام السياسي كحركة اجتماعية سياسية،تعتمد جوانب معينة من الدين لتحقيق ذاتها وأهدافهاالسياسية والإيديولوجية، مستمدة منطقها وأسباب نموها من تطورمجتمعها، وقد برزت حركات الإسلام السياسي مغاربيا نظرا لفشل السياسات الوطنية المتسلطة، والتبعية الاقتصادية، وتخلف السياسات التعليمية، و إقصاء عامة الشعب منمجالات الحياة العامة،معمِّقة الهوة بين الطبقات الاجتماعية وتقليص فرص المشاركة السياسية، إضافة إلى تشجيع الأنظمة السياسية الحركات الإسلامية السياسية، بغية مقاومة الإسلام الشعبي والإيديولوجيات اليسارية الماركسية.

كما أنّ فشل الحركة الوطنية والقومية العربية، واندلاع الصراعات والحروب الداخلية وتبني المشاريع الوطنية من طرف الجيش كما في مصر وليبيا والجزائر، وانعكاسات العولمة على المنطقة العربية (التدخل الامريكي في العراق، وفي السودان وفي سوريا...)؛ أجّج المشاعر المضادة للغرب ثقافيا، مع بروز أدوار بعض الدول الإسلامية، وخاصة إيران والسعودية وقطر والقائم على تسخير الرمزية الدينية وتمويل وتأطير الجماعات الدينية لأهداف سياسية نعيش نتائجها اليوم[1].

أفرزت المجتمعات المغاربية الإسلامية تصورا خاصا للإسلام ناتج عن تكيف تاريخي متبادل بين القيم الدينية والهياكل الاجتماعية والثقافية، والتّي كانت في مجملها ردود أفعال تجاه مبادرة الحكام في جل أقطار المغرب العربي، باستثناء التجربة الجزائرية التي واصلت الحوار والاستجابة لشروطها، بفتح باب التعددية السياسية ونزع صفة الإسلامي عن الحزب السياسي، والاهتمام بمواضيع العنف والتعصب الديني وعدم احتكارالإسلام والمنظومة القيمية، وعدم وجود قوة سياسية قادرة على منافسة السلطة السياسية ايديولوجيا وتنظيميا، مركّزة في استقطابها السياسي على فضاء المساجد ودور الثقافة والجمعيات والتوسع في الجامعات، وتطوير الخطاب الفكري في اتجاه امتلاك التنظيم، وصارت تطالب بإعادة الاعتبار إلى الإسلام كمكون أساسي للشخصية المغاربية، وانتقاد النظام السياسي من داخل مشروعه السياسي التحديثي بالتركيز على مبدأ المساواة وبناء المواطن الصالح[2].

ثانيا-الطرقية في دول المغرب العربي

[1]-عبد الرزاق السعيدي، مرجع سابق.
[2]-عبد الرزاق السعيدي، مرجع سابق.

يقترب عدد الطرق في الجزائر من ثلاثين طريقة، تنتشر فيما يقترب من 9 آلاف زاوية أشهرها: الرحمانية والسنوسية والدرقاوية والطيبية والتيجانية والعلاوية، تنتشر في العاصمة وفي المناطق القريبة من الحدود المغربية، أشهرها الطريقتين التيجانية والعلوية، ويعرف المغرب الأقصى طرقا صوفية تتنافس هي والجزائرعلى أحقيتها نتيجة التقارب والتشابك بين الطرق الصوفية في الدولتين، وتنتشر الطرق الصوفية المغربية في العاصمة مراكش ومنطقة الريف الشرقي المغربي، ومن أشهر الطرق ذات الامتداد الجغرافي في المغرب الحنصالية والعلوية، والقدوريةالكركرية، والدرقاوية، والقادرية، والشاذلية.

إنّ الطبيعة التشابكية بين الطرق الصوفية في دول المغرب العربي، إضافة إلى الحالة التنافسية بين الدولتين أدَّت إلى ميزة مهمة للدور الاجتماعي للطرق الصوفية المغاربية وهو تعدد مستويات الانتشار، إضافة إلى أدوارها الاجتماعية، فإن حكوماتها حفزتها على القيام بأدوار سياسية ودبلوماسية في منطقة الغرب الإفريقي والساحل والصحراء، ما خلق دورًا آخر للتصوف يتماشى مع الدور الاجتماعي، ترجمته الدبلوماسية الروحية التي تمثل سمة مهمة من سمات السياسة الخارجية المغربية والجزائرية تجاه إفريقيا.[1]

1-الجزائر ومخزون الصوفية:

تحوي الجزائر مخزونا دينيا زاخرا ومؤثرا في عموم إفريقيا وخاصة غربها، وتعد الطريقة التيجانية أكبر الطرق الصوفية من حيث عدد مريديها وأتباعها البالغ عددهم قرابة 500 مليون، وينتشر مريدوها في تشاد والنيجر ونيجيريا وبشكل أقل في السينغال ومالي، وتعتبر نيجيريا أكبر معقل لأتباع الطريقة التيجانية التي تحوي وحدها نحو 80 مليون مريد[2].

أ- الطريقة التيجانية:

يعود نسب هذه الطريقة إلى مؤسسها أبو العباس أحمد بن المختارين بن أحمد التيجاني (سنة 1737م) بقرية عين ماضي ولاية الأغواط الجزائرية، تعرف انتشاراً واسعاً في كل من المغرب والجزائر وموريتانيا والسودان والحجاز والسنغال ونيجيريا[3]؛تنقل بين عدد من الدول العربية والإفريقية، ونشر خلالها طريقته حتى وصل صيتها إلى أوروبا وآسيا، توفي العلامة بمدينة فاس المغربية سنة 1815موأقيم له ضريح بالمدينة، وفي إطار توظيف العامل الدّيني الرّوحي في توحيد الرّؤى ومواجهة التّهديدات الأمنية الجديدة، احتضنت الجزائر أكبر تجمع للطريقة التّيجانية في مدينة البيّض،الّتي أصبحت عاصمة للطّريقة بأكثرمن 470 مليون مريد سنويا من مختلف البلدان والقارات، يزورون **"مدينة الفتح التّيجاني بوسمغون"** بالبيض، ومسقط رأس الشّيخ أحمد التّيجاني مدينة عين ماضي بالأغواط، وفي إشارة واضحة إلى أهمية استثمار العامل الديني، في الحفاظ على تواصل الجزائر في امتدادها الطبيعي وعمقها الاستراتيجيالإفريقي، وصرح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أن "الجزائر التي خدمت إفريقيا في ماضي عهدها وستواصل المسيرة في حاضرها ومستقبلها، مستلهمة كل ذلك من مجد الأسلاف والأجداد[4]، **وشكل الحضور القوي للطريقة في** العمق الإفريقي تنافسا محتدما بين الجزائر والمغرب حول أحقيتها في الطريقة وفي توظيفها، حيث استطاعت أن تؤدي دورا روحيا وسياسيا مهما غرب إفريقيا، واكتسبت تاريخيا مكانة قوية لما تؤديه من دور اقتصادي في إنعاش المبادلات التجارية وفي دعم القضايا الوطنية.

ب-الطريقة القادرية:

---

(1)-أبو الفضل الإسناوي، مرجع سابق.

(2)-أسيا قبلي، الدبلوماسية الدينية..تعزيز امتداد الجزائر في عمقها الاستراتيجي،نشر يوم:2022/12/22، على الموقع:HTTPS://GEOPOLITIKA.ECHAAB.DZ/2022/12/22/

(3)-عبد الحق دحمان، البعد الديني كأحد مصادر النفوذ الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية، مركز المجدد للبحوث والدراسات، إسطنبول تركيا،2023،

(4)-أسيا قبلي، مرجع سابق.

وإن كان صاحبها الشيخ عبد القادر الجيلاني (ت561هـ/1166م)من بغداد، إلاّ أنّ ناشر الطريقة في المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء،هو تلميذه المباشر الأندلسي المولد الشيخ أبي مدين شعيب الأنصاري الأندلسي(ت594هـ/1197مـ)، الذّي سكن بجاية ودرس بها وتوفي في تلمسان، وساهم الشيخ عبدالكريم المغيلي التلمساني(ت905هـ/1503م)، وتلميذه الشيخ سيد أحمد البكاي الكنتي (ت959هـ/1552م)،بجهودكبيرة في نشر الطريقة وتعاليمها في دول منطقة الساحل و أجزاء من القارة الإفريقية، والتّي ساهمت في تخليص مجتمعاتها من البدع والجهل، وحظيت الطريقة بولاء كبير لأقطابها بالجزائر منذ ذلك الوقت[1].

ج-الطريقة الرحمانية:

تأسست الرحمانية في القرن الثامن عشروتنسب إلى الشيخ الفشتالي الجرجري المولود في جبال جرجرة، وتحظى بالانتشار في كامل التراب الوطني، وتبلغ عدد زواياها حوالي 177 زاوية في الجزائر، يتبعها جمهور كبير في منطقة شمال إفريقيا، وترحب الزاوية الرئيسة الهامة بالفقراء والأجانب والأيتام، وتدرسهم العديد من العلوم بما فيها الفقهية والإسلامية.

د-الطريقة الشاذلية:

تنسب إلى الشيخ أبي الحسن بن عبد الجبار الشاذلي، وتعرف انتشارا في كلّ من المغرب والجزائر ومصر والسودان والجزائر وتونس وبعض دول الساحل، وتتفق مع الطرق الصوفية الأخرى في الكثير من المعتقدات والنقاط، مثل: الخلوة والنيةوالزهدوالذكر والتوبة.

تؤدي الزوايا والطرق الصوفية دورا أساسيا في نشر الإسلام في إفريقيا، وأكثرها تأثيرًا: التيجانية والقادرية، والتي لديها مراكز في جميع أنحاء إفريقيا[2]، وتؤكد بعض الممارسات التعبدية الخاصة بهما عن حيوية التبعية الروحية للمصدر أكثر من حيوية الأنظمة السياسية لدول منشئهم، وتحظى الجزائر بإمكانية هائلة وضخمة في الاستفادة من هذا المورد الحيوي المهمكقوة ناعمة في إفريقيا، باعتبار أنالطريقتين منبع انتشارهما من الجزائر.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الدينية الجزائرية:

قررت معظم الحكومات بعد أحداث 11 سبتمبر2001 إعادة النظر في سياساتها الخارجية،والعودة إلى الهوية والقيم الدينية في نشاطها الدبلوماسي،عبر إشراك رجال الدين وخلق سبل جديدة لتعزيز السياسات الخارجية الخادمة لمصالح الدولة، وتنشيط التشاور والتعاون المتبادلين، والمعززللقدرة الوطنية في توجيه القضايا، عبر تمكينالقادة الروحيين في إرساء العلاقات المشتركة بين البلدين؛ وتمكيناالناشطين الدينيين من المساهمة في بناء مجتمع أفضل[3]، فاعتمدت الدول العامل الديني لتنفيذ سياستها الخارجية والتفاعل في محيطها الخارجي، فإعلان قيام الكيان الصهيوني كان بتبرير ديني لإقامة دولة لليهود بناء على الرواية الصهيونيةوبتأييد أمريكي لتنفيذ أجندتها السياسية في الشرق الأوسط[4].

أولا-البعد الديني في السياسية الخارجية الجزائرية:

---

(1)-بلعور حمزة والأفريد محبوبة، دور الدبلوماسية الدينية الجزائرية في تفعيل قوتها الناعمة بإفريقيا، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، المجلد29، العدد الأول،2024، ص ص858-873.

(2)-عبد الحق دحمان، مرجع سابق.

(3)-بلعور حمزة والأفريد محبوبة، مرجع سابق.

(4)-أسيا قبلي، مرجع سابق.

تعود السياسة الخارجية الجزائرية ومحدداتها إلى ثورة التحرير الوطنية (1954-1962)، مع تبنيها مبادئ منظمة الأمم المتحدةوحركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية، والتي تضمنت الالتزام بسياسات حسن الجوار وضبط الحدود وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، ودعم حركات التحرر وحقالشعوب في تقرير مصيرها، وحل وإدارة النزاعات بالطرق السلمية وتجنب اللجوء إلى القوة المسلحة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1]،فبعد أن كان للشخصيات الدينية دور بارز في مقاومة الاستعمار والغزو الأجنبي، حاربت الطّرق الصّوفية الجزائرية الاحتلال بقيادة مشايخ معروفين كالأمير عبد القادر ووالده محيي الدّين، واضطلع دورها بشحن الهمم وحشد الصّفوف لمقاومة المحتل، فجاءت معظم مذكراتهم وتقاريرهم ورسائلهم تؤكد الدورالمحوري لمختلف الطرق الصوفية في مقاومة المحتل و ترسيخ تعاليم الدين الإسلامي، كما قاومت الزوايا الحملات التبشيرية في مختلف أنحاء إفريقيا الغربية، ففي السينغال عمل الحاج عبد الله نياس الذي نشر الإسلام في عموم السينغال، وخليفته الشيخ إبراهيم نياس الكولخي، على التحريض ضد الحملات التبشيرية.[2]

إنّ التحديات الدولية الجديدةجعلت الجزائر تعتمدالبعد الديني والثقافي لتسويق صورتها في الخارج، وتسطيره كبعد لابد من اعتماده ضمن الاستراتيجيات المعززةللنفوذ في الساحة الإقليمية والدولية،ويأتي تفعيل هذا الدور في إطار ما نوّه به رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون حول ضرورة بعثه للأبعاد الأخرى للدبلوماسيةفي العمق العربي والإفريقي،المتشابه مع الجزائر في نقاط متعددة بما فيها بُعدَي العقيدة والدين[3]، وعرفت السنوات الأخيرة انفتاح الجزائرعلى جوارها الإقليمي الافريقي اقتصاديا وماليا وتجاريا، بعد أن اقتصرت لعقود على الجوانب السياسية والأمنية، ومع اختلالات دول الجوار الإقليمي الأمنية وانتشار المجموعات المسلحة والتدخلات العسكرية الأجنبية، كان لزاما على الجزائر تبني استراتيجية تكاملية شمولية كفيلة بحل المشكلات الافريقية خصوصا مع ترامي الحدود الجزائرية وانكشافها الأمني الذي سمح باستفحال التهديدات الأمنية، من إرهاب وهجرة غير شرعية وحركات انفصالية وتجارة الأسلحة والبشر والتهريب والمخدرات وانتقال الأوبئة، ما جعل من اعتماد استراتيجية براغماتية ضرورة ملحة ومقاربة أكثر نضجا وفعالية في مجالها الإفريقي، لتقليل التهديدات العابرة للحدود، كما أنّ التنافس الدولي على موارد القارة ومايخلقه من أخطار،نشّط الدبلوماسية الجزائرية بما يخدم مصالحها الحيوية ،وكونه خيار استراتيجي لابد من استثماره بشتى الآليات حتى دبلوماسيا سواء كان رسميا أوغير رسميا[4]؛ فامتلاك عناصر القوة الصلبة لا يغني في عالمنا المعاصر عن امتلاك القوة الناعمة، إذ لابد من تفعيلها لتعظيم مكانتها الإقليمية والقاريةباعتماد المحدد الديني، الذي تزخر به الجزائر وأهمها الطرق الصوفية المنتشرة في جميع أرجاء إفريقيا جنوب الصحراء، وارتباط شعوبها بالتبعية الدينية لأقطابها بالجزائر، منح ميزة استثنائية للدولة الجزائرية لتوظيف هذا البعد الديني في سياستها الخارجية، عبر تفعيل أكبر لدبلوماسيتها الدينية اتجاه محيطها الإفريقيما يحقق لها التأثير والمكانة الإقليمية، وذلك بوضع الآليات والسياسات الملائمة لها، مع خارطة طريق طويلة الأمد للاستثمار الصحيح فيها، والسعي إلى بناء شراكات استراتيجية تساعدها على تجنب التدخلات الخارجية التي تستنزف المنطقة وتخلق بيئة أمنية غير مستقرة[5]، واهتمت الدبلوماسية الدينية

---

[1]-عبد الحق دحمان، مرجع سابق.

[2]-أسيا قبلي، مرجع سابق.

[3]-عبد الحق دحمان، مرجع سابق.

[4]-صالح زياني، الدبلوماسية الروحية والدينية كدعامة للدبلوماسية الاقتصادية في سياسة الجزائر الافريقية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الأول، جوان2023، 64-81.

[5]-بلقاسم فؤاد، الرهانات المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية في ظل التحديات الأمنية الإقليمية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد العاشر، جوان 2018، ص ص246-269

للجزائر بالسيطرة على إفريقيا، باعتبار القارة مجالا حيويا وضرورة استراتيجية مع تزايد التنافس الدولي، إلا أنّ دول الجوار الافريقي لازالت تعاني من مشكلات جمة، كغياب التنمية نظير انتشار الفساد والاستغلال الأجنبي لثرواتها، ماخلق واقعا متشائما لشعوبها تتناغمت فيه الاختلالات البنيوية من هجرة غير شرعية وجريمة منظمة وجماعات إرهابية، جعل من البحث عن الآلية الكفيلة لمواجهتها حتمية[1].

ثانيا-أهداف الدبلوماسية الدينية والروحية الجزائرية:

أصبحت الجزائر مزارا للوفود الأمنية لانخراطها في صنع الأمن في العمق الافريقي، حيث انتهجتتأمين الأمن في بيئة يحكمها عدم اليقين بفعل التهديدات، والتي زادت حدتها ومداها بعد سقوط عدة أنظمة في المنطقة بعد الربيع العربي، وعجز الدول الافريقية على بسط نفوذها وسيطرتها وشرعيتها[2]، فركزت جهودها الدبلوماسية لمجابهة التحديات الأمنية بالدعوة إلى ضمان تنسيق أكبر لمحاربة الإرهاب وضمان الأمن، لا سيما في ظل التحولات التي عرفتها المنطقة،وشغلتمسألة الإرهاب والبحث عن سبل مكافحتها حيزا من نشاط الدبلوماسية الجزائرية، وأعطت دفعة جديدة وقوية للتعاون بين دول الساحل والصحراء الإفريقية، في مسائل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، لا سيما أمام الأزمة الليبية التي خلّفت وضعا جديدا في المنطقة مع التداول المكثف للأسلحة وعودة الرعايا الأجانب إلى بلدانهم، ما يخلق تحديات جديدة لهذه الدول، مع تأكيد الجزائر رفضها التدخل الأجنبي طبقا لمبادئ سياستها الخارجية، وإيجاد حلول توافقية بين أبناء الشعب الليبي والوصول إلى المصالحة الوطنية، كما أن التطورات الخطيرة التي شهدتها مشارف الحدود الجنوبية بسبب الأزمة في شمال مالي، وضرورة وضع حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري[3].

ركزت الجزائر منذ قدوم الرئيس عبد المجيد تبونعلى توظيف البعد الروحي الناعم خاصةفي الدائرة العربية والإفريقية، لما تحملهمن معتقدات وأفكار دينية مشتركة، ما يسمح بالتوافق حول العديد من المعطيات والقضايا، لتصبح مركزاً دينياً وثقافياً في إفريقيا عبر:

- تكوين الطلبة الأفارقة بمسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة ومسجد الجزائر الكبير بالعاصمة، وبناء عدة ملحقات ثقافية تابعة للسفارة الجزائرية وتعليم اللغة العربية، على النحو الذي يسوق صورتها وثقافتها ويصنع جاذبيتها.

-الترويج للدبلوماسية الدينية إفريقياوعربيا ومتوسطيامن خلال التظاهرات العلميةوالرياضية ووسائل الإعلام والأفلام والمسلسلات.....، على شاكلة ما فعلته بعض الدول المتقدمة والقوى الصاعدة مثل تركيا، الصين وإيران، والذي يتطلب استراتيجية دقيقة وفعالة من أجل بعث البعد الديني والثقافي وجعله أحد محاور الارتكاز في السياسة الخارجية الجزائرية في عالم معقد يتطلب تفاعل متغيرات الاقتصاد والأمن والسياسة والدين و الثقافة[4].

-تفعيل مراكز بحث خاصة في سبل تفعيل أكبر للدبلوماسية الدينية الجزائرية اتجاه محيطها الإفريقي، والبحث في سبل التغذية الاسترجاعية للمساعدات التي تمنحها الجزائر لهاته الدول، قصد الوصول إلى تفعيل أكبر لقوتها الناعمة وبشكل خاص اتجاه محيطها الجيو-استراتيجي، خصوصا بعد اتساع ظاهرة التهديدات العابرة للحدود السياسية للدول وتأثيراتهاعلى الجزائر،خصوصا تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية نحو دول غرب إفريقيا، ومنها عبر دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي نحو أوروبا مرورا

---

[1]-صالح زياني، مرجع سابق.

[2]- صالح زياني، مرجع سابق.

[3]-بلقاسم فؤاد، مرجع سابق.

[4]-عبد الحق دحمان، مرجع سابق.

بالجزائر، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الحزام الأمني للجزائر، عبر كافة حدودها بدءا من المغرب مرورا بالساحل الإفريقي، وصولا إلى ليبيا وانتهاء عند تونس في الحدود الشرقية[1].

-فعلاقة الجزائر بإفريقيا تتجاوز الروابط الأمنية والسياسية والاقتصادية، إلىالبعد الحضاري والثقافي والديني، والذّي يسمح توظيفه بتمتين العلاقات البينية بين الجزائر وإفريقيا سيما دول الجوار، إذ يعد الأمن الديني جزءا لا يتجزأ من الأمن العام لدولتنا.

مثّل البعد الديني نقطة ارتكاز مهمة في تحصين المنطقة من خلال مقاومة الاستعمار، إذ ساهمت الطرق الصوفية والزوايا في مقاومة الاحتلال، من خلال تفعيلها لفريضة الجهاد ما جعل من الطرقالصوفية والزوايا كمرجعية دينية في التاريخ المشترك بين الجزائر وعمقها الافريقي.

فالتحديات الإفريقية تستدعي إعادة الانتشار على مستوى المناطق والدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، كما أن حجمها يستدعي إعادة ترتيب الأولويات والتوجهات السياسية والاقتصادية والأمنية، وحتى الروحية وكذا الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهدافنا، فحضور الدبلوماسية الدينية وتفعيلها يعد ذو أهمية من جوانب عدة وهي:

-مواجهة الإسلام المدافع عن الاطروحات التي لا تتوافق ومصالح الجزائر بل وتهدد أمنها؛

-تحسين صورة الإسلام في المنطقة، سيما وأن تنامي ظاهرة الإرهاب أفقدت الإسلام صفة التسامح الجوهرية؛

-وضع حد للجماعات التي تستخدم الدين لبلوغ أهدافها المنحرفة؛

-مواجهة تاثير الكثير من القوى الإقليمية التي تعمل جاهدة للهيمنة على المنطقة روحيا، بغية تمرير أهدافها واستراتيجياتها؛

-المساهمة في تأمين المد الاستراتيجي للجزائر افريقيا؛

-المساهمة في حلحلة العديد من الأزمات والصراعات في المنطقة بحكم وجودها وامتدادها القوي؛ لاسيما في الكاميرون السينغال النيجر ومالي؛

-تقويض تغلغل القوى المعادية للجزائر وبالخصوص التوسع الصهيوني والذي لا يتوانى في تقديم الوعود للبلدان الافريقية في ميادين مختلفة وكثيرة، كبرامج التجسس والحصول على الأسلحة ومساعدتها تكنولوجيا في ميدان الزراعة والمياه؛[2]

-التركيز على الدول المجاورة للجزائر بالمغرب العربي ومنطقة الساحل، منطقة المتوسط كمرحلة أولى لبعث النشاط الثقافي والديني في السياسة الخارجية، وتقريب صورة الجزائر الثقافية لهم؛

-تفعيل دور السينما الثقافية والدينية ومحاولة بناء استراتيجية وطنية لتصديرها في البيئة الخارجية على شاكلة بعض الدول التي نجعت في تسويق ثقافتها ودينها مثل: تركيا وإيران؛

-محاولة إنشاء روابط عديدة خاصة في العمق الإفريقي من أجل ضم مشايخ وأئمة وعلماء لإدارة العديد من القضايا، والمساهمة في تعزيز الأمن الديني، وحفظ السلم والأمن الإفريقي؛

---

[1]-بلقاسم فؤاد،مرجع سابق.

[2]-صالح زياني، مرجع سابق.

-محاربة الفكر التطرفي عبردعم هذه الدول في إنشاء معاهد وجامعات، تضمن نشر الفكر الوسطي والصحيح غير المغلوط، وبذلك فهي تكبح خيارات الجماعة الإرهابية في تجنيد شباب دول الساحل الإفريقي مستغلةً بذلك أوضاعهم المعيشية الصعبة[1]؛

إنّ الاستثمار الديني والتوظيف الروحي لايزال متواضعا مقارنة بالدول المجاورة، أين يعد البعد الروحي من أهم الأسلحة التي يتم توظيفها لتمتين العلاقات، فتأمين المصالح السياسية والاقتصادية يتم خدمته من خلال تثمين الروابط الروحية بإفريقيا، فتفعيل الدبلوماسية الروحية كجانب مهم من دبلوماسيتنا لم يحظ بما يكفي من الاهتمام على الرغم من أنه شهد انفتاحا لافتا على الزوايا والطرق الصوفية داخليا خلال فترة حكم الرئيسالسابق عبد العزيز بوتفليقة، أين لاقت دعما ملحوظا حيث اعتمد نشاط الزوايا والطرق الصوفية لإهداف وغايات سياسية، على الرغم من هيكلة الجزائر الزوايا من الناحية القانونية بناء على قانون الجمعيات لسنة 1990(قانون 06/90) وهذا بهدف تنظيم نشاطها وتسهيل مراقبتها، إضافة إلى تفعيل دورها داخليا، حيث أسس الزاوية البلقادية الهبرية بالعاصمة قصد استقطاب العديد من العلماء والفعاليات الدينية في الجزائر وجعلها منارة علمية ودينية، واستحداث منصب مستشار رئيس الجمهورية مكلف بالزوايا، إضافة إلى انفتاح الإعلام على الطرق الصوفية وعلمائها، مع عقد العديد من الملتقيات أهمها ملتقى الطريقة القادرية بورقلة وملتقى الطريقة التيجانية بوادي سوف.

إن إعطاء الدبلوماسية الدينية ما تستحقه من اهتمام لا يزال متواضعا، رغم أنّ الزوايا والطرق الصوفية كمرجعية دينية لطالما أدّت وظائف كثيرة على امتداد تاريخ الجزائر داخليا وخارجيا، وفي واقع الأمر فإنّ الوظائف التي أدّتها الزوايا والطرق الصوفية في الماضي لا ينبغي أن يحجب أهميتها في وقتنا الراهن بل وحتى مستقبلا، فحضورها أصبح ضرورة ملحة إذ لطالما استغلت الجماعات الدينية المتطرفة الشباب الإفريقي لتحقيق أهدافها، وعليه يجدر التركيز عليها من خلال منحها التعليم والتدريب وغرس القيم الدينية الصحيحة، ولتحقيق المسعى يمكن للإسلام المعتدل بما فيه الإسلام الصوفي أن يساهم في ذلك كما يمكن أن تستثمر الجزائر في العديد من الجوانب ضمن هذا الاطار مثل: فتح معاهد ومدارس تستقطب طلبة من البلدان الافريقية بهدف نشر قيم الدين الإسلامي السمحة[2].

ثالثا-الطريقة التيجانية بين الأحقية الجزائرية والتوظيف المغربي.

تتأتّى أهمية الدبلوماسية الدينية من أهمية العامل الديني في حياة الأفراد والدول، فقد كان على مرّ العصور ذو تأثير بالغ، كذلك تأتي هذه الأهمية من استغلال الدول الغربية التي تدّعي العلمانية لعامل الدين في سياستها الخارجية، إذ يحاول النظام المغربي اعتماد دبلوماسية دينية قائمة على توظيف الطرق الصوفية ذات المنشأ الجزائري،حيث نظّمت عددا من الملتقيات حول الطريقة التيجانية ومؤسسها، وأمام تعرّض الموروث الديني الجزائري إلى الإستغلال بات من الضروري أن تتقدمّ الجزائر بطلب إلى منظمة اليونيسكو لتوثيق الطرق الصوفية، على رأسها التيجانية كموروث لا مادي خالص للجزائر، أسوة بطلبها حولالطبوع الثقافية،وتصنيفها كموروث شعبي جزائري خالص[3].

تقوم الزاوية التيجانية بتكييف علاقة إفريقيا بالمنطقة المغاربية، وتوجيه العلاقات الإقليمية، إذ تحي الجزائر الطقوس التيجانية بدليل أنّ "سيدي أحمد التيجاني" من أصول جزائرية، فعقدت مؤتمر دولي ما بين 23 و25 نوفمبر 2006، جمعت فيه الإخوان التيجانيين، الأمر الذي فسر آنذاك بتراجع الأدوار الدينية

(1)-عبد الحق دحمان، مرجع سابق.
(2)-صالح زياني، مرجع سابق.
(3)-أسيا قبلي، مرجع سابق.

والدبلوماسية للتيجانيين المغاربةعلى الصعيدين الإقليمي والدولي[1]، وقد أعاد المغرب في عهد الملك محمد السادس صياغة علاقته بالتيجانييينوبطريقتهم نظرا للدور الديني والدبلوماسي الذي تلعبه هذه الطريقة في خدمة المصالح الوطنية، وما جعل خطب الملك تتمحور حول ضرورة التوظيف الجيد للنفوذ الروحيللمملكة المغربية، وما يتطلبه هذا التوظيف من المزيد من الدعم المادي والمعنوي للطرق الصوفية[2].

قام الخليفة العام للطريقة التيجانية بزيارات لعدد من الدول الافريقية، من بينها التشاد بدعوة من المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الشيخ محمد خثير عيسى استغرقت قرابة الأسبوعين، حظي خلالها باستقبال من رئيس تشاد ادريس ديبي إنتو، وكبار المسؤولين السياسيين ورجال الدين وشخصيات قبلية ودينية، وأشرف الشيخ على بلعرابي الشريف التيجاني على العديد من التظاهرات الشعبية والدينية بمدن أبيشيوامجراسوامتيمان، حاثّا مريدي وأتباع الطريقة على التحلي بقيم السلم والعيش المشترك[3]، كما تلقى الخليفة العام للطريقة التيجانية بالجزائر والعالم الإسلامي، دعوة رسمية من مقدمي وخلفاء الطريقة التيجانية في نيجيريا، للقيام بزيارة دعوية حيث وصل الخليفة العام رفقة الوفد المرافق له على متن رحلة خاصة لمدينة كانو، واستقبل من قبل أمين عبد الله بيرو أمير منطقة كانو،كما نظّمت الخلافة العامة للطريقة التيجانية الملتقى الدولي" السيرة المحمدية العطرة المليئة بالدروس والعبر لبناء الشخص المتكامل لأحياء ذكرى القطبانية العظمى للشيخ سيدي أحمد التيجاني"، تناول تأثير الطريقة التيجانية في لم الشمل بين الشعوب وتعزيز مكانة الإسلام، والدعوة لمحاربة كل أنواع العنف والتطرف في إفريقيا والعالم، بحضور وفد وزاري مشكل من وزير الشؤون الدينية والاوقاف، وزير المجاهدين وذوي الحقوق، وزير الشباب والرياضة وزيرة الثقافة، والسيد مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالجمعيات الدينية، مرفقين بمشايخ الدول الإفريقية موريتانيا، وتشاد و السنغال و النيجر وتونس و نيجيريا، واختتم الملتقى بتوصيات هامة منها ترسيم الملتقى بمشاركة دولية، وتشكيل لجان متابعة لإنجاز فيلم وثائقي قصيرعن حياة الشيخ سيدي أحمد التيجاني،وتسمية المعهد الوطني للائمة بعين ماضي باسم سيدي أحمد التيجاني، وإعطاء مجال واسع للتراث الصوفي في المنظومة التربوية[4].

غدت الدبلوماسية الدينية والطريقة التيجانية جزءا لا يتجزأ من الشخصية الإسلامية في بلاد المغرب العربي وإفريقيا، وساعدت الخلافة العامة بمعية المريدين وجهود العلماء والنحبة التيجانية ومقدمي زواياها على تكريس مكانة الشخصية العربية والافريقية، وعملت على هيكلة وتنظيم الصفوف وتوحيد الجهود لما يخدم مصالح المسلمين في تلك الأقطار والأخذ بيدهم في تقوية الروابط ورفع الهمم ودفع سبل التطور والتقدم الحاصل في العالم، مع الحفاظ على هوية الفرد التيجاني وشخصيته الإسلامية، حيث أنّ الزاوية التيجانية عند التيجاني هي المؤسسة التي تربي الفرد وتعلمه كيف يوفر حاجاته وحاجات الجماعات للتربية الروحية ، وتنمي عند أفراد المجتمع التكافل والتكامل بناءً على المبادئ الإسلامية الإنسانية التيجانية.

---

[1]-عبد الإلاهالشباكي، مرجع سابق.

[2]-محددات الدبلوماسية المغربية اتجاه افريقيا، مرجع سابق.

[3]-الخليفة العامة للطريقة التيجانية يؤذي زيارة لتشاد، وكالة الانباء الجزائرية،15-02-2022، على الموقع:https://www.aps.dz/ar/algerie/

[4]-حمدي ع، الملتقى الدولي للخلافة العامة للطريقة التيجانية للاحتفال بالسيرة النبوية، جريدة الوسيط المغاربي، على الموقع :http://2U.pw/w553M

إن تفعيل الدور الروحي للطريقة التيجانية يتعدى بناء السلم وتوسيع النفوذ الجزائري في إفريقيا، إذ تستطيع إدارة الأزمات الإفريقية الاقتصادية والمالية، والتوعية من الأمراض والاوبئة وانتقالهما، وحماية المنطقة من الغزو الثقافي والجريمة المنظمة، وتأثير التكنولوجياوالتي أضحت كلها عابرة للحدود، بناء على لا تماثلية التهديدات التي تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فمنتهى التيجانية إنشاء مجتمع متكافل ومتكامل قوامه السلام ما يجعل هدفها بناء مجتمعات تيجانية كبرى في الدول الافريقية ما من شأنه تقليل الازمات والحد من التطرف، حيث يشكل هده المجتمعات التيجانية من مدارس وزوايا ومساكن للطلبة ملاذا لنشر الاعتدال والتسامح والحد من التطرف، وبتكليف شيوخ الطريقة التيجانية بإعطائهم بعض الأدوار الدبلوماسية لتمثيل الجزائر، فكلمة الشيخ لها تأثير كبير في الدول الافريقية، ولهذا على السفراء الأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة مشايخها في حل الازمات، نظرا للارتباط المباشر والقوي بينهم وأتباعهم، ما يجعل من تكوين الأئمة والدكاترة مطلبا ملحا.

وامتلاك الجزائر لمعالم سياحية روحية متعددة، جعل من تفعيل السياحة الروحية رهانا حقيقيا للاستفراد بالريادة الإقليمية، وخصوصا الطريقة التيجانية ذاتالمكانة الروحية في إفريقيا نظير وجود أربعة أماكن روحية تيجانية؛ من قبيل زاوية قمار أول زاوية تيجانية في العالم بولاية الوادي، وزاوية أبي سمغون بولاية البيض مسقط رأس الشيخ سيدي أحمد التيجاني، إضافة إلى زاوية عين ماضي ولاية الاغواط، وزاوية تماسين بولاية توقرت الخليفة سيدي الحاج على التماسيني.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الدينية المغربية:

عرف النشاط الدبلوماسي المغربي في علاقاته الإفريقية خاصة دول جنوب الصحراء، انبعاثا قويا للبعد الديني والروحي، و المعروفة بإرثها التقليدي وثقل الرمزية الدينية في شرعيتها التاريخية،محافظة على حيوية العمق الروحي في توجيه علاقاتها الخارجية، وسعيها في بناء تحالفات سياسية واستراتيجية مع مجموعة من البلدان التي تنبع مرجعياتها الروحية من مراكز مذهبية وصوفية؛ فبعد الإهمال الطويل للمجال الإفريقي، أبدى العاهل المغربي محمد السادس اهتماما خاصا ببعث العلاقات مع بلدان جنوب الصحراء وإفريقيا الغربية، واتسع تزامناً مع تنامي الأخطارالأمنية وظهور خلايا متطرفة، مستهدفا العمل على تجفيف المنابع المذهبية والفكرية للظاهرة الإرهابية والتطرف الذي يمكن أن يشكل تهديدا للمغرب وحلفائه[1]، وأضفى طابعا رسميا على التزاماته القارية وإرادته في تمثيل المصالح الإفريقية والدفاع عنها، و بناء استراتيجية تأثير حقيقية داخل المنظمات الدولية، كما يعمل من أجل استراتيجية إفريقية على شكل تكتلات إقليمية، ركز الملك محمد السادس على الانفتاح على شراكات جنوب-جنوب، وتوسيع التعاون الإفريقي وربطهثقافيا، وتنمية هوية الانتماء الافريقي الّذي شكل ولايزال الداعملقضايا القارة، مستغلة مكانتها الجيواستراتيجية وإمكاناتها لتوظيفها دبلوماسيا لخدمة مصالحه وقضاياه[2]، فعمِد إلى تعزيز برامج وفعاليات دعم الطوائف الدينية الصوفية والتراث الصوفي السني، وشاركت الرباط في برامج موسعة لتصديرتجربة إصلاح الحقل الديني الّتي انطلقت في المغرب إثر هجومات الدار البيضاء عام2003، وترسّخت بعد تدشين العاهل المغربي معهدا لتكوين الأئمة والمرشدين الدينيين لتخريج نخب دعوية وفقهية وإرشادية مغربية وأجنبية، متشبعة بالفكر الوسطي المنافي للتطرف العقائدي المنشئ للإرهاب، توازي في توجهها باقي

(1)-الدبلوماسية الدينية للمغرب: تصدير الوسطية لمقاومة التطرف، الشرق الأوسط ،نشر الأربعاء،8 ابريل2015، من الموقع: https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/04/08/morocco-religious-Diplomacy

(2)-محددات الدبلوماسية المغربية اتجاه افريقيا، من الموقع، https://minbarledership.blogspot.com

الدبلوماسيات الدينية الإسلامية، كالمشروع السلفي الوهابي السعودي، والمشروع الصفوي الشيعي الإيراني والنموذج التركي،ساعية لتقديم نموذج ديني عملي يساعد في التصدي للتطرف والإرهاب[1].

أولا-محددات ومجالات الدبلوماسية المغربية:

اعتمدت المغرب في علاقاتها الافريقية طرحا شموليا، سعت من وراء تبنيه الإحاطة بمنطقة المغرب والساحل وغرب القارة، حفاظا على مصالحها وضمانا للريادة الإقليمية في ظل المنافسة الدولية على الموارد الإفريقية، معتمدا الدبلوماسية الدينية الموجهة لسياسته الخارجية، مستغلا دور الوساطة التجارية لتنشيط علاقاته التجارية والاستثمارية في العمق الإفريقي، في ظل تعاظم ظاهرة الاعتماد المتبادل والتجارة الحرة بين مختلف دول العالم، من أجل حشد أكبر قدر ممكن من الموارد لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية بكل أبعادها المحلية، فاعتمد سياسة إلغاء ديون مجموعة من الدول الإفريقية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات مع الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا والكوميسا، مراهنا على كسبالتأييدلقضاياه كقضية الصحراء الغربية، وصنع القرار السياسي يدخل ضمن المشروطية السياسية بمعناها العام

يحظى الجانب الثقافي بمكانة محورية في توجهات السياسية الخارجية المغربية نحو إفريقيا، وأضحى للعامل الثقافي دورأساسي باعتباره أداة للتقارب والحوار والتفاهم بينالشعوب والحضارات، إذ يعد المكون الثقافي أهم أبعاد التعاون الناجح جنوب-جنوب، ولذلك احتضن العديد من المهرجانات الوطنية ذات المكون الإفريقي، كمهرجان فاس للموسيقى الروحية ومهرجان الرباط للموسيقى الإفريقية، إضافة إلى تنظيم الأسابيع الثقافية أبرزها الأسبوع الثقافي بالسنغال سنة 2011[2].

وفّر انتشار الدين الإسلامي وقيمه الروحية في المغرب فرصة سانحة لتحقيق الانصهار الحضاري بين المغرب وإفريقيا، وهيّأ الوضع لتمركز العديد من الزوايا والطرق الصوفية في إفريقيا، ساعد التوجه الرسمي على حضور التصوف الطرقي في المشهد العمومي والوسائط الإعلامية المختلفة، عبر توسيع نطاقات انشغالاته وأنشطته التي امتدت إلى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما شجع المغرب الأنشطة المرتبطة بالطرق الصوفية المعترف بها رسميا مثل: البودشيشية التيجانية الكتانية، إضافة إلى تلك التي توصف بالشعبية وتنتمي إلى التراث غير المادي مثل الكناوة و الحمدوشية، ما كوّن هوية متميزة بالبلدان الإفريقية خاصة دول جنوب الصحراء، تحمل نفحات من الروح الإسلامية والعربية والمغاربية الأصيلة، وازدهرت بها حياة ثقافية مرتكزة على تعاليم الإسلام السمحة، وأصبحت الطرق الصوفية والزوايا من الظواهر الإسلامية والاجتماعية التي لا يمكن إغفالها في تاريخ علاقة المغرب العربي مع إفريقيا،وكان مؤسّسو الزوايا من المشايخ الّذين نالوا احترام الناس وتقديرهم، وتمكنت الزوايا والطرق الصوفية بتوظيفها للعامل الديني الإسلامي، مد قنوات الحوار والتواصل وتدعيم العلاقات الحضارية والسياسية، والذي لاقى قبولا إفريقيا، ساعد على تغلغل طقوس الزوايا وتعاليمها الصوفية في الجزء الجنوبي والغربي لإفريقيا، ما جعلها تلعب دورا تاريخيا في مواجهة حركات التبشيرالمسيحية التي عرفتها القارة بداية الحركات الاستعمارية[3]، وقد عرفت الدولة المغربية الحديثة تداخل بين الديني والسياسي ومع انتشار الحركات الإسلامية ذات التوجه السلفي القائمة على إيديولوجية الجهاد المتطرف، وتنامي حدة التوجهات الدينية

---

[1]-الدبلوماسية الدينية للمغرب، مرجع سابق.

[2]-محددات الدبلوماسية المغربية اتجاه افريقيا، مرجع سابق.

[3]-عبد الإلاهالشباكي، دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الإفريقية- الطريقة التيجانية نموذجا، الحوار المتمدن، العدد1977، يوم،2007 / 7 / 15 من الموقع:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

الراديكالية اجتماعيا وسياسيا، جاء التوظيف الصوفي في السياسة الدينية المغربية، لتوجيه السياسة الرسمية وضبط الحقل الديني واقصاء كل التوجهات الدينية المنافية لأسس المجتمع المغربي، وهويتها الدينية القائمة على مرجعيات المذهب المالكي والعقيدة الاشعرية والتصوف[1].

ثانيا-الدبلوماسية الدينية المغربية في إفريقيا:

تعتبر الدبلوماسية الروحية أودبلوماسية الزوايا نموذجا من نماذج تقوية الحضور المغربي بالقارة الإفريقية، والذي خلق ارتباط ديني بين الشعوب الإفريقية وبعض الزوايا الدينية، واعتماده كمحدد للعلاقات المغربية الافريقية، بالإضافة إلى روابط الصداقة والتعاون والثقة بين الشعوب خاصة دول غرب إفريقيا[2]، فحاولت استثمار التصوف كرأسمال رمزي وتراثي روحي مشترك، بين المغرب ومحيطه الإفريقي لمجابهة التطرف الديني والدفاع عن القضايا الاستراتيجية للمملكة المغربية وتعزيز نفوذها الإقليمي؛ عبر تصدير الروحي والرمزي وترويج نموذج الإسلام المعتدل المتسامح في مواجهة الإسلام السلفي المتطرف[3]، و تقوية البعد التعبدي وضمان الأمن الروحي، وقد تعزز حضور الفاعل الصوفي في المشهد السياسي والاجتماعي عبر احتواء مشايخ الصوفية وتمكينهم من مناصب مرموقة، وإدماج النخب الصوفية في الحقل السياسي المغربي وتفعيل شبكة علاقاتهم السياسية مع النظام السياسي، فنجد الطريقتان القادريةالبودشيشية تحتلان مكانة هامة في النسق السياسي المغربي، وتتمتعان بأكبر قدر من التغلغل في النسق السياسي، بسبب العلاقات الشخصية لشيخ الطريقة محمد حمزة القادري البودشيشي بالسلطة، وأكد تعيين أحمد التوفيق القادري البودشيشي وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية خيارات السلطة السياسية[4].

لقد وطد المغرب علاقاته الافريقية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزز بفضل الإصلاحات الكبرى التي انخرط فيها المغرب والتي أعادت هيكلة الحقل الديني المغربي، بتبني نموذج الإسلام المعتدل منفتح ومتسامح وضامن لاستقرار المنطقة، إذ لم يعد ينظر إلى التصوف كحالة من الزهد والتعبد بل أصبح مؤسسة ذات امتدادات عابرة للقارات، تتجاوز أدواره الرئيسية إلى التوظيف السياسي

تالثا-أليات الدبلوماسية الدينية المغربية:

تعتمد المغرب لتثبيت دبلوماسيتها الدينية عدو وسائل أهمها:

1-وزارة الأوقاف:

ينص الدستور المغربي على أن البلاد دولة إسلامية، والملك ليس رئيس الدولة فحسب، بل هو أيضاً أمير المؤمنين، الذي يضمن احترام الإسلام والالتزام الديني بالقوانين، يترأس مجلس العلماء الهيئة الوحيدة المخولة بإصدار الفتاوى الدينية، وبالتالي يراقب مدى توافق القوانين والأعمال مع الهوية الإسلامية للدولة، بنشر فكرة الإسلام الرسمي المغربي القائم على المذهب المالكي، ومواجهة تأثير الجماعات الدينية الأخرى، والعقائد الإسلامية، وضع جميع المساجد المغربية تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، وتحديد الخطب التي تُلقى في المساجد التي أدت إلى تعزيز سلطة الملك وشرعيته الدينية كأمير للمؤمنين، وتدير وزارة الشؤون الإسلامية (وزارةالأوقاف) المجال الديني ومسؤولية التعليم الإسلامي، وتدريب الكوادر

[1]-حميد أوفقير، الاستثمار السياسي في التصوف ورهانات القوة الناعمة المغربية في افريقيا، مقال منشور في كتاب: إفريقيا والتصوف: الأبعاد الروحية والاجتماعية والتنموية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين ألمانيا، مارس2025، ص ص39،38.

[2]-محددات الدبلوماسية المغربية اتجاه افريقيا، مرجع سابق.

[3]-حميد أوفقير، المرجع السابق، ص37.

[4]-حميد أوفقير، المرجع السابق، ص ص49،48.

الدينية، والإشراف على المجمعات الدينية بما في ذلك الأضرحة، وهي السلطة الوحيدة المسؤولة عن تعيين الكوادر الدينية مستندة شرعيتها من السلطة الدينية للملك، وهدفه االرئيسي هو تحديد تأطير الإسلام الرسمي، تضمن وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية حماية ما يعتبر آمنًا أيديولوجيًا من قبل النظام الملكي، وتجعل من المستحيل على الحركات أو الجمعيات الدينية غير الرسميةالعثور على مسجد حيث يمكنها التعبير عن آرائها أو أصواتها المعارضة[1].

2-الزيارات واللقاءات الملكية:

عرفت العلاقات المغربية الافريقية تنويعا للزيارات الملكية؛ ففي السنوات العشرين الأخيرة قام الملك محمد السادس بأكثر من خمسين زيارة إلى ثلاثين بلدا إفريقيا، تم خلالها التوقيع على أزيد من ألف اتفاقية، وبصرف النظر عن الجوانب السياسية والاقتصادية التي تهيمن على أجندة الزيارات، فإن تعزيز الروابط الروحية بين المغرب وعمقه الافريقي وترسيخ المكانة الرمزية والتاريخية للمؤسسة الملكية وحضورها حجر أساسها، وقد حرص محمد السادس على قيادة أنشطة ومبادرات دينية رمزية موازية، أبرزها تشييد مساجد في دول إفريقيا، و إقامة صلاة الجمعة في عواصم بعض الدول الافريقية كالسنغال مالي الغابون ونيجيريا و توزيع آلاف النسخ من القرآن الكريم التي طبعتها مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف على عدد من مساجد هذه الدول، كما أولى الملك حرصه على لقاء عدد من الزعماء الدينيين وشيوخ الطرق الصوفية، الّذين يتمتعون بنفوذ واسع في دول السنغال وكوت ديفوار والغابون أثناء جولته الافريقية، واستقبل الملك شيوخ وزعماء روحيين تيجانيين بالإضافة إلى ممثّلي المدارس الصوفية الأخرى، وخاصة القادرية وممثلي المجلس الأعلى للأئمة الايفواريين وأعضاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجابون، وتحولت هذه الزيارات إلى نوع من الاتصال المباشر بين الزعيم الروحي وأتباعه، مترجمة إتصال رمزي يتجاوز مختلف الاعتبارات الزمنية والمادية، وتأكيدا للعلاقة الروحية بين الطريقة والمؤسسة الملكية، مجسدة الهوية المشتركة والروابط الروحية التي تجمع المغرب مع محيطه الإقليمي،مقرة واجبا دينيا يقتضي تعزيزأواصر المودة والأخوة بين الشعوب، والتعاون المثمر في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

3-الشتات المغربي والدبلوماسية الدينية:

يعد الشتات المغربي صمام أمان سياسي من شأنه المساهمة في الحد من السخط السياسي والاجتماعي، أنشأ ممثلون مقربون من النظام المغربي جمعيات الصداقة من العمال والتجار للحفاظ على رقابة صارمة على المهاجرين المغاربة،وقد عملوا على مراقبة الناشطين اليساريين المغاربة والمهاجرين المشتبه في تورطهم في نشاط معارض، أشارت هذه الجمعيات بوضوح إلى أن الدولة المغربية تنظر إلى المهاجرين باعتبارهم أكثر من مجرد سلع، بل **امتدادات للسكان المغاربة،** فيتم إرسال مدرسين وأئمة عرب إلى الخارج لتقديم دروس اللغة العربية والدروس الدينية لتذكير المهاجرين بأصولهم، وتثبيط جهود التكامل والاستيعابباعتباره يمثل أكثر من 10 % من سكان المغرب، ما جعلالحركات الدينية تنقل أنشطتها إلى أوروبا،وأصبح من الضروري أن تراقب الدولة الخطاب الديني وتتحكم فيه محلياودوليا،معتبرة تأطير الخطاب الديني أمر حيوي لأمن المغرب، منعا لأي تصورات متضاربة أو أصوات معارضة داخل هذا الشتات.

---

[1]-Ayhan Kaya andAmina Drhimeur,op.cit.

[2]-حميد أوفقير، المرجع السابق، ص ص48،49.

4-الجمعيات والمؤسسات الدينية والثقافية:

وتشمل آليات الدبلوماسية الدينية المغربية شبكة من الجمعيات والمؤسسات الإسلامية المغربية، التي تستفيد من الدعم المالي والدبلوماسي لتدريب الكوادر الدينية وبناء المساجد وتقديم التعليم الديني، و تنظيم المؤتمرات وتوزيع النصوص الدينية، فالدبلوماسية الدينية بالمنظور المغربي ليست حكراً على المؤسسات الدينية، إذ يمكن للمؤسسات الثقافية أن تساعد في تحقيق أهداف السياسة الخارجية،إذ تنظم مؤسسة الحسن الثاني رحلات ثقافية ودروساً في اللغة العربية للترويج لفكرة الإسلام الوطني المغربي وفقاً للإيديولوجية الرسمية للنظام المغربي، ويؤكد الخطاب الديني على أهمية العادات والتقاليد المغربية في فهم الإسلام، والترويج لفكرة الإسلام الوطني المغربيفي أوروبا وصيانتها كجزء من استراتيجية أمنية لتوحيد الجهات الفاعلة الدينية المختلفة داخل الشتات حول فكرة القومية المغربية[1]، وأنشأ من أجل ذلك:

- معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات الّتي تأسست عام2015، والتي تهتم بتكوين المرشدين والمرشدات القادمين من مالي والسنغال ونيجيريا وغينيا وغامبيا وتشاد وكوت ديفوار في مجال الإمامة والإرشاد، وتمكينهم من المناهج والمعارف التي تؤهلهم للقيام بالمهام الموكلة لهم.

-مؤسسة محمد السادس للعلماء الافارقة التي تعمل على توطيد العلاقات التاريخية المغربية الإفريقية وتوحيد وتنسيق جهود العلماء المسلمين في الدول الإفريقية، للتعريف بقيم الإسلام السمحة ونشرها وترسيخها وجعلها ركيزة أساسية للتعاون في مختلف المجالات، وقد أنشأت أكثر من 300 فرع في 48 بلد إفريقي(المجلس العلمي الأعلى)، وهذا ما ساعد في ارتفاع الشراكات الدينية المبرمة بينهما والتي ارتفعت إلى 36 شراكة بين 2012-2016، وترسّخ وجود الصوفيون من خلال نشر المشاريع التربوية والفنية التي يرعاها الملك محمد السادس، بمبالغ مالية معتبرة على الزوايا والأضرحة وتقديم هبات موسمية.

- تنظيم مهرجانات دولية ونقاشات حول الفن والثقافة الصوفية (مهرجان فاس السنوي للموسيقى الروحية)، ولقاءات دولية للصوفية كاللقاء العالمي للتصوف السنوي في مداغ وهي تحمل دلالات رمزية وتاريخية قوية وتقدم في أماكن تاريخية لها معاني عميقة، توحي تجدرالصوفية في الخيال المجتمعي والهوية الوطنية المغربية، وإقامة لقاءات فكرية وثقافية وأناشيد تشكل وسيلة للتعبير الاجتماعي[2].

رابعا-ورقة الدبلوماسية الروحية في ملف الصحراء الغربية:

يستند المغرب في دعواه بملكيته للصحراء الغربية إلى ما يسميه **الحقوق التاريخية**، على اعتبار أن الأخيرة كانت تحت إشراف سلاطين المغرب وتقديم قبائل الصحراء الولاء للبلاط الملكي، ما جعل الحق التاريخي للتحرك المغربي والإطار المرجعي الذي تبنى عليه حجج للمطالبة باسترجاع الإقليم، واعتباره جزءا مغربيا لابد من استعادتهبموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقعة بين المملكة وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما الاعتبارات الدينية التي يستند عليها المغرب في بناء شرعيته الدينية، ممارسات ثيوقراطية قديمة تتمثل في بيعة رجال الدين لمنطقة الصحراء للملك المغربي، معتبرة كل من ينازع المغرب في صحرائه، أو يشكك في قيمة رابطة البيعة التي تربط الصحراء بعاهلها، إنما ينازع في شرع الله ويشكك في المبادئ الشرعية التي جاءبها الإسلام، وإن لم تكن البيعة وحدها المحرك للتحركات المغربية جنوبا، فهناك اعتبارات جيوسياسية واقتصادية تجسدها أهمية الإقليم الذي يعتبرفضاء حيوي، لما له من ثروات الطبيعية والمعدنية

[1]-Ayhan Kaya andAmina Drhimeur,op.cit.

[2]-حميد أوفقير، المرجع السابق، ص43.

الطاقويةوموقع استراتيجي، إذ تمثل همزة وصل بين العالمين العربي والإفريقي، فمؤهلاتها الطبيعية جعلتها منطقة استقطاب استعمارية.

يدرك المغرب أن توسعه في الصحراء الغربة يوفر له عمق جيوسياسي جديد إلى الساحل الإفريقي ومنطقة غرب إفريقيا، ويكرس سيطرته على طرق التجارة البرية الرئيسية التي تربط شمال إفريقيا بصحرائها؛ التي تخول لها التنافس على الريادة الإقليمية، بتضييقها الخناق على النفوذ والامتداد الجزائري بالساحل وغرب إفريقيا، مركزة في مقاربتهاعلى توسيع رقعتها الجغرافية وامتدادها جنوباتحقيقا لأطماع جيو-اقتصادية وتجسيدا لطموحاتها الجيوسياسية التي ترتكز على إيجاد عمق ساحلو-صحراوي، يمكنها منالتحول إلى لاعب إقليمي بارز في المنطقة، وهو ما من شأنه المساس بالأمن الإقليمي للمنطقة والتأثير في ميزان القوة الإقليمي القائم[1].

تؤذي الزوايا دورها السياسي في ضبط التوازنات إذ لم تخف ولاءها ودفاعها عن النظام السياسي المغربي، حيث وظفت في الصراعات السياسية، كتوظيفها للترافع عن قضية الصحراء الغربية من خلال استعراض الطريق البودشيشية في موسمها السنوي لامتدادها الروحي في الأقاليم الجنوبية، وتعزيز الدبلوماسية الروحية بالتواصل مع الطرق الصوفية في غرب افريقيا، والإسهام في تمتين العلاقات المغربية الافريقية.

إنّ تعزيز النفوذ الديني والسياسي والاقتصادي للمغرب وترسيخ مكانته كقوة إقليمية، يفرض الاستثمار في الطرق الصوفية باعتبارها رأسمال رمزي وفاعل ديني مؤثر في المحيط الإقليمي للمغرب، هذا الاستثمار المغربي في نفوذ الطريقة التيجانية يعود إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي في إطار مقاربة سياسية، ترنوا إلى البحث عن استراتيجيات دبلوماسية جديدة للتقارب السياسي مع دول غرب إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بإدارة ملف النزاع حول قضية الصحراء الغربية، وحشد دعم إقليمي، كما أنّ أهمية الدبلوماسية الروحية قد توسعت بعد انسحاب المغرب من الاتحاد الافريقي سنة1983 ما جعل من الدبلوماسية الناعمة فرصة موازية ساعدت المغرب على توطيد علاقاته مع عدد من الدول الإفريقية، فنظمت وزارة الشؤون الإسلامية منتدى دولي حول "الفكر الصوفي والطرق الصوفية "عام 1985 وتخصيص الجلسة الأولى منه للطريقة التيجانية باعتبارها إرثا تاريخيا للعلاقات الرابطة بين القادة الروحيين بسلاطين العلويين، وبالتحديد مولاي سليمان الذي استضاف الشيخ التيجاني ووفر له الرعاية والحماية، وقد سعت مبادرة الوزارة إلى تعزيز روابط الاتصال بين المغرب وافريقيا، وحشد دعم إقليمي لقضية الصحراء الغربية حيث أعرب أحفاد الشيخ أحمد التيجاني عن تمسكهم القوي بالعرش العلوي، وتعبئتهم الكاملة لكسب قضية الصحراء الغربية، وفي مستوى آخر فإن لشيوخ الطريقة التيجانية استراتيجياتهم الخاصة في الدفاع عن القضية الصحراوية، فحينما اعترف الرئيس النيجيري الأسبق بابا نغيدا بجبهة البوليساريو استدعى الملك الحسن الثاني السفير، بيد أن التصعيد سرعان ما تم اخماده جراء تدخل عدد من الشيوخ والمبعوثين التيجانيين حتى لا تنقطع حبال الود بين المغرب ونيجيريا، وتكرر الأمر نفسه مع الرئيس النيجيري أوباسنجو إلاّ أنّ الزاوية التيجانية سرعان ما تحركت من أجل إعادة الأوضاع إلى نصابها، وأثمرت الجهود اعتراف ودعم افريقي في قضية الصحراء وحشد دعم إقليمي لها [2].

سعت المملكة المغربيةللترويج لنموذجها الإسلامي باعتباره يعبر عن توجه المنطقة، ونسخة من الإسلام المعتدل والتي ينبغي أن تصبح نموذجا للإسلام في غرب القارة وحتى الأوروبي، وكرست في ذلك

---

[1]-ناصر بوعلام، ص ص132-140.

[2]-حميد أوفقير، مرجع سابق،ص ص54-56.

تنشيط دبلوماسية روحية رسمية اعتمدها الملك في توجهاته وعلاقاته الافريقية،فمول العديد من الجمعيات الدينية المغربية، ونظم المؤتمرات وتوزيع المنشورات الدينية وتدريب الأئمة والمرشدين،وجعل من مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة معززة للتعاون الإقليمي في المسائل الدينية وبناء المساجد وتوزيع نسخ من القرآن الكريم، إذ لم يكتف بتأكيد مكانته كزعيم ديني إقليمي فحسب.

تشكل إفريقيا الفضاءالعام الجغرافي والامتداد الاستراتيجي للانتماءين الجزائري والمغربي، وشكلتا عبر تاريخها مسارمن التنافس المحتدم، الذّي أدى إلى قطع العلاقات وغلق الحدود، وتشديد اللهجة وتصعيدها، ولم يقتصر هذا التنافس على المجال السياسي بل شهد ارتدادات مست مختلف المجالات الاقتصادية والأمنية والثقافية وحتى الدينية.

تعد معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية أهم وأبرز معوقات العمل المغاربي المشترك، ومعتنوعها يبقى الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي،وقضيةإعادة فتح الحدود ونزاع الصحراء الغربية جوهرها، وبلغ التوتر أوجّه بين البلدين صيف 1994 إثر حادث اعتداء فندق **أطلس آسني** بمراكش، الّذي أودى بحياة إسبانيين، أكّدت حينها الرباط تورط جزائريين في الحادث، متهمة الأمن الجزائري بالضلوع فيه، وأثبتت التحقيقات المغربية والفرنسية فيما بعد عدم تورط الأمن الجزائري في العملية، فبادر المغرب في 26 أوت 1994 إلى فرض التأشيرات على كلاالأجانب من أصل جزائري، وكان رد فعل الجزائر سريعاً فطبقت مبدأ المعاملة بالمثل فارضة نظام التأشيرات على رعايا المغرب، وغلقت حدودها البرية مع المغرب في27 أوت 1994، ورغم محاولات السلطات المغربية إقناع الجزائر بإعادة فتح الحدود، إلاّ أنّ الأخيرة تتمسك بضرورة بحث محاربة التهريب ودخول المخدرات والأسلحة إلى التراب الجزائري،وعبور الجماعات المسلحة إلى الجزائر، مع فشل محاولات الوساطة المصرية والأردنية والسعودية والفرنسية[1].

في تصريح لموقع الحرة اعتبر المحلل السياسي الجزائري علي بوخلاف أنّ مشكلة الصحراء الغربية "ستظل عائقا رئيسيا في تطبيع العلاقات"، رغم أن الدولتين "قررتا ترك القضية تأخذ مسارها الطبيعي في الأمم المتحدة"،كما أن التطبيع المغربي الاسرائيليعمق التوترات بين البلدين، خاصة بعد تلميحات وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد عن تقارب جزائري إيراني، يسعى من ورائها إلى الهيمنة والتوسع، ودعا المحلل السلطات المغربية إلى إعطاء "ضمانات" للجزائر بأن "علاقتها مع إسرائيل ليست موجهة للجزائر، وضمانات بمكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود وبعدم التدخل في القضايا الداخلية للجزائر.

ويرى المحلل الجزائري عبد القادر بريش أن الجزائر اتخذ موقفا "سياديا" بهذا الإعلان، لأن المغرب أثبت أنه "يضر بمصلحتها القومية"، مشيرا إلى الجزائر معروفة "بدبلوماسيتها الهادئة ورزانتها، وما كانت لتقدم على هذا القرار إلا بعد استحالة التصالح"، مضيفا أن الجزائر أعطى المغرب "عدة فرص لتوضيح موقفه لكن تمادى في عدوانه على الأمن القومي الجزائري، مشيرا إلى أن العلاقات المتأزمة بين البلدين من فترة طويلة"، عطلت أية محاولة للاندماج الاقتصادي وإعادة إحياء فكرة الاتحاد المغاربي،"ما يجعل من إمكانية عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها مستبعدا لأن التوتر اليوم ممتد وقديم عمّقه قطع العلاقات والحوار[2].

---

[1] -بلقاسم فؤاد، مرجع سابق.

[2]-الجزائر والمغرب، مستقبل غامض لعلاقات نتأزمة وسط إشكاليات صعب، الحرة، واشنطن 25 أغسطس 2021، من الموقع: http://www.alhurra-com.cbn

إنّ تطبيع العلاقات بين البلدين غير وارد في المستقبل القريب، فالمغرب يشترط تسوية قضية الصحراء الغربية في مصلحته للشروع في تعاون وطيد وإعطاء دفع جديد لاتحاد المغرب العربي، معتبراً أن الصحراء الغربية قضية وطنيةيجب تسويتها بين المغرب والجزائر، أمّا الجزائر فتطالب بتسوية الملفات دون ارتباط بينهاحتى يتسنى التقدم في القضايا التي تتقارب فيها وجهات نظر الطرفين، وترى أن نزاع الصحراء الغربية يجب أن يُفض بين الطرفين المعنيين: المغرب والبوليساريو في إطار تسوية سياسية طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، كما تشترط أن لا يكون المغرب قاعدة خلفية للجماعات الإسلامية المسلحة[1].

[1]-بلقاسم فؤاد، مرجع سابق.

خاتمة

تعد السياسة الخارجية من عناصر السياسات الدولية ونموذج من نماذج السلوك الدولي والذي تفترض وجود علاقات وتفاعلية الدول، ونظير تحولات العلاقات الدولية توسعت مجالات ومستويات التفاعل، وتنوعت الفواعل الدولية متجاوزة العلاقات بين الدول أو بين الهيئات الحكومية والرسمية، والتنظيمات غير الحكوميةمتجاوزة المجال الرسمي، وولوجها عملية صنع القرار وعمليته الادراكيةومواقف القوى المؤثرة في عملية صنعها، سواء كانت هذه القوى تيارات فكرية (دينية أو سياسية)، أو قوى اجتماعية فاعلة، أو مراكز بحثية، معنية بعملية صنع السياسة الخارجية، إضافة إلى الرأي العام ودوره في التعبئة وإحداث التوازنات وقربه من وسائل الاعلام، ما ساعد على إنتاج دبلوماسية موازية بفواعل جدد.

شكّلت التغيرات القيمية وعودة الدين إلى واجهة العلاقات الدولية ضرورة ملحة لإعادة النظر في موقع الـدين وتأثيراته، فظهور سجالات حول الدين وتفسيراته للسياسـة والعلاقات الدولية، وتقديم مقاربات تستحضر الدين والقيم الدينية والحركات ذات الطـرح الديني الناشطة دوليا في تحليلات العلاقات الدولية؛ إقرار صريح بدور الدين في تشكيل العلاقـات الدوليـة، وتأكد الأمر بعد هجومات نيويورك والتوجه السياسي للتفسيرات اللاهوتية،ما أوقدت أهمية البعد الديني في العلاقات الدولية، لتصبح الأصوليات الدينية والاختلافات والمواجهات الدينية جـزءاً مـن المشـهد السياسي الدولي واستراتيجيات الأمن فيه، لتفيض هجمات الحادي عشر سبتمبر فيضا من البحوث السوسيولوجية في مقاربة الدين والشؤون الدولية وطرح العديد من التساؤلات، يتقدّمها أسباب عودة الدين إلى العلاقات الدولية، وحدود تأثيره ومستقبل العلاقات الدوليـة في حضور الدين وهيمنته، ما خلق وولّد نماذج نظرية تحتوي الدين وتستوعبه وتراعي أهميته في العلاقات الدولية واستغراق القيم والثقافة والمعتقد في السياسة.

اندرج دور الدين في بناء السلام إفريقيا ضمن الإطار الأوسع لدور الدين في المجال العام، حيث يتشابك الدين والسياسة، وعلى الرغم من عمليات العلمانية تبقى النقاشات الدينية حول فحوى الدين ودور معتقداته سارية المفعول، حيث لم ينحصر دوره ويهمّش في الأحداث الاجتماعية والسياسية، واعتبر موردا لمنع النزاعات وبناء السلام، وعلى الرغم من التطورات الرئيسية بالقارة وانتشار الدين المسيحي بأركانها وتوجه القارة نحو الديمقراطية، وتراجع المسؤولية الاجتماعية للدولة والحروب الأهلية، والتهديدات اللاتماثلية المتنوعة، إلاّ أنّ الدين قد بقى المجال الرئيس لمجارات هذه الأزمات ومعالجتها، ما فسح المجاللجهات فاعلة دينية، من رجال دين ومنظمات الذين ارتبط دوره بإعادة تأكيد هذه الحقيقة وممارسة قيادتهم، والانخراط في شراكات مع المبادرات الدبلوماسية، لوقف العنف ضد إنسانيتنا المشتركة، والعمل على مواجهة التطرف الديني بجميع أشكاله، وهيمنة دين على آخر واعتبارهم شركاء متساوون وعوامل إيجابية للتغيير في الدبلوماسية العامة في القرن الحادي والعشرين، وذلك عبر:

- ✓ تنشيط الزعماء الدينيين والحوار بين الأديان لمواصلة عمل المجتمعات الدينية في الدبلوماسية العامة.
- ✓ دعوة الزعماء الدينيين من كافة التقاليد الدينية إلى التصرف وفقاً للضرورة الأخلاقية المتمثلة في إحلال السلام في العالم.
- ✓ الاستخدام المتعمد للقواسم المشتركة للنصوص المقدسة الدينية للمجتمعات الدينية للتأثير على التغيير داخل الأنظمة السياسية والدينية ونشر عمل الكلمة المشتركة وميثاق الرحمة بشكل نشط.
- ✓ إعادة النظر في نظرية الحرب العادلة بين الأديان وتطويرها.
- ✓ التأكيد على حرية التعبير والممارسة الدينية والتعبير عنها ودعمها في كل مكان في العالم.

ساهمت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في دعم القضايا الإفريقية العادلة، وحاولت حل النزاعات الناشئة بين دولها على اختلاف مسبباتها وأطرافها والتي ورثت العديد من المشاكل العرقية والإثنية التي منعت خيار الدولة القومية بهكذا تركيبة، واستبعدت أسباب الولاء والإحساس بالانتماء، اكسبتها مبادئها الثابتة وحنكتها القارية سمعة الطيبة خوّلتها لتكون أبرز الدول التي يعتّد بوساطتها

وبدورها الرائد في تسوية النزاعات الافريقية، واعتمدت الجزائر دبلوماسية دينية وروحية كنوع من الدبلوماسية الموازية التي تستهدف إحلال الأمن والسلام القاريين، باعتمادها الدين كموجه للسياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من موروثها الصوفي العريق لمواجهة التحديات والمخاطر في جوارها الإقليمي المضطرب سياسيا وأمنيا، ولاستعادة مكانتها الإقليمية والقارية بتوظيف ملف الزوايا والطرق الصوفية خصوصا الطريقة التيجانية التي عرفت تنافساً واحتدامافي الاستغلال والتوظيف.

إن التوظيف السياسي للزوايا والطرق الصوفية وتفعيلها كآلية للدبلوماسية الدينية، جعل مشايخها وشخصياتها تحظى بمناصب قوية في الدولة ومؤسساتها، وفتح المجال أمام الزوايا الجزائرية للانفتاح مدفوعة في ذلك بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، ورغبة حقيقية لصانع القرار في إعادة تنشيطها وتوظيفها لبسط هيمنته الداخلية، وتوسيع نفوذه الإقليمي والحدّ من التوسعات والنزاعات إفريقيا، ولابد من توجيه الدبلوماسية الدينية إفريقيا واستغلالها لحل العديد من النزاعات والتعقيدات، والاستثمار في البعد الديني إفريقيا وذلك بـ:

- ✓ نتشيط العلاقات الدبلوماسية مع الدول الإفريقية التّي تحمل نفس الرمزية الصوفية وتمتينها.
- ✓ استقطاب طلاب العلم الصوفي وذلك بإنشاء معاهد صوفية وتكوين الأئمة إفريقيا.
- ✓ تنشيط دور الزوايا إفريقيا وتوسيع أدوارها التعليمية والدينية وتجاوزهلأدوارها الإصلاحية بين المتنازعين وتسوية خلافاتهم.
- ✓ استرجاع الأحقية في الطرق الصوفية الجزائرية وتراثها.
- ✓ توسيع آليات الدبلوماسية الدينية واعتمادها كجهاز سياسي رسمي للحد من النزاعات في إفريقيا.
- ✓ الرفع من دور البعد الديني في السياسة الخارجية الجزائرية عبر تفعيله بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، وإعطاء دور أكبَ للملحقات الثقافيةفيالخارج.
- ✓ احتضان التظاهرات الدينية الإقليمية والدولية خصوصاً فيما يتعلق بقضايا الحوار بين الأديان، وتثمين دور الزوايا الدينية بتنشيط ملتقيات دوريةودائمةحول مختلف الطرق الصوفية الممتدة جغرافيا.
- ✓ إنشاء روابط عديدة خاصة في العمق الإفريقي من أجل ضم مشايخ وأئمة وعلماء لإدارة العديد من القضايا، والمساهمة في تعزيز الأمن الديني الإفريقي.

قائمة المراجع

أولا-المراجع باللغة العربية:

I. الكتب.

1. الاب صبري المقدسي، **الموجز في المذاهب والأديان: الهندوسية الزرادشتية اليهودية المسيحية الإسلام**، الجزء الأول، (بيروت، مكتبة الأستاذ سركيس اغاجان، 2007).
2. أحمد جابر حسنين علي، **الطابور الخامس: أسلوب القيادة الإدارية بالتجسس وأسس القضاء عليه**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر: القاهرة، ط01 ،2013.
3. أحمد ماهر، **السلوك التنظيمي: مدخل بناء المهارات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط06 ،2000.
4. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، دار السلاسل، الكويت، ط4.
5. إكرام عدنني، **سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر**، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت،2013.
6. التوراة المحرفة: الإصحاح الخامس عشر من الميثاق .
7. ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الأردن، عمان، ط1 ،2005 .
8. جاك سليفي، **علم النفس السياسي والسياسة الخارجية**، في دافييد.أ.سيرز وأخرين)تحرير(، المرجع في علم النفس السياسي، ترجمة ربيع وهبة وأخرين،)مصر: القاهرة، المركز القومي للترجمة.
9. جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني، لبنان: بيروت، 1982 .
10. جيمس دورتي وروبرت بلتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ت. وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى1995.
11. حسن درويش القويسني، **شرح القويسني على متن السلم في المنطق**، دار الكتب العلمية، تحقيق محمد العزازي، لبنان، بيروت، 2015.
12. حسين عبد الحميد احمد رشوان، في القوة، **السلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب.
13. خزعل الماجدي، الدين: بحث محكم لقسم للدراسات الدينية،26مارس2018، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ص7.
14. روبرت. أ،دال ،**التحليل السياسي الحديث**،(تر:علاء بوزيد، علاء الدين هلال) القاهرة :مركز الاهرام للنشر، الطبعة الخامسة،1993.
15. زيد عبودي، **دور القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط01 ،2010.
16. شاهين رسلان، **العمليات المعرفية للعاديين وغير العاديين**، المكتبة الأنجلو مصرية، مصر، القاهرة، ط01.
17. صالح الصاوي، **التعددية السياسية في الدولة الإسلامية**، دار الاعلام الدولي، مصر، القاهرة، ط01 ،1992.
18. صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظم العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية،1999.
19. صدفة محمد محمود، **التطور التاريخي لوجود الدين في العلاقات الدولية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو2010

20. عبد الرحمن يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،1999.
21. عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح،**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، (د.ـ.ف)،(د.د.ن)،(د.س.ن).
22. عبد الله بن دحين السهلي، **الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها وأثارها**، الطبعة01، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.
23. عبد الله حسين، **التصوف والمتصوفة**، مؤسسة هنداوي للنشر، المملكة المتحدة،2017
24. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية، الجزائر،2007.
25. عزمي بشارة وآخرون، **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي**، المركز العربي أبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، 2012.
26. على حسين الشامي، **الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الإصدار الأول، عمان،2007.
27. قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2012.
28. لويد جونسن، **تفسير السياسة الخارجية**، (تر: محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم)، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.
29. ليندا وودهد، **خمسة مفاهيم للدين**، ترجمة طارق عثمان، مركز نهوض للدراسات والنشر،2019.
30. محمد السيد سليم، **تحليل السياسةالخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998 القاهرة.
31. محمد شلتوت، **الإسلام عقيدة وشريعة**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة عشر،2001.
32. محمد عبد الفتاح المهدي، **سيكولوجية الدين والتدين**، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2022، الإسكندرية.
33. محمد عبد الله دراز، **الدين بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان**، المطبعة العالمية، 1952، ص ص27،26.
34. محمد عتريس، **معجم بلدان العالم**، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007.
35. ياسر الملولي، **المؤسّسة الدّينية والمؤسّسة السياسيّة في الإطار الإسلامي**، ديسمبر 2017.

II. المقالات:

1. أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، سوريا، المجلد21، العدد الأول، 2005، ص ص267-312
2. إرادة زيدان الجبوري، مفهوم الصورة الذهنية في العلاقات العامة، **الباحث الإعلامي**، حزيران - ايلول 2010، ص ص161-175.
3. -أرمي عاشور،أفريقيا فى التوجهات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 18،أفريل ،2023، ص ص338-366.
4. أولاد بوجمعة نور الدين ومكحلي محمد، السياسة الدينية: المفهوم والدلالات، **مجلة آفاق فكرية**، المجلد09، العدد 03ديسمبر2014.
5. -برا سنان، مدخل إلى الدبلوماسية الدينية دور الدين في تثبيت النفوذ الإيراني وصنع السياسة الخارجية، **المركز الديمقراطي العربي**: برلين ألمانيا، الطبعة الأولى2022.
6. بلعور حمزة والأقريد محبوبة، دور الدبلوماسية الدينية الجزائرية في تفعيل قوتها الناعمة بإفريقيا، **مجلة المعيار**، جامعة الأمير عبد القادر، المجلد29، العدد الأول،2024، ص ص858-873.

7. بلقاسم فؤاد، الرهانات المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية في ظل التحديات الأمنية الإقليمية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد الأول، العدد العاشر، جوان 2018، ص ص246-269
8. بن باليط عيسى، جغرافيا الأديان بين إشكالية المصطلح والمقاربات المنهجية، **مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية**، المجلد 15، العدد1(السداسي الأول 2023)، ص ص543-572.
9. حبيبة زلاقي، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 17جانفي2018,جامعة باتنة 2،ص ص770-787.
10. حميد أوفقير، الاستثمار السياسي في التصوف ورهانات القوة الناعمة المغربية في افريقيا، مقال منشور في كتاب: إفريقيا والتصوف: الأبعاد الروحية والاجتماعية والتنموية، **المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية**، الاقتصادية والسياسية، برلين ألمانيا، مارس2025.
11. رجب عمر العاتي، البعد الديني في العلاقات الدولية، دراسة حالة السياسة الخارجية لإيران إزاء إسرائيل، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، العدد الرابع،2014، ص ص403-431.
12. رياض بوالزرب، المكانة في السياسة الدولية: بين القدرات المادية والاعتراف الاجتماعي، **مجلة أبحاث قانونية**، المجلد 06، العدد01، جوان2021، ص ص245-262.
13. سعدية بن دنيا، الهوية الدينية وسؤال الاختلاف، **مجلة الانسان والمجال**، مجلد04، عدد07، جوان2018، ص ص81-102.
14. شفيق الغبراءء، "معوقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية العربية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 17، العدد3 -خريف1989،ص ص377-381
15. صادق الأسود، تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي، **مجلة العلوم السياسية**، العراق، العدد 37، يناير 2008، ص ص56-80.
16. -صالح زياني، الدبلوماسية الروحية والدينية كدعامة للدبلوماسية الاقتصادية في سياسة الجزائر الافريقية، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد السابع، العدد الأول، جوان2023، 64-81.
17. عبد العالي بوعلام، الدور الثقافي والديني للطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد15، 2011، ص ص461-469.
18. عبد العزيز الزريبة، الدبلوماسية الدينية كآلية لحل الصراعات السياسية بين الدول والجماعات، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد 16، سبتمبر2021، ص ص154..165.
19. عبد العزيز لزهر، الدولة الفاشلة: دارسة مفاهيمية، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 3، 2020.
20. عبد الو هاب عمروش، بناء السلام الديني مناطق النزاعات في العالم، **مجلـة مدارات سياسية**، المجلد (5)، العدد (1)، ص ص370-381.
21. العماري الطيب، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر، التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد15/جوان2014،ص ص123-140.
22. عمر بن دحمان، المعرفة /الإدراك/: بحث في المصطلح، **مجلة الخطاب**، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، العدد14، 2013، ص ص7-26.
23. فضيل حضري، مستويات الدين وأشكال التدين، محاولة تصنيفية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 11، 2011، ص ص178-190.
24. فضيل حضري، مستويات الدين وأشكال التدين، محاولة تصنيفية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 11، 2011.
25. قحقاح وليد، الحماية الدولية لحرية المعتقد، **مجلة النبراس للدراسات القانونية**، المجلد 03، العدد 02، سبتمبر 2018.
26. كلوشي مصطفى، البعد السياسي للحركات الصوفية: الجزائر نموذجت، مجلة الباحث في العلوم الانسانيةوالاجتماعية، ص ص533-546.
27. لغرس سهيلة، المؤسسة الدينية: المفهوم والاشكال، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، العدد الثاني، جوان 2012.

28.محمد آل سعد، التنميط آفة العقل، **صحيفة الشرق**، السعودية، بتاريخ 2014/12/03م، العدد 1094.
29. محمد بالجيلالي، توظيف الدبلوماسية الدينية في سياسة تركيا الشرق أوسطية، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 10، العدد 01، السنة 2024، ص ص369-386
30.محمد يوسف السويد،" الاتجاهات النفسية في دراسة العلاقات الدولية"، مجلة الدبلوماسي، العدد 12، يسمبر1989، ص ص87-89.
31.محمد يوسف السويد،" الاتجاهات النفسية في دراسة العلاقات الدولية"، **مجلة الدبلوماسي**، العدد 12، يسمبر1989.
32. مروة على حسين ومنار عز الدين محمود، آليات الدبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات وبناء السلام،**مجلة اتجاهات سياسية**، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، المجلد السابع،العدد الخامس والعشرون، ديسمبر2023، ص ص273-294
33.مروة على حسين ومنار عز الدين محمود، آليات الدبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات وبناء السلام، **مجلة اتجاهات سياسية**، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، المجلد السابع، العدد الخامس والعشرون، ديسمبر2023.
34.هبة جمال الدين، الدبلوماسية الروحية: مسار جديد ومخاطر كامنة وسياسات بديلة لصانع القرار، **المركز العربي للتعليم والتنمية**، المجلد 26عدد116، يتاير 2019.

35. يونس طلعت الدباغ،دور الدبلوماسية الفاعلة فى تحقيق المصلحة القومية العليا للدولة دراسة نظرية، **مجلة قه لأى زانست العلمية**، اربيل، كوردستان، العراق المجلد (6) العدد (3) صيف 2021، قسم الدبلوماسية والعالقات الدولية، كلية القانون والعالقات الدولية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، اقليم كوردستان، العراق ص ص663-682

III. الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. بشير الشريف أحمد مكين، البعد الديني في العلاقات الدولية، دراسة في أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، بحث تكميلي مقدم إلى كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية جامعة ام درمان الإسلامية، يونيو 2003، الدبلوم العالي في العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم 2006.
2. حميداني سليم، الادراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية: النزاع اليمني نموذجا(1970-1962)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة1-20116/2015.
3. عدلية محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999-2004، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.

IV. المحاضرات وأوراق بحثية:

1. إسماعيل عبد العليم علي، الواقعية وموقفها من الدين، كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة، قسم الأديان والمذاهب جامعة الأزهر الشريف.
2. ألن كيسويتر والاسقف جون شاين، الدبلوماسية والدين: البحث عن مصالح مشتركة والانخراط في علم من الاضطرابات والتغيرات، منتدى مشروع العلاقات الامريكية مع العالم الإسلامي، معهد بروكنجر، تشرين الثاني،2013.
3. خزعل الماجدي، الدين: بحث محكم لقسم للدراسات الدينية،26مارس2018، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث
4. دكتور نادر قاسم، جدلية العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل، الصوت والصدى دراسة في المسكوت عنه، رئيس قسم اللغة العربية – جامعة النجاح الوطنية،2018، ورقة بحثية منشورة.

5. علي جلال معوض،" الدور التركي في الشرق الأوسط"، ورقة بحثية، القاهرة: مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات. 2011.
6. وليد عبد الحي، المذهبية الدينية في النزاعات الدولية، حالة محور المقاومة، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، أكتوبر 2024.

V. الملتقيات والمؤتمرات

1. عبد الحق دحمان، البعد الديني كأحد مصادر النفوذ الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية، مركز المجدد للبحوث والدراسات، إسطنبول تركيا،2023.
2. عسكرة المياه في العقيدة الصهيونية: من التوراة إلى السياسة الخارجية للكيان المؤقت، دراسة لمركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، 4 جويلية2023.

VI. المواقع الالكترونية

1. أبو الفضل الإسناوي، الدبلوماسية الروحية، الدور الاجتماعي للطرق الصوفية في المنطقة العربية /https://www.almarjie-paris.comالجمعة 31/أغسطس/2018.
2. أحمد الفقي، أدوات الدبلوماسية الروحية لاعدام الهوية الدينية، من الموقع/https://www.albayan.co.uk/ :
3. الأديان التقليديَّة في إفريقيا، من الموقع: https://qiraatafrican.com نشر يوم: 16يناير2018.
4. أسيا قبلي، الدبلوماسية الدينية...تعزيز امتداد الجزائر في عمقها الاستراتيجي، نشر يوم:2022/12/22، على الموقعHTTPS://GEOPOLITIKA.ECHAAB.DZ/2022/12/22/
5. إلهام ناصر، مفهوم الدبلوماسية الشعبية، نشر يوم، 02-01-2023، على الموقعhttps://political-encyclopedia.org/dictionary/ :
6. انطوني سمراني،" أي دور للفاتيكان في السياسة العالمية"، جريدة لوريون لوجور، (18/04/2017، نشر على الموقعhttp://www.noonpost.org
7. التدين الشعبي بين الأصولية والخرافة، تم نشره يوم: 30ماي2019على الموقعhttps://www.trtarabi.com
8. تعاون الدولة مع المجتمع المدني، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمةUNODC ، من الموقع:https://www.unodc
9. توحيد المرجعية الدينية المدخل الرئيس لتحقيق الأمن الفكري، نشر يوم:27-05-2010 على الموقع : https://www.echoroukonline.com
10. ثيوميديا: الوهابية تغزو إفريقيا، نشر يوم:23-01-2016، موقع وكالة وطن للأنباء، https://www.wattan.net/ar/news/161407.html
11. الجزائر والمغرب، مستقبل غامض لعلاقات نتأزمة وسط إشكاليات صعب، الحرة، واشنطن 25 أغسطس 2021، من الموقع: http://www.alhurra-com.cbn
12. جواد الحمد/مدير مركزدراسات الشرق الأوسط - صحيفة الدستور اليومية - 2011/5/19، من الموقع : http://mesc.com.jo/
13. جيفري هاينس، المنظمات الدينية، التنمية والبنك الدولي، تر:بوبكربوخريصة، https://journals.openedition.org/poldev
14. حمدي عبد الرحمن حسن، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، من الموقع : http://acpss.ahram.org.eg/
15. الخليفة العامة للطريقة التيجانية يؤذي زيارة لتشاد، وكالة الانباء الجزائرية،15-02-2022، على الموقع:https://www.aps.dz/ar/algerie/
16. الدبلوماسية الدينية للمغرب: تصدير الوسطية لمقاومة التطرف، الشرق الأوسط ،نشر الأربعاء،8 ابريل2015، من الموقع: https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/04/08/morocco-religious-Diplomacy

17. رانية محمد الطاهر، أزمة الهوية الثقافية في افريقيا، من الموقع:https://www.researchgate.net/publication/
18. رضوان بوهيدل، التنوع الثقافي في إفريقيا... الثروة المهدورة، Africa News11/11/2024، من الموقع : https://africanews.dz/
19. سعود كابلي،الدبلوماسية الدينية ودور المملكة، https://elaph.com/Web/NewsPapers/2010/12/619975.htm
20. سعيد الصباغ، إستراتيجية إيران لبناء النفوذ الإقليمي وسبل مواجهته، الجزء الأول16، مايو2021، من الموقع : https://nvdeg.org/
21. -صخري محمد، ماهية الدبلوماسية: مفهومها، المفاهيم المرتبطة بها، تطورها التاريخي ووظائفها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم نشر يوم:10-06-2019، على الموقع: https://www.politics-dz
22. عبد الإلاهالشباكي، دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الإفريقية- الطريقة التيجانية نموذجا، الحوار المتمدن، العدد1977، يوم،2007 / 7 / 15 من الموقع:
23. عبد الحق دحمان، ا لديانة الإبراهيمية: الأهداف والأدوات والآثار، مقالات رأي، الوحدة السياسية، مركز المجد للبحوث والدراسات، نشر يوم: 2022/08/15، على الموقع https://almojaded.com
24. عبد القادر محمد علي، استراتيجية العودة الإسرائيلية إلى أفريقيا.. الدوافع والأدوات، نشر 2024/02/19، من الموقع:https://www.aljazeera.net/politics
25. عبدالرزاق السعيدي، المؤسسات الدينية السياسية ودورها في التحولات الراهنة، مقاربة سوسيو تاريخية، من الموقع:https://afkaar.center/2018/12/12/نشر يوم 12ديسمبر2018، وتم الاطلاع عليه:20مارس2023.
26. علي فالح علي حسن، علم اللاهوت بين المسيحية والإسلام، متوفر على الموقع : https://www.researchgate.net/publication/
27. غازي دحمان، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ومخاطره على الأمن العربي، نشر يوم:2008/06/25،من الموقعhttps://www.aljazeera.net/opinions :
28. القوة الناعمة لآل سعود: الوهابية حول العالم، فريق التحريرنشر في 13 مايو 2017, https://www.noonpost.com/17956/
29. مجدي محمد محمود، المسيحية في إفريقيا: تكلفة الولاء للصهيونية، أغسطس 26, 2024، قراءات افريقية، من الموقعhttps://qiraatafrican
30. محددات الدبلوماسية المغربية اتجاه افريقيا، من الموقع،https://minbarledership.blogspot.com
31. محمد الحريري، الدبلوماسية في العلاقات الدولية: نشأة الدبلوماسية وتطورها، نشر على الموقع : https://baraa7.com
32. محمد بشير جوب، الكنيسة والسلطة السياسية في إفريقيا.. الأدوار والنفوذ، قراءات إفريقية، نشر يوم:16أفريل 2019، من الموقعhttps://qiraatafrican.com:
33. محمد حلمي عبد الوهاب، الأبعاد الخمسة للتَّدين...الدِّين من منظور سوسيولوجي، من الموقع:https://islamonline.net،تمالاطلاع عليه يوم:30 مارس2023.
34. محمد عز الدين مصطفى حمدان، دور الدين في العلاقات الدولية "المنظور الحضاري نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي، 14 مارس2016، من الموقع:/ http://democraticac.de
35. مريم مخلوف، نظرية الدور في العلاقات الدولية،الموسوعة السياسية،نشر يوم:03-06-2022،تم التصفح يوم:14-05-2023،من الموقع:https://political-encyclopedia.org

36. مصطفى انجاى، جدل الديني والسياسي.. وإشكالية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي، سبتمبر 10, 2024، من الموقع: https://qiraatafrican.com
37. منشد مطلق المنشداوي، الحركة الوهابية بين سياسة التقرير والتبرير، الوهابية بين القتل والتكفير، من الموقع/https://annabaa.org/nbanews
38. المؤسسات الدينية، مركز المسبار للدراسات والبحوث شريك اليونسكو في دعم الشباب وحوار الثقافات، نشر يوم:15-02-2017، على الموقعhttp://www.almasbar
39. نهى أبو الذهب، دبلوماسية المسار الثاني كيف يمكن زيادة فعاليتها، نشر يوم:27سبتمبر 2022، على الموقع : https://mecouncil.org/ar/
40. هاني انيس، "تاريخ الفاتيكان": المدونة لالكترونية، http://.vatikam888com.blogspo
41. ياسمين سلمان، دور منظمات المجتمع المدني في الدبلوماسية الموازية، G-FOCUS INTERNATIONAL MAGAZINE, يوليو30, 2022, من الموقع : https://gfocusmagazine.com/
42. يوسف عبد المجيد، الكنيسة والأزهر... لماذا غابت مؤسسات دينية عن أزمة سد النهضة، نشر يوم 27-05-2021، القاهرة، على موقع: https://www.aljazeera.net

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

I. Books :

1. - Jeffrey Haynes, المنظمات الدينية، التنمية والبنك الدولي،نكتلبوبالانجليزيTranslated by Boubaker Boukhrissa, https://journals.openedition.org/poldev
2. Carolyne M Warner and Stephen G Walker, Thethenking about the role of religion in foreingpolicy: AFramework for Analysis, Arizina State University.
3. Ole.r. Holsti, Making American Foreign Policy (NewYork:Rutledge Taylor ,and Francis Group,2006).
4. Robert Axelrod, Structure of Decision: The Cognitive Maps of Political Elites, (USA: Princeton, Princeton University Press, 1976).
5. - Carolin Viktorin, Jessica C. E. Gienow-Hecht, Annika Estner, Marcel K. Will, BeyoNdMarketiNgaNddiploMaCy, Exploring the Historical Origins of Nation Branding

II. Articles :

1. AlicjaCuranović, The Religious Diplomacy of the Russian Federation, June 2012, ifri Russia/NIS Center.
2. Amitai Etzioni, Spheres of Influence: A Reconceptualization, the fletcher forum of world affairs, vol.39:2 summer 2015, pp117-132
3. Buranelli, Spheres of Influence as Negotiated Hegemony – The Case of Central Asia, Geopolitics, AAM.pdf; jsessionid=B49D5894299C4F9FBB2EFE6080A17305.
4. Carolyne M Warner and Stephen G Walker, The thenking about the role of religion in foreing policy: AFramework for Analysis, Arizina State University.
5. Chris Park, Religion and geography, Chapter 17 in Hinnells, J. (ed) Routledge Companion to the Study of Religion. London, Lancaster University, London,2004.
6. Graham Allison, The New Spheres of Influence Sharing the Globe with Other Great Powers Foreign Affairs, Harvzerdkennedy school, March/April 2020.

7. HeinoNyyssönen, Spheres of influence: A few reflections on the concept, H. NYYSSÖNEN COJOURN 1:3 (2016).
8. Hossam Ed-DeenAttef Muhammad Allam, Faith-Based Diplomacy and Peacebuilding: An Islamic Jurisprudential Perspective in Light of the Methodology of Ahl as-Sunnah wa al-Jama'ah, Al-Azhar Global Centre for Observing and Online Fatwa, Mashyakhet Al-Azhar, The Arab Republic of Egypt.
9. Jose´ I. Rojas-Me´ndez, The nation brand molecule, Sprott School of Business, Carleton University, Ottawa, Canada, Journal of Product & Brand Management, Volume 22 · Number 7 · 2013.
10. Leanne Lewis Newman, **Faith**, Spirituality, and Religion: A Model for Understanding the Differences, **THE COLLEGE OF STUDENT AFFAIRS JOURNAL,**SPRING 2004 - VOLUME 23, NUMBER 2 SPECIAL ISSUE ON FAITH, SPIRITUALITY, AND RELIGION ON CAMPUS.
11. Mehmet Ozkan, Turkey's Religious Diplomacy, The Arab World Geographer, Vol 17, no 3 (2014) 223-237 © 2014 AWG Publishing, Toronto Canada
12. Nahed Abu Hammad, the role of multi-track diplomacy in conflict: solution and peacebuilding A study of actors and applications, DIRASAT WAABHATH, Review THE ARABIC JOURNAL OF HUMAN AND SOCIAL SCIENCES, Special Issue, Vol.13 N°3July 2021/ DhulHijjah
13. Ole.r. Holsti, Making American Foreign Policy (NewYork :RutledgeTaylor, and Francis Group,2006).
14. Pasquale Ferrara,"Diploreligio". Diplomats, Religions, and Interreligious Dialogue,Conference: European Academy of Religion, Bologna 2018,August 2019
15. Robert Axelrod, Structure of Decision : The Cognitive Maps of Political Elites, (USA : Princeton, Princeton University Press, 1976)
16. SofianeSekhri;"The role approach as a theoretical framework for theanalysis of foreign policy in third world countrie». African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3 (10), October, 2009, pp. 423-432
17. What do you practice? What should you practice? c o v r ig , l e d e s m a a n d g i f f o r d vol. 7, no. 1 spring 2013
18. Xiaobiao Lin, Qinghe Chen, Luyao Wei, Yuqi Lu, Yu Chen, Zhichao He, Exploring the trend in religious diversity: Based on the geographical perspective, PLoS One. 2022 Jul.

III. UniversetyLetters and Theses :

1. Asia Raja Juli Antoni Religious Peacebuilders: the universityQueensland, Australia, The Role of Religion in Peacebuilding in Conflict-Torn Society in Southeast ،A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy at The University of Queensland in 2014 School of Political Science and International Studie.
2. Carolyne M Warner and Stephen G Walker, The thenking about the role of religion in foreingpolicy :AFramework for Analysis, Arizina State University.
3. Elin Blomgren& Sofie Ljungström, Nation Branding, The role of tourism from a managerial perspective, Bachelor thesis, Linnaeus university, sweden, Kalmar, January 13th 2019.

4. Gyorgy Szondi,Public Diplomacy and Nation Branding: ConceptualSimilarities and Differences,Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael, AntwerpUniversity,october 2008,pp7-17.
5. Nicki Lisa Cole, Understanding Acculturation and Why It Happens, Ph.D. ThoughtCo, September 13, 2024, https://www.thoughtco.com/acculturation-definition-3026039
6. Susanna Hast, Beyond the Pejorative Sphere of Influence in International Theory, University of Lapland, Faculty of Social Sciences Lapland University Press.

IV. Websites :

1. Amy Hollywood, Spiritual but not Religious, **The vital interplay between submission and freedom**. Winter/Spring 2010
2. Areeja Syed and Asfandiyar Khan,Need of multi-track diplomacy in International Relations, February 8, 2020,https://moderndiplomacy.eu/2020/02/08/need-of-multi-track-diplomacy-in-international-relations-/
3. Austin Cline,**What's the Difference Between Religion and Spirituality**? updated on June25,2019,https://www.learnreligions.com/religion-vs-spirituality-whats-the-difference-
4. Ayhan Kaya andAmina Drhimeur,Diaspora politics and religious diplomacy in Turkey and Morocco,Pages 317-337 | Received 30 Sep 2021, Accepted 25 Jun 2022, Published online: 06 Jul 2022,https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14683857.2022.2095703
5. Blaise Gnimassoun, Diaspora: le potentiel de développement sous-estimé de l'Afrique, The Conversation, https://theconversation.com/Published: November 17, 2021 11.27
6. Britanica, https://www.britannica.com /
7. Byron G. Adams ByronG.Adams and FonsJ.R.Van de Vijver, Identity and acculturation: The case for Africa ,Journal of Psychology in Africa, 2017,Vol. 27, No.2, http://dx.doi.org /
8. Caitlin Smith ,personality in forgien Policy décisionmaking,E-INTERNATIONAL RELATIONS, https://www.e-ir.info /2012/10/16/
9. David E.Long, Tawhid or Jihad: What Wahhabism Is and Is Not, October 1, 2009, https://www.mei.edu/publications/tawhid-or-jihad-what-wahhabism-and-not.
10. Diaspora : social science, the Editors of encyclopaedia, Jan 25, 2025
11. Domenic Marbaniang, Meaning and Divisions of Theology,Published in REVIVE, May 2012 (MalayalamEdition),Availablefromhttps://www.researchgate.net/publication/330958944_Meaning_and_Divisions_of_Theology, [accessed May 08 2023].
12. Dr. Douglas M. Johnston,Faith-Based Diplomacy: Bridging the Religious Divide, Remarks to the Secretary's Open Forum Washington, DC, December 8, 2006,accssessed :**https://2001-2009.state.gov/s/p/of/proc/79221.htm**
13. ENCYCLOPEDIC ENTRY,Africa: Human Geograph
14. Frank Salmon," Vatican City», commtries and their cultures, on: http://www.everyculture.com , (23/10/2016)
15. https://bulletin.hds.harvard.edu/spiritual-but-not-religious /
16. https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/,https://www.manchesterhive.com/display/9781526137951/9781526137951.00011.xml
17. https://education.nationalgeographic.org /resource/africa-human-geography/

18. **https://www.islamicspain.tv/wp/content/uploads/sites/271/2019/07/8_Historical_Background_The_Abrahamic_Faiths.pdf**
19. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01402382.2019.1635802
20. Iain Ferguson & Susanna Hast, Introduction: The Return of Spheres of Influence (2018) Geopolitics, 23:2, pp277-284, DOI: 10.1080/14650045.2018.1461335
21. Jeffrey Haynes,Faith-based Organisations, Development andthe world Bank, https://journals.openedition.org/poldev
22. Kevin Harrison and Tony Boyd, The role of ideology in politics*and* society, Understanding politicalideas and moveemaent– 9781526137951 ,Downloadedfrom manchesterhive.com at 09/13/2024 06 :40:35PM ,via Open Access. CC-BY-NC-ND
23. Kevin Harrison and Tony Boyd, The role of ideology in politics and society, Understanding political ideas and moveemaent – 9781526137951, Downloaded from manchesterhive.com at 09/13/2024 06:40:35PM ,via Open Access. CC-BY-NC-ND https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/https://www.manchesterhive.com/display/9781526137951/9781526137951.00011.xml
24. Marij Swinkels, Beliefs of political leaders: conditions for change in the Eurozone crisis ,Pages 1163-1186 | Published online: 26 Jul 2019, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01402382.2019.1635802
25. Pasqualle Ferrara, Religion, Conflict and Peacebuilding : A Diplomatic Perspective ,Religion and Peacebuilding in Contemporary Global Crises,18Jul2023, https://www.ispionline.it/en/publication/religion-conflict-and-peacebuilding-a-diplomatic-perspective.
26. Serge Michailof, The Challenge of Reconstructing "Failed" States, What lessons can be learned from the mistakes made by the international aid community in Afghanistan? https://journals.openedition.org /
27. Shafia jamil, Religious Diplomacy Promoting Peace, Collaboration, & Economic Stability Article · February 2024 CITATIONS 0 READS 711 3, Al-Amīr - Volume: 04 Issue No. 03 October-December 2023 pp12-31, See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/377891297
28. Southeast European and Black Sea Studies, Volume 23, 2023 - Issue 2,Southeast European and Black Sea Studies
29. Suresh Kumar ،Diversity, Diffusion and Challenges in African Culture under Globalization ,https://africaindia.org/diversity-diffusion-and-challenges-in-african-culture-under-globalization,AFRICAINDIA.org..
30. Susan Douglass, Historical Background: the Abrahamic Faith,
31. Susan Douglass, Historical Background: the Abrahamic Faith, https://www.islamicspain.tv/wp/content/uploads/sites/271/2019/07/8_Historical_Background_The_Abrahamic_Faiths.
32. WanahBumakor, Ethnic Diversity in Africa: From Pitfall to Business OpportunityApril 26, 2023, https://diversityatlas.io/
33. What is the difinition of the church », compeling truth, on: http//: www.compeling truth /difinitionchurchtml, (21/12/2017) on the difinition of monasterion http//www.dictionnary.com

34. Xiaobiao Lin, Qinghe Chen, Luyao Wei, Yuqi Lu, Yu Chen, Zhichao He, Exploring the trend in religious diversity: Based on the geographical perspective, PLoS One. 2022 Jul 14;17(7): e0271343.doi: 10.1371/journal.pone.0271343, https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles /
35. -Zeev Maos and Errol A, Henderson,Scriptures,Shrine,Scapegoats,and World Politics Religious Sources of Conflict and Cooperation in the modern Era,University of Michigan press, https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.9.
36. Zeev Maoz and Errol A. Henderson, Religion and World Politics : An Integrated Theoretical Perspective, Published by: University of Michigan press, https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.6 .
37. Zeev Maoz and Errol A. Henderson, Scriptures,Shrine,Scapegoats,and World Politics Religious Sources of Conflict and Cooperation in the modern Era,University of Michigan press, https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.11353856.8-

الفـــــــــــــــــــهرس

ملخصالدراسة.....
إهـــــــــداء .....
شكروعرفان.....
خطةالدراسة.....
مقدمة: .....أ
الفصلالأول: نقاشارتباطاتالدينوالنفوذوالدبلوماسيةفيالعلاقاتالدولية 19
المبحثالأول: الدينوهندسةالعلاقاتالدولية: المفهوموالتجليات.....19
المطلبالأول: ضبطمفهومالدينوتتبعامتدادهالتاريخي:.....19
أولا- مفهومالدينوتجلياته:.....19
1-المعناللغويللدين: 19
أ-معنىالدينفياللغةالعربية:.....20
ب-فياللغاتالأوروبية: 20
ج- الحضاراتالشرقية: 21
2-المعنىالاصطلاحيللدين: 21
ثانيا: الدينوالمفاهيمالمقاربةله.....23
1-التدين:Religiosity.....23
2-العقيدةوالمعتقد : 25
3-اللاهوتTheology: 25
4-الروحية (الروحانية)Spirituality : 26
5-الإيمانFaith : 27
المطلبالثاني: الظاهرةالدينيةعبرتاريخالعلاقاتالدولية.....27
أولا- فيأديانومعتقداتالعالم: 27
أ-الدياناتالسماوية(الإبراهيمية): 27
1-اليهودية: 27
2-المسيحية: 30
3-الإسلام: 33
ب-الديانات الوضعية (الروحية):.....36
1-الهندوسية :.....36
2-البوذية :.....37
3-الزرادشية:.....37
4-الكونفوشسية: 37
5-السيخية:.....38
6-الشنتوية: 38

ج-مفهومالدياناتالابراهيميةالجديدة:.....38
ثانيا- تطورالظاهرةالدينيةعبرالتاريخ.....41
أ-الدينفيبدايةالتاريخالإنساني: 41
1-الحضارةاليونانيةالقديمة.....41
2-عصرالإمبراطوريات:.....42
أ-الإمبراطورياتالأوروبية:.....42
ب-مرحلةالعصورالوسطى:.....43
ج-الصراعاتالدينية: 44
د-ظهورالإسلام: 44
ه-الحروبالصليبية:.....44
3-عصرالنهضة:.....45
4-الدين في القرن العشرين.....46
ثالثا- أنماطالدين: 47
1-الدينالرسمي: 47
2-الدينالشعبي: 48
المطلبالثالث: المسلّمةالدينيةفيالعلاقاتالدولية: المقدّسوالمرن 48
أولا-الدينبينالتعاونوالعنفوالنزاع 48
ثانيا-موقع الدين وتأثيراته في العلاقات الدولية.....51
1-الموقعالسياسيوالاجتماعيللدين: 52
2-الموقعالحضاريوالتاريخيللدين: 53
3-جغرافية الأديان في الممارسة السياسية: 58
ثالثا-دورالدينفيالعلاقاتالدولية:.....58
المبحثالثاني: الدبلوماسيةالدينيةوبناءالنفوذبدلالةحضورالعنصرالديني.....59
المطلبالأول- الدبلوماسيةوتطوراتها: منالدبلوماسيةالعامةإلىالدبلوماسيةالمتعددةالمسارات 59
أولا: تاريخ وتطور الدبلوماسية 59
أ-الدبلوماسية المعاصرة منذ الحرب العالمية الأولى إلى يومنا هذا.....60
ب-مفهوم الدبلوماسية وتطورها.....61
ثانيا: من الدبلوماسية العامة إلى الدبلوماسية المتعددة المسارات.....63
أ-تعريف الدبلوماسية المتعددة المسارات.....64
ب-مسارات الدبلوماسية المتعددة المسارات.....65
المطلبالثاني: مفهومالدبلوماسيةالدينيةوالروحية.....69
أولا-مفهومالدبلوماسيةالدينية 69
1- تعريفالدبلوماسيةالدينية:.....70
2-مرتكزاتالدبلوماسيةالدينية:.....74
ثانيا- بينالدبلوماسيةالدينيةوالدبلوماسيةالروحية:.....75

المطلبالثالث: بناءالنفوذفيالعلاقاتالدولية 76
أولا- مفهومالنفوذفيالعلاقاتالدولية 77
1-أشكال النفزذ:..... 78
2-وسائل النفوذ:..... 80
3-مناطق ومجالات النفوذ..... 81
ثانيا:أصول وتاريخ مجالات النفوذ 85
1-المدرسةالإنجليزية 85
2- مؤتمرفيينا والوفاقالأوروبي : 85
3- النفوذالاستعماري: 86
4-عقيدةأومبدأمونرو: 87
5 -النظام الدولي ومجالات النفوذ..... 87
ثالثا: عـــــــــــــــــودةمجالاتالنفـــــــــــــــــــــــــوذ..... 89
أولا-المفاهيمذاتالصلةبمناطقالنفوذ: 90
1-المجمعالأمنيالإقليمي:..... 91
2-الإمبراطوريةالخفيفةEmpire lite : 91
3-الإقليميةومناطقالنفوذ : 91
ثانيا: مستوياتمجالاتالنفوذ..... 92
1-السيطرة..... 93
2-الهيمنة..... 94
المبحثالثالث:البناءالنظريلارتباطالدينبالنفوذضمناعتمادالدبلوماسيةالدينية..... 94
المطلبالأول: نظريةالدورفيبناءالنفوذالإقليمي 94
أولا-تعريفالدور: 95
ثانيا-الدورالإقليمي: 97
المطلبالثاني: المقاربةالبنائية..... 99
المطلبالثالث: النظريةالذرائعية 103
المطلبالرابع: النظريةالواقعية 108
الفصلالثاني: عناصرالبناءفيتحقيقالنفوذالإقليميعبرالدبلوماسيةالدينية..... 113
المبحثالأول: مكوناتالربطوالفعاليةللدبلوماسيةالدينيةفيتحقيقالنفوذالإقليمي..... 113
المطلبالأول-النسقالعقيديودورهفيالسياسةالخارجية:..... 113
أولا-الشخصيةوتأثيرهاعلىالسياسةالخارجية: 114
ثانيا:دور الإدراك وسوء الإدراك على القرار السياسي..... 118
1-الإدراكPerception : 119
2- الإدراك والمفاهيم المقاربة له: 119
3-سوء الإدراك..... 121
4-مفهوم الخريطة الإدراكية..... 122

ثالثا:صمع القرار والهياكل القرارية ودورها في اعتماد خيارات الدبلوماسية الدينية.....124
أ-نموذجالقائدالمسيطر Center Présidental : 125
ب-وحدةالقائدالمستقل: 126
ج-وحدةالمفوضين: 126
1-الشرعيةالكاريزمية: 126
2- الشرعيةالتقليدية: 126
3- الشرعيةالعقلانية: 127
المطلبالثاني: المكونالماديوالتكنولوجي في بناء النفوذ الإقليمي.....128
المطلبالثالث: مكونالتشابكالديمغرافيالقيميوالبعدالاستراتيجي.....133
-المبحثالثاني: مفرداتالتحركضمنالدبلوماسيةالدينيةفيتحقيقالنفوذالإقليمي 136
أولا-فواعلالدبلوماسيةالدينية: 137
1-المؤسساتالدينية : 137
أ-المسجد: 138
ب-الزواياوالطرقالصوفية: 138
ج-الكنائس: .....Error! Bookmark not defined.
د-الدير: 141
2-القياداتالدينيةوالروحية: 141
3-الفواعلغيرالرسمية: 142
ثانيا-الدبلوماسية الدينية في المنظمات والمحافل الدولية.....142
ثالثا-مراكز ومؤسسات الدبلوماسية الدينية والروحية.....144
1-المركز الدولي للدين والدبلوماسيية.....144
2-المركز العالمي للدبلوماسية الروحية.....145
3-مجموعة طلاب فرجينيا.....145
4-اتحاد تراث إبراهيم.....145
رابعا-دولة الفاتيكان وإسرائيل كنمتذج للدولة الدينية.....145
1-الفاتيكان.....145
2-إسرائيل.....147
رابعا-أهداف الدبلوماسية الدينية.....149
1-الأهداف الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة.....150
أ-القضاء على الفقر في المجتمعات المتخلفة.....150
ب-الرعاية الصحية.....151
ج-القضايا البيئية.....151
د-القضايا الاجتماعية.....152
2-الأهداف الأمنية والدينة.....153
أ-بناء السلام والحد من النزاعات.....153

ب-محو الأمية الدينية.....154
ج-تعزيز الحرية الدينية.....155
خامسا:الدبلوماسية العامة والشعبية في الدبلوماسية الدينية.....156
1-دور المجتمع المدني.....158
2-دور الدبلوماسية العامة في الأمن 159
المطلبالثاني: أدوات وعمليات الدبلوماسية الدينية 160
أولا-بناء المرجعية والانتماء والتكوين الديني.....160
ثانيا-الدبلوماسية الوقائية.....162
ثالثا-التواجد الميداني.....163
المطلبالثالث: السمةالوطنية "Nation branding " فيالربطبينالدبلوماسيةالدينيةوطموحالنفوذالإقليمي 166
أ-دورالحكومةفيالترويجللسمةالوطنية: 168
ب-دورالساحة: 169
ج-الثقافةوالتراث: 170
د-مجتمع: 171
ه-البعدالاقتصادي 172
-المبحثالثالث: الدبلوماسيةالدينيةوتحقيقالنفوذالإقليميضمنامتداداتالاستقراروالنزاعالدوليين 173
المطلبالأول: الدبلوماسيةالدينيةوتحقيقالنفوذالاقليميضمنالتفاوضالدوليوالمساراتالتعاونية 173
المطلبالثاني: الدبلوماسيةالدينيةبينالبحثعنالنفوذالإقليميوبناءالسلامفيمناطقالنزاع 176
المطلبالثالث: الدبلوماسيةالدينيةفيمناطقالفشلالدولاتي. 179
الفصلالثالث:التوظيفاتالمتنافسةللدبلوماسيةالدينيةفيإفريقيا.....186
المبحثالأول: الجغرافياالثقافيةلإفريقياوإرثالتنوعالثقافيوالديني 186
المطلبالأول: الهوية والتثاقف في السياق الافريقي.....186
أولا -مفهومالهويةالوطنية: 186
1-تعريفالهويةالثقافية: 187
2- التنوعالثقافي في إفريقيا: 188
ثانيا: التثاقف في إفريقيا:.....189
1-تعريف التثاقف.....189
2-الهوية والتثاقف في الامجتمعات الافريقي.....191
المطلبالثاني: الجغرافيا السياسية لإفريقيا: 192
أولا-التعددااللغوييفيأفريقيا 193
ثانيا-التعددالعرقي والإثنيفيأفريقيا 194
المطلب الثالث:التعدد والتنوع الديني في إفريقيا.....196
أولا-المعتقداتالأفريقيةالتقليدية: 198
أ-السدانة: 198
ب-الوثنية (Fetishism) : 199

ج-عبادةالأسلاف:Ancestor worship : 199
د- أديانالبامبارا: 199
ه- أديانالدوجون: 199
و- معتقداتالمانجا: 200
ثانيا-الاستعمارو الخارطةالإثنيةوالدينية: 200
المطلبالرابع: الدبلوماسيةالدينيةبينالتمكينللمسيحيةوالشتاتالافريقي 202
أولا-المسيحيةفيإفريقيا 203
1-الفكرالمسيحيو السياسةفيإفريقيا: 204
2-الحراكالسياسيللكنيسةالمسيحةالإفريقية: 204
أ-الكنائسالوطنيةالإفريقيةبينالوصايةالدينيةو السياسية: 205
ب-علاقةالكنيسةالإفريقيةبرجالالسياسة: 205
ج-النفوذ السياسي للكنائس الافريقية..... 206
ثانيا-الشتاتالافريقيودورهفيالدبلوماسيةالدينية: 206
المبحثالثاني:إفريقياكساحةللتنافسالدبلوماسيالديني 211
المطلبالأول: إيرانو التوسعالشيعيفيالقارةالإفريقية. 211
أولا: محدداتالدبلوماسيةالدينيةالإيرانية: 211
1-المحدداتالتاريخية: 212
أ-الفقهاء (المؤسسةالدينية): 212
ب-المؤسسةالعسكرية: 213
2-المنطلقاتالنظرية: 213
3-المحدداتالقيمية: 214
ثانيا: آلياتو أدواتالدبلوماسيةالدينيةالإيرانيةفيإفريقيا: 215
أ-الأداةالدبلوماسية(الدينيةوالقمة): 216
ب-السفاراتالإيرانية: 216
ج-الأدواتالاقتصادية: 217
د-آليةالتآمرو الدعوملءالفراغ: 217
ه-التجنيد والميليشيات..... 219
ثانيا-المؤسساتو المراكزالدينيةوالثقافيةوالجامعية: 219
ثالثا- الاعلامو الفنفيتدعيمالنفوذالإيراني: 220
أ-السينما الإيرانية..... 220
ب-الإعلام الإيراني..... 221
المطلبالثاني: براغماتيةالدبلوماسيةالتركيةبالمضمونالديني 222
أولا: دوافعاستخدامالدبلوماسيةالدينيةالتركية: 223
أ-دوافع تاريخية وثقافية..... 223
ب-دوافع إقتصادية..... 223

ج-دوافع سياسية وأمنية..... 224
ثانيا-فواعلالدبلوماسيةالدينيةالتركية: 225
1-رئاسةالشؤونالدينيةالتركية (ديانات): 225
2-مؤسسةHüdayi: 226
3- السليمانية: 226
ثالثا-أهدافالدبلوماسيةالدينيةالتركية: 227
1-الترويجللإسلامالمعتدل: 227
2-تعزيزالسياحةالدينية: 227
4-إعادةبعثالتعليمالديني: 227
5- تعزيزالتأثيرالإقليميوالعالميعبرالمؤسساتالدينيةالسياسية. 228
رابعا-إفريقياوالدبلوماسيةالدينيةالتركية: 228
المطلبالثالث: المذاهبالإسلاميةوتنافسهاالدينيفيالساحةالافريقية (السنيالوهابي- الصوفي-الشيعي..... 229
1-الوهابيةكحركةإصلاحيةدينية 229
2-الوهابيةكأيديولوجيةسياسية: 230
3-الصوفيةجزءمنالتقاليدالدينيةالإفريقية: 233
المطلبالرابع: التحركوالنشاطالإسرائيليفيالقارةالافريقيةنشاطالدبلوماسيالإسرائيليةفيافريقيابمضموندينيي. 234
أولا-الإستراتيجيةالإسرائيليةللتوسعالإسرائيلي: 236
1-المدخلالأيديولوجيوالثقافي: 236
2-محاربةالأصولية: 237
3-المجتمعالمدنيوالتنمية: 237
4-المساعداتالتنموية: 238
5-الدبلوماسية الأمنية: 238
ثانيا-الأهدافالإسرائيليةفيافريقيا: 239
1-أهدافاستراتيجية: 239
2-أهدافسياسية: 239
3-أهدافاقتصادية: 239
ثالثا-المياهفيالسياسةالإسرائيليةفيافريقيا: 242
1-النيلفيالاعتقادالصهيوني: 242
2-التوتراتالمصريةالإثيوبية: 243
3-سدالنهضةفيالمعادلةالإسرائيلية 244
المبحثالثالث: الدبلوماسيةالدينيةكإطارلتفسيرالتنافسالجزائري- المغربي..... 247
المطلبالأول: الدينفيالمجالالمغاربي 247
أولا-الإسلامفيالتاريخالمغاربي: 248
1-الإسلامالرسمي: (المذهبالمالكي) 248
2-الإسلامالشعبي (التصوفالسياسيالديني: الزوايا)..... 249

3-الإسلامالسياسي: (مؤسسةسياسيةدينية) 249
ثانيا-الطرقيةفيدولالمغربالعربي..... 250
1-الجزائرومخزونالصوفية: 251
أ-الطريقة التيجانية..... 251
ب-الطريقةالقادرية: 252
ج-الطريقةالرحمانية: 252
د-الطريقةالشاذلية: 252
المطلبالثاني: الدبلوماسيةالدينيةالجزائرية: 253
أولا-البعدالدينيفيالسياسةالخارجيةالجزائرية: 253
ثانيا-أهدافالدبلوماسيةالدينيةوالروحيةالجزائرية: 255
ثالثا-الطريقة التيجانية بين الأحقية الجزائرية والتوظيف المغربي..... 258
المطلبالثالث: الدبلوماسيةالدينيةالمغربية:..... 261
أولا-محددات ومجالات الدبلوماسية الدينية المغربية..... 262
ثانيا-الدبلوماسية الدينية في إفريقيا..... 263
ثالثا-آليات الدبلوماسية الدينية المغربية..... 264
1-وزارة الأوقاف 264
2-الزيارات. واللقاءات الملكية..... 265
3-الشتات المغربي والدبلوماسية الدينية..... 265
4-الجمعيات والمؤسسات الدينية والثقافية..... 266
رابعا-ورقة الدبلوماسية الروحية في مبف الصحراء الغربية..... 267
خاتمة 270
قائمةالمراجع..... 273
الفهرس..... Error! Bookmark not defined.